



Wasit University
Repository

Wasit University Repository

repository.uowasit.edu.iq

رضي الدين الصّغانيّ (ت650هـ) مُفسِّراً لغويّاً

Radhi al-Din al-Saghani (d650 AH) as a Linguistic Interpreter

سلمان, مريم قاسم

إشراف: الأستاذ الدكتور أحمد جعفر الزبيديّ

جامعة واسط — 2026

<https://repository.uowasit.edu.iq/handle/123456789/215>

<https://doi.org/10.31185/uowasit-59>

حُمِّلَ هذا الملف من مستودع جامعة واسط

Downloaded from the Wasit University Repository — repository.uowasit.edu.iq



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة واسط/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

رضي الدين الصَّغانيّ (ت650هـ) مفسراً لغويّاً

أطروحة تقدّمت بها الطالبة:

مريم قاسم سلمان

إلى مجلس كُليّة التربية للعلوم الإنسانية - جامعة واسط/ وهي جزء من متطلّبات نيل

شهادة الدّكتوراه في فلسفة اللّغة العربيّة وآدابها / لغة

بإشراف

الأستاذ الدكتور

أحمد جعفر الزبيديّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

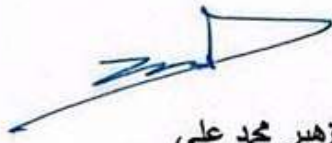
{قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ}

[الزمر: 9]

صدق الله العلي العظيم

قرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا أطلعنا على الأطروحة الموسومة بـ (رضي الدين الصَّغاني (ت ٥٦٥٠) مُفسِّراً لُغَوِيًّا) التي قدَّمتها الطَّالبة (مريم قاسم سلمان عبد علي) ، وقد ناقشناها في محتوياتها وفي ما لهُ علاقةٌ بها ، ونعتقد أنَّها جديرةٌ بالقبول لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها (اللغة) بتقدير (جيد جداً) .



التوقيع :

الاسم : أ. د. زهير محمد علي

عضواً

التاريخ : ١١ / ٩ / ٢٠٢٦ م



التوقيع :

الاسم : أ. د. جاسم فريح دايع

عضواً

التاريخ : ١١ / ٩ / ٢٠٢٦ م



التوقيع :

الاسم : أ. د. أحمد جعفر داود

عضواً ومشرفاً

التاريخ : ١١ / ٩ / ٢٠٢٦ م



التوقيع :

الاسم : أ. د. جبار اهليل زغير

رئيساً

التاريخ : ١١ / ٩ / ٢٠٢٦ م



التوقيع :

الاسم : أ. د. ماجد محسن راشد

عضواً

التاريخ : ١١ / ٩ / ٢٠٢٦ م



التوقيع :

الاسم : أ. د. عبد الرضا جواد حيال

عضواً

التاريخ : ١١ / ٩ / ٢٠٢٦ م

صادق مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة واسط على قرار لجنة المناقشة .



التوقيع :

الاسم : أ. د. محمود حمود عراك

عميد كلية التربية

التاريخ : ١٦ / ٩ / ٢٠٢٦ م

إقرار المشرف

أشهدُ أنَّ هذه الأطروحة الموسومة بـ(رضي الدين الصَّغاني (ت650هـ) مُفسِّراً لغويًّا) التي قدَّمتها الطَّالبة (مريم قاسم سلمان عبد علي) أُعِدَّت بإشرافي في قسم اللُّغة العربيَّة/كُلِّيَّة التَّربية للعلوم الإنسانيَّة/ جامعة واسط، وقد استوفت متطلبات خطَّتها استيفاءً تامًّا يؤهلُّها للمناقشة؛ للحصول على شهادة الدِّكتوراه في فلسفة اللُّغة العربيَّة وآدابها/اللُّغة.

إمضاء المُشرف

أ. د. أحمد جعفر داود الزبيدي

التَّاريخ: / / 2026م

توصية رئيس قسم اللُّغة العربيَّة

بناءً على التَّوصيات المتوافرة أُرشح هذه الأطروحة إلى لجنة المناقشة لدراسيتها وبيان الرّأي فيها.

الإمضاء

أ. د. نهلة عبد الله الوائلي

التَّاريخ: / / 2026م

الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة...

إلى فقيدي، وعزيز روحي...

إلى سندي، ومعلمي الأول، وقدوتي...

إلى من رحل جسداً، وبقي أثره نوراً يُضيء حياتي...

إلى من علّمني أنّ للعلم قيمةً، وللصبر ثمرةً...

إلى من غرس في قلبي الإصرار، وعلّمني أنّ الطريق، وإن طال، لا يُترك...

إلى من أرشدني إلى الدرب المنير، وعلّمني السير فيه بخطوات ثابتة...

إلى أبي الغالي، رحمه الله رحمةً واسعةً، وأسكنه فسيح جنّاته...

أهدي هذا الجهد المتواضع؛ وفاءً لذكراه، وبراً بما غرسه في نفسي من قيم العلم

والصبر والإيمان، سائلةً الله -تعالى- أن يجعل ثوابه في ميزان حسناته، وأن

يجمعني به في جنّات النّعيم.

الباحثة

شكر وامتنان

الحمد لله أولاً وآخراً، الذي يسّر لي إتمام هذا العمل، ووفّقني لإكماله.

ثم أتقدّم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور أحمد جعفر داود الزبيدي؛ لما أبداه من توجيه سديد، ومتابعة دقيقة، وحرص علمي كان له الأثر البالغ في إنجاز هذه الأطروحة.

كما أتقدّم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقّرين، لتفضّلهم بقراءة هذا العمل وتقويمه، وما سيُبدونه من ملاحظ علميّة قيّمة.

ولا يفوتني أن أُعبّر عن امتناني لأساتذتي الكرام في قسم اللّغة العربيّة؛ لما قدّموه من علمٍ ودعمٍ طوال مسيرتي الدّراسيّة.

وأخصّ عائلتي الكريمة بالشكر والعرفان، لما أحاطوني به من صبرٍ ومساندةٍ ودعاءٍ كان له أعظم الأثر في مواصلة هذا الطريق.

وآخرُ دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

الباحثة

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
إقرار المشرف.	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
المحتويات	هـ-و
المقدمة	5-1
التمهيد: رضي الدين الصغاني و التفسير اللغوي	28-7
الفصل الأول: مظاهر التفسير الصوتي	98-29
المبحث الأول: الإبدال	56-30
المبحث الثاني: الهمز والتسهيل	73-57
المبحث الثالث: القلب المكاني	87-74
المبحث الرابع: الإدغام	98-88
الفصل الثاني: مظاهر التفسير الصرفي	175 -100
المبحث الأول: المصادر	113 -103
المبحث الثاني: الجموع	127 -114
المبحث الثالث: التصغير	150 -128
المبحث الرابع: النسب	175 -151
الفصل الثالث: مظاهر التفسير النحوي	220-177
المبحث الأول: الأسماء	202 -177
المبحث الثاني: الأفعال	220 -203

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع: مظاهر التفسير الدلالي	236 - 222
المبحث الأول: التفسير بالتّرادف	241 - 223
المبحث الثاني: التفسير بالمشترك اللفظي	258 - 242
المبحث الثالث: التفسير بالتضاد	277 - 259
الخاتمة	281 - 279
المصادر والمراجع	304 - 283
الملخص باللغة الإنكليزية	A-B

المقدمة

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله ربِّ العالمين، حمداً يليقُ بجلالِ وجهه وعظيمِ سلطانه، والصلاة والسلامُ على أشرفِ الخلقِ والمرسلين، أبي القاسمِ محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين.
أما بعد...

فقد كانت اللغة العربية موضعَ عناية العلماء منذ صدر الإسلام؛ لما لها من صلة وثيقة بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، إذ إنَّ فهم النصوص الدينية وإدراك معانيها لا يتحقق إلا بإحكام أدوات اللغة والوقوف على أسرارها ودلالاتها. ومن هنا نشأت العلوم اللغوية المختلفة، وكان علم صناعة المعجم من أبرز هذه العلوم؛ لما لها من أثر كبير في حفظ ألفاظ العربية، وتفسير معانيها، وضبط استعمالاتها، وصيانة اللغة من الضياع والتَّحريف.

وقد مثَّلت المعجمات العربية ثروةً علميةً ضخمةً حفظت التراث اللغوي للأمة، وجمعت ما تفرَّق من ألفاظ العرب ولهجاتهم، كما كشفت عن جهود العلماء في تفسير المعاني، وتعليل الظواهر اللغوية، وردَّ الألفاظ إلى أصولها الصوتية والصرفية والدلالية. ولم تكن المعجمات مجرد كتبٍ لشرح المفردات، بل تحوّلت إلى موسوعاتٍ لغوية تضمّ الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية، وآراء النحويين واللغويين، وما يتّصل بثقافة العرب وأخبارهم.

وكان رضيُّ الدين الصغاني من العلماء الذين كان لهم أثرٌ واضح في تطوير الدرس المعجمي والتفسير اللغوي، وخلف عددًا من المصنّفات اللغوية والمعجمية المهمة، من أبرزها: (العباب الزّاهر واللباب الفاخر)، و(التكملة والذيل والصلة)،

و(الشّوارد في اللّغة)، وغيرها من المؤلفات التي تكشف عن سعة اطلاعه، وكثرة مصادره، ودقّة نظره في اللّغة.

وقد تميز الصّغانيّ بعناية واضحة بالتّفسير اللّغويّ، فلم يقتصر جهده على شرح الألفاظ وبيان معانيها، بل تجاوز ذلك إلى تفسير الظّواهر اللّغويّة المتصلة بها، فوقف عند الظّواهر الدّلاليّة، كالمشترك اللفظيّ، والأضداد، وتعدّد المعنى، واختلاف الدّلالة باختلاف السّياق، كما اهتمّ بالظّواهر الصّوتيّة، كالإبدال، والهمز، والإدغام، والقلب المكانيّ، فضلاً عن الظّواهر الصّرفيّة والنّحويّة ذات الأثر في المعنى، وقد اتّسمت تفسيراته بالدقّة والتّحقيق، مع حرصه على تصحيح ما وقع فيه غيره من تصحيّف أو وهم، الأمر الذي يكشف عن قيمة جهده اللّغويّ وأثره في الدّراسات المعجميّة.

ومن هنا جاءت هذه الدّراسة الموسومة بـ(رضيّ الدّين الصّغانيّ (ت 650هـ) مفسّراً لغويّاً)، للكشف عن منهجه في تفسير الظّواهر اللّغويّة، وبيان الوسائل التي اعتمدها في توجيه الألفاظ والمعاني في مؤلفاته اللّغويّة، فضلاً عن إبراز أثر تلك الظّواهر في بناء الدّلالة المعجميّة.

وقد جاء اختيار هذا الموضوع لما يتمتّع به الصّغانيّ من مكانة علميّة بارزة بين علماء اللّغة، فضلاً عن جهوده في خدمة اللّغة العربيّة والقرآن الكريم، بوصفه واحداً من الأعلام الذين كان لهم أثر واضح في الثّراث اللّغويّ العربيّ، فضلاً عن القيمة اللّغويّة الكبيرة لمؤلفاته، ولا سيّما (العباب الزّاخر)، و(التّكملة والذيل والصّلة)، و(الشّوارد في اللّغة)، فوقع الاختيار على هذا العنوان: (رضيّ الدّين الصّغانيّ (ت 650هـ) مفسّراً لغويّاً)، ولما اتّسمت به مؤلفاته من عناية بالمسائل اللّغويّة والمعجميّة، ولما تضمّنته من مادة ثريّة بالظّواهر اللّغويّة والصّرفيّة والدّلاليّة. وقد

اقتصر البحث على هذه المؤلفات؛ لأنها تُعدّ أكثر مصنفاته عنايةً بتفسير الألفاظ والظواهر اللغوية، فضلاً عن اشتغالها على مادةٍ معجميةٍ واسعةٍ تكشف عن منهجه في التفسير والتوجيه والتعليل.

ولقد استقرّ الرأْي على دراسة هذا الموضوع بتوجيه من الأستاذ الدكتور مجيد خير الله الزاملِي، وبمشورة الأستاذ المشرف الدكتور أحمد جعفر الزبيدي، وما أحاطاني به من تشجيع وإرشادٍ ومتابعةٍ، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي، من خلال تتبع نصوص الصغاني في مؤلفاته اللغوية، وتحليلها ومناقشتها؛ للكشف عن آرائه ومنهجه في تناول القضايا اللغوية.

وقد اقتصرَت الدراسة على الظواهر اللغوية التي حظيت بعناية الصغاني تفسيراً وتعليلاً، لما تمثله من مادةٍ علميةٍ تكشف عن معالم منهجه في التفسير اللغوي وآليات معالجته للقضايا اللغوية المختلفة، وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تُقسّم إلى تمهيدٍ وأربعة فصولٍ وخاتمة.

أمّا التمهيد، فقد خصصته للتعريف بـ الصغاني وحياته العلمية والمعمية، فوقفت عند عصره، ومكانته العلمية، وشيوخه، ومؤلفاته، ولا سيما اللغوية والمعمية منها، مع بيان أهمية كتبه في الدرس المعجمي

وجاء الفصل الأول لدراسة تفسير الظواهر الصوتية، إذ وقفت على قضايا الإبدال، والهمز، والقلب المكاني، والإدغام، وما يتصل بها من ظواهر صوتية أسهمت في توجيه المعنى وتحديد الدلالة، مبرزة طرائقه في تفسيرها وتعليلها.

أمّا الفصل الثاني، فقد خُصص لبيان تفسير الظواهر الصرفية، فبحث في المصادر، والجموع، والتّصغير، والنّسب، مبيناً ما أورده الصغاني في هذه القضايا من آراء وتفسيرات.

وبحثت في الفصل الثالث الظواهر النحوية عند الصغاني، فتناول ما يتعلق بالإعراب في الأسماء والأفعال، وما ورد من توجيهات نحوية، فضلاً عن عنايته بحروف المعاني ودلالاتها.

أما الفصل الرابع، فقد تناولت فيه الظواهر الدلالية وأثرها في التفسير المعجمي عند الصغاني، فبحث في التفسير بالتعريف، والتفسير بالترايف، والمشارك اللفظي، والأضداد؛ لأنها من أبرز العلاقات الدلالية التي أسهمت في بناء المعنى المعجمي عند رضي الدين الصغاني.

وختمت الدراسة بخاتمة تضمنت أبرز النتائج التي توصلت إليها، تلاها ثبتت بالمصادر والمراجع المعتمدة، وقد تنوعت بين المعجمات اللغوية، وكتب التراث، والدراسات الحديثة.

ولابد من الإشارة إلى عدد من الدراسات السابقة التي تناولت الجهود اللغوية للصغاني، ومنها: (الظواهر اللغوية في العباب الزاخر واللباب الفاخر للصغاني)، لثامر سليمان عبد الله العوادة، و(الفروق الدلالية في معجم العباب الزاخر واللباب الفاخر للحسن الصغاني)، لزينب علاوة، و(التفريع الدلالي في مواد باب الهمزة من معجم العباب الزاخر واللباب الفاخر للصغاني)، لفاطمة مهدي، و(البحث الدلالي في كتاب التكملة والذيل والصلة للصغاني)، لرباب علي طوبان.

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات، فإنها لم تُفرد منهج الصغاني في التفسير اللغوي بدراسة مستقلة تجمع بين الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقه.

وتتمثل أهمية هذه الدراسة في إبراز جانب مهم من جهود الصغاني اللغوية، والكشف عن منهجه في تفسير الظواهر اللغوية في مؤلفاته المعجمية، وإظهار أثر

ذلك في بناء الدلالة المعجمية، مما يُسهم في إغناء الدراسات المعجمية واللغوية المتعلقة بترائه اللغوي.

وفي الختام، أحمّد الله العليّ المنان على ما وفق وأعان، ثم أتقدّم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور أحمد جعفر داود الزبيدي؛ لما أحاطني به من عناية علمية، وما قدّمه لي من توجيه وإرشاد ومتابعة مستمرة، فجزاه الله عني خير الجزاء، وأحسن إليه كما أحسن إليّ.

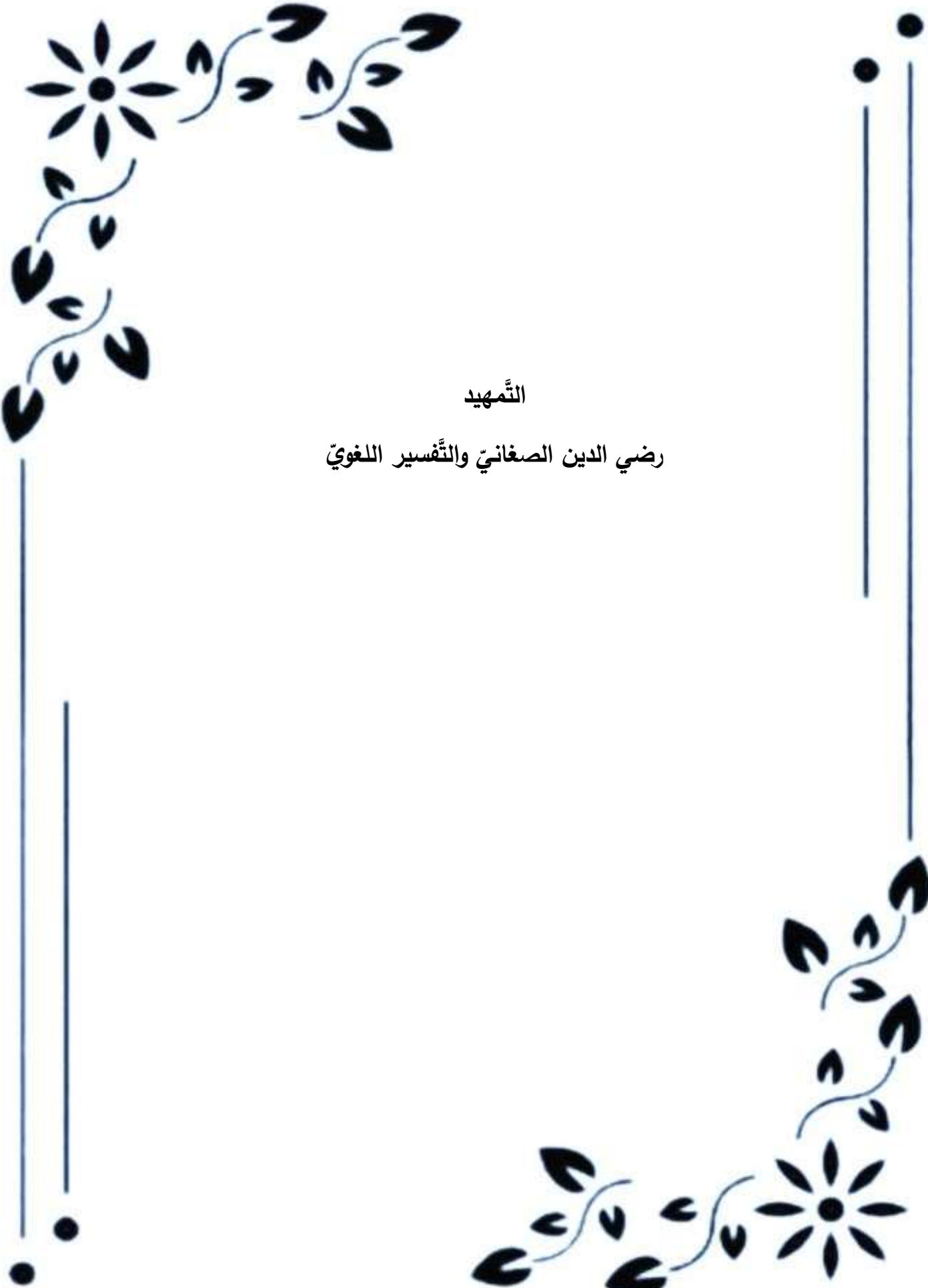
كما أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى رئاسة قسم اللغة العربية، وإلى أساتذتي الكرام، لما بذلوه من جهود علمية وتربوية، وما قدّموه من دعم وتوجيه أسهم في بناء هذه الدراسة وإتمامها.

كما أتقدّم بالشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، لتفضّلهم بقراءة هذه الأطروحة وتقويمها، راجية أن تسهم ملاحظهم العلمية القيّمة في زيادة فائدتها وإغنائها.

ولا يفوتني أن أتقدّم بالشكر لكلّ من أسدى لهذا العمل عوناً أو معروفًا، ممّن كان لهم أثر في إتمامه وإخراجه.

وأخيراً، فهذا جهد المقلّ، فإن أصبْتُ فبتوفيق من الله تعالى، وإن أخطأتُ فالعصمة لله وحده، والكمال له سبحانه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.



التَّمهيد

رضي الدين الصغاني والتفسير اللغوي

أولاً: التعريف بالصغاني ومنهجه في التأليف

أ- اسمه ونسبه

هو الشيخ الإمام العالم رضي الدين أبو الفضائل الحسن بن محمد الحسني بن حيدر بن علي بن إسماعيل، القرشي، العدوي، الهندي، اللاهوري، الحنفي، اللغوي، البغدادي، الفقيه، النحوي⁽¹⁾. وُلِدَ الصغاني سنة (577هـ) في العاشر من شهر صفر بمدينة لاهور⁽²⁾، أمّا نسبة (الصغاني) أو (الصاغاني)، فهي نسبة إلى صاغان أو صغانيان، وهي كورة من بلاد السند، عدّت من جنان الدنيا الأربع، وتُسمّى بالفارسيّة (جاغان)، وعُربّت إلى: صاغان وصغان⁽³⁾، وقيل: إنّها نسبة إلى صاغان، وهي قرية بمرّو تُعرف بجاغان، فُعربّت⁽⁴⁾. والصغاني أرجح، فقد ذكره في شعره فقال⁽⁵⁾:

فَقُلْتُ يَا دَهْرُ سَالِمِنِي مُسَالِمَةً فَإِنِّي عُمَرِي ثُمَّ صَاغَانِي

ب- رحلاته العلميّة ومكانته في عصره

كان الصغاني كثير التّنقّل والسّفر، فقد جال في بلدان متعدّدة، فرحل إلى بغداد، ثم غادرها بالرسالة الشريفة إلى صاحب الهند سنة (617هـ)، وأقام هناك مدّة من الزّمن، ثم عاد إلى بغداد سنة (624هـ)، وفي السّنة نفسها رجع إلى الهند، ثم عاد إلى بغداد مرة أخرى سنة (637هـ)⁽⁶⁾.

(1) ينظر: الوافي بالوفيات: 240/12، ومعجم الأدباء: 189/9، مقدمة العباب: 3/1، بغية الوعاة: 519/1، والفوائد البهية في تراجم الحنفية: 63.

(2) ينظر: معجم الأدباء: 217/9، والنجوم الزاهرة: 26/7، وبغية الوعاة: 519/1.

(3) ينظر: معجم البلدان: 190/5-191، وتاريخ علماء بغداد: 49.

(4) ينظر: بغية الوعاة: 520/1.

(5) الشوارد في اللّغة: مقدمة المحقق: 47.

(6) ينظر: العقد الثمين: 117/4.

يُفهم من ذلك أنَّ الصَّغَانِيّ كان دائمَ التَّجوال في طلب العلم، يقصد البلدان المختلفة لتحصيل المعرفة والأخذ عن العلماء، وقد ساعده في ذلك العصرُ الذي عاش فيه، إذ كان زاخراً بالعلماء وحركة التَّأليف، كما نشطت فيه حركة التَّدوين وازدهرت المكتبات، ممَّا أتاح له فرصاً واسعة للاتصال بالعلم.

ويبدو أنَّ للصَّغَانِيّ مكانةً علميّةً مرموقةً لدى خلفاء العصر العباسيِّ الذين عاصروهم، ويتجلَّى ذلك في إرساله بالرسالة الشَّريفة إلى الهند، وكذلك في إهدائه كتابه (مشارك الأنوار) إلى الخليفة المستنصر بالله العباسيِّ⁽¹⁾.

كما يُنقل أنَّه كان شديد الإعجاب بكتاب (معالم السَّنن) للخطابي، إذ كان يُقرأ عليه في عدن، وقد أثنى على مؤلفه وعدَّه جامعاً لجوامع العلم. كما عُرف باهتمامه بكتاب (غريب الحديث) لأبي عبيد القاسم بن سلام، وكان يحثُّ على حفظه ويقول: "إن من يحفظه ينال فضلاً عظيماً"⁽²⁾.

ج - شيوخه وتلامذته

تلقَّى الصَّغَانِيّ العلمَ عن عددٍ من العلماء في البلدان التي رحل إليها، ومن أبرز شيوخه: أبو الفتوح نصر بن أبي الفرج الحصري، وقد سمع منه بمكة وجاوره فيها سنينَ عدَّة⁽³⁾، ومنهم القاضي أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبد الله بن سالم القريظي، الذي سمع منه بعدن⁽⁴⁾.

(1) ينظر: كشف الظنون: 261/3-262، ونزهة الخواطر: 105/1-106.

(2) معجم الأدباء: 218/9.

(3) ينظر: العقد الثمين: 176/4، وشذرات الذهب: 250/5.

(4) ينظر: سير أعلام النبلاء: 359/13، العقد الثمين: 176/4.

كما أخذ عن سعد الدين خلف بن محمد الحسنابادي القاضي، ونظام الدين محمد بن الحسن بن أسعد المرغيناني، وكان سماعه منهما في الهند⁽¹⁾، وفي بغداد سمع عن سعيد بن الرزاز⁽²⁾.

أمّا تلامذته فقد كثروا؛ لما بلغته منزلته العلميّة من شهرة ومكانة، ومن أشهرهم: الشرف الدميّاطي، وعز الدين بن الوزير مؤيد محمد بن العلقميّ، وموفق الدين عبد القاهر بن محمد الفوطي، وعلي بن أحمد بن الحسن الحرازي، وغيرهم⁽³⁾.

د - مكانته العلميّة وثناء العلماء عليه

كان الصغاني من أئمة اللغة في عصره، وتميّز بأخلاقٍ دمثّة، وقد وصفه علماء عصره بالصدق والصّلاح والأمانة، حتى أصبح مرجعاً يُرجع إليه في معرفة اللغة، فضلاً عمّا عُرف به من الزّهد، والتّعبد، وكثرة الصّمت. وقد مكّنه علمه الواسع من الخوض في ميادين علميّة متعددة، فصنّف في اللغة، والأدب، والحديث، والفقه، وغيرها من العلوم، كما عُرف بسعة حفظه للشعر، وامتلاكه قريحةً شعريّةً ساعدته على النّظم، إلى جانب عنايته بجمع النّوادر والشّوارد من كلام العرب، ممّا يدلّ على عمق صلته باللغة العربيّة وحرصه على استقصاء مادتها اللغويّة⁽⁴⁾.

وحظي الصغاني بمكانة علميّة رفيعة بين علماء عصره ومن جاء بعدهم، لما عُرف به من التّبجّر في علوم اللغة، وسعة الاطلاع، ودقّة المعرفة، فضلاً عن

(1) ينظر: سير أعلام النبلاء: 359/13، الشّوارد في اللغة (مقدمة المحقق): 21-22.

(2) ينظر: العقد الثمين: 176/4، شذرات الذهب: 250/5.

(3) ينظر: تاريخ ثغر عدن: 134/2.

(4) ينظر: النّجوم الزّاهرة: 26/7، وشذرات الذهب: 250/5.

صلاحه وورعه، وقد انعكس ذلك في كثرة ما أورده أصحاب كتب التراجم من ثناء وإشادة بعلمه ومكانته.

ومن ذلك ما ذكره الدماطي (ت705هـ) في وصفه، إذ قال: "كان شيخاً صالحاً صدوقاً صموئلاً عن العلماء قديمهم وحديثهم، إماماً في اللغة والحديث والفقه"⁽¹⁾، وهو وصف يكشف عن رسوخ قدمه في العلوم، ولا سيما علوم اللغة العربية، وقال الياضي (ت768هـ): "إن الصغاني كان إليه المنتهى في معرفه اللغة"⁽²⁾، وهي شهادة تُبرز مكانته العلمية الرفيعة، وتدلّ على ما بلغه من إمامة في علوم العربية.

كما قال عنه كمال الدين الفوطي (ت723هـ): "إن الصغاني شيخ أهل زمانه في علم اللغة وفن الأدب، مع معرفته في علم الحديث"⁽³⁾، وقال اللكنوي (ت1304هـ): "كان الصغاني فقيهاً محدثاً لغوياً ذا مشاركته تامة في جميع العلوم"، وقال أيضاً: "الصغاني حامل لواء اللغة في زمانه"⁽⁴⁾، وقال الزركلي (ت1396هـ): "إنه كان أعلم أهل عصره في اللغة، وكان فقيهاً ومحدثاً"⁽⁵⁾، مما يدل على تفوقه العلمي وتعدد معارفه.

هـ - مؤلفاته ومنهجه في التصنيف

خلف الصغاني مؤلفات كثيرة ومتنوعة، شملت علوم اللغة، والحديث، والفقه، والأدب، مما يدلّ على سعة علمه وتعدد معارفه، ومن أبرز مؤلفاته اللغوية: كتاب

(1) سير أعلام النبلاء: 16 / 441، ينظر: الوافي بالوفيات: 12 / 151.

(2) مرآة الجنان: 4 / 94.

(3) الحوادث الجامعة: 264.

(4) الفوائد البهية في تراجم الحنفية: 64.

(5) الأعلام: 2 / 214.

(التَّكْملة والذَّيل والصلَّة)، وهو معجم لغوي استدرِك فيه على كتاب (تاج اللُّغة وصاحاح العربيَّة) للجوهري، ويقع في ستة مجلدات.

ومن مؤلفاته كذلك: مجمع البحرين، ويقع في اثني عشر مجلداً، والعُباب الزَّاخر واللباب الفاخر، وهو من أضخم معجماته، وقد بلغ عشرين مجلداً إلا أنَّه لم يُتَمَّه، وله أيضاً: الشَّوارد في اللُّغة، وشرح القلادة السَّمطيَّة في توشيح الدَّريديَّة، وشرح أبيات المفصَّل، وكتب: الأفعال، والافتعال، والانفعال، وما بنته العرب على فَعَال، ويفْعول، والأضداد، وغيرها من المصنَّفات اللغويَّة⁽¹⁾.

ولم تقتصر مؤلفاته على اللُّغة، بل ألَّف في الحديث أيضاً، ومن كتبه فيه: الدَّر الملتقط في تبين الغلط، ومشارك الأنوار النَّبويَّة، ودُر السَّحابة في بيان مواضع وفيات الصَّحابة، فضلاً عن مؤلفات أخرى في الفقه والوفيات وعلوم متفرقة⁽²⁾.

وقد تُوفي الصغاني في بغداد في شعبان سنة (650هـ)، وكان قد أوصى أن يُدفن بمكة، وأعدَّ خمسين ديناراً لمن يتولى حمله إليها، فحُمِل إلى مكة وُدُن فيها⁽³⁾.

ثانياً: المعجمات اللغويَّة للصغاني وأثرها في منهجه التَّفسيري

أسهمت المعارف اللغويَّة الواسعة التي امتلكها الصغاني في تأهيله للتأليف المعجمي، فخلَّف عدداً من المصنَّفات المعجميَّة التي تُعدُّ من أبرز ما ألَّف، ومن أهمها كتاب التَّكْملة والذَّيل والصلَّة، وكتاب العُباب الزَّاخر واللباب الفاخر.

أ - كتاب التَّكْملة والذَّيل والصلَّة: أهدافه ومنهجه

(1) ينظر: الوافي بالوفيات: 242/12، وتاريخ علماء بغداد: 48، وبغية الوعاة: 520/1.

(2) ينظر: العقد الثمين: 178/4، وبغية الوعاة: 520/1.

(3) ينظر: الوافي بالوفيات: 242/12، فوات الوفيات: 262/1.

تمكّن الصغاني في كتابه التّكملة والذيل والصّلة من تحقيق الغاية التي قصدها من تأليفه، والمتمثلة في استدراك ما أغفله الجوهري في الصّاح من موادّ اللّغة وألفاظها، فضلاً عن تصحيح ما وقع فيه من أوهام، وغلط، وتصحيح للتصحيح والتّحريف في الكلمات والأعلام والشّواهد الشّعريّة، مع استكمال ما ورد ناقصاً منها، والتّنبية على ما نُسب إلى الحديث النّبويّ وليس منه.

وقد صرّح الصغاني بذلك في مقدمة كتابه بقوله: "هذا الكتاب جمعت فيه ما أهمله الجوهري في كتابه، وذيلت عليه وسميته كتاب (التّكملة والذيل والصّلة)، غير مدّع استيفاء ما أهمله واستيعاب ما أغفله، ولا يُكَلِّف الله نفساً إلا وسعها، وفوق كلّ ذي علم عليم"⁽¹⁾.

ويتجلّى منهج الصغاني في التّكملة في جملة من السّمات المنهجية، من أبرزها:

1- اعتماده منهج القافية في ترتيب المواد اللّغويّة، إذ رتّب الألفاظ بحسب الحرف الأخير من الكلمة على نظام الباب والفصل، فجعل أواخر الكلمات أبواباً، وأوائلها فصولاً.

2- عنايته الدّقيقة بضبط الألفاظ؛ تجنباً لما وقع في المعجمات السّابقة من تصحيفٍ وتحريف، سواء في الحركات، أم الحروف أم الأمثلة والنّظائر.

3- إكثاره من الشّواهد، إذ دعم آراءه بالاستشهاد بآيات القرآن الكريم، والحديث النّبويّ الشريف، والحكم والأمثال، فضلاً عن الشّواهد الشّعريّة.

4- استدراكه الموادّ اللّغويّة التي أغفلها الجوهري، مع إضافة ما فاتته من صيغ وألفاظٍ ومعانٍ.

(1) التّكملة: (مقدمة المؤلف): 3.

5- استكمال الشواهد الشعرية الناقصة، وتصحيح ما وقع فيها من خللٍ أو تصحيف، مع توثيق نسبتها إلى قائلها.

6- عنايته بتصحيح الأخطاء المتعلقة بالتفسير اللغوي، إذ كان يظهر في مواضع كثيرة ناقداً مصححاً، يبين مواضع الخطأ ويوضح وجه الصواب.

7- حرصه على نسبة الأقوال والآراء إلى أصحابها من اللغويين.

ولم يقتصر جهد الصغاني النقدي على نقد الصحاح للجوهري، بل وجه نقده كذلك إلى عددٍ من أصحاب المعجمات والكتب اللغوية، مثل ابن دريد، والأزهري، وابن عباد، وابن فارس، ومن ذلك قوله منتقداً الأزهري: "هَرَمَطَ فلانٌ عِرْضَ فلان، أي وقع فيه: ذكره الأزهري⁽¹⁾ في الرباعي، والميم -عندي- زائدة، وحقه أن يُذكر في الثلاثي⁽²⁾".

وقوله مُنتقداً ابن عباد: "النَّزَّاء: الحَبْلُ. هكذا ذكره ابن عباد في هذا التركيب، وحقه أن يذكره في (ر ش و) ووزنه: تَفْعَالٌ"⁽³⁾.

ومن سمات منهجه النقدي أيضاً استئناسه بآراء العلماء المتقدمين، كالخليل، وابن ابن دريد، والأزهري، وابن جني، والزَّمَخْشَرِيُّ⁽⁴⁾، ومن هنا تتجلى المنهجية العلمية الدقيقة التي اعتمدها الصغاني في كتابه التَّكْملة، وما اتسم به من أمانة علمية ودقة لغوية في معالجة المادة المعجمية، وتصحيحها، وتفسيرها.

(1) ينظر: تهذيب اللغة: 279/6.

(2) التَّكْملة، (ه ر ط): 189/4.

(3) المصدر نفسه، (ت ر ش): 457/3.

(4) ينظر: المصدر نفسه: (خ ي ب): 621/1، و(ق م ه د): 325/2، و(ق ف ف): 551/4.

ب- العُباب الزّاخر واللباب الفاخر: أهميته ومنهجه

يُعدُّ معجم العُباب الزّاخر واللباب الفاخر من أهمِّ مؤلفات الصغاني وأوسعها مادةً علميّةً، فقد جمع فيه بين الاستقصاء، والتّصحيح، والنّقد، والتّحليل، والتّفسير، ممّا جعله من أبرز المعجمات العربيّة في التّراث اللغويّ. وقد اعتنى الصّغاني بهذا المعجم عنايةً كبيرة، وكتبه باسم الوزير مؤيّد الدّين ابن العلقميّ، وأثنى عليه في مقدمة الكتاب⁽¹⁾.

وقد حظي العُباب الزاخر بمكانةٍ علميّةٍ رفيعة بين العلماء، إذ قال في حقّه ابنُ الطّقطقيّ (ت709هـ) "إنّ كتاب عُباب الصغانيّ هو كتاب عظيم كبير في اللّغة العربيّة"⁽²⁾ وذكره اليافعيّ (ت ٧٦٨هـ) بقوله: "كان إليه المنتهى في معرفة اللّغة"⁽³⁾. وأشاد به الفيروزأبادي (ت817هـ) بقوله: "فهما (العباب والمحكم) غرّتا الكتب المصنّفة في هذا الباب، ونيرًا براقع الفضل والآداب"⁽⁴⁾، كما قال السيوطيّ (ت911هـ) فيه: "وأعظم كتاب ألّف في اللّغة بعد عصر الصّاح كتابُ المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن سيده الأندلسيّ الضّرير، ثم كتاب العباب للرّضي الصّغانيّ"⁽⁵⁾.

وذكر ابنُ مخرّمة (ت947هـ) أنّ "كتاب العُباب الذي لم يُصنّف مثله في اللّغة"⁽⁶⁾. ويبدو أنّ خبرة الصّغانيّ الطّويلة في التّأليف المعجميّ، بعد تصنيفه

(1) العباب الزّاخر: 53/1.

(2) الآداب السّلطانية لابن الطّقطقي: 321 / 1.

(3) مرآة الجنان وعبرة اليقظان، اليافعي: 94/4.

(4) القاموس المحيط: 26/1.

(5) المزهر: 100/1.

(6) تاريخ ثغر عدن: 86 - 87.

(التَّكْملة والذَّيْل والصلّة)، و(مجمع البحرين)، قد دفعته إلى الاستقلال بمعجم خاصّ به، يتحرر فيه من التَّبعية لمنهج الجوهريّ، فكان العُباب ثمرة نضجه العلميّ وخلاصة تجربته المعجميّة⁽¹⁾.

وقد اتبع الصَّغَانِيّ في ترتيب معجمه منهج الجوهريّ في الصّاح، القائم على نظام الباب والفصل، غير أنه سعى إلى تطوير هذا المنهج وتوسيعه، وأضاف في نهاية كثير من المواد اللغويّة ما يُسمّى (التَّركيب)، متأثراً في ذلك بمنهج ابن فارس في مقاييس اللُّغة، إذ كان يردّ المعاني المختلفة إلى أصلٍ دلاليّ جامع.

والتزم الصَّغَانِيّ في تقديم موادّ معجمه وشرحها بمنهجية دقيقة تقوم على ضبط الكلمات بالحركات، إذ كان يحرص على توضيح الألفاظ التي قد تلتبس على قارئ المعجم، ممّا يُسهّم في تيسير فهم المعاني وتقليل احتمالات الخطأ في القراءة أو التفسير⁽²⁾، ومن ذلك قوله في مادّة (جاجا): "... والاسمُ منه الجيءُ بالكسر " ⁽³⁾.

ولم يُتمّ الصَّغَانِيّ معجمه، إذ توفي قبل إكماله، وقد انتهى فيه إلى مادة (بكم)، حتى قيل فيه: "إنّ الصَّغَانِيّ الذي... حازَ العلومَ والحِكمَ، كان قصارى أمره... أنْ انتَهَى إلى بَكَم"⁽⁴⁾. وامتاز العُباب بجملّة من الخصائص، من أبرزها:

1- الثَّراء في الألفاظ والدلالات، إذ ضمّ معاني وألفاظاً لم ترد في كثير من المعجمات السابقة.

(1) ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره: 495/2.

(2) مُعْجَمُ (العُبابِ الزَّاحِرِ واللُّبابِ الفَاخِرِ) للصَّغَانِيّ (ت 650هـ). عرض وتقييم (رسالة ماجستير): 3.

(3) العباب الزاخر (ج 1) 26/1.

(4) المعجم العربي نشأته وتطوره، د. حسين نصار: 496/2.

2- العناية الدّقيقة بالشّواهد الشّعريّة، من حيث نسبتها إلى قائلها، وتصحيح رواياتها.

3- الإكثار من الاستشهاد بالقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والأمثال، وأشعار العرب.

4- وضع الألفاظ في مواضعها الصّحيحة، وتصحيح ما وقع فيه غيره من اضطرابٍ في ترتيب المواد.

5- الجمع بين التفسير اللغوي والنقد المعجمي، مع بيان أوجه الخطأ والتصحيف والتحرّيف.

أما أهداف تأليف العُباب فيه فقد تميّز العُباب بأن مؤلفه رسم منهجاً واضح المعالم، ففصّل معالمه في مقدمته، مبيناً الأسس التي اعتمدها في جمع المادة اللغوية واستقصائها وشرحها.

وقد أوضح الصغاني غايته من تأليف العُباب في مقدمته، إذ بيّن أنّه أراد جمع ما تفرّق في كتب اللّغة والتّصانيف المعتبرة، واستيعاب أكبر قدرٍ ممكن من ألفاظ العربيّة وتراكيبها، إذ قال: "هذا كتاب جمعت فيه ما تفرّق في كتب اللّغة المشهورة والتّصانيف المعتبرة المذكورة"⁽¹⁾ كما سعى إلى تنقية المادة اللغويّة من الأخطاء والتّصحيفات، فراجع كتب اللّغة مراجعةً دقيقةً، ونقد عدداً من المعجمات والمصنّفات، مثل تهذيب اللّغة للأزهري، والصّاحح للجوهري، ومقاييس اللّغة لابن فارس، والمحيط للصاحب بن عبّاد، وإصلاح المنطق لابن السّكّيت، محاولاً تصحيح ما وقع فيها من أوهامٍ في تفسير المعاني أو رواية الشّواهد أو ترتيب المواد، إذ قال:

(1) العباب الزاخر: 3/1.

"قد نخلت الكتب المتداولة بين النَّاس نَخْلَ مُحَصِّلَةً، وَأَثَرَتْ مُبْحَثَرًا فَصَّ كُلَّ كِتَابٍ مِنْهَا وَمُفْصَلَةً فَوَجَدْتُهَا شَاكَةً يَحْتَمِيهَا الْحَافِي، وَيَعَافُهَا الْعَافِي، وَفَحَّصْتُ عَنْ بَيْتِ بَيْتٍ، وَرَكَضْتُ فِي مَيَادِينِهَا الْكُمَيْتِ، فَوَجَدْتُهُمْ قَدْ خَلَطُوا الْهَمْلَ بِالْمَرْعِيِّ، وَلَمْ يَكُنْ بِالْمَرْءِ عِيًّا، وَتَنَاسَوْا، فَتَمَادَى"⁽¹⁾، ويقول: "آتيًا بالأشعار على الصَّحَّة ... مُخْتَارًا أقوال المُتَقَنِّين"⁽²⁾.

أما (إصلاح المنطق) لابن السَّكَيْت (ت244هـ) فقال عنه: "كتابه الإصلاح مُحْتَاجٌ إِلَى الْإِصْلَاح"⁽³⁾، فحاول في معجمه العُباب تصحيح ما وقع في هذه الكتب من أخطاء في نسبة الأبيات إلى أصحابها، أو الخلل في بيان معنى لفظها، أو تصحيح خطأ في رواية، فضلًا عما وقع فيه مؤلفو هذه المعجمات من تصحيف، وتحريف ممَّا لا يمكن نسبته إلى النَّاسخ.

ممَّا تَقْدَمُ تَتَجَلَّى شَخْصِيَّةُ الصَّغَانِيِّ النَّقْدِيَّةِ، وَمَنْهَجُهُ الْعِلْمِيُّ الْقَائِمُ عَلَى الْفَحْصِ وَالْمَرَاجَعَةِ وَالتَّحْقِيقِ، وَهُوَ مَا مَنَحَ الْعُبابَ مَكَانَتَهُ الْمَتَمِيزَةَ بَيْنَ الْمَعْجَمَاتِ الْعَرَبِيَّةِ. وَكَانَ مَنْهَجُهُ فِي تَوْجِيهِ دَلَالَاتِ الْمَفْرَدَاتِ اللَّغَوِيَّةِ بِالِاسْتِشْهَادِ عَلَيْهَا بِ"أَيِّ مِنْ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ الَّذِي لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ، وَبِغَرَائِبِ أَحَادِيثِ مَنْ هُوَ بِمَعَزَلٍ عَنْ خَطَلِ الْقَوْلِ وَخُلْفِهِ، فَكَلَامُهُ هُوَ الْحُجَّةُ الْقَاطِعَةُ وَالْبَيِّنَةُ السَّاطِعَةُ، وَبِغَرَائِبِ أَحَادِيثِ صَحَابَتِهِ الْأَخْيَارِ، وَتَابِعِيهِمُ الْأَحْبَارِ، وَبِكَلَامٍ مِنْ لَهُ ذِكْرٌ فِي حَدِيثٍ أَوْ قِصَّةٍ فِي خَبَرٍ وَهُوَ غَوِيصٌ، وَبِالْفَصِيحِ مِنَ الْأَشْعَارِ وَالسَّائِرِ مِنَ الْأَمْثَالِ..."⁽⁴⁾.

(1) العباب الزاخر: (مقدمة المؤلف): 12.

(2) المصدر نفسه: (مقدمة المؤلف): 1 - 2.

(3) المصدر نفسه: (مقدمة المؤلف): 16.

(4) العباب الزاخر: 137/1 - 138.

ولم تقتصر مصادر الصغاني على المعجمات المشهورة، بل أفاد من عدد كبير من المصنّفات اللغوية والنحوية وكتب الغريب والنوادر، وكان كثيراً ما ينسب الآراء إلى أصحابها مباشرة دون التصريح بأسماء الكتب. ومن أبرز العلماء الذين اعتمد عليهم: الخليل بن أحمد (ت 170هـ)، وابن دريد (ت 321هـ)، والأزهري (ت 370هـ)، والجوهري (ت 393هـ)، والصاحب بن عباد (ت 385هـ)، وابن فارس (ت 395هـ)، وآخرون.

وقد أسهمت المكانة العلمية للعباب في جعله مصدراً أساساً لمن جاء بعده من المعجميين، وفي مقدّمتهم الزبيدي (ت 1205هـ)، الذي اعتمد عليه اعتماداً واسعاً في معجمه تاج العروس، وأكثر من النقل عنه والاستشهاد بأقواله.. وقد صرح بذلك في مقدمة المعجم، كما أكثر من الاستشهاد به في غالب المواد اللغوية⁽¹⁾.

مما تقدّم يتبيّن أنّ العباب يمثل خلاصة الخبرة المعجمية للصغاني، وأن ما اتّسم به من استقصاء للمادة اللغوية، وعناية بضبط الألفاظ، وردّ المعاني إلى أصولها الدلالية، فضلاً عن نزوعه النقدي في تصحيح الأوهام والتّصحيح، قد أسهم في تشكيل منهجه في تفسير الألفاظ وبيان دلالاتها، وهو ما انعكس بوضوح في مؤلفاته اللغوية.

ثالثاً: مفهوم التفسير اللغوي

أ- التفسير في اللغة: قال الخليل (ت 170هـ): "الفسر: التفسير وهو بيان وتقصيل للكتاب، وفّسه يفّسه فسرّاً وفّسه تفسيراً"⁽²⁾، وقال ابن فارس (ت 395هـ): "الفاء والسّين والراء كلمة واحدة تدلّ على بيان شيء وإيضاحه من ذلك الفسر، يقال

(1) ينظر: تاج العروس: 6/1.

(2) العين، باب السّين والفاء والراء (ف س ر): 247/7.

فَسَرَتِ الشَّيْءَ وَفُسِّرَ⁽¹⁾. وقال ابن منظور (ت711هـ): "الْفَسْرُ: الْبَيَانُ، فَسَّرَ الشَّيْءَ يَفْسِرُهُ، بِالْكَسْرِ، وَيَفْسِرُهُ، بِالضَّمِّ، فَسَّرًا وَفَسَّرَهُ: أَبَانَهُ، وَالتَّفْسِيرُ مِثْلُهُ. ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: التَّفْسِيرُ، وَالتَّأْوِيلُ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ. وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: {وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا} [الفرقان:33]"⁽²⁾. وأصل مادته اللغوية تدلُّ على بيان الشَّيْءِ وإيضاحه، لذا قيل: الفَسْرُ: كشف المغطى⁽³⁾ فيُراد به كشفُ المراد عن اللفظ المشكل⁽⁴⁾.

تبيّن لنا من المعنى اللغوي للفظ أَنَّ التَّفْسِيرَ يدلُّ على الكشف، وإيضاح الشَّيْءِ، وتفصيل الأجزاء، والمراد من ذلك كَلِّه بيانُ المعنى الذي تنطوي عليه الألفاظ. قال تعالى: {وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا} [الفرقان:33]، أي بيانًا وتفصيلًا، والفَسْرُ: البيان وكشف المغطى⁽⁵⁾.

ب-التفسير في الاصطلاح: "علم يفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه"⁽⁶⁾ وقيل: إنه "علمٌ يُبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالاته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية"⁽⁷⁾.

"ويُعَدُّ علم التفسير من أجلِّ العلوم الشرعية، وأرفعها قدرًا، وأنفعها علمًا، وكفاه شرفًا أن موضوعه كلام الله تعالى، والبحث في أسرار هذا الكلام الربّاني والوصول منه إلى حقائق تزيد المؤمن إيمانًا إلى إيمانه، وهو من أكثر العلوم حاجةً إليه؛ لأنَّ الغرض منه الاعتصامُ بالعروة الوثقى، والوصولُ إلى السَّعادة الحقيقية، وإنَّما اشتدَّت

(1) معجم مقاييس اللغة، (ف س ر): 504/4.

(2) لسان العرب (ف س ر) ٥٥/٥.

(3) المصدر نفسه: 55/5.

(4) الغربيين في القرآن والحديث: ١٤٤٧/٥.

(5) تهذيب اللغة: ٢٨٣/١٢.

(6) البرهان في علوم القرآن: 13/1.

(7) مناهل العرفان في علوم القرآن: 3/2.

الحاجة إليه؛ لأنَّ كلَّ كمال دينيٍّ أو دنيويٍّ لا بُدَّ أن يكون موافقًا للشرع وموافقته على العلم بكتاب الله⁽¹⁾.

قال أبو حيَّان (ت745هـ): "هو علم يبحث عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تُحمَل عليها حالة التركيب، وتتمت ذلك"⁽²⁾.

وقال الزركشي (ت794هـ): "هو علم يفهم به كتابُ الله المنزل على نبيه محمد ﷺ وبيانُ معانيه، واستخراج أحكامه وحِكَمه، واستمداد ذلك من: علم اللُّغة، والنَّحو، والتَّصريف، وعلم البيان، وأصول الفقه، والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النُّزول، والنَّاسخ والمنسوخ"⁽³⁾، وقال ابن عاشور: "هو: اسم للعلم الباحث عن بيان معاني ألفاظ القرآن، وما يستفاد منها باختصار أو توسُّع"⁽⁴⁾.

ج- مفهوم التفسير اللغوي

وهما مجتمعان أو مركبان متكونان من صفة وموصوف، "والصفة فيه قيد له من إدراج غيره فيه، و(اللغوي) نُسب على القياس إلى اللُّغة، والمقصود بها هنا اللُّغة العربيَّة وإن لم تُحدَّد، واللُّغة العربيَّة تضمُّ عددًا من العلوم تسمى (علوم اللُّغة العربيَّة)، وهي: (علم الصَّوت، وعلم الصَّرف، وعلم النَّحو، وعلم المعجم، والبلاغة، وغيرها من العلوم الفرعية)"⁽⁵⁾.

(1) مباحث في علوم القرآن، مناع القطان: 339.

(2) البحر المحيط: 26/1.

(3) البرهان في علوم القرآن: 27/1.

(4) تفسير التحرير والتنوير: ١١/١.

(5) التفسير اللغوي للقرآن الكريم عند ابن جني: 7.

د - التفسير اللغوي عند الصغاني

اتَّسم التفسير اللغوي عند الصغاني بالتنوع والتعدد، وظهر ذلك في اعتماده على المصادر اللغوية والمعجمية، ونزعتة النقدية، وردّه الدلالات إلى أصولها، وتنوع مراجعه وطريقته في الإحالة إليها.

1- الاعتماد على المصادر اللغوية والمعجمية:

اتَّسم التفسير اللغوي عنده بالاعتماد على ما خلفه علماء العربية، ولا سيما أصحاب المعجمات، فلم يكن يفسر الألفاظ اعتمادًا على اجتهاده الشخصي فحسب، بل كان يستند إلى أقوال العلماء ونقولهم، ويحرص على عزوها إلى أصحابها؛ التزامًا بالأمانة العلمية التي تُعدُّ من أهم أسس التأليف والتصنيف. والمتنبِّع لمعجماته يلحظ كثرة استشاده بأقوال اللغويين، وإيراده أسماء العلماء والكتب التي يرجع إليها عند بيان المعاني وتفسير الألفاظ، متخذًا منها حجبًا تؤيِّد ما يذهب إليه، ممَّا يكشف عن منهج تفسيري قائم على الإفادة من جهود السابقين، وتوثيق الأقوال، وتحقيق الدقة في بيان المعاني، ولم يقتصر اعتماده على مجرد نقل أقوال السابقين، بل إنَّ التفسير اللغوي عند الصغاني قد اتَّسم بالتنوع والتعدد؛ رغبةً منه في الإحاطة الدقيقة بالمعاني التي تؤديها الألفاظ في سياقاتها المختلفة. وقد حرص الصغاني على بيان المعنى بيانًا واضحًا، مبتعدًا عن الغموض الذي يلحظ أحيانًا في المعجمات التي سبقتها، إضافة إلى عنايته المتميزة بتصحيح ما وقع من سهو، أو تصحيف، أو تحريف في تفسير أئمة اللغة للمعاني، وكذلك ما شاب رواية الشواهد الشعرية من أخطاء، ولا سيما في كتابيه التكملة والعُباب.

ويظهر منهجه في تفسير المعنى من خلال تصريحه بأسماء العلماء وكتبهم التي اعتمد عليها في بيان الدلالة؛ إذ عاش في عصرٍ كانت فيه مادّة اللّغة قد استقرّت في بطون المصنّفات بعد أن دَوّنها العلماء مشافهةً عن الأعراب، فأصبح الرجوع إلى تلك الكتب والاختيار منها منهجاً معهوداً بين اللغويين. وقد انعكس ذلك بوضوح في صنيع الصغاني، إذ كثيراً ما يذكر في مقدّمات مؤلفاته أسماء الكتب التي أفاد منها واعتمد عليها ولذلك صدرَ معجمه العُباب بفصلٍ خصّصه لذكر أسماء الكتب التي اعتمدها، وإن جاء ذلك على سبيل الإيجاز والاختصار، إذ قال: "نخّلتُ الكتب بين النَّاسِ نَحْلَ مُخَصِّلَةٍ، وأثرتُ مُبَحِّثَرًا فَصَّ كلَّ كتابٍ منها ومَفْصَلَةً"⁽¹⁾.

2- النزعة النقدية والتصحيح

اتّسم الصّغانيّ بالنزعة النّقدية، فلم يكن ناقلًا لآراء اللغويين نقلاً مجرداً، بل كان يراجعها بعين النّاقِد الفاحص، ويوازن بين الأقوال، ويقوم ما يراه محتاجاً إلى تصويب أو تعقيب، وقد أشار إلى ذلك في مقدمة العُباب، إذ ذكر أسماء الكتب التي اعتمدها في معجمه، وإن جاء ذلك على سبيل الإيجاز والاختصار، ثم وصف مادّة تلك الكتب بقوله: "فَوَجَدْتُهُمْ قَدْ خَلَطُوا الْهَمْلَ بِالْمَرْعِيّ، وَلَمْ يَكُنْ بِالْمَرْعِيّ عَيّ، وَتَنَاسَوْا فَتَمَادَى بِهِم النَّوْمُ وَطَابَ لَهُمُ الْكَرَى"⁽²⁾. في إشارة إلى ما رآه من اضطراب أو خلل في بعض المصنّفات اللغوية السابقة، وانعكست هذه النزعة النّقدية على منهجه في التفسير اللّغوي؛ إذ لم يكتفِ بإيراد أقوال اللغويين في تفسير الألفاظ، وإنما كان يعرضها للمناقشة والتمحيص، فيرجح ما يراه أقرب إلى الصواب، ويضعف بعض

(1) العباب الزاخر: (مقدمة المؤلف): 12.

(2) المصدر نفسه: الصفحة نفسها

الآراء، ويصحح ما وقع فيه أصحابها من تصحيف أو تحريف، مستنداً في ذلك إلى الرواية اللغوية والشواهد واستعمال العرب.

ومن أبرز المصنفات التي تعقبها بالنقد والتصحیح: تهذيب اللغة للأزهري، ومقاييس اللغة لابن فارس، والمحيط في اللغة للصاحب بن عباد، إذ كان يبين مواضع الغلط، ثم يعقب عليها بما يراه صواباً مع بيان وجه الترجيح.

وهذا يدل على أنه راجع الكتب اللغوية بعين الناقد الفاحص، لا بعين الناقل المجرد؛ ومن أبرز الكتب التي تعقبها بالنقد والتصحیح: تهذيب اللغة للأزهري، ومقاييس اللغة لابن فارس، والمحيط للصاحب بن عباد؛ إذ كان يبين مواضع الغلط والتصحيف والتحريف، ثم يعمد إلى تصويبها مع بيان وجه الصواب وتعليقه. ولم تخلُ كتب أخرى من نقده، فقد نقل عن ابن السكيت قوله في إصلاح المنطق: (كتاب الإصلاح محتاج إلى الإصلاح)، وهي عبارة تكشف عن شدة نزعة الصغاني النقدية وصرامته في تقويم التراث اللغوي.

من ذلك قوله: "الحَقْلْدُ: الضَّعِيفُ؛ ويُقال: الآثِمُ، في قول زُهَيْرٍ: (1)

تَقِي نَقِي لَمْ يُكْثَرْ غَنِيمَةً بَنَكْهَةَ ذِي قَرَبَى وَلَا بَحَقْلَدَ

وقال شَمِرٌ: قال الأَصْمَعِيُّ (ت216هـ): الحَقْلْدُ، في قول زُهَيْرٍ: الحَقْلْدُ والعَدَاوَةُ. قال شَمِرٌ: والقَوْلُ ما قال أبو عُبيد: إِنَّهُ الآثِمُ، وقَوْلُ الأَصْمَعِيِّ ضَعِيفٌ (2). وغالباً ما يُصَدَّرُ رأيه إذا أراد أن يثبت به قوله (يقول الصغاني مؤلف هذا الكتاب) فبعد أن يذكر قول ابن دُرَيْدٍ في تفسير معنى "تَرَرْتُ الشَّيْءَ أَثَرُهُ ثَرًّا، إذا بَدَّدْتَهُ: قال الصغاني،

(1) ديوان زُهَيْر بن أبي سلمى: 40.

(2) التكملة (ح ق ل د) 223 / 2.

مؤلف هذا الكتاب: أحجج به أن يكون تصحيف نديته، وأما ثزرتته: بددته، فصحيح⁽¹⁾.

وقد صوب الصغاني رأي ابن دريد (ت321هـ) على ما جاء في كتاب المحيط في اللغة، يقول الصغاني: "ابن عباد الحزنقة: القصيرة وليس بثبت قال الصغاني مؤلف هذا الكتاب: الصواب بالراء المهملة كما ذكرت عن ابن دريد"⁽²⁾.

يتضح أن الصغاني اتخذ من النقد والتصحيح منهجاً ثابتاً في تفسير الألفاظ، فلم يكن تابعاً لآراء من سبقه، وإنما تعامل معها بروح علمية تقوم على الفحص والموازنة والترجيح، مما أكسب تفسيره اللغوي دقةً وأصالةً، وجعل معجمه من أبرز المعجمات التي امتازت بالنقد العلمي والتحقيق.

3-رد الدلالات إلى أصولها

يبدو أثر كتاب مقاييس اللغة واضحاً في تفسير المعنى عند الصغاني، ولا سيما في عنايته برّد الدلالات المتفرقة إلى أصل جامع؛ إذ كان يذيل كثيراً من المواد بلفظة (والتركيب)، يجمع تحتها شتات المعاني ويردّها إلى أصل دلالي واحد، مما يدل على تأثره بمنهج ابن فارس في ردّ الفروع إلى الأصول، ويقول الصغاني في مادة (ه ن أ): "هَنَأْتُهُ: نَصَرْتُهُ. وَهَنَأْتُ الْبَعِيرَ أَهْنُوهُ وَأَهْنَيْتُهُ: إِذَا طَلَيْتَهُ بِالْقَطِرَانِ... وقال الأموي⁽³⁾: لَتَهْنَيْ: أَي لَتُمَرِّئ. وَهَنُو الطَّعَامُ يَهْنُو وَهْنِيَّ هَنَاءً: أَي صَارَ هَنِيئًا... وَهْنَيْتُ بِهِ: فَرِحْتُ أَبُو زَيْدٍ: هَنَيْتُ الْمَاشِيَةَ: إِذَا أَصَابَتْ حُظًّا مِنَ الْبَقْلِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَشْبَعَ مِنْهُ... وَالتَّهْنِئَةُ: خِلَافُ التَّعْزِيَةِ، تَقُولُ: هَنَأْتَهُ بِالْوَلَايَةِ تَهْنِئَةً

(1) التكملة (ث ر ر) 436/2، وينظر: المصدر نفسه (ت ك ر) 2: 432.

(2) العباب الزاخر 1: 95 (ح ز ق ف).

(1) عبد الله بن سعيد أبو محمد الأموي، لغوي وشاعر، ينظر: سير أعلام النبلاء: 557/7، كتاب تاريخ العلماء النحويين للننوشي (يروي عنه اللغة أبو عبيدة): 211.

وتهنيئاً...واهْتَنَأْتُ مالي: أصله. والتركيب يدل على إصابة خير من غير مشقة⁽¹⁾.

يَتَّضِح أَنَّ الصَّغَانِيَّ يَتَّبِع فِي تَفْسِيرِهِ اللُّغَوِيَّ مِنْهَجًا يَقُومُ عَلَى اسْتِقْصَاءِ الْمَعَانِي الْمَخْتَلِفَةِ لِلْمَادَّةِ اللُّغَوِيَّةِ، فَيُورِدُ دَلَالَاتِهَا الْمُتَعَدِّدَةَ وَاسْتِعْمَالَاتِهَا فِي التَّرَاكِيْبِ الْمَخْتَلِفَةِ، ثُمَّ يَعْمَدُ إِلَى جَمْعِهَا فِي مَعْنَى كُلِّ يَرِدُ إِلَيْهِ تِلْكَ الدَّلَالَاتِ، إِذْ يَخْتِمُ الْمَادَّةَ بِقَوْلِهِ: "وَالْتَرَكِيْبُ يَدُلُّ عَلَى إِصَابَةِ خَيْرٍ مِنْ غَيْرِ مُشَقَّةٍ". وَيَكْشِفُ هَذَا الْأُسْلُوبُ عَنْ حِرْصِهِ عَلَى عَدَمِ الْاِكْتِفَاءِ بِسَرْدِ الْمَعَانِي، بَلْ بَيَانِ الصَّلَةِ الدَّلَالِيَّةِ الَّتِي تَجْمَعُهَا فِي أَصْلٍ وَاحِدٍ، مِمَّا يَسْهَمُ فِي إِبْرَازِ الْوَحْدَةِ الدَّلَالِيَّةِ لِلْمَادَّةِ اللُّغَوِيَّةِ، وَيَمْنَحُ تَفْسِيرَهُ قَدْرًا مِنْ الدَّقَّةِ وَالِاتِّسَاقِ. وَيَبْدُو أَنَّ الصَّغَانِيَّ قَدْ تَأَثَّرَ فِي ذَلِكَ بِابْنِ فَارِسٍ، غَيْرَ أَنَّهُ خَالَفَهُ فِي تَرْتِيبِ الْعَرَضِ؛ إِذْ كَانَ ابْنُ فَارِسٍ يَذْكُرُ الْأَصْلَ الدَّلَالِيَّ أَوَّلًا ثُمَّ يَفْرَعُ عَلَيْهِ الْمَعَانِي، بَيْنَمَا يَبْدَأُ الصَّغَانِيُّ بِذِكْرِ الْمَعَانِي وَاسْتِعْمَالَاتِهَا، ثُمَّ يَخْتِمُهَا بِالْمَعْنَى الْجَامِعِ الَّتِي يَعْبَرُ عَنْهُ بِمِصْطَلَحِ (التَّرَكِيْبِ).

4- تنوع مصادره وطريقته في الإحالة

اعتمد الصَّغَانِيُّ فِي تَفْسِيرِ الْأَلْفَاظِ عَلَى طَائِفَةٍ وَاسِعَةٍ مِنَ الْمَصَادِرِ اللُّغَوِيَّةِ، وَكَانَتْ الْمَعْجَمَاتُ تَمَثِّلُ الْمَوْرِدَ الرَّئِيسَ فِي بِنَاءِ مَادَّتِهِ الْمَعْجَمِيَّةِ؛ لِذَا يَكْثُرُ فِي كِتَابِيهِ الْعُبَابُ الزَّائِرُ وَالتَّكْمِلَةُ ذِكْرُ أَسْمَاءِ أَصْحَابِ الْمَعْجَمَاتِ، مِثْلُ: الْخَلِيلِ، وَالْجَوْهَرِيِّ، وَالْأَزْهَرِيِّ، وَابْنِ فَارِسٍ، وَالصَّاحِبِ بْنِ عَبَّادٍ، وَآخَرِينَ.

(1) العباب الزاخر: 1/ 201 (ه ن أ).

ولم يقتصر الصَّغانيُّ على المعجمات، بل أفاد من مصادر متنوّعة شملت كتب غريب القرآن والحديث، واللُّغة، والنَّحو، والصَّرَف، وأخبار العرب، والأشعار، وقد أشير إلى أنَّ مراجعه بلغت نحو ألف كتاب (1).

ومع أنَّ الصَّغانيَّ ذكر في مقدمة العُباب أسماء أهمِّ المصادر التي اعتمد عليها، فإنَّ استقراء مادته المعجميّة يدلُّ على رجوعه إلى مصادر أخرى لم يذكرها في المقدمة، وإنَّما صرَّح بها في أثناء تفسيره للمواد اللُّغويّة. فمن ذلك نقله عن نوادر الفراء، إذ يقول: "يقول الفراء في نواذره: كَتَفَ يَكْتِفُ كَتْفًا، كَضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا، وَكَتِفَ يَكْتِفُ كَتْفًا، مثال تَعَبَ يَتَعَبُ تَعَبًا: إذا مشى مَشْيًا رُويْدًا..." (2). وقد تكرر ذكر هذا الكتاب في التَّكملة (3).

كما نقل عن كتاب الاعتقَاب لأبي تراب اللُّغوي (4)، إذ قال: "وقال أبو خَيْرَة: هو المَرِيخُ، على فَعِيل، والمَرِيخُ، بالجيم، أيضًا؛ ويُجمَعان: أَمْرِيخَة، وأَمْرِيخَة. حكاها له أبو تُراب في كتاب الاعتقَاب" (5). ويدل هذا النص على أنَّ الصَّغانيَّ كان يرجع إلى بعض الكتب مباشرة، وينسب مادتها إلى أصحابها.

ومن الكتب التي صرَّح باسمها كذلك كتاب مقاييس اللُّغة لابن فارس، إذ قال: "ويقولُ ابنُ فارسٍ في المقاييس لأبي دُوَادٍ جاريةُ بن الحجاج الإيادي (6):

(1) مقدمة الصَّحاح، عبد الغفور عطار: 168.

(2) العباب الزاخر: الفاء (ك ت ف): 528.

(3) ينظر: التَّكملة: 378/2.

(4) هو محمد بن الفرج بن الوليد الشَّعراني (ت 280هـ) تقريبًا، ينظر: الوافي بالوفيات: 226-227.

(1) التَّكملة، (ر ي خ): 146 / 2.

(6) ديوان أبي دواد الإيادي: 63.

كَالْعَسِيفِ الْمَرْبُوعِ شَلَّ جَمَالًا مَالَهُ نُؤْنُ مَنْزِلٍ مِنْ مَبِيتٍ⁽¹⁾

وكذلك كتاب العين للخليل بن أحمد، إذ قال: "قال صاحب العين: الظَّرْفُ البرَاعَةُ وذكاء القلب. ولا يوصف به إلا الفتيان الأزوال، والفتيات الزولات، والزول: الخفيف"⁽²⁾، كما صرَّح بالنقل عن كتاب الاشتقاق لابن دريد⁽³⁾.

وعلى الرغم من هذه المواضع التي ذكر فيها أسماء الكتب، فإنَّ الغالب على منهجه كان الاكتفاء بنسبة الرأي إلى صاحبه دون التصريح باسم الكتاب، ولا سيَّما إذا كان للمؤلف أكثر من مصنَّف، كما هو الحال مع ابن فارس، الذي اعتمد الصَّغَانِيّ على المجمل ومقاييس اللُّغة، مع أنَّه كان يكتفي في كثيرٍ من المواضع بقوله: «قال ابن فارس»، دون تعيين الكتاب⁽⁴⁾.

كما تكشف مادته المعجمية عن اعتماده على مصادر أخرى لم يُثبتها في مقدمة العُباب، مثل كتاب اللغات ليونس، إذ يقول: "وزاد يونس في كتاب اللغات: "سيس"⁽⁵⁾، وكذلك كتاب مقاتل الفرسان⁽⁶⁾، وغيرهما من المصنفات التي لم ترد ضمن قائمته الأولية للمراجع.

يتبيَّن أنَّ الصَّغَانِيّ كان واسع الاطلاع، متنوِّع المصادر، وأنَّ منهجه في الإحالة لم يسر على نسقٍ واحد؛ إذ جمع بين التصريح باسم المؤلف، والتصريح باسم الكتاب، والجمع بينهما، كما أحوال أحياناً إلى مصادر لم يذكرها في مقدمة كتابه،

(1) العباب الرَّآخِر: الفاء / (ع س ف): 434-436.

(2) المصدر نفسه: الفاء: / (ظ ر ف): 406.

(3) المصدر نفسه: الفاء (ح ت ف): 82.

(4) العباب الرَّآخِر: 1 / (ن ه أ): 184، (السَّين)، (أ ب س): 13، (الطاء)، (ر ب ط): 66.

(5) المصدر نفسه: السَّين / (ج ن س): 80.

(6) المصدر نفسه: 9 / (أ ر ط): 13.

وهو ما يعكس ثراء مادته اللُّغويّة، ودقّة منهجه في الإفادة من التراث المعجمي
واللُّغوي.

الفصل الأوّل

مظاهر التّفسير الصّوتيّ عند الصّغانيّ

المبحث الأوّل: الإبدال

المبحث الثّاني: الهمز والتّسهيل

المبحث الثّالث: القلب المكانيّ

المبحث الرّابع: الإدغام



الفصل الأول

مظاهر التفسير الصوتي عند الصغاني

لقد حظيت هذه القضايا بعناية واضحة في المعجمات العربية، ومن بينها معجمات الصغاني، إذ لم يقتصر فيها على شرح المعاني اللغوية، بل تناول عددًا من المسائل الصوتية، ففسّر الإبدال، والهمز والتسهيل، والقلب المكاني، والإدغام، وربطها بأسبابها الصوتية واللهجية، مستعينًا بالشواهد اللغوية، والقراءات القرآنية، وأقوال العلماء. ومن هنا تبرز أهمية الوقوف على التفسير الصوتي عند الصغاني؛ للكشف عن منهجه في معالجة هذه القضايا، وبيان أثرها في تفسير الألفاظ في معجماته.

وسيتناول هذا الفصل أبرز مظاهر التفسير الصوتي عند الصغاني، من خلال دراسة الإبدال، والهمز، والقلب المكاني، والإدغام، وبيان طريقته في تفسيرها وتعليلها، وربطها بالأسباب الصوتية واللهجية.

المبحث الأول

الإبدال

يُعَدُّ الإبدال من الظواهر الصوتية المعروفة في العربية، إذ يكشف عن مرونة النظام الصوتي وقدرته على التكيف مع طبيعة النطق والتخفيف فيه. وقد اهتم به اللغويون قديماً وحديثاً لما له من أثر في بنية الكلمة وتطورها الصوتي والدلالي، فحاولوا تفسير وقوعه بين الأصوات المتقاربة في المخرج أو الصفة، ويُعَدُّ الإبدال من سنن العربية؛ إذ قال ابن فارس: "من سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض، ويقولون "مَدَحَه، ومدهه" و"فرس رفل، ورفن"، وهو كثير مشهور"⁽¹⁾، كما ارتبط الإبدال باختلاف اللهجات العربية والتيسير في النطق، لذلك تناوله علماء العربية في مؤلفاتهم اللغوية والصرفية، بل أفرده بعضهم بالتصنيف. وتظهر أهمية هذه الظاهرة في الكشف عن التطور الصوتي في العربية، وبيان خصائص اللهجات، فضلاً عن أثرها في تفسير بعض الظواهر المعجمية، والقراءات القرآنية، والشواهد الشعرية.

ويظهر من خلال معجمات الصغاني أنه لم ينظر إلى الإبدال بوصفه مجرد اختلاف لفظي، بل فسره تفسيراً لغوياً وصوتياً، فعزا كثيراً من صوره إلى التخفيف، واختلاف اللهجات، وتقارب الأصوات، مع بيان الأصل والفرع في الألفاظ المتبادلة، والتنبيه على ما يراه فصيحاً أو شاذاً منها، مما يكشف عن وعيه بالأبعاد الصوتية واللهجية لهذه الظاهرة.

(1) الصَّاحبي في فقه اللغة العربية: 154.

أولاً: الإبدال بين القدماء والمحدثين

أ - الإبدال في بحث اللغويين القدماء

حظيت ظاهرة الإبدال بعناية كبيرة عند اللغويين القدماء؛ لما لها من أثر في تفسير كثير من الظواهر اللغوية والصوتية، وقد تناولها العلماء في أثناء دراستهم للألفاظ العربية ولهجات القبائل، محاولين بيان أسبابها وصورها، وما يترتب عليها من اختلاف في البنية اللفظية مع بقاء الدلالة أو تقاربها.

ويُعدُّ الخليل من أوائل من أشاروا إلى هذه الظاهرة، إذ عدّها ظاهرة صوتية قد تكون ناشئة عن اختلاف اللهجات أو عن اللّغة، فقد روى عنه الأزهري أنّه ذكر كلمتي: (الزّعاق، والزّعاف) وقال: "سمعنا ذلك عن بعضهم وما ندري ألغة أم لّغة"⁽¹⁾، ونقل ابن فارس عنه، أنّه قال في قوله تعالى {فَجَاسُوا} [الإسراء: 5]: "إنّما أراد -عزّ وجلّ- فحاسوا، فقامت الجيم مقام الحاء"⁽²⁾.

أمّا الأصمعيّ فقد أشار إلى هذه الظاهرة الصوتية في إبدال الميم والنون لمقاربتهما في كلمتي النّغر والمغر، فعنه "أنّ الشّاة والنّاقة تَبْرُكُ على نَدَى فيخرج اللَّبْنُ كِقَطْعِ الأوتار أَحْمَرُ فيقال لذلك الدّاءِ النّغَرُ والمَغَرُ، الميم بدل من النّون"⁽³⁾.

وقد سمّاه أبو عليّ الفارسيّ (القلب) إذ نقل عنه ابن جني أنه يقول في أصله: "إنّ أصل القلب في الحروف إنّما هو فيما تقارب منها، وذلك: الدّالّ والطّاء والنّاء، والدّالّ والطّاء والنّاء، والهاء والهمزة، والميم والنّون، وغير ذلك ممّا تدانّت مخارجهم،

(1) المزهر في علوم اللّغة وأنواعها: 443/1.

(2) الصّاحبي في فقه اللّغة /154.

(3) النّوادر في اللّغة: 291.

فأمَّا الحاء فبعيدة من النَّاء، وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى أختها⁽¹⁾، وتابعه ابن جنِّي فقد أشار إلى هذه الظَّاهرة في الحرفين اللذين يخرجان من مخرج واحد، وهو الحال في الدَّال والطاء، فقد اشترطا لهذه الظَّاهرة تقارب المخارج وتدانيها⁽²⁾.

ويظهر من خلال أقوال العلماء أنَّ كثيرًا من المتقدِّمين لم يُفرِّقوا بين القلب والإبدال، بل استعمل المصطلحان عندهم للدلالة على ظاهرة واحدة، ويؤيِّد ذلك تسمية ابن السِّكِّيت كتابه (القلب والإبدال)، مع أنَّ موضوعه يدور في حقيقته حول الإبدال⁽³⁾.

وقد اختلف العلماء في تفسير هذه الظَّاهرة، فمنهم من رأى أنَّ من الضَّروري أنَّ يكون الحرفان متقاربين في المخرج والصفة نحو النَّاء والسَّين في (عتا وعسا)، أو أنَّ يكونا متدانيين في المخرج كالهزة والهاء، لأنَّهما من حروف الحلق⁽⁴⁾، ومن هؤلاء: الفراء، والفراسي، وابن جنِّي، فقد ذهب الفراء إلى أنَّه "إذا تقارب الحرفان في المخرج تعاقبا في اللُّغات"⁽⁵⁾، وقال أبو عليِّ الفارسي: "أصل القلب في الحروف إنَّما هو فيما تقارب منها"⁽⁶⁾. ويبدو أنَّ أصحاب هذا الاتجاه جعلوا التقارب الصوتي أساسًا لحدوث الإبدال؛ لأنَّه يحقِّق الانسجام بين الأصوات ويؤدِّي إلى التخفيف في النطق، ولذلك قيل: "إذا التقى في الكلام صوتان من مخرج واحد أو من مخرجين متقاربين، وكان

(1) سرّ صناعة الإعراب: 193/1.

(2) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(3) ينظر: الدَّراسات اللغويَّة عند العرب إلى نهاية القرن الثَّالث: ٤٠٨.

(4) ينظر: المقتضب: 207/1.

(5) معاني القرآن: 37/3.

(6) سرّ صناعة الإعراب: 193/1.

أحدهما مجهورًا والآخر مهموسًا مثلاً، حدث بينهما شدٌّ وجذب، كل واحد منهما يحاول جذب الآخر ناحيته، ويجعله يتماثل معه في صفاته كلها أو بعضها⁽¹⁾، في حين ذهب فريق آخر إلى أنَّ الإبدال قد يقع في بعض الألفاظ المسموعة عن العرب، وإن لم يتحقق التقارب التام بين الحرفين، ومن هؤلاء: الخليل، والأصمعي، وابن السكيت. وقد سبقت الإشارة إلى أمثلة ذلك في كلام الخليل والأصمعي، ممَّا يدلُّ على أنَّ السماع كان عندهم مقدِّمًا على القياس في بعض صور الإبدال.

ولأهمية هذه الظاهرة أفرد لها العلماء مؤلفاتٍ خاصَّة، فصنَّف ابن السكيت كتاب الإبدال، وجمع فيه عددًا كبيرًا من الألفاظ التي وقع فيها الإبدال، وعدَّ كثيرًا منها راجعًا إلى اختلاف اللهجات العربيَّة أو إلى التطور الصوتي⁽²⁾، ثم تتابعت المؤلفات في هذا الباب، فمنها كتاب الإبدال والمعاقبة للزجاجي، وكتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي، وكتاب سرِّ الليال في القلب والإبدال لأحمد فارس الشدياق، فضلاً عمَّا خصَّصه عددٌ من العلماء من فصولٍ في مؤلفاتهم للحديث عن هذه الظاهرة، ويرى أبو الطيب اللغوي أنَّ العرب لم يتعمَّدوا إبدال حرفٍ بحرفٍ آخر، وإنَّما كان اختلاف الألفاظ راجعًا إلى اختلاف لهجات القبائل، فكلُّ قبيلةٍ التزمت لفظًا بعينه، وإن اتحد المعنى، ولذلك لا تستعمل القبيلة الواحدة اللفظين معًا، وإنَّما يختصُّ كلُّ لفظٍ بلهجةٍ معيَّنة⁽³⁾.

(1) التطور اللغوي: 22.

(2) ينظر: الإبدال لابن السكيت: 97، والصفحات 66-67-126-137.

(3) ينظر: الإبدال لأبي الطيب اللغوي: 29/1.

ب- الإبدال عند المحدثين

لم يقتصر اهتمام العلماء بظاهرة الإبدال على اللُّغويين القدماء، بل حظيت بعناية واضحة عند المحدثين، الذين أعادوا دراستها في ضوء مناهج البحث اللُّغوي الحديث، وربطوها بالدراسات الصوتية واللهجية، محاولين تفسير أسبابها وبيان العوامل المؤثرة في حدوثها.

فذهب بعض الباحثين إلى أنَّ الإبدال يرجع في أصله إلى اختلاف اللهجات العربية، ومن هؤلاء الدكتور حسام النُّعيمي، إذ يرى أنَّ من الظواهر اللهجية ما يمكن أن يكون في الأصل إبدالاً في طائفة من الألفاظ، سواء أُنسبت تلك الظاهرة إلى قبيلة معينة أم لم تُنسب، إذ يقول: "من اللهجات ممَّا يمكن أن يكون في الأصل إبدالاً في جملة ألفاظ ما يُنسب إلى أهله، ومنه ما لا يُنسب"⁽¹⁾، في حين يرى فريق آخر أنَّ الإبدال يُعدُّ مظهرًا من مظاهر التطور الصوتي، وأنَّ اختلاف اللهجات ليس إلا أحد العوامل التي أسهمت في ظهوره، إذ تتطور بعض الأصوات بمرور الزمن نتيجة لعوامل صوتية متعدّدة، مع احتفاظ الكلمة بأصل معناها أو اقترابه من المعنى الأوّل⁽²⁾.

ويتفق هذا الاتجاه مع ما ذهب إليه عددٌ من الدارسين المحدثين، الذين نظروا إلى الإبدال بوصفه ظاهرة صوتية تخضع لقوانين التطور اللُّغوي، ولا تقتصر على اختلاف اللهجات وحده، بل ترتبط كذلك بطبيعة الجهاز النطقي، وما يقتضيه من تيسير في الأداء، وتقارب بين الأصوات.

(1) ينظر: الدراسات اللغوية والصوتية عند ابن جني: 97.

(2) ينظر: دراسات في فقه اللغة: 213.

مما تقدّم يتبيّن أنّ المُحدثين لم يبتعدوا كثيراً عن آراء القدماء، وإنّما أعادوا تفسير ظاهرة الإبدال في ضوء علم الأصوات الحديث، فجعلوا لها أسساً علميّة تقوم على دراسة العلاقة بين الأصوات، وأثر اللهجات، والتّطور الصوتي في تغيّر الألفاظ.

رابعاً: أنواع الإبدال

يُقسم الإبدال إلى قسمين:

- 1- الإبدال القياسي: هو إبدال مطّرد عند جميع العرب، وإذا استوفى شروطه وجب تنفيذه، كإبدال الهمزة الساكنة الثّانية في الكلمة من جنس حركة ما قبلها، نحو: أمنت أو من إيماناً، والأصل: أأمنت أو من إيماناً⁽¹⁾.
- 2- الإبدال غير القياسي: نوع آخر من الإبدال تلتزمه قبيلة من القبائل، أو جماعة من النّاس، وقد تشترك عدّة قبائل في هذا الأمر، ويُسمّى في هذه الحال لهجة: أي لغة، ولساناً لجماعة دون أخرى، ومن هذه اللهجات الإبدال غير القياسي، وقد يسمّى المُعاقبة بين الحروف⁽²⁾، والحقيقة أنّ هذه اللهجة لا تقل أهمية عن اللهجات الأخرى كالهمز والإدغام، وقد آثر العلماء المعاصرون تقسيم الإبدال إلى قسمين رئيسيين هما: الإبدال اللغويّ ويتصل بدراسات اللغويّين، والإبدال الصّرفي وهو ما يتصل بدراسات النّحاة.

ويتميّز الإبدال اللغويّ بوجود صورتين مستعملتين للفظ الواحد تختلفان في بعض الأصوات، وقد اشترط جمهور العلماء في هذا النوع أن يكون الحرفان المتبادلان متقاربين في المخرج أو الصّفة. أمّا الإبدال الصّرفي فيختلف عن ذلك؛ إذ لا يُشترط

(1) ينظر: المقتضب في لهجات العرب: ١٢١.

(2) ينظر: الصّاح: ١/١٨٦، المحكم والمحيط الأعظم: ٤/٤١٦، المخصص: 280/4 - 210.

فيه بقاء الصّورتين مستعملتين، بل قد تكون الصّيغة المتأخرة تطوّراً لصيغة أقدم اندثرت ولم تعد مستعملة.

خامساً: منهج الصغاني في تفسير ظاهرة الإبدال

تابع الصغاني اللغويين في إثبات وقوع ظاهرة الإبدال في العربيّة، وأطلق عليها مصطلح «البدل»، وهو مصطلح سبق استعماله عند عددٍ من علماء العربيّة، كالخليل، وابن جنّي، وابن فارس. وقد عرّف الصغاني البدل بقوله: "والمُرَادُ بِالْبَدَلِ أَنَّ يُوضَعَ لَفْظٌ مَوْضِعَ لَفْظٍ، كَوَضْعِكَ الْوَائِ مَوْضِعَ الْيَاءِ فِي (مُوقِنٍ)، وَالْيَاءِ مَوْضِعَ الْهَمْزَةِ فِي "ذِيب"، لَا مَا يُبَدَّلُ لِأَجْلِ الْإِدْغَامِ أَوْ التَّعْوِيضِ مِنْ إِعْلَالٍ. وَأَكْثَرُ هَذِهِ الْحُرُوفِ تَصَرُّفًا فِي الْبَدَلِ حُرُوفُ اللَّيْنِ، وَهِيَ يُبَدَّلُ بَعْضُهَا وَتُبَدَّلُ مِنْ غَيْرِهَا"⁽¹⁾.

نلاحظ أنّ الصغاني يتحدث عن حروف اللين وعلاقتها بالإبدال، إذ يبيّن أنّ أكثر الحروف تصرّفًا في هذه الظاهرة هي حروف العلة؛ لكثرة ما يقع فيها من تحويلٍ وتبادلٍ بين الواو والياء والهمزة. وفي قوله: (أكثر هذه الحروف تصرّفًا حروف اللين) يميّز بين الإبدال اللغوي القائم على اختلاف اللهجات والاستعمال، والإبدال الصرفي الناتج من القواعد الصرفيّة، وهو ما يُعرف بالإعلال؛ لأنّه إبدالٌ وقع لعلّة صرفيّة مخصوصة.

ويظهر أنّه أفاد من اختلاف اللهجات في تفسير بعض صور الإبدال، إذ كان يُعبر عن الإبدال، فتارةً يُصرّح بإشارةٍ صريحةٍ إلى الإبدال بلفظه، وتارةً أخرى يشير إلى وجود الإبدال باستعمال ألفاظ تشير إلى مصطلح الإبدال، بإشارةٍ غير صريحة، مثل: (لغة)، و(واحد)، و(بمعنى)، و(الكاف)، و(مثل).

(1) النكلمة والذيل والصلة: (ب د ل) 267/5.

وعند تناوله مواضع الإبدال يقف الصَّغاني عند الألفاظ محاولاً تفسير ما وقع فيها من تحوّل صوتي، فتارةً يوافق آراء مَنْ سبقه من اللغويين، وتارةً ينفرد برأي خاص. كما تتنوع منهجه في النقل عن السابقين؛ إذ يُصرّح أحياناً بأسمائهم، ويغفل الإشارة إليهم أحياناً أخرى، وهو منهجٌ معروف لدى كثيرٍ من اللغويين. وقد استمدّ تفسيره اللغويّ للإبدال في بعض المواضع من علماء سبقوه، أمثال ابن فارس، وابن دريد، والأزهري، في حين اكتفى في مواضع أخرى بذكر ما وقع من الإبدال دون عزوه إلى أحد، وسنفضّل القول في ذلك.

1- ما ورد باللفظ الصريح:

صرّح الصَّغاني بوجود الإبدال بلفظه الصريح في عددٍ من المواضع، فلم يكتفِ بذكر اختلاف اللغات أو تنوع الألفاظ، بل نصّ على وقوع الإبدال وبين الحرف المُبدل من غيره، ممّا يدلّ على وعيه بهذه الظاهرة وحرصه على تفسيرها تفسيراً لغوياً. ومن ذلك ما يأتي:

أ- إبدال العين حاءً:

العين والحاء صوتان مخرجهما من وسط الحلق ⁽¹⁾، والعين صوت مجهور، أما الحاء فهو مهموس ⁽²⁾، والحاء هو النظير المهموس للعين، فهو صوت حلقي، رخو، مهموس "هو الذي لا يهتز أو يتذبذب الوتران الصوتيان حال النطق به" ⁽³⁾، مرقّق، يتم نطقه بالطريقة نفسها التي ينطق بها صوت العين مع فارق واحد هو عدم اهتزازهما مع العين، وقد نبه الخليل بن أحمد على الفرق بينهما فقال: "لولا بحة في

(1) ينظر: الكتاب: 343/3

(2) ينظر: المصدر نفسه: 443/3

(3) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد / 204

الحاء لأشبهت العين، لقرب مخرجها من العين⁽¹⁾، ويقول كمال بشر في صوت الحاء: "يضيق المجرى الهوائي في الفراغ الحلقى عند النطق بالحاء، بحيث يحدث مرور الهواء احتكاكاً، ولا تتذبذب الأوتار الصوتية حال النطق به، فالحاء صوت حلقى احتكاكي مهموس والحاء من الأصوات العربية ذات الصعوبة على غير العرب، وكثير منهم ينطقونها كما لو كانت خاءً، أو هاء⁽²⁾."

وقد صرَّح الصَّغاني بوقوع هذا الإبدال عند نقله قول الأزهري⁽³⁾: المحس: ذلك الجلد ودباغه، وأصله المعس، فأبدلت العين حاء⁽⁴⁾.

يتَّضح من نقل الصَّغاني لقول الأزهري أنه لم يكتفِ بإيراد اللفظ وبيان معناه، بل حرص على نقل التفسير الصوتي للكلمة، إذ صرَّح بوقوع الإبدال بعبارة واضحة هي: (فأبدلت العين حاء)، فبيّن الأصل اللغوي للكلمة وهو (المعس)، ثم أوضح التحوّل الصوتي الذي طرأ عليها حتى صارت (المُحس)، وهذا يدلّ على عناية الصَّغاني بذكر ظاهرة الإبدال تصريحاً، لا بمجرد عرض اللُّغات المختلفة.

ب- إبدال السين صادًا

مخرج السين بين طرف اللسان وفوق الثنايا، وهو صوت رخو مهموس، ويتفق والصاد في المخرج والصفة إلا أن الصاد مطبق⁽⁵⁾، وهي أصوات أسلية، أي أن مخرجها من طرف اللسان (أسلته) مع اللثة، أو ما فوق الثنايا بحسب تعبير سيبويه، والسين والصاد صوتان مهموسان، وقد جاءت الصاد مبدلة من السين في مواضع

(1) العين: 57/1

(2) علم اللغة العام (الأصوات): د. كمال بشر / 121

(3) تهذيب اللغة ٢/٤

(4) العباب الزّآخر (م رس): 194/1.

(5) ينظر: الكتاب: 343/3

نذكر منها قوله: "وإذا وقعت السين قبل غين أو خاء أو قاف أو طاء جاز إبدالها صاءً، كقولك: صالح، وأصبغ نعمه، وصخر، وصلح، ومس صقر، ويصاقون، وضقت، وصبت، والصويق، والصمق، والصراط، والصاطع، والمصيطر. وإذا وقعت قبل الدال ساكنة أبدلت زايًا خالصة، كقولك في يسدر ويسدل: يزدر ويذدل، قال سيبويه: ولا يجوز المضارعة يعني إشراب صوت الزاي، وفي لغة كلب تبدل زايًا مع القاف خاصة، يقولون: مس زقر، والصاد الساكنة إذا وقعت قبل الدال جاز إبدالها زايًا خالصة في لغة فصحاء من العرب، ومنه: لم يحرم من فزد له، وقول حاتم: هكذا فزدي أنه⁽¹⁾، ويفسر الصغاني هذه الظاهرة تفسيرًا صوتيًا قائمًا على تأثير الأصوات المتجاورة؛ إذ تميل السين إلى الصاد عند مجاورة حروف الاستعلاء، كالغين والحاء والقاف والطاء، لما بين هذه الأصوات من انسجام في النطق وتقارب في الصفات الصوتية، فالصاد أقرب إلى هذه الحروف من السين من جهة التخميم والاستعلاء. وكذلك قد تبدل السين زايًا عند مجاورة بعض الأصوات المجهورة؛ طلبًا للتخفيف وتحقيقًا للانسجام الصوتي.

ويلاحظ أن الصغاني لم يقتصر على ذكر صور الإبدال، بل ربطها باختلاف اللهجات العربية، واستشهد بأقوال سيبويه والشواهد اللغوية؛ لبيان ما جرى عليه استعمال العرب في هذه الظاهرة، مما يكشف عن عنايته بالتفسير الصوتي واللهجي للإبدال، لا بمجرد سرد اللغات المختلفة.

(1) التكملة: (ز د ر): ٧/٣.

ب- إبدال التاء سيناً

تخرج التاء من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا، أمّا السين فتخرج ممّا بين طرفي اللسان وفوق الثنايا، وكلاهما مهموسان⁽¹⁾، وهو المسوغ لحدوث الإبدال بينهما، وقد مثل له أبو الطيّب اللغويّ، وابن السكّيت في كتابيهما⁽²⁾.

ومن ذلك ما ورد عند الصغانيّ في معجمه "العباب الزّآخر" في بيان دلالة "السّوس" المبدلة من التّوش، ينقل الصغانيّ عن ابن فارس قوله: "التّوس والسّوس الطّبيعة والخيم، يقال هو من توسٍ صدقٍ، أي من أصل صدقٍ"⁽³⁾، وقد قال ابن فارس⁽⁴⁾، التّوس هو الطبع وليس أصلاً، لأن التّاء مبدلة من السين، وهو السّوس⁽⁵⁾، لقد لفت نقل الصغانيّ رأي ابن فارس إلى أنّ التّاء مبدلة من السين في لفظة "التّوس" مصرحاً بلفظ الإبدال، وممّا يسوغ حدوث الإبدال بين التّاء والسين هو أنّهما متقاربان في المخرج والصّفة.

وقد سبقت الإشارة لدى أصحاب المعجمات إلى حدوث الإبدال بين الصّوتين، إذ يقول الخليل في معجمه العين (توس): "يقال فلان من توسه كذا وكذا، أي من أصل خلّفته"، وفي الحديث الشّريف، وردت "لغة في توسي"⁽⁶⁾، فيرى الخليل أنّ أقوى لفظ بالتّاء، والسين لغة فيه، وكذلك ما جاء في الحديث بالسين لغة. وذكر هذا الإبدال ابن السكّيت في كتابه أيضاً، إذ يقول: "قال الأصمعيّ: يقال هو على توسه وسوسه،

(1) ينظر: الكتاب: 433/4-434، وسرّ صناعة الإعراب: 47/1.

(2) ينظر: القلب والإبدال لابن السكّيت: 25، وكتاب الإبدال لأبي الطيّب اللغويّ: 15/1.

(3) العباب الزّآخر: (س وس) 364/7.

(4) ينظر: معجم مقاييس اللّغة: 358/1.

(5) العباب الزّآخر: 238/7.

(6) العين: (ت وس) 287/7.

أي خليفته⁽¹⁾، وورد كذلك عند ابن دريد، إذ يقول: "السّوس معروف، يقال: فلان سوس صدق ومن توس صدق، بالتّاء كانت من أصل صدق"⁽²⁾. ويرى ابن منظور كذلك أنّ التّوس والسّوس بمعنى واحد، مستدلّاً بما أورده ابن السّكيت في باب إبدال التّاء سيناً⁽³⁾، والزبيدي كذلك يرى أنّ التّوس والسّوس بمعنى واحد، وذكر أنّ الأصل عند ابن السّكيت بالسّين، والتّاء بدلٌ عنها، ويتّضح من ذلك أنّ الصغاني تابع من سبقه من اللغويين في إثبات العلاقة بين (التّوس) و(السّوس)، غير أنّه نقل رأي ابن فارس القائل بأنّ الأصل بالسّين، وأنّ التّاء مبدلة منها. ويكشف هذا عن منهجه في تتبّع الأصول الصوتية للألفاظ، وربط صورها المختلفة بظاهرة الإبدال وتطوّر النطق، لا بمجرد إيراد اختلاف اللغات.

2- ما ورد باللفظ غير الصريح

ومن طرائق الإشارة إلى الإبدال عند الصغاني أنّه لا يصرّح أحياناً بلفظ (الإبدال)، وإنّما يعبر عنه بألفاظ أخرى تؤدّي معناه، كقوله: (لغة)، أو (لغة في كذا)، مشيراً بذلك إلى اختلاف اللهجات العربيّة وما ينشأ عنه من تبادل الأصوات وتحولها بين القبائل. ويُعدّ اختلاف اللغات من أكثر الأسباب التي ربط بها الصغاني ظاهرة الإبدال، إذ كان يورد اللفظتين ويجعل إحداها لغة في الأخرى، من غير أن يذكر لفظ الإبدال صراحة، ومن ذلك:

(1) القلب والإبدال: 25.

(2) جمهرة اللّغة: 1015/2.

(3) ينظر: لسان العرب: (س وس) 33/6.

أ - ما عبّر عنه بلفظة (لغة)

1- إبدال الحاء هاءً

يكثر الإبدال بين الحاء والهاء عند الاستعمال، لتقارب المخارج الصوتية لهما، واتحاد الصفات الخاصة كذلك⁽¹⁾ فالحاء والهاء حرفان مهموسان، مخرجاها متقاربان: فالحاء من الحلق مع الهمزة، أمّا الهاء فمخرجها من أقصى الحلق مع الهمزة، وأمّا الحاء فمخرجها من وسط الحلق مع العين. والحاء والهاء صوتان مهموسان متحدان في المخرج، لأنّهما حلقيان، وهذا سوّغ الإبدال بينهما ولأنّ لهما الصفات نفسها، وقد ورد هذا النوع من الإبدال عند الصغاني في الشوارد بقوله: "الرّهيّق: لغة الرّحيق، كالمدح والمدّه"⁽²⁾، فقد عبّر الصغاني عن الإبدال في لفظة (الرّحيق)، وأوضح أنها تحدث لاختلاف اللّغات، أي اللّهجات، ويظهر من صنيع الصغاني أنّه كان يربط اختلاف اللّغات بالظواهر الصوتية، فجعل اللّفظتين صورتين لمعنى واحد نتج اختلافهما من تبادل الأصوات بين القبائل. وقد وردت لفظة (الرّحيق) في كلام العرب بمعنى الخمر الصّافية المعتّقة، وقيل: "الرّحيق صفوة الخمر"⁽³⁾، ويكشف هذا المثال عن منهج الصغاني في تفسير الإبدال بطريق غير مباشر، إذ يستعمل لفظة (لغة) للدلالة على اختلاف النطق بين اللّهجات، مع تضمّن ذلك وقوع الإبدال بين الأصوات المتقاربة.

(1) يُنظر: الأصوات العربيّة، ول بشر: 90-121-122.

(2) الشوارد في اللّغة: 203.

(3) لسان العرب: رحق: 440/3.

2- إبدال الكاف قافاً

ومنه ما جاء به الصغاني في معجمه (الشوارد في اللغة) في قوله: "الفرسق لغة في الفرسك وهو الخوج"⁽¹⁾، والإبدال في هذا اللفظ كذلك فسره الصغاني على أنه لغة، أي ناتج من تعدد اللهجات، ومسوّغ الإبدال كما ذكرنا هو أنّ الكاف والقاف متحدتان في المخرج. فالكاف صوت طبقي شديد مهموس، ونظيرها في النطق الجيم القاهرية الموجودة في اللغة العبرية والسريانية⁽²⁾، والقاف صوت لهوي شديد مهموس عند المحدثين⁽³⁾، أمّا عند القدماء فالقاف من الأصوات المجهورة⁽⁴⁾. ولذلك كثر التبادل بينهما في بعض اللهجات العربية، فجاءت لفظة (الفرسق) لغةً في (الفرسك).

3- إبدال الضاد ظاءً

يقول الصغاني: "ولغة دكين فاضت بالضاد، ولغة غيره فاضت بالطاء"⁽⁵⁾، وقد تردّد هذا المثال في معظم كتب اللغة، وفسره الصغاني على أنّه ناشئ من اختلاف اللهجات العربية؛ إذ نسب النطق بالضاد إلى تميم، وبالطاء إلى قيس⁽⁶⁾. ويبدو أنّ المعنى واحدٌ في اللفظتين، غير أنّ الاختلاف وقع في الصوت المبدل. والضاد والطاء لا يتفقان في المخرج، فالضاد يخرج من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس⁽⁷⁾، أما الطاء فتخرج من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا⁽⁸⁾، ويمثل هذان

(1) الشوارد في اللغة: 366.

(2) ينظر: الأصوات اللغوية: 67.

(3) المصدر السابق: 76.

(4) ينظر: الكتاب: 434/4.

(5) العباب الزاخر: (ع ر ط س) 144/1.

(6) ينظر: تهذيب اللغة: 397/14.

(7) ينظر: الكتاب: 489.

(8) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

الصوتان مشكلة في النطق والكتابة، ممّا دعا العلماء للتأليف فيهما وكيفية التفريق بينهما⁽¹⁾، ويظهر من كلام الصغاني أنّه يردّ هذا الإبدال إلى اختلاف اللغات واللهجات، لا إلى مجرد التخفيف الصوتي. وقد أشار أبو عبيد إلى ذلك بقوله: "فاظت نفسه بالطاء لغة قيس، وفاضت بالضاد لغة تميم"⁽²⁾. يتضح من ذلك أن الروايات متقاربة في تحديد المبدل من المبدل منه.

أمّا المحدثون فقد اختلفوا في تحديد الأصل والفرع بين اللفظتين؛ فذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى أنّ (فاظت) هي الأصل، وأنّ (فاضت) متطورة عنها بفعل التطور الصوتي، فقال: "إن الصوت الرّخو يتطوع عادة إلى نظيره الشّديد، ممّا يرجح أنّ فاظت هي الأصل وفاضت فرع عليها"⁽³⁾، في حين يرى كانتنيو أنّ الظاء تطورت عن الضاد، إذ يقول: "ومنذ كانت كان هذا الحرف المعقد العسير على النطق عرضة للتغير، فقد ذكر القدماء منذ عهدهم نطقاً مستهجناً لهذا الحرف، الذي أسموه الضاد الضّعيف"⁽⁴⁾، ويرى الدكتور حسام النعيمي أنّ الروايات اللغوية تكاد تجمع على تحوّل الضاد الفصيحة إلى طاء، لا العكس⁽⁵⁾، يبدو أنّ الضاد القديمة كانت أقرب إلى الظاء في المخرج والصفات، ثمّ تطوّر نطقها عبر العصور حتى استقرت على صورتها المعروفة في العربية الحديثة.

(1) ينظر: التسهيل لابن مالك: دراسة المحقق: 32.

(2) ثمرات الأوراق: 80.

(3) من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس: 77.

(4) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: جان كانتنيو: 86.

(5) الأصوات العربية بين التحول والثبات: 54.

4- إبدال الزاي سينًا:

يتمثل هذا النوع من الإبدال في معجم (العباب الزاخر) في قوله: "وسنخ الدهن بكسر النون لغة في زنخ إذا فسد وتغيرت ريحه"⁽¹⁾، وقد عبّر الصغاني عن هذا التغيّر بلفظ (لغة)، مشيرًا بذلك إلى اختلاف اللهجات العربيّة في استعمال السين والزاي.

والزاي صوتٌ مجهور رخو عند القدماء والمحدثين، وهو النظير المجهور للسين، أمّا السين فهي صوت مهموس رخو⁽²⁾.

ويبدو أنّ مسوّغ الإبدال بينهما هو اتحادهما في المخرج وصفة الرخاوة والصّفير، مع اختلافهما في الجهر والهمس؛ فالزاي مجهورة، والسين مهموسة، ولذلك وقع التبادل بينهما طلبًا للرخّة والاقتصاد في الجهد العضلي أثناء النطق.

أمّا ابن جنّي فقد علّل هذا الإبدال بقوله: "السين تألف مع الصاد لما بينهما من التجاور والاستطالة، إلّا أنّهم جمعوا بينها وبين أصوات وسط الفم فقالوا: شصاص وشصب وشزب وشزر، ولم يُغفلوا ذلك حتى بدؤوا بالسين التي هي أقوى، ولو قدمت واحدة من الصاد أو السين أو الزاي على السين لم يجز"⁽³⁾.

وقد أشار الدكتور إبراهيم أنيس إلى أنّ الحضر يميلون إلى الأصوات المهموسة كالسين، في حين تميل القبائل البدويّة إلى الأصوات المجهورة كالزاي⁽⁴⁾.

ومن القبائل التي اشتهرت بهذا القلب قبيلة كلب، إذ يقول ابن جنّي: "وكلب تغلب السين مع القاف خاصة زايًا، فيقولون في (سقر): (زقر)، وفي قوله تعالى:

(1) العباب الزاخر: (س ب خ): 310/2.

(2) ينظر: الكتاب: 434/4.

(3) سرّ صناعة الإعراب: 432/2.

(4) ينظر: الأصوات اللغويّة: 106-107.

{مَسَّ سَقَر} [القمر: 48] "مس زقر"⁽¹⁾، ومنه (سراط، زراط، صراط) وفي رواية خلف عن حمزة، ويرجع ذلك في قبيلة تغلب هو أَنَّ السَّين مهموسة والقاف مجهورة، فصارت السَّين زايًا لمناسبة الزَّاي للسَّين في المخرج وفي صفة الصَّفير؛ ولمناسبة القاف في صفة الجهر⁽²⁾. يُفهم من ذلك أَنَّ الإبدال بين السَّين والزَّاي عند الصَّغاني لا يخرج عن كونه ظاهرة لهجيّة مردّها إلى التقارب الصوتي بين الحرفين، وتأثر أحدهما بالأصوات المجاورة له.

1- إبدال التَّاء هاء

المسوغ لحدوث الإبدال هنا هو أَنَّ التَّاء والهاء يشتركان في صفة الهمس، فالتَّاء صوت صامت مهموس أسناني انفجاري⁽³⁾، والهاء صوت حنجري مهموس احتكاكي⁽⁴⁾. ويبدو أَنَّ هذا الاشتراك في الهمس كان من أبرز المسوِّغات الصوتيّة لحدوث الإبدال بين الحرفين.

ورد هذا الإبدال في كتاب (الشَّوارد في اللُّغة) للصَّغاني، حين ذكر أَنَّ التَّابوه لغة في التَّابوت، وهي لغة الأنصار، وعليها جاءت قراءة زيد بن ثابت، وأبي بن كعب في: (أَنَّ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوه) [البقرة: ٢٨٤]⁽⁵⁾.

فقد فسّر الصَّغاني هذه القراءة القرآنيّة بأنَّ لفظة (التَّابوه) مبدلة من (التَّابوت)، وهي ناتجة عن تعدد اللّهجات، وتحديدًا لغة الأنصار، وقد سبقه إلى هذا الرّأي عدّد من اللغويّين، منهم ابن جنّي الذي عدّ (التَّابوه) لغة الأنصار، ورأى أَنَّ الهاء فيها

(1) ينظر: الأصوات اللغويّة: 108/1.

(2) ينظر: اللّهجات العربيّة في التّراث: 449/2.

(3) الكتاب: 343/3، وسر صناعة الإعراب: 563/2.

(4) ينظر: الكتاب: 434/4، وسر صناعة الإعراب: 563/2.

(5) الشَّوارد في اللُّغة: 142-143.

بدل من التاء⁽¹⁾، والظاهر أنَّ اللفظين من أصلين مختلفين هما: (ت ب هـ) ث ب ت⁽²⁾، وكذلك أوردها ابن منظور على أنَّها (أُتْبِهه) بمعنى (التَّابوت)⁽³⁾.

أمَّا في القاموس المحيط، فالتَّابوت أصله (تابوه)، (كترقوة) فسكنت الواو فانقلبت هاء التَّانِيث تاء، لغة الأنصار هي (التَّابوه) بالهاء⁽⁴⁾، ويرى الجوهري أنَّ التَّاء في كلمة (التَّابوت) ليست أصلية، وأنَّها مشتقة من (تَوَّبَ)، وأصلها (تابوه)، مثل (تَرْقُوة) على وزن (فَعْلُوة)، فلما سكنت الواو انقلبت هاء التَّانِيث تاء⁽⁵⁾.

ويرى ابن بري أنَّ الصَّواب هو ذكرها في مادة (ت ب ت)؛ لأنَّ تاءه أصلية ووزنها فاعول مثل "حاطوم وعاقول، والوقف عليها يكون بالتَّاء في أكثر اللغات، ومن وقف عليها بالهاء فقد أبدلها من التَّاء⁽⁶⁾.

أمَّا الزَّمَخْشَرِيُّ فقد ذهب إلى أنَّ وزنها "فَعْلُوت" وهي مشتقة من (النَّوْب) وهو (الرَّجوع)، لأنَّه ظرف توضع فيه الأشياء وتودَّعه، ولا يكون وزنها "فاعول" لقلته مثل (سَلِس) و(قَلِق)، ولأنَّ هذا التَّرتيب غير معروف، فلا يجوز ترك المعروف إليه⁽⁷⁾.

وقد أجاز ابن جني الإبدال بين التَّاء والهاء في هذا اللفظ بقوله: "أما ظاهر الأمر فإنَّ يكون هذان الحرفان في أصلين، أحدهما: ثبت، والآخر: تبه، ثم من بعد هذا فالقول أنَّ الهاء في التَّابوه بدل من التَّاء في التَّابوت، وجاز ذلك لما أذكره وهو أن كل واحد من التَّاء والهاء حرف مهموس، ومن حروف الزَّيادة في غير هذا الموضع،

(1) ينظر: الخصائص: 129/1.

(2) ينظر: القراءات السبع لابن خالويه: 15.

(3) ينظر: لسان العرب: 312/1.

(4) ينظر: قاموس المحيط: 42/1.

(5) ينظر: الصَّحاح: (ت وب): 93/1.

(6) ينظر: التَّنبية والإيضاح عما وقع في الصَّحاح: لابن بري: 45/1.

(7) ينظر: الكشاف: للزَّمَخْشَرِيُّ: 93/1.

وأيضاً قد أُبدل الهاء من التاء التي للتأنيث في الوقف، فقالوا: حمزة وطلحة وقائمة وجالسة⁽¹⁾.

2- إبدال الباء ميماً

ويجوز هذا الإبدال، لاشتراك الميم والباء في المخرج، إذ إن مخرجهما بين الشفتين⁽²⁾، وهما متفق عليهما عند القدماء والمحدثين⁽³⁾، فضلاً عن اتفاقهما في صفة الجهر والانفتاح والاستفال والذلاقة⁽⁴⁾؛ لأنَّ الباء صوت شديد انفجاري عند القدماء⁽⁵⁾ والمحدثين⁽⁶⁾، الميم عند القدماء متوسط بين الشدة والرخاوة⁽⁷⁾، وعند المحدثين كذلك⁽⁸⁾.

فالمسوّغ لهذا الإبدال هو وحدة المخرج وصفة الجهر، ومنه ما ورد في معجم (العباب) في قول ابن دريد: "نَجَح يَنْجَح نَجْجاً لغة في بَجَح يَبْجَح بَجْجاً فهو مَاجَح بَاجَح"⁽⁹⁾، وأشار ابن السكّيت إلى أنَّ اللَّفْظَيْن بمعنى واحد في قوله: "يقال هو يَتَمَحَج ويتَبَحَج بمعنى واحد"⁽¹⁰⁾، ومن مواضع إبدال الباء ميماً ما ورد في معجم "الشّوارد في اللّغة" في قوله: "قولهم نَجَحْت بَذَكَرَى فلان أي بَجَحْت به"⁽¹¹⁾، وقد فسّر الكلمة

(1) المحتسب لابن جني: 221/1.

(2) ينظر: العين: 58/1، والكتاب: 434/4، وسر صناعة الإعراب: 48/1.

(3) ينظر: الكتاب: 45/2.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 74/1.

(5) ينظر: سر صناعة الإعراب: 69/1.

(6) ينظر: الدّراسات الصوتيّة واللّهجيّة عند ابن جني: 315.

(7) ينظر: الكتاب: 405/2، وسر صناعة الإعراب: 69/1.

(8) ينظر: الدّراسات الصوتيّة واللّهجيّة عند ابن جني: 335.

(9) تاج العروس: 371/7.

(10) الكنز اللغوي في اللسان العربي: 13.

(11) الشّوارد في اللّغة: 399.

بإبدال حرف الباء ميماً، دون أن يوضح السبب في ذلك، وقد سبق ذكر الأمور المشتركة بين الحرفين.

وقد وردت هذه اللفظة في معجم (لسان العرب): "التمحج والتبجح بالباء والميم: البذخ والفخر، وهو يتمحج ويتبجح ومجح ينجح مجحاً تبجحاً وتبجح بشيء إذا فخر به يتمحج ويتبجح إذا كان يهدي به إعجاباً ويباهي به"⁽¹⁾، ممّا يدلّ على تداول الصّورتين في الاستعمال العربيّ. ويبدو أنّ هذا الإبدال ناتج من شدة التقارب بين الباء والميم في المخرج والصفات، الأمر الذي سهّل تعاقبهما في بعض اللهجات العربيّة

ب- استعماله لفظة (واحد)

كان الصغانيّ أحياناً يعبر عن الإبدال بلفظة (واحد) للدلالة على اتحاد المعنى بين لفظين مع اختلافهما في البنية الصوتيّة، دون أن يصرّح بمصطلح الإبدال بشكل صريح. ومن أمثله على ذلك ما أورده من ألفاظٍ متقاربة في المعنى مع اختلافٍ في بعض الأصوات، ممّا يكشف عن طريقته في الإشارة إلى الظاهرة بأسلوب غير صريح، ومن أمثله ما يأتي:

1- قوله: "القَشْطُ والكَشْطُ: واحد؛ كالقَحْطِ والكَحْطِ والقافور والكافور، وقرأ ابن مسعود، وعامر بن شراحيل الشيعي، وإبراهيم بن زيد النخعي {وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ} [التكوير: 11]، وقال ابن السكيت⁽²⁾: قَشَطَ فلان عن فرسه الجل وكشطه: أي كَشَفَه. وقَيْشَاطَةٌ: مدينة بالأندلس من أعمال جيان، ينسب إليها أبو عبد الله محمد بن الوليد

(1) لسان العرب: 406/2.

(2) المزهر في علوم اللغة: 440/1.

القيشاطي الأديب. وقال ابن عبّاد⁽¹⁾: الْقَشْطُ: الضَّرْبُ بالعِصَا. وَانْقَشَطَتِ السَّمَاءُ وَتَقَشَّطَتْ: أَي أَجْهَتْ وَأَصَحَتْ⁽²⁾، يفهم أن الصَّغاني جعل هذه الألفاظ متحدة المعنى، وأن اختلافها راجع إلى اختلاف النطق بين اللهجات، وهو ما يفصح عنه استعماله لفظة (واحد)، التي تؤدي عنده وظيفة الدلالة على الإبدال دون التصريح به.

وما يسوّغ الإبدال بين الحرفين هو أَنَّ الكاف والقاف صوتان شديدان، الكاف مهموس والقاف مجهور، إِلَّا أَنَّهما متحدان في المخرج، والمسوّغ الصوتي لهذا الإبدال هو أَنَّ هذه القبائل بدوية تفضل في كلامها الأصوات الشديدة المجهورة المناسبة لطبائعها في الخشونة. فالقاف والكاف صوتان متجاوران في المخرج، فالكاف صوت طبقي من أقصى الحنك⁽³⁾.

وقد أشار سيبويه إلى هذا التّقارب بقوله: "ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلاً ومما يليه الحَنَك الأعلى مَخْرَجُ الكاف"⁽⁴⁾، والقاف صوت لهوي من أقصى الحنك⁽⁵⁾، وقد نصّ الخليل على أن القشط لغة في الكشط، إذ قال: "القشط لغة في الكشط"⁽⁶⁾، ويرى الفراء أَنَّ هذا الاختلاف لهجي، لا على سبيل البديل المطّرد، فقال: "قريش تقول كشطت، وقيس وتميم تقول قشطت بالقاف، وليس القاف في هذا بدلاً من الكاف، لأنّهما لغتان لأقوام مختلفين"⁽⁷⁾، ويرى ابن جنّي بأنّه "لا

(1) ينظر: المحيط في اللغة: 258/5.

(2) العباب الزّآخر: (ق ط ط) 303/1.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 84.

(4) الكتاب: 433/4.

(5) ينظر: الأصوات اللغوية: 82.

(6) العين: 23/5.

(7) معاني القرآن: 287/1.

تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة، معزولة غير متقبلة، وهي الكاف التي بين الجيم والكاف⁽¹⁾.

كما أشار ابن السكيت إلى هذه اللغة⁽²⁾، وتابعه الأزهري⁽³⁾، والصاحب بن عباد⁽⁴⁾، أمّا المعنى اللغوي لمادة (كشطت) فـ "الكاف والشين والطاء كلمة تدل على تنحية الشيء وكشفه، يقال: "كشط الجلد عن الذبيحة ويقولون: انكشط روعه أي ذهب"⁽⁵⁾، ويؤيد ذلك ما روي في قراءة قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَكْهَرْ ﴾ أي: فلا تعبس وجهك إليه، وعامله بمثل ما عاملتك فيه⁽⁶⁾. إذ رويت لغةً بإبدال الكاف قافاً، وهي من الشواهد التي تدل على شيوع هذا اللون من الاختلاف اللهجي بين القبائل العربية.

ويُفهم من مجموع أقوال اللغويين أنّ اختلاف الكاف والقاف في هذه الألفاظ لا يغيّر المعنى، وإنّما يرجع إلى اختلاف اللهجات العربية، وقد أفاد الصَّغاني من هذا التراث اللغوي في تقرير وحدة الدلالة بين اللفظين، فعبر عنها بقوله: «واحد»، وهو تعبير يكشف عن منهجه في تناول ظاهرة الإبدال، إذ يركّز على المعنى المشترك قبل بيان الاختلاف الصوتي بين الألفاظ.

(1) سرّ صناعة الإعراب: 41/1.

(2) المزهر في علوم اللّغة: 440/1.

(3) ينظر: تهذيب اللّغة: 65/1.

(4) ينظر: المحيط في اللّغة: 258/5.

(5) معجم مقاييس اللّغة: 184/5.

(6) ينظر: مفاتيح الغيب: 20/31.

ت - استعماله عبارة (بمعنى واحد)

كان الصغاني يعبر أحياناً عن الإبدال بعبارة (بمعنى واحد)، فيورد اللفظتين المختلفتين صوتياً ويجعلهما دالّتين على معنى واحد، من غير أن يصرّح بلفظ الإبدال. ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

1- يقول الصغاني: (أتى) بمعنى (حتى)⁽¹⁾، ويشير بذلك إلى وقوع الإبدال بين الهمزة والحاء مع اتحاد المعنى بين اللفظتين، والمسوّغ لهذا الإبدال أنّ هذين الصّوتين متقاربان في المخرج، فالحاء حلقيّة والهاء حنجريّة، والحاء صوت مهموس يخرج من أوسط الحلق، وهو صوت مهموس لهوي، ولو كان مجهوراً لكان عيئاً، وهي تخرج من أوسط الحلق⁽²⁾، وقد وصفه المحدثون بأنّه النّظير المهموس للعين⁽³⁾، ويرى ابن جنّي أنّه "لولا بحّة في الحاء لكانت عيئاً، ولأجل البحة التي في الحاء ويكررها الشّارق في تنحنحه"⁽⁴⁾.

أمّا الهمزة فهي صوت مجهور شديد⁽⁵⁾، وقد وصفها المحدثون بأنّها صوت حنجري انفجاري لا مهموس ولا مجهور⁽⁶⁾، ويبدو أنّ هذا التّبادل الصّوتي بين الحاء والهمزة ناشئ من التّقارب الشّديد بينهما في المخرج، ممّا سهّل انتقال أحدهما إلى الآخر في بعض اللّهجات العربيّة، ولاسيّما اللّهجات البدويّة التي تميل إلى الأصوات الشّديدة والقويّة، وهو ما يفسّر مجيء الهمزة مكان الحاء في هذا المثال.

(1) ينظر: الشّوارد في اللّغة: 36.

(2) ينظر: الكتاب: 433/4.

(3) ينظر: الأصوات اللغويّة: 71.

(4) سرّ صناعة الإعراب: 146/1.

(5) ينظر: الكتاب: 434/4.

(6) ينظر: الأصوات اللغويّة: 108.

ح- استعماله لفظه (مثل)

كان الصغاني يعمد أحياناً إلى استعمال لفظه (مثل) للإشارة إلى ظاهرة الإبدال، فيورد اللفظة ثم يذكر أخرى تماثلها في المعنى مع اختلاف بعض أصواتها، من غير أن يصرح بلفظ الإبدال. ومن أمثلة ذلك:

1- يقول الصغاني في معجمه "الشوارد في اللغة": "ضبيب السيف طَرْفُهُ، مثل: ضبيبه"⁽¹⁾، وقد وردت اللفظة بالضاد والصاد، ويبدو أنَّ هذا الإبدال يعود إلى تعدد اللهجات العربيّة. وقد وردت كذلك في (لسان العرب): "ضبيب السيف آخر ما يبلغ سيلانه حيث ضرب، وقيل: آخر شيء لونه مطلقاً"⁽²⁾، ووردت هذه اللفظة عند الصغاني في معجمه التكملة والذيل والصلة، إذ يقول: "ضبيب السيف على فَعِيلٍ حَدُّهُ، وَأَمَّا الظُّبُّ فهو ضربٌ فَظٌّ إذا ضربه بحد السيف"، و"الضبيب: العسل الجيد وشجرة تشبه الدّآب يُختضب بها"⁽³⁾.

خ- الكاف: عمد الصغاني أحياناً إلى استعمال (الكاف) للإشارة إلى ظاهرة الإبدال، ومنه قوله في إبدال السين صادًا ما ورد في مجمع البحرين "التَّخْوِيس في الورد كالتَّخْوِيس"⁽⁴⁾.

د- استعمال لفظه (فعدله)

كان الصغاني يعمد أحياناً إلى الإشارة إلى الإبدال بلفظة (عَدَلُهُ)، فيعبّر بها عن انتقال الصوت من حرف إلى آخر، دون استعمال لفظ الإبدال صراحةً، ومن ذلك ما يأتي:

(1) الشوارد في اللغة: 196.

(2) لسان العرب: 401/2.

(3) التكملة والذيل: 188/1.

(4) مجمع البحرين: 371.

أ- إبدال الواو ياء

قال الصغاني في معجم (العباب الزّآخر): "الأيّهس: الشّجاع، ومنه حديث أبي الأسود الدّؤلي (ت سنة 69هـ): "لا تعرفوا عليكم فلانًا ضعيفًا، ما علمته وغيره، وعرفو فلانًا فإنه الأيّهس الأليّس، قال أبو بكر: "الأيّهس معناه في كلام العرب الذي يهّوس أي يدور، وقال: "والأصل في الأيّهس أهّوس، فعدله إلى الياء يوافق لفظ الأليّس"⁽¹⁾، يفسّر الصغاني لفظة (الأيّهس) بردها إلى أصلها (أهّوس)، مبينًا أنّ الكلمة وقع فيها تحوّل صوتي، إذ أبدلت الواو ياءً، ثم عبّر عن هذا التحوّل بلفظة (عدله إلى الياء)، فجعل العدول دالًّا على الإبدال الصوتي، وقد علّل هذا العدول بالمجانسة والمشكلة الصوتية للفظ (الأليّس) التي جاورتها، طلبًا للخفة والانسجام في النطق، ممّا يدلّ على عنايته بتعليل الظاهرة وبيان أسبابها.

أمّا الخليل في معجم العين فقد أشار إلى هذا اللفظ بلفظٍ مقارب، إذ ورد فيه: "أسدّ هؤاسّ ورجل هؤاسّ: أي شجاعٌ مجرّب"⁽²⁾، وهو ما يدلّ على أنّ الأصل بالواو، وأنّ ما ورد عند الصغاني من لفظة (الأيّهس) قد تعرّض لتحوّل صوتي بإبدال الواو ياءً، تحقيقًا للمجانسة اللفظية مع ما جاورها من الألفاظ.

والصغاني في هذا كان متابعًا لطائفة من العلماء، إذ يرى ابن قتيبة كذلك أنّ أصل اللفظ بالواو، وقُلبت ياء للمشكلة الصوتية للأليس، إذ يقول: "في حديث أبي الأسود الدّؤلي أنّه قال: عليكم فلانًا فإنه أيّهس أليس ألدّ، ملّحس إن سئل آزر، وإن دُعي انتهر، وأصل الأيّهس الواو إلا أنه وازاه به أليس"⁽³⁾.

(1) العباب الزّآخر: السين (و ج س) 221/1.

(2) العين: (ه و س) 71/4.

(3) غريب الحديث لابن قتيبة: 575/2.

وتابعه الأزهرى إذ قال: "وكان في الأصل أهوس أليس فلما ازدوج الكلام، قلبوا الواو ياءً فصارت أيّهس"⁽¹⁾، أما الجوهرى فلم يذكر أصل اللفظ، واكتفى بذكر دلالتّه، فقال: "والأيّهس: الشّجاع مثل الأخوس"⁽²⁾، وتابعه ابن سيده، إذ نقل عن ثعلب أن معنى الأيّهس من غير بيان الأصل⁽³⁾. والحريري كذلك يرى أن اللفظ بالواو، وقُلبت الواو ياءً بمناسبة اللفظ الذي بعده، واشتمل على ذلك أنه مشتق من هاس يهوس⁽⁴⁾، وتابعه ابن الأثير في بيان أصل اللفظ وعلة إبداله⁽⁵⁾.

أمّا الفيروزآبادي فاكتفى بذكر اللفظ بالياء دون ذكر أصله، إذ يقول: "والأيّهس: الشّجاع"⁽⁶⁾، وأمّا الزبيدي فذكر أن المجانسة والمزاوجة هي التي دعت إلى قلب الواو ياءً⁽⁷⁾.

يتبين أنّ مذهب أكثر أهل اللغة أنّ أصل اللفظ بالواو، والإبدال هنا جاء للمجانسة الكلامية، والمجانسة للفظ (الأليس) الذي قبله، وهذا ما عليه أكثر أهل اللغة. وقد بين هذه العلة الصغاني في معجمه متابعاً من سبقه من العلماء.

يتضح ممّا سبق أنّ منهجه في عرض ظاهرة الإبدال يتسم بما يأتي:

- 1- كان الصغاني يعود باللفظ إلى أصله الذي أبدل منه، أو يذكر الأصل، ثم ينتقل إلى اللفظ المبدل منه، وتعليقاته الصوتية للظاهرة يسيرة.
- 2- كان غالباً ما يعزو حدوث الإبدال إلى اختلاف اللهجات، أو العيب النطقي.

(1) تهذيب اللغة: 52/13.

(2) الصحاح: 992/3.

(3) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: 370/4.

(4) درة الغواص في أوهام الخواص: 61-62.

(5) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: 287/5.

(6) القاموس المحيط: 582.

(7) ينظر: تاج العروس: 492/16.

3- لقد خالف الصغاني اللغويين في عدد حروف الإبدال، فهي عند اللغويين أحد عشر حرفاً، أمّا عند الصغاني فقد أوصلها إلى أربعة عشر حرفاً، وذلك بقوله: "وحروف البديل أربعة عشر حرفاً، حروف الزيادة، ما خلا السين والجيم والدال والظاء والصاد والزاي، ويجمعها قولك: أبجده يوم طال يوم صال رد"⁽¹⁾.

(1) التكملة والذيل والصلة للصَّغاني (ب د ل): 5 / 267.

المبحث الثاني

الهمز والتسهيل

تُعَدُّ ظاهرة الهمز والتسهيل من أبرز القضايا الصوتية التي استوقفت اللغويين قديماً وحديثاً؛ لما لها من أثر واضح في بنية اللفظ العربي، واختلاف طرائق النطق، ودقة التوجيه الصوتي. وقد تناول علماء العربية هذه الظاهرة في سياقات متعددة، بين تحليل صوتي، وتقعيد صرفي، ووصف لمواضع الهمز وأحكامه وعمله. ويبرز رضي الدين الصغاني في هذا الميدان، إذ لم يقتصر على نقل الظاهرة وروايتها، بل عمد إلى تفسيرها تفسيراً لغوياً وصوتياً، مستنداً إلى استقراء الشواهد اللغوية، مع بيان عللها ووجوه استعمالها في العربية ولهجاتها.

ويهدف هذا المبحث إلى دراسة التفسير اللغوي لظاهرة الهمز والتسهيل عند الصغاني، من خلال تحليل نصوصه والكشف عن تصوّره لهذه الظاهرة وعملها، وبيان ما اتّسم به منهجه من دقة في التوجيه والتفسير. كما يسعى إلى إبراز القيمة العلمية لجهوده في هذا الباب، وبيان أثرها في الدرس اللغوي التراثي، وموقعها بين آراء علماء الصرف والصوت.

أولاً: الهمز بين القدماء والمحدثين:

1- الهمز عند القدماء

عُني علماء اللُّغة والقراء القدماء بالهمزة، فبحثوا في وصفها وبيان مخرجها وصفاتها وأحكامها، وأفردوا لها مؤلفاتٍ خاصّة؛ ويُعدُّ أبو إسحاق الحضرمي (ت117هـ) من أوائل من أَلَف في موضوع الهمز، ثم تبعه قطرب (ت206هـ)، والأصمعي (ت216هـ)، وأبو زيد الأنصاري (ت215هـ) الذي صنَّف كتابي: تحقيق الهمز والهمز⁽¹⁾.

وقد تباينت آراء العلماء في مخرج الهمزة وصفاتها؛ فالخليل يرى أنَّ مخرجها "من أقصى الحلق مهتوتة"⁽²⁾، وقد تابعه سيبويه في ذلك حين قال: "للحلق منها ثلاثة مخارج: الهمزة والهاء والألف"⁽³⁾، إلَّا أنَّ الخليل جعلها في نهاية ترتيبه للأصوات⁽⁴⁾، بينما قدَّمها سيبويه قبل الألف⁽⁵⁾، ووصف سيبويه الهمزة بقوله: "نبرة في الصِّدْر تخرج باجتهادٍ، وهي أبعد الحروف مخرجاً، فتقل عليهم ذلك، لأنَّه كالْتَهْوَع"⁽⁶⁾، كما بيَّن المبرد طبيعتها بقوله: "اعْلَمْ أَنَّ الهمزة حرف يتباعد مَخْرَجُه عَن مخارج الحُرُوف، وَلَا يَشْرَكُه فِي مخرجِه شيءٌ، وَلَا يُدَانِيهِ إِلَّا الهاء والألف"⁽⁷⁾، وأضاف في موضع آخر: "فَمَنْ أَقْصَى الحلق مخرج الهمزة وَهِيَ أبعد الحُرُوف ويليها

(1) ينظر: الدِّراسات اللُّغويَّة عند العرب إلى نهاية القرن الثَّالث: محمد حسين آل ياسين 189، والنُّوجيه اللُّغوي والنُّحوي للقراءات القرآنيَّة عند ابن خالويه، نوفل علي مجيد الشُّكرجي، كلية الآداب، جامعة الموصل، ماجستير، 2001م.

(2) العين: 52/1.

(3) الكتاب: 433/4.

(4) ينظر العين: 52 / 1.

(5) ينظر: الكتاب: 433 / 4.

(6) الكتاب: 548/3.

(7) ينظر: المقتضب: 155/1.

في البعد مخرج الهاء والألف هاوية هُنَاكَ والمخرج الثَّانِي من الحلق مخرج الحاء والعين⁽¹⁾.

وقد عدَّ المبرد حروف المعجم ثمانيةً وعشرين حرفاً، ولم يعدَّ الألف منها؛ لأنَّه كان يعدُّها همزةً لا تثبت على صورةٍ واحدة⁽²⁾ ولذلك كثيراً ما عبَّر عن الهمزة بلفظ (الألف)، كقوله: "ألف المضارعة، وألف الاستفهام، وألفات الوصل والقطع"⁽³⁾، وتابعه ابن يعيش بقوله: "الهمزة ويُقال لها: الألف"⁽⁴⁾، ووصفها بالثقل عند النطق بها إذ يقول: "حرفٌ شديدٌ مستثقلٌ يخرج من أقصى الحلق، إذ كان أدخل الحروف في الحلق، فاستثقل النطقُ به، إذ كان إخراجُه كالنَّهْوَع"⁽⁵⁾.

أمَّا ابن جنِّي فقد جعل الألف أول حروف المعجم، فقال: "اعلم أنَّ أصولَ حُرُوفِ المَعْجَمِ عِنْدَ الكَافَةِ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا، فَأُولَها الألفُ وَآخِرُها الياءُ، عَلَى المَشْهُورِ مِنْ تَرْتِيبِ حُرُوفِ المَعْجَمِ"⁽⁶⁾، ومن أكثر العلماء تفصيلاً في الحديث عن الهمزة مكِّي بن أبي طالب القيسي في كتابه الرِّعَايَةُ؛ إذ بيَّن أنَّ الهمزة لا صورة ثابتة لها في الخط العربي، وإنَّما تستعار لها صور الألف أو الواو أو الياء، وقد تُحذف صورتها أحياناً، ويرجع ذلك إلى ثقلها في النطق، ممَّا جعل العرب تتصرَّف فيها بالحذف والإبدال والتَّسهيل والتَّحقيق والنَّقل وغير ذلك من أوجه الأداء⁽⁷⁾.

(1) المصدر نفسه: 192/1.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 192 / 1.

(3) المصدر نفسه: 88 / 2.

(4) شرح المفصل لابن يعيش: 518 / 5.

(5) شرح المفصل: 165 / 5.

(6) سرِّ صناعة الإعراب: 55 / 1.

(7) ينظر: الرِّعَايَةُ لتجويد القراء وتحقيق لفظ التَّلاوة: 95/1.

وقد اتفق القدماء والمحدثون على أنَّ الهمزة صوتٌ شديدٌ يحتاج النطق به إلى جهد عضليٍّ واضح، غير أنَّ القدماء وصفوها بالمجهورة⁽¹⁾، بينما ذهب كثير من المحدثين إلى أنَّها مهموسة أو ليست بالمجهورة ولا بالمهموسة⁽²⁾.

وقد اختلف العلماء القدماء والمحدثون في صفة الهمزة؛ فهي -عند الجميع - صوتٌ شديدٌ يخرج من أقصى الحلق، وقد وصفها القدماء بأنَّها صوتٌ مجهور، في حين يراها المحدثون صوتًا مهموسًا، وتتفق الآراء على أنَّ نطق الهمزة يحتاج إلى جهد عضليٍّ يفوق ما يحتاج إليه أيُّ صوت آخر⁽³⁾.

2- الهمز عند المحدثين

اختلف المحدثون في تحديد صفة الهمزة؛ فذهب الدكتور رمضان عبد التَّواب إلى أنَّها "صوت شديد مهموس مرقق"⁽⁴⁾، معللاً ذلك بانغلاق الأوتار الصوتية تمامًا عند النطق بها، فلا يحدث الاهتزاز اللازم للجهر، أمَّا الدكتور إبراهيم أنيس فقد رأى أنَّ الهمزة ليست بالمجهورة ولا بالمهموسة، فقال: "فالهمزة إذن صوت شديد، لا هو بالمجهور ولا هو بالمهموس، لأن فتحة المزمار معها مغلقة إغلاقًا تامًا، فلا نسمع لهذا ذبذبة الوترين الصوتيين"⁽⁵⁾، ورجح هذا الرأي الدكتور كمال بشر، إذ قال: "والقول بأن الهمزة صوت لا بالمهموس ولا بالمجهور، هو الرأي الراجح، إذ إنَّ الأوتار الصوتية حال النطق بها لا يسمح بالقول بوجود ما يسمى بالجهر أو ما

(1) ينظر: الكتاب: 4/433.

(2) ينظر: مناهج البحث في اللغة: 319.

(3) ينظر: فقه اللغة، كاصد الزبيدي: 210.

(4) المدخل إلى علم اللغة: ٥٦، وينظر: مناهج البحث في اللغة: ١٢٤.

(5) الأصوات اللغوية: ٧٧.

يسمى بالهمس⁽¹⁾، وفيما يخص مخرجها، يرى المحدثون أنَّ الهمزة تخرج من المزمار نفسه؛ إذ تنطبق فتحته انطباقاً تاماً، ثم تنفجران فجأةً فينتج صوت انفجاريٌّ يُعبَّر عنه بالهمزة⁽²⁾.

وقد وصف الدكتور محمود السَّعران هذا الصوت بأنه يحدث نتيجة انطباق الوترين الصوتيين، ثم اندفاع الهواء فجأةً بينهما محدثاً صوتاً انفجارياً⁽³⁾. كما أوضح الدكتور أحمد مختار عمر أنَّ الهمزة من الأصوات الحنجريَّة أو المزماريَّة؛ لأنَّ إنتاجها يتمُّ في منطقة المزمار نفسها⁽⁴⁾.

وبين الدكتور تَمَّام حَسَّان أنَّها "وقفة حنجريَّة" تنتج عن إغلاق الأوتار الصوتيَّة إغلاقاً تاماً ثم فتحها فجأةً⁽⁵⁾.

يتضح ممَّا سبق أنَّ القدماء يكادون يُجمعون على أنَّ مخرج الهمزة من أقصى الحلق، وأنَّها صوتٌ شديدٌ مجهور يشبه النَّهوع، في حين يرى المحدثون أنَّها صوتٌ حنجريٌّ انفجاريٌّ ينتج من انطباق الوترين الصوتيين، وقد اختلفوا بعد ذلك في وصفها بالجهر أو الهمس أو نفيهما معاً.

ثالثاً: تحقيق الهمز وتخفيفه في اللهجات العربيَّة

أمَّا بشأن تحقيق الهمز وتخفيفه في القبائل العربيَّة، فقد كانت القبائل المتحصِّرة تميل إلى التَّخلُّص من الهمزة؛ لأنَّها من أشدِّ الأصوات عسراً في النُّطق⁽⁶⁾، بينما

(1) علم اللُّغة العام: ١٤٣.

(2) ينظر: الأصوات اللغويَّة 91/1.

(3) ينظر: علم اللُّغة مقدمة القارئ: 157.

(4) دراسة الصوت اللغوي: 115.

(5) ينظر: مناهج البحث في اللُّغة: 97.

(6) ينظر: في اللهجات العربيَّة: 97.

اتجه أهل الحضر إلى تخفيفها انسجاماً مع طبيعة بيئتهم ولين نطقهم⁽¹⁾، وقد تمثل هذا التخفيف بالحذف أو التسهيل أو القلب⁽²⁾، ولكونها "أدخل الحروف في الحلق ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوع ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها؛ فخففها قوم، وهم أكثر أهل الحجاز"⁽³⁾، ويُقصد بتخفيف الهمزة: "إِعْطَاءَ كُلِّ حَرْفٍ حَقَّهُ مِنَ الْإِشْبَاعِ وَالتَّخْفِيفِ، وَإِسْمَامِ الْحَرَكَةِ، وَاعْتِمَادِ الْإِظْهَارِ وَالتَّشْدِيدِ وَتَوْفِيَةِ الْغُنَاتِ، وَتَفْكِكِ الْحُرُوفِ، وَهُوَ: بَيَانُهَا وَإِخْرَاجُ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ"⁽⁴⁾، وقد مالت بعض القبائل البدوية إلى هذا التخفيف طلباً للسرعة في النطق، ومحاولةً للتخلص من الثقل الذي تحدثه الهمزة في الكلام⁽⁵⁾.

وظاهرة التخلص من الهمز لم تكن مقصورةً على العربية، بل ظهرت في اللغات السامية عموماً؛ إذ ضعف صوت الهمزة فيها حتى فقد كثيراً من خصائصه الصوتية، ولا سيما في الآرامية، بينما احتفظت العربية بهذا الصوت الاحتباسي الحنجري بصورة أوضح⁽⁶⁾.

رابعاً: تفسير ظاهرة الهمز والتسهيل

أورد رضي الدين الصغاني في معجماته مواضع كثيرة لألفاظٍ وردت فيها ظاهرة الهمز بمختلف صورها، ففسر هذه الألفاظ، وبين أثر الهمزة فيها إثباتاً أو حذفاً، ونبه على ما يطرأ عليها من تخفيفٍ أو تسهيل، مع تمييزه بعض الاستعمالات الشاذة،

(1) اللهجات العربية في التراث: 658/2.

(2) ينظر: الكتاب: 541/3.

(3) شرح شافية ابن الحاجب: الرضي الإستراباذي 31-32، وينظر: شرح المفصل 107/9.

(4) النشر في القراءات العشر: 206-25/1.

(5) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 30.

(6) ينظر: التطور النحوي للغة العربية: 39-38.

ونسبته بعضها إلى لحن العامة، مما يكشف عنايته بالتفسير اللغوي والصوتي لهذه الظاهرة، وحرصه على بيان الأصول اللغوية للألفاظ وما يعتريها من تغيير صوتي في الاستعمال. وسنوضح ذلك في الأمثلة الآتية:

1- تخفيف الهمزة بإبدالها

فسر الصغاني ظاهرة تخفيف الهمزة الساكنة التي تسبقها حركة بأنها عملية يجري فيها إبدال الهمزة بحرف يناسب حركة الحرف السابق لها؛ فإذا كانت الحركة السابقة فتحة أبدلت الهمزة ألفاً، وإذا كانت ضمة أبدلت واوًا، وإذا كانت كسرة أبدلت ياءً⁽¹⁾؛ لأن الهمزة إذا حُفِّت زالت نبرتها وتحولت إلى جنس الحركة التي قبلها. ومن أمثلة إبدال الهمزة الساكنة بما يناسب حركة الحرف السابق لها ما يأتي:

أ - إبدال الهمزة ألفاً

1 - (الَهَجَا - الَهَجَا)

جاء في تركيب (هَجَا): يقول الصغاني: "والهَجَا بالتحريك: كل ما كنت فيه فانقطع عنك، ومنه قولُ بشارٍ وقصره ولم يَهْمِزه والأصل الهمز:

وقَصِيْتُ مِنْ وَرَقِ الشَّبَابِ هَجَا مِنْ كُلِّ أَحْوَزٍ رَاجِحٍ قَصْبُهُ⁽²⁾

يُبين الصغاني أنَّ الَهَجَا يُطلق على كلِّ أمرٍ ينقطع عن الإنسان وينقضي، ثم أوردَ شاهدًا من شعر بشار بن بُرد جاءت فيه الكلمة بصيغة هَجَا مقصورةً من غير همز، مع التنبيه إلى أنَّ أصلها الهمز، أي: هَجَا. وفي ذلك إشارةً إلى حذف الهمزة وتخفيف اللَّفْظَة، وهو ما يكشف اهتمام الصغاني ببيان الأصول الصوتية للألفاظ وما يطرأ عليها من تغيير.

(1) ينظر: 543/3.

(2) البيت من الطويل، التكملة (ه ج أ): 180/1

يتبين أن الصغاني يخطئ قول بشار (الهجا) بغير همز، والأصل فيه القصر والهمز في هذا المعنى، وقد وافق في هذا كثيرًا من علماء اللغة، يقول ابن ولاد (ت ٣٣٢هـ): "والهَجَا مهموز غير ممدود وهو كُلُّ ما كنت فيه فانقطع عنك"⁽¹⁾. وجاء في تهذيب اللغة: "قال أبو العباس: الهَجَا يُقصر ويُهمز، وهو كل ما كنت فيه فانقطع عنك"⁽²⁾. ثم أورد الشاهد نفسه:

وَقَصَيْتُ مِنْ وَرَقِ الشَّبَابِ هَجَاً مِنْ كُلِّ أَحْوَزٍ رَاجِحٍ قَصْبُهُ⁽³⁾

وعليه يتبين أن الهمزة في الكلمة هي الأصل، وأن صورة الهَجَا جاءت نتيجة تخفيف

الهمزة بحذفها، وهو ما يندرج ضمن ظاهرة التسهيل الصوتي في العربية.

2- (أجأ-أجا)

يقول الصغاني: وأجأ: أحد جبلي طيئ؛ والآخر سلمى، وأجأ مؤنث، قال ذلك ابن الأنباري في كتاب المذكر والمؤنث من تأليفه، وأنشد لامرئ القيس:

أَبَتْ أَجَا أَنْ تُسَلِّمَ الْعَامَ جَارَهَا فَمَنْ شَاءَ فَلْيُنْهَضْ لَهَا مِنْ مُقَاتِلِ⁽⁴⁾

وإنما صرفها لضرورة الشعر. ومن العرب من لا يهمزها، فحينئذ موضع ذكرها الحروف اللينة⁽⁵⁾.

ويكشف هذا عن انتقال اللفظ من حالة التحقيق إلى حالة التسهيل والتخفيف، إذ يصبح أجأ بعد حذف الهمزة أجًا، وهو من مظاهر التخفيف الصوتي الذي تلجأ إليه

(1) المقصور والممدود: 131/1

(2) تهذيب اللغة: (ه ج أ): 185/6

(3) ينظر: لسان العرب: (ه ج أ): 180/1

(4) ديوان امرئ القيس: 121.

(5) ينظر: العباب الزاخر: (اج أ): 47 / 1.

العرب طلباً لخفة النطق وسهولته. وقد فسّر الصغاني هذا الاستعمال على أنّه تخفيفٌ للهزة وتركٌ لتحقيقها في بعض اللهجات.

وقد أثبت ابن فارس اللفظ على صورته المهموزة (أَجَا)، وذكر أنّه اسمٌ لأحد جبلي طيء، مشيراً إلى أنّ أسماء الأمكنة تُتلقّى بالسماع، ولا يُقاس بعضها على بعض. ومن شواهد ذلك قول عارق الطائي: (1)

وَمِنْ أَجَا حَوْلِي رِعَانُ كَأَنَّهَا قَبَابِلُ خَيْلٍ مِنْ كَمَيْتٍ وَمِنْ وَرْدٍ (2)

وتدلّ هذه النصوص على شيوع الاستعمالين: المهموز (أَجَا) والمخفف (أجا)، وهو ما ينسجم مع تفسير الصغاني لظاهرة تخفيف الهزة، وإرجاعه اختلاف الصورتين إلى تباين اللهجات العربيّة في تحقيق الهزة أو تسهيلها.

ب- إبدال الهزة واواً

1- (الرؤوف - الرؤف)

جاء في تركيب (رؤف) يقول الصغاني: "أهمله الجوهري (3)، وقال ابن دريد: الرؤف مصدر راف يزوف رؤفاً، وهو السكون، وقرأ الحسن، والزهرى (4): (لرؤف) في قوله تعالى: { إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ } [البقرة: 143] بالتلّيين، وظنّه بعضهم أنّهما قرأه بالواو وهو وهم؛ لأنّ الكلمة مهموزة لا غير، والهمز المضموم إذا لُين أشبه الواو، وقرأ أبو جعفر (5): (لرؤوف) بتلّيين همزة مشبّعة (6).

(1) البيت لعارق الطائي كما في معجم البلدان، البحر الطويل: 96/1.

(2) مقاييس اللغة: 66/1

(3) لم يهمله بل تعرض له، ينظر: الصّاح (ر ف أ) 1362/4

(4) ينظر: الثّقات: 349/5

(5) ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه: 17

(6) التكملة: (ر وف) 482/4

ينتقد الصغاني من ظنَّ أنَّ قراءة الحسن، والزَّهري جاءت بالواو بدل الهمزة، مؤكِّدًا أنَّ الكلمة مهموزة الأصل، وأنَّ ما وقع إنَّما هو من باب تخفيف الهمزة وتليينها، فالهمزة المضمومة إذا خُفِّفت قاربت الواو في النطق، لا أنَّها انقلبت واوًا حقيقة. ويكشف هذا عن دقَّة الصغاني في التَّمييز بين الإبدال الحقيقي والتَّسهيل الصوتي.

وقد أيد علماء العربيَّة هذا الأصل؛ إذ ذكر ابن الأنباري (ت 328هـ) أنَّ في لفظ الرُّؤوف لغاتٍ متعدِّدة، منها: الرُّؤوف بالهمز، والرُّوف بتخفيف الهمزة، ورأف بتسكينها، ورئف بكسر الهمزة، واستشهد لكلِّ لغة بشواهد من الشعر، ممَّا يدلُّ على شيوع هذه اللغات في كلام العرب؛ إذ يقول: "وفي الرُّؤوف أربع لغات: الرُّؤوف، بإثبات الهمزة، مع إثبات واو بعد الهمزة، والرُّوف، بضم الهمزة، من غير إثبات واو ... قال كعب بن مالك: (1)

تُطِيعُ نَبِيَّنَا وَتُطِيعُ رَبَّنَا هُوَ الرَّحْمَنُ كَانَ بِنَا رُؤُوفًا

وقال جرير في اللُّغة الثانية: (2)

تَرَى لِلْمُسْلِمِينَ عَلَيْكَ حَقًّا كَفَعَلَ الْوَالِدَ الرُّوفَ الرَّحِيمَ

واللُّغة الثالثة: الله رأفٌ بعباده، بتسكين الهمزة. قال الشاعر:

رَأْفٍ رَحِيمٍ بِأَهْلِ الْبِرِّ يَرْحُمُهُم مُقَرَّبٍ عِنْدَ ذِي الْكَرْسِيِّ مَرْحُومٍ (3)

وقال الكسائي والفرَّاء: يقال: الله رَيْفٌ بعباده، بكسر الهمزة (4).

(1) ديوان كعب بن مالك: 236

(2) ينظر: الكامل في اللُّغة والأدب: 104/2

(3) ينظر: لسان العرب: (ر ف أ) 112/9

(4) الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس لابن الأنباري: 79/1

وذكر الأزهرى في تهذيب اللغة أن لفظ الرؤوف قُرئ على لغتين: رؤوف على وزن فعول، ورؤوف على وزن فَعْل، ثم أشار إلى أن من لين الهمزة قال: رؤوف، فجعلها شبيهة بالواو، ومنهم من قال: رأف بتسكين الهمزة، وهو ما يوافق ما ذهب إليه الصغاني من أن صورة الرؤوف ناشئة عن التسهيل لا عن الإبدال الحقيقي⁽¹⁾. وتؤكد القراءات القرآنية هذا التنوع في الأداء؛ فقد قرأ جمهور القراء: ﴿لِرؤُوفٍ﴾ بالهمز، في حين نُقلت عن أبي جعفر قراءة بتليين الهمزة، وهي جارية على مذهبه في تخفيف الهمز، ولا تدلّ على انقلاب الهمزة واوًا، وإنما على تقريبها من الواو في النطق⁽²⁾. ومع هذا فإن قراءة (لرؤوف) لها وجه في العربية، وهو التسهيل إلى بين بين؛ أي: بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، وكذلك تسهيل كُلِّ هَمْزَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ، ساكنةً كانت أو مُتَحَرِّكَةً. ولما كان نفي الجملة السابقة مُبالغًا فيها من حيث لَامُ الجحود، ناسب إثبات الجملة الخاتمة مُبالغًا فيها، فَبُولَغَ فيها بِإِنَّ وباللَّام وبالوزن على فَعُولٍ وفَعِيلٍ، كُلُّ ذلك إشارة إلى سَعَةِ الرَّحْمَةِ وَكَثْرَةِ الرَّأْفَةِ⁽³⁾، ويتبين من ذلك أن لفظة الرؤوف وردت فيها لغات متعددة، منها التَّحْقِيق ومنها التَّخْفِيف، وقد عالج الصغاني هذه الظاهرة معالجةً صوتيةً دقيقة، موضحًا أن صورة الرؤوف ليست أصلًا مستقلًا، وإنما هي نتيجة تليين الهمزة المضمومة حتى قاربت الواو في النطق.

كما يظهر أثر القراءات القرآنية في تفسير هذه الظاهرة؛ إذ استند الصغاني إلى اختلاف القراء في تحقيق الهمزة وتليينها بوصفه شاهدًا لغويًا على تنوع الأداء العربي

(1) ينظر: تهذيب اللغة: (ر ف أ) 17/15

(2) ينظر: الدر المصون: 397/1

(3) ينظر: البحر المحيط: 21/2

في النطق بالهمزة، وهو ما يعكس منهجه في الإفادة من القراءات في تفسير الظواهر الصوتية واللهجية.

2- (يُؤرِّضُهُ - يُورِّضُهُ)

جاء في تركيب (ورض): يقول الصغاني: "ابن الأعرابي: ورَّضْتُ الصَّوْمَ وأرَّضْتُهُ: إِذَا نَوَيْتَهُ. وفي الحديث: (لا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُؤرِّضْهُ مِنَ اللَّيْلِ)⁽¹⁾، وقال الأزهري⁽²⁾: وأَحْسِبُ الأصل فيه مهموزًا ثم قُلِبَتِ الهمزة واوًا"⁽³⁾.

يتبين من كلام الصغاني أنَّ لفظة (يُورِّضُهُ) وردت على صورة التخفيف، وأنَّ أصلها (يُؤرِّضُهُ) بالهمز، ثم حُقِفَتِ الهمزة فُقِلِبَتِ واوًا؛ لمناسبة الضمة قبلها، وهو ما يندرج ضمن ظاهرة تخفيف الهمزة بإبدالها حرف مدٍّ من جنس الحركة السابقة لها.

وبالرجوع إلى أقوال اللغويين والمحدثين يتضح تأييدهم لما ذهب إليه الأزهري؛ إذ يقول السرقسطي: "يُؤرِّضُهُ، يعني: يَتَقَدَّمُ فِي النِّيَّةِ بِهِ وَالتَّعْرِيزُ بِصِيَامِهِ"⁽⁴⁾.

كما قال ابن الأثير في النهاية: "(لا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُؤرِّضْهُ مِنَ اللَّيْلِ)؛ أي: لم يُهَيِّئْهُ وَلَمْ يَنْوِهِ، يُقَالُ: أَرَّضْتُ الْكَلَامَ إِذَا سَوَّيْتَهُ وَهَيَّأْتَهُ"⁽⁵⁾، وقال في موضع آخر: "يُقَالُ: وَرَّضْتُ الصَّوْمَ وَأَرَّضْتُهُ، إِذَا عَزَمْتَ عَلَيْهِ. وَالْأَصْلُ الْهَمْزُ"⁽⁶⁾

(1) أخرجه ابن ماجه (ت ٢٧٣هـ) في سننه، بلفظ (لم يفرضه)، تح محمد فؤاد عبد الباقي: ١/ ٥٤٣، كتاب الصيام، باب ما جاء في فرض الصوم من الليل والخيار في الصوم، رقم الحديث (١٧٠٠)، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى الحلبي، د. ت، وينظر: غريب الحديث للخطابي (ت ٣٨٨هـ)، تح عبد الكريم الغرباوي: ١/ ٢٠٦، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ.

(2) ينظر: تهذيب اللغة: (و ر ض): 45/12

(3) التكملة: (و ر ض): 4/ 100

(4) الدلائل في غريب الحديث: 3/ 1188

(5) النهاية: (أ ر ض): 39/1

يتَّضح من ذلك أنَّ الأصل في اللَّفظ هو الهمز، وأنَّ صورة يُورِّضُهُ جاءت نتيجة تخفيف الهمزة وقلبها واوًا، طلبًا للخفة في النطق. ويكشف هذا المثال عن عناية الصَّغاني بتتبع الأصول الصوتية للألفاظ، وبيان ما يطرأ عليها من تغيير في الاستعمال اللغوي، مع الاستناد إلى أقوال أئمة اللغة والحديث في توجيه هذه الظاهرة وتفسيرها.

ج- إبدال الهمزة ياءً:

1- (الخابية-الخابئة)

يقول الصَّغاني: "الخابئة وهي الحُب؛ إلا أنَّ العرب تَرَكَّتْ هَمْزَهَا كما تَرَكَّتْ هَمْزَ البرية والذُّرِّيَّة"⁽¹⁾، يُفهم من كلامه أنَّ الأصل في الكلمة (الخابئة)، من الفعل خَبَأَ، غير أنَّ العرب خَفَّتْ الهمزة في الاستعمال حتى صارت (الخابية)، وهو من مظاهر التخفيف الصوتي التي تهدف إلى تيسير النطق.

وقد وافقه اللغويون في إثبات أصالة الهمز؛ إذ صرَّح ابن دريد بأنَّ (الخابية) من الألفاظ التي تُركَ هَمْزُهَا مع بقاء أصلها المهموز، وعدّها من النوارد التي اشتهر فيها حذف الهمزة، كما ذكر أنَّ البرية من هذا القبيل أيضًا⁽²⁾.

ونقل أبو بكر الأنباري عن أبي عبيد أنَّ أصل (الخابية) من (خَبَأَ)، وقد تُركَ هَمْزُهَا وتُركَ هَمْزُ (النبيء) المأخوذ من (النَّبَأ). وقال أبو عبيد: "الخابية مأخوذة من

(6) النّهاية: (و ر ض): 178/5

(1) ينظر: العباب الزّآخر: 192/1.

(2) جمهرة اللّغة: 1018/2.

خَبَأْتُ خَبِيئَةً عَلَى تَرْكِ الْهَمْزِ، وَبُنِيَ (النَّبِي) عَلَى تَرْكِ الْهَمْزِ، وَهِيَ مَأْخُودَةٌ مِنْ (النَّبَأِ)، وَيُقَالُ: (خَبَأْتُهُ) وَ(خَبَيْتُهُ)⁽¹⁾.

وَأَكَّدَ الْفَارَابِيُّ وَالْأَزْهَرِيُّ هَذَا الْأَصْلَ، وَبَيَّنَّا أَنَّ تَرْكَ الْهَمْزَةِ فِي الْخَابِيَةِ وَأَمْثَالِهَا إِنَّمَا كَانَ لِكَثْرَةِ دَوْرَانِهَا عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَرَبِ وَاسْتِقَالِهِمْ تَحْقِيقَ الْهَمْزَةِ⁽²⁾.

وَقَدْ تَنَاوَلَ ابْنُ جَنِّي هَذِهِ اللَّفْظَةَ فِي الْخَصَائِصِ ضَمِنَ بَابِ (أَسْمَاءُ وَجُوبِ الْجَائِزِ)، فَبَيَّنَ جَوَازَ الْهَمْزِ وَتَرْكَهُ، ثُمَّ رَجَّحَ لَزُومَ التَّخْفِيفِ فِيهَا، وَعَدَّهَا مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي غَلِبَ فِيهَا تَرْكُ تَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ، حَتَّى قَالَ: (الْخَابِيَةُ لَمْ تُسْمَعْ مَهْمُوزَةً) فَقَالَ: "الْخَابِيَةُ لَمْ تُسْمَعْ مَهْمُوزَةً"⁽³⁾، وَيَرَى الْجَوْهَرِيُّ أَنَّ الْأَصْلَ فِي (الْخَابِيَةِ) الْهَمْزُ، لَكِنِ الْعَرَبُ تَرْكَتْهُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ، فَأَوْرَدَهَا فِي مَادَّتِي (خَبَأَ) الْمَهْمُوزَةِ وَ(خَبَأَ) الْمَعْتَلَّةِ⁽⁴⁾.

وَقَدْ جَمَعَ ابْنُ فَارِسٍ بَيْنَ الْمَادَتَيْنِ: الْمَعْتَلَّةِ وَالْمَهْمُوزَةِ، فِي وَحْدَةٍ لُغَوِيَّةٍ مَعْجَمِيَّةٍ وَاحِدَةٍ، مُبَيِّنًا أَنَّ دَلَالَتَهُمَا تَعَوَّدُ إِلَى مَعْنَى (السَّتْرِ)، لَكِنَّهُ لَمْ يُورِدْ لَفْظَ (الْخَابِيَةِ) صِرَاحَةً⁽⁵⁾، كَمَا أَقَرَّ ابْنُ مَنْظُورٍ بِأَصَالَةِ الْهَمْزِ مَعَ وَقُوعِ التَّخْفِيفِ⁽⁶⁾، وَأَشَارَ الْفَيُومِيُّ إِلَى أَنَّ اسْتِعْمَالَهَا مَهْمُوزَةً أَصْبَحَ مَهْمُلًا⁽⁷⁾، وَذَكَرَ السِّيُوطِيُّ الْخَابِيَةَ فِي الْمَزْهَرِ ضَمِنَ

(1) ينظر: مجاز القرآن: 145/2.

(2) تهذيب اللغة: 246/7.

(3) ينظر: الخصائص: 88/3 - 155/3.

(4) ينظر: الصحاح (خ ب أ): 46/1.

(5) ينظر: معجم مقاييس اللغة: 244/2.

(6) ينظر: لسان العرب: 62/1.

(7) المصباح المنير: 63/1.

الأسماء التي ترك همزها، ناقلاً عن يونس أن أهل مكة كانوا يحققون الهمز في الفاظ مثل النبيء والبرية، بخلاف غيرهم من العرب⁽¹⁾.

ويتبين من مجموع هذه الأقوال أن اللغويين يكادون يجمعون على أن أصل الخابية هو الخَابِئَة، وأن الصورة المستعملة إنما نشأت من تخفيف الهمزة وترك تحقيقها، لا من إبدال حقيقي لها. ويبرز الصَّغاني هذه الظاهرة تفسيراً صوتياً دقيقاً؛ إذ يردّ اختلاف الصورتين إلى ميل العرب إلى التخفيف، وهو ما ينسجم مع منهجه في تفسير الظواهر الصوتية وردّها إلى أصولها الاشتقاقية.

2- (النَّسْءُ - النَّسِيُّ)

يقول الصَّغاني: "والنَّسْءُ: المرأة إذا بدأَ حَمْلُها مثلُ النَّسِيءِ. وكل سمين ناسي، وقال الجوهري⁽²⁾: قال عُرْوَةُ بنُ الْوَرْدِ الْعَبْسِيُّ: (3)

سَقَوْنِي النَّسْءُ ثُمَّ تَكَنَّفُونِي عِدَاةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ

والرواية: النَّسِي، بالكسر غير مهموز؛ أي: مُسْكِرًا أنساه العقل، ويقال لكل مُسْكِرٍ: نسي⁽⁴⁾.

يتبين من كلام الصَّغاني أنه يُرَجِّح رواية (النَّسِي) غير المهموزة، ويعدها الوجه الصواب في هذا الموضع، جاعلاً إياها من باب التخفيف وترك تحقيق الهمزة، وهو ما ينسجم مع منهجه في تفسير ظاهرة الهمز بردّها إلى التيسير في النطق.

غير أن الرجوع إلى كتب اللغة والمعجمات يُظهر أن الأصل في اللفظة هو الهمز، وأن الصَّواب (النَّسْء) لا (النَّسِي). فقد ذكر ابن دريد: "وَنَسَأْتُ اللَّيْنَ أَنَسُوهُ

(1) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 220/2.

(3) ينظر: الصَّحاح: (ن س أ) 77/1.

(3) ديوان عروة بن الورد: 58.

(4) التَّكْملة: (ن س أ) 1: 51.

نَسَاءً، إِذَا صَبَبْتَ عَلَى الْحَلِيبِ مَاءً، وَاسْمُ ذَلِكَ اللَّبَنِ: النَّسِيءُ يَا هَذَا، عَلَى مِثَالِ (فَعِيلٍ)، وَهُوَ النَّسَاءُ يَا هَذَا... وَنَسَأْتُ الْإِبِلَ فِي ظَمْنِهَا فَأَنَا أَنْسَوُهَا نَسَاءً إِذَا زِدْتَهَا فِي ظَمْنِهَا يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ. وَنَسَأْتُ الْإِبِلَ عَنِ الْحَوْضِ أَنْسَوَهَا نَسَاءً، إِذَا أَخْرَجْتَهَا عَنْهَا"⁽¹⁾.

كما فسّر ابن الأعرابي النَّسَاءَ فِي بَيْتِ عُرْوَةَ بِأَنَّهُ الشَّرَابُ الْمُسْكِرُ، وَهُوَ مَا تَوَيَّدَهُ رَوَايَةُ سَيَبُويَه: "سَقُونِي الْخَمْرَ"، الْأَمْرُ الَّذِي يَعْزِّزُ أَصَالََةَ الْهَمْزِ فِي هَذَا الْإِسْتِعْمَالِ⁽²⁾.

وَيَتَّضِحُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ لَفْظَ النَّسَاءِ هُوَ الْأَصْلُ، أَمَّا النَّسِيءُ فَلَيْسَ إِلَّا صُورَةً مَخْفُفَةً نَشَأَتْ مِنْ تَرْكِ الْهَمْزَةِ تَيْسِيرًا لِلنُّطْقِ. وَيَبْدُو أَنَّ الصَّغَانِيَّ مَالَ إِلَى إِثْبَاتِ الرِّوَايَةِ الْمَخْفُفَةِ الْوَارِدَةِ فِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ، فِي حِينَ تُرْجَّحُ أَكْثَرُ كُتُبِ اللُّغَةِ وَالْمَعْجَمَاتِ الرِّوَايَةَ الْمَهْمُوزَةَ، مَحَافِظَةً عَلَى الْأَصْلِ الْإِشْتِقَاقِيِّ لِلْكَلِمَةِ. وَيَكْشِفُ ذَلِكَ عَنْ اخْتِلَافِ اللَّغَوِيِّينَ فِي تَوْجِيهِ الرِّوَايَةِ، مَعَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّ صُورَةَ النَّسِيءِ تَمَثَّلُ أَثَرًا مِنْ آثَارِ التَّخْفِيفِ الصَّوْتِيِّ، لَا أَصْلًا مُسْتَقِلًّا لِلْكَلِمَةِ.

2- تخفيف الهمزة بحذفها:

أ- (قراءة - قرة)

وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الصَّغَانِي عَنِ الْأَصْمَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: "أَبُو عُبَيْدٍ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ: إِذَا قَدِمْتَ بِلَادًا فَمَكَثْتَ بِهَا خَمْسَ عَشْرَةَ لَيْلَةً فَقَدْ ذَهَبَتْ عَنْكَ قِرَاءَةُ الْبِلَادِ، وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَقُولُونَ: قِرَّةُ الْبِلَادِ بِغَيْرِ هَمْزٍ، وَمَعْنَاهُ: إِنَّكَ إِنْ مَرَضْتَ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنْ وَبَاءِ الْبِلَادِ."⁽³⁾، وَيَتَبَيَّنُ مِنْ هَذَا النَّصِّ أَنَّ الصَّغَانِيَّ أَشَارَ إِلَى اخْتِلَافِ اللَّهْجَاتِ الْعَرَبِيَّةِ

(1) جمهرة اللغة (ن س أ): 1104/2

(2) المحكم والمحيط الأعظم: (ن س أ): 550/8

(3) العباب الزاخر: ٣٥/١

في تحقيق الهمزة وتخفيفها، فتميم تُبقي الهمزة على أصلها في (قِرْأَة)، في حين تميل لهجة الحجاز إلى حذفها تخفيفاً فتقول: (قِرَة).

وَمِنْ الْأَمْثَلَةِ الْأُخْرَى الَّتِي ذَكَرَهَا الصَّغَانِيُّ: "وَقَالَ ابْنُ هَانِيٍّ: الْجَرِيئَةُ بِالْهَمْزِ وَالْمَدِّ: الْحَوْصَلَةُ، لُغَةً فِي الْجَرِيَّةِ"⁽¹⁾،

يقول الصَّغَانِيُّ: "أَنْبَيْتُهُ أَنْبِيهِ: لُغَةً فِي أَنْبَأْتُهُ أَنْبِيَهُ، وَقَرَأَ الْأَعْرَجُ، وَالزَّهْرِيُّ: {أَنْبَيْتُونِي بِأَسْمَاءَ هَؤُلَاءِ} [البقرة: 31]..."⁽²⁾، ويضيف الصَّغَانِيُّ إِذْ يَقُولُ: "الْيَقَاطُ: الْأَيْقَاطُ"⁽³⁾، "جَلًا: جَلًا بِالرَّجُلِ يَجَلُّ بِهِ جَلًّا وَجَلَاءَةً: صَرَعَهُ. وَجَلًّا بِثَوْبِهِ جَلَاءً: رَمَى بِهِ"⁽⁴⁾ فقد حذفت الهمزة في هذا المثال ولم يتم تعويض الهمزة المحذوفة، والهمزة قد حذفت لصعوبتها، وفي هذه الأمثلة قد حذفت الهمزة من نهاية الكلمة، وقد يكون للوقف على هذه الكلمات أثر في هذا للتخفيف والتيسير على المتكلم الذي قد يتسرع في النطق ببعض الكلمات وخصوصاً في أواخرها.

ويتضح من مجموع هذه الأمثلة أَنَّ الصَّغَانِيَّ تعامل مع حذف الهمزة بوصفه ظاهرةً صوتيةً مرتبطةً باختلاف اللهجات العربية في تحقيق الهمز وتخفيفه، فكان يبيِّن الأصل المهموز، ثم يذكر ما طرأ عليه من حذفٍ أو تخفيف، مع الإشارة إلى القبائل أو القراءات التي ورد فيها ذلك الاستعمال.

(1) المصدر نفسه: 252/2

(2) الشَّوَارِدُ فِي اللُّغَةِ: 5.

(3) المصدر نفسه: 2045.

(4) لسان العرب: 50/1.

المبحث الثالث

القلب المكاني

القلب المكاني ظاهرة لغوية معروفة في كلام العرب، وقد أشار إليها ابن فارس بقوله: "ومن سنن العرب القلب، وذلك يكون في الكلمة، فقولهم: "جذب وجذب، وبكل ولبك، وهو كثير قد صنفه علماء اللغة"⁽¹⁾، يُعدّ القلب المكاني من الظواهر الصرفية المهمة في اللغة العربية، إذ يسهم في تنوع الأبنية الصرفية وتعدد صيغ الألفاظ، من خلال تقديم بعض حروف الكلمة على بعض أو تأخيرها، مما يؤدي إلى اختلاف الصورة اللفظية مع بقاء المعنى في الغالب واحدًا. كما يُعدّ هذا القلب مظهرًا من مظاهر اختلاف اللهجات العربية وتنوعها، ولا سيما في حال تساوي الكلمتين في الدلالة والاستعمال. ومن أسبابه كذلك التوهم السمعي، إذ قد تُسمع الكلمة على وجه فيُتوهم غيره، نحو: (حفر) و(فحر). والقلب المكاني من الظواهر التي تشترك فيها لغات كثيرة من لغات البشر، فهي ظاهرة لغوية صوتية، وتكاد تشيع هذه الظاهرة في معظم اللغات السامية⁽²⁾.

وسنقف في هذا المبحث عند هذه الظاهرة لمعرفة ماهيتها، وأسباب حدوثها، ومدى عناية علماء العربية بها، ومنهج الصغاني في تفسيرها.

أولاً: القلب المكاني بين القدماء والمحدثين

تُعدّ ظاهرة القلب المكاني من الظواهر اللغوية القديمة التي انتقلت إليها علماء العربية منذ وقت مبكر، وقد أشار إليها الخليل بن أحمد، ثم تبعه سيبويه، فنقل عنه

(1) الصّاحبي في فقه اللغة: 202.

(2) الأصوات اللغوية: 303/

القلب في نحو: (مالك وملاك)، كما أشار إلى كلمة (اليومي) وعدّها مقلوبة عن (اليوم)، مستشهدًا بقول الشاعر⁽¹⁾: مروانُ مروانُ أخي اليومِ اليومي⁽²⁾.

ويُعدّ كتاب سيبويه أول مصدر لغويّ أفرد للقلب المكانيّ بابًا مستقلًا، إذ عقد بابًا بعنوان: (هذا باب تحقير ما كان فيه قلب)، وبين فيه أنّ الألفاظ التي وقع فيها القلب تبقى على صورتها بعد التّصغير، لأنّها بُنيت على ذلك الاستعمال، ومن أمثله ما نقله عن قول العجاج: لآث به الأشاء والعُبريُّ، إذ يرى أنّ أصل (لاث) هو (لانت)، فوقع فيه تقديم وتأخير لبعض الحروف⁽³⁾.

ثم عقد ابن دريد بابًا خاصًا لهذه الظاهرة سمّاه: (باب الحروف التي قلبت)، جمع فيه طائفةً من الألفاظ المقلوبة في كلام العرب، مثل: (ما أطيبه وما أيطبه)، و(ربض ورضب)، و(اضمحل وامضحل)، و(لبكت الشيء وبكلته)⁽⁴⁾.

كما أشار المبرّد إلى هذه الظاهرة، ونقل رأي الخليل فيها، مبينًا أنّ العرب قد تلجأ إلى القلب استتقالًا لبعض الأصوات، فيقدّم حرف ويؤخّر آخر طلبًا للخفة، إذ قال: "قد رأيتهم يفرون إلى القلب فيها كانت فيه همزة واحدة استتقالًا لها فيقدمون لام الفعل، ويؤخرون الهمزة التي هي عين فيما لا يهمز فيه غيرها، ليصير العين طرفًا فيكون ياء، وذلك قوله: لآث به الأشاء والعُبريُّ"⁽⁵⁾.

(1) هو ابن الأخرز الحمانى، وعجز البيت: ليوم روج أو فعال مكرم. ينظر: الخصائص: 1/64، والمحتسب: 144/1، والممتع في التصريف: 2/615.

(2) ينظر: الكتاب: 380/4.

(3) المصدر نفسه: 3/465.

(4) ينظر: جمهرة اللغة: 4313، والخصائص: 732، وظاهرة القلب المكاني، عبد الفتاح الحموز: 26.

(5) المقتضب: 115/1 - 166.

ولم يتفق علماء العربية في الحكم على هذه الظاهرة، بل انقسمت آراؤهم إلى ثلاثة اتجاهات:

الأول: إثبات القلب المكاني، وهو مذهب كثير من اللغويين، وفي مقدمتهم ابن فارس، الذي عدّه من سنن العرب، فقال: "ومن سنن العرب القلب، وذلك يكون في الكلمة، ويكون في القصة، فأما الكلمة فقولهم: (جَذَبَ، وَجَبَذَ - وبَكَ، وَلَبَكَ) وهو كثير وقد صنّفه علماء اللغة"⁽¹⁾، ثم ابن جنّي، الذي أفرد له باباً في الخصائص، ورأى أنّ الحكم بالقلب لا يكون إلا إذا ظهر أنّ أحد اللفظين أصلٌ للآخر، وإلا عُدّا أصليين مستقلين، مثل جذب وجبذ، أمّا إذا كان أحدهما أقلّ تصرّفًا حُكم بكونه مقلوبًا، نحو امضحل المقلوبة عن اضمحل⁽²⁾. وسار على هذا الاتجاه الثعالبي إذ قال: إنّ من سنن العرب القلب في الكلمة وفي القصة، أما في الكلمة فقولهم: جَذَبَ وَجَبَذَ، وَضَبَّ وَبَضَّ، وَبَكَلَ وَلَبَكَ، وطس وطسم، وأما القصة فقول الفرزدق: وكان الزّنا فريضة الرّجم، أي وكان الرّجم فريضة الزّنا⁽³⁾، كما أفرد ابن السكيت والزجاجي، مؤلفات تناولت هذه الظاهرة⁽⁴⁾

والاتجاه الثاني: إنكار القلب المكاني، ومثله ابن درستويه، الذي عدّ كثيرًا من أمثله اختلافًا لهجيًّا لا قلبًا، ورأى أنّ نحو البطيخ والطبيخ لغتان مستقلتان، وليست إحداها مقلوبة عن الأخرى، إذ قال: "في البطيخ لغة أخرى: طبيخ، بتقديم الطاء،

(1) الصّاحبي في فقه اللغة: 153/1.

(2) ينظر: المزهري: 347/1.

(3) فقه اللغة وسر العربية: 263.

(4) ينظر: ظاهرة القلب المكاني في العربية، د. عبد الفتاح حموز: 51.

وليست عندنا على القلب ويزعم اللغويون، وقد بينا الحجّة في ذلك في إبطال القلب⁽¹⁾.

أمّا الاتجاه الثالث، وهو مذهب جمهور البصريين، فقد توسّط بين الرأيين، فلم ينكر القلب مطلقاً، ولم يقبله على إطلاقه، بل اشترط قيام دليل يدلّ على أنّ أحد اللفظين أصلٌ للآخر. ونقل السيوطي عن النحاس أنّ البصريين لا يعدّون نحو جذب وجذب من القلب، وإنّما يرونه اختلافاً لغوياً، بخلاف نحو شائك وشاكي السلاح؛ لأنّ التقديم والتأخير فيه ظاهر، يقول السيوطي نقلاً عن النحاس (ت ٣٣٨هـ): "وقال النحاس في شرح المعلقات: القلب الصحيح عند البصريين مثل شاكي السلاح وشائك وجرف هارٍ وهائر، أما ما يسميه الكوفيون القلب نحو جَبَذَ وجذب فليس هذا بقلب عند البصريين وإنّما هما لغتان، وليس بمنزلة شاك وشائك ألا ترى أنه قد أُخِرت الياء في شاكي السلاح⁽²⁾". كما ذهب ابن مالك إلى أنّ القلب لا يُسلّم به إلا إذا رجح أحد اللفظين بكثرة الاستعمال أو بقوة التصرف إذ قال: "ومن وجوه الإعلال تقديم حرف، وتأخير آخر، ويسمى القلب، ولا يسلم ادعاؤه إلا إذا فاق أحد المثالين الآخر باستعمال فيه، أو وجه من وجوه التّصريف وفاق (يئس) (أيس) في قولهم للكثير اليأس: يوءوس دون أيوس⁽³⁾".

أمّا اللغويون المحدثون، فقد نظروا إلى القلب المكانيّ من منظورين؛ فمنهم من أبواه في إطار الدرس الصرفي، ومنهم من عدّه ظاهرةً صوتيّة ترجع إلى ميل المتكلّم

(1) تصحيح الفصح وشرحه: 313.

(2) المزهر: 371/1.

(3) شرح الشافية الكافية لابن مالك: 2173/4.

إلى التيسير. ويرى إبراهيم أنيس أن الحكم بالقلب يكون عند اتحاد المعنى واختلاف ترتيب الأصوات⁽¹⁾.

ويرى بعض الباحثين المحدثين، كالـدكتور محمد العمري، أن القلب المكاني ظاهرة صوتية لا صرفية، لأن تبادل مواقع الأصوات لا يؤدي غالباً إلى تغيير المعنى، وإنما يهدف إلى تحقيق السهولة في النطق. كما ربط بعضهم هذه الظاهرة بقانون (الحد الأدنى من الجهد)، إذ يميل المتكلم بطبعه إلى تخفيف النطق وتيسيره⁽²⁾.

ويقول الدكتور محمد حسين آل ياسين عن القلب: "والظاهر أنه يحدث في الغالب اعتباطاً، أي دون قاعدة محددة يسير عليها سوى الرغبة في تخفيف اللفظ، فالناطق، بفطرته يميل إلى السهولة في الكلام"⁽³⁾، في حين يرى الدكتور داود عبده: "وهي ظاهرة موجودة في أمثلة متفرقة في اللغات عامة، وقد سماها علماء اللغة الغربيون (Metathesis) ويكون في أصله نوعاً من التّعثر في اللفظ، سببه أن المتكلم يتهيا للفظ صوت فينطق به في غير موقعه الصحيح"⁽⁴⁾، ويقول في كتاب آخر له: "والقلب المكاني في مثل هذه الحالات - يعني القلب الذي يحدث بين الحركات - يمكن تفسيره في إطار قانون: الحد الأدنى من الجهد"⁽⁵⁾.

(1) في اللهجات العربية /إبراهيم أنيس: 155.

(2) القلب المكاني محمد العمري مجلة جامعة أم القرى: 128.

(3) الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث: 406.

(4) أبحاث في اللغة العربية: ١٣١.

(5) دراسات في علم أصوات العربية: ٩٢.

وفسّر رمضان عبد التّوّاب القلب المكانيّ فقال: "وهو ظاهرة يمكن تعليلها بنظرية السّهولة والتيسير كذلك"⁽¹⁾، ويقول الدّكتور إبراهيم محمد نجا: "والذي يدعو إلى وجوده الميل إلى تخفيف اللفظ، أو التّقنن فيه، وقد يحدث كثيرًا من غير داعٍ يقتضيه، وهذا ما نلمسه في لهجاتنا العامية"⁽²⁾.

فالقلب المكانيّ ضربٌ من ضروب التيسير في نطق اللفظ، يقوم به الجهاز الصوتيّ، ويتمثّل في تقديم صوتٍ على آخر؛ لتغدو آليّة النطق في الصورة الجديدة للكلمة أيسر من صورتها الأولى⁽³⁾.

ثالثًا: أسباب حدوث القلب المكاني:

تناول علماء العربيّة أسباب حدوث هذه الظّاهرة نذكر منها:

1- الرّغبة في تخفيف اللفظ

القلب ظاهرة لغويّة سماعية لا تخضع لقياس فهو "يحدث في الغالب اعتباطًا وعفوًّا، من دون قاعدة محددة يسير عليها، سوى الرّغبة في تخفيف اللفظ، فالناطق بفطرته يميل إلى السّهولة في الكلام، فيقدم بعض الأصوات ويؤخر أخرى، وهو أقل من الإبدال وقوعًا في اللّغة"⁽⁴⁾.

2- يعلل إبراهيم أنيس ظاهرة القلب المكانيّ، بأنها في الأصل من أخطاء السّمع بين الكبار، أو من أخطاء الأطفال، ثم صار الخطأ صوابًا، وقد يكون التّوهم السّمعّي سببًا آخر لحدوث القلب، فقد نسمع مثلاً "حفر" فننتوهم أننا سمعنا (فحر)⁽⁵⁾

(1) التّطور اللغويّ: ٥٧.

(2) اللّجات العربيّة، للدّكتور إبراهيم محمد نجا: ١٠٤.

(3) خصائص لغة تميم أصواتًا وبنيةً ودلالةً، العمري/ 138.

(4) دراسة الصّوت اللغويّ: 335.

(5) ينظر: في اللّجات العربيّة: 155.

3 - الاختلافات اللّهجية

تعد الاختلافات اللّهجية سبباً مهماً من أسباب حدوث القلب مثل (الطَّبِيخ) لغة في (البطيخ)، ولا ننسى ما يقع فيه العوام من أخطاء في نطقهم لبعض الكلمات الفصيحة مثل (أنارب) في أرانب و(معالق) في (ملاعق)،⁽¹⁾.

رابعاً: تفسير ظاهرة القلب المكانيّ

عني الصَّغاني بظاهرة القلب المكانيّ عنايةً واضحة، شأنه في ذلك شأن أصحاب المعجمات الذين أثبتوا وقوعها في العربيّة، وعدّوها من الظواهر اللغويّة المسموعة. وقد وافق جمهور اللغويّين في إقرار هذه الظاهرة، فأثبتها في معجميه، مع إرجاع اللفظ المقلوب إلى أصله، من غير أن يربط بين الصورتين باختلافٍ دلاليّ، مما يدلّ على أنّه نظر إلى القلب المكانيّ بوصفه ظاهرةً صوتيّة لا تمسّ أصل المعنى.

ويقوم منهجه في عرض هذه الظاهرة على بيان العلاقة بين الأصل والمقلوب؛ فتارةً يذكر اللفظ المقلوب ثم يردّه إلى أصله، وتارةً يبدأ بالأصل ثم يذكر صورته المقلوبة، وهو ما يكشف عن مرونة طريقته في العرض. كما أنّه لا يحرص غالباً على نسبة اللفظ إلى لهجة معيّنة، وإن كان يشير في بعض المواضع إلى لغات الأزد أو تميم أو الكلابيين، مكتفياً في أكثر الأحيان بإثبات وقوع القلب دون تعيين بيئته اللّهجية.

ولم يكن الصَّغانيّ ناقلًا لآراء من سبقه فحسب، بل ظهر في عدد من المواضع ناقدًا ومرجّحًا؛ إذ يرجّح إحدى الصيغتين، ويحكم بأنّها الأصل، ويجعل الأخرى

(1) ينظر: المصدر نفسه: 654/2.

مقلوبةً عنها، مستندًا في ذلك إلى ما نقله عن أئمة اللغة أو إلى ما يراه أقرب إلى الاستعمال.

وتتنوع إشارات الصَّغاني إلى القلب المكاني على أسلوبين:

التصريح بالقلب، وذلك باستعمال ألفاظٍ مثل: مقلوب، وانقلب، ونحوها.

الإشارة غير المباشرة، وذلك باستعمال ألفاظ تؤدي المعنى نفسه، مثل: لغة، ولغتان، وواحد، ومثل، وبمعنى، دون التصريح بلفظ القلب.

أ- ما صرح به أو نقله بلفظ القلب

صرح الصَّغاني بوقوع القلب المكاني في عددٍ من الألفاظ، أو نقل ذلك عن اللغويين الذين سبقوه، ومن ذلك:

1- (العجانس-العجانس)

يقول الصَّغاني: "وقال ابن عبّاد⁽¹⁾: الجَعَانِسُ: الجِعْلَانُ، وهي مقلوبة من العَجَانِس"⁽²⁾، ينقل الصَّغاني في هذا النص رأي ابن عبّاد في وقوع القلب المكاني بين الجعانس والعجانس، فجعل الجعانس الصورة المقلوبة، وأثبت العجانس أصلًا لها. غير أنه أورد اللفظة نفسها في التكملة من غير أن يصرح بوقوع القلب، مما يدل على أنه لم يلتزم أسلوبًا واحدًا في عرض هذه الظاهرة؛ فتارةً يذكرها مقرونةً بالحكم على أصلها، وتارةً يوردها من غير تعقيب⁽³⁾، وقد تابع الفيروزآبادي الصَّغاني في الحكم بوقوع القلب بين اللَّفْظَيْن⁽⁴⁾ أمّا الزبيدي فقد أشار في تاجه إلى أن

(1) المحيط في اللغة: ٢٢٧/٢

(2) العباب الزّآخر: (ع د س): 141/1.

(3) ينظر: التكملة: (ج ف س): 333/3.

(4) القاموس المحيط: ٥٣٦/١.

الجوهري أهمل هذه اللفظة وذكرها الصغاني بأنها مقلوبة عن عجانس⁽¹⁾ غير أن في تحديد الأصل والمقلوب اضطراباً؛ إذ ورد في بعض النقول أن (العجانس) هي المقلوبة عن (الجعانس)، بينما يفهم من كلام ابن عباد والصغاني أن (الجعانس) هي المقلوبة عن (العجانس). ولعل الأرجح أن الأصل هو (العجانس)، لأن الصغاني نقل ذلك صريحاً عن ابن عباد، ثم جاءت (الجعانس) على القلب المكاني مع بقاء المعنى واحداً.

2- (الْحَبْتَرُ وَالْحَبْتَرُ)

يقول الصغاني: "أهمله الجوهري"⁽²⁾. وقال ابن دُرَيْدٍ⁽³⁾: الْحَبْتَرُ على وزن جعفر: الْقَصِيرُ، قال: وأحسبه مقلوباً من حَبْتَرٍ⁽⁴⁾. فقد نقل الصغاني رأي ابن دريد في وقوع القلب المكاني بين اللفظين، إذ جعل (الْحَبْتَرُ) مقلوباً من (الْحَبْتَرُ)، ورجح أن الأصل هو (الْحَبْتَرُ)، ويؤيد هذا ما ورد في كتب اللغة؛ فقد نصّ الخليل في العين على أن "الْحَبْتَرُ هو الْقَصِيرُ"⁽⁵⁾.

كما قال الجوهري في الصحاح: "الْحَبْتَرُ بالفتح: القصير"⁽⁶⁾، وذكره ابن سيده في المخصص بالمعنى نفسه⁽⁷⁾. غير أن ابن منظور ساوى بين اللفظين في الدلالة، فقال "الْحَبْتَرُ وَالْحُبَاتِرُ: الْقَصِيرُ كَالْحَبْتَرِ"⁽⁸⁾. مما يدل على شيوع الصيغتين في

(1) ينظر: تاج العروس (ع د ب س): 232/16.

(2) لم يهمله الجوهري، ينظر: (ح ب ث ر): 2/621.

(3) ينظر: جمهرة اللغة: (ح ب ت ر): 2/1110.

(4) التكملة: (ح ب ت ر): 1/97.

(5) العين: (ح ب ت ر): 3/336.

(6) الصحاح: (ح ب ت ر): 2/6.

(7) ينظر: المخصص: 1/184.

(8) لسان العرب: (ح ب ت ر): 4/162.

الاستعمال، ويتبين من ذلك أن أكثر المعجمات جعلت الأصل في هذه الدلالة (الْحَبْرَ)، أما (الْحَرْبَ) فجاءت على القلب المكاني، مع بقاء المعنى واحدًا في اللفظين.

3 - (الفُقَّاسُ والفُقَّاسُ)

يقول الصغاني: "وقال الجوهري⁽¹⁾: فُقَّسَ قفَّاسًا: أخذَهُ داء في المفاصل كالتَّشْنِجِ، وقد انقلب عليه، والصَّوابُ فُقِّسَ - بتقديم الفاء - وقد ذكرته في موضعه"⁽²⁾.

فنقل الصغاني رأي الجوهري، ثم تعقبه مصححًا اللفظ، ومبيِّيًا أن الصَّواب هو (الفُقَّاس) بتقديم الفاء على القاف، وعدَّ ما أورده الجوهري من باب القلب المكاني. وقد وافق الصغاني عددًا من أئمة اللغة في ذلك؛ إذ ذكر ابن دريد: "والفُقَّاس: داءٌ شَبِيهٌ بالتَّشْنِجِ في المفاصل"⁽³⁾، ونصَّ على ذلك ابن عباد بقوله: "والفُقَّاس: داءٌ شَبِيهٌ بالتَّشْنِجِ في المفاصل"⁽⁴⁾، وكذا ذكره ابن سيده في مخصصه في أبواب المرض⁽⁵⁾.

أما لفظ (القفس) بتقديم القاف، فقد ورد في المعجمات بدلالات أخرى لا تتصل بهذا المعنى، فقد جاء في العين: "القُفْسُ: جبل بكرمان في جبالها كالأكراد... وأمة قُفَّساء؛ أي: رديئة لئيمة، نعت للأمة خاصة"⁽⁶⁾؛ أي: لَا تُتَعَتُّ بها الحرَّة، كما ورد

(1) ينظر: الصَّحاح: (ق ف س): 3/ ٩٦٥.

(2) ينظر: التَّكْملة: (ف ق س): 3/ ٤٠٢.

(3) الجمهرة: (س ق ف): 2/ ٨٤٧، وينظر: لسان العرب: (ف ق س): 6/ ١٦٥، والتَّاج: (ف ق س): 16/ 34.

(4) المحيط: (ف ق س): 1/ ٤٥٠، وينظر: المحكم: (ف ق س): 6/ ٢٤١.

(5) ينظر: المخصص: (الوجع في الجسد): 1/ ٤٧٣.

(6) العين: (ق ف س): 5/ ٨٣٥، وينظر: التَّهذيب: (ق ف س): 8/ ٣١٤.

في المحيط: "وَقَفَسَ قُفُوسًا؛ أَي: مات. وَالْأَقْفَسُ: كُلُّ شَيْءٍ طَالَ وَانْحَنَى، وَقَفَسَتْ الشَّيْءُ: أَخَذَتْهُ أَخَذَ انْتِزَاعٍ وَغَضَبٍ"⁽¹⁾.

ويتبين من ذلك أَنَّ لفظ القُفاس هو الأصل في الدلالة على الداء المشابه للتشنج، أمَّا القُفاس فعده الصَّغاني من صور القلب المكاني، وهو ما تؤيده شواهد المعجمات التي اقتصر على نسبة هذا المعنى إلى مادة (ف ق س) دون (ق ف س).

4- (الهَذْلَمَةُ وَالْهَذْلَمَةُ)

يقول الصغاني: "قال الجوهري⁽²⁾: الهَذْلَمَةُ: صَرَبٌ مِنَ الْمَشْيِ. وقد انْقَلَبَ اللَّفْظُ عَلَيْهِ، وَالصَّوَابُ: الهَذْلَمَةُ، وَمَوْضِعُ ذِكْرِهَا حَرْفُ الميم"⁽³⁾. فنقل الصغاني قول الجوهري ثم تعقبه، مبيناً أَنَّ لفظ (الهَذْلَمَةُ) مقلوب، وأنَّ الصَّوَاب هو (الهَذْلَمَةُ)، وبذلك صرَّح بوقوع القلب المكاني بين اللفظين.

وقد وافق عددٌ من أصحاب المعجمات على صحة اللفظين مع اختلاف الترتيب، فنصَّ ابن منظور على ذلك بقوله: "الهَذْلَمَةُ: كَالْهَذْلَمَةِ وَهِيَ مِشْيَةٌ فِيهَا قَرْمَطَةٌ"⁽⁴⁾، وفي القاموس: "الهَذْلَمَةُ: مِشْيَةٌ فِيهَا قَرْمَطَةٌ، كَالْهَذْلَمَةِ"⁽⁵⁾، ويظهر من هذه النصوص أَنَّ اللفظين استُعْمِلَا للدلالة على معنى متقارب، غير أَنَّ الصغاني رجَّح أَنَّ الأصل هو (الهَذْلَمَةُ)، وأنَّ (الهَذْلَمَةُ) صورة مقلوبة عنه.

(1) المحيط: (ق ف س): ٤٥٠/١، وينظر الجذر (ق ف س) في: المجمل: ١/ ٧٦٣، ٢٤٠/٦، واللَّسان:

١٧٩/٦، والتَّاج: ١٦/ ٣٨٦، والوسيط: ٧٥١/٢.

(2) ينظر الصَّحاح: (ه ذ م ل): ١٨٤٩/٥.

(3) التَّكْملة: (ه ذ م ل): ٥٥٣/٥.

(4) اللَّسان: (ه ذ م ل): ١١/ ٦٩٤، وينظر: التَّاج: (ه ذ م ل): ٣١/ ١٢٧.

(5) القاموس المحيط: فصل الهاء: ١/ ١٠٧١.

ويتضح من ذلك أنَّ الصغانيَّ لم يكتفِ بنقل القول، بل مارس دورًا نقديًا في بيان الأصل من المقلوب، معتمدًا على ما استقرَّ عليه الاستعمال اللغويَّ عند أئمة المعجمات.

ب- التعبير بلفظة (لغة)

كان الصغانيُّ أحيانًا يُعبر عن القلب المكانيَّ بلفظة (لغة) أو (لغتان) دون التَّصريح به، مكتفيًا بوصف الصَّيغتين بأنهما مستعملتان عند العرب، مع ترجيح إحداهما، وهو ما يُفهم منه ضمناً وقوع القلب المكانيَّ، ومن أمثلته ما يأتي:

١- (التَّعْجُ والعَتْجُ)

يقول الصغانيُّ: "وقال اللَّيْثُ⁽¹⁾: التَّعْجُ والعَتْجُ لغتان، وأصوبُهما العَتْجُ، وهما جماعة من النَّاسِ في السَّفرِ"⁽²⁾، يظهر من هذا النص أنَّ الصغانيَّ عبَّر عن الظاهرة بلفظة (لغتان)، دون أن يصرِّح بوقوع القلب المكانيَّ، مع ترجيحه صيغة (العَتْجُ)، وهو ما يُفهم منه أن (التَّعْجُ) صورة مخالفة في التَّرتيب الصَّوتيَّ، وقد نقل الأزهريُّ هذا القول في التَّهذيب دون تعليق، إذ قال: "قال ابن المظفر: العَتْجُ والتَّعْجُ لُغَتَانِ، وأصوبُهما العَتْجُ، وهم جماعة من النَّاسِ في السَّفرِ"⁽³⁾، كما أورد ابن منظور اللَّفْظَيْنِ في لسان العرب مع ترجيح (العَتْجُ)، بقوله: "العَتْجُ والتَّعْجُ: لُغَتَانِ، وأصوبُهما العَتْجُ: جماعة النَّاسِ في السَّفرِ"⁽⁴⁾.

(1) ينظر: العين: (ع ث ج): 221/1.

(2) التَّكْملة: (ث ع ج): 408/1.

(3) تهذيب اللُّغة: (ع ث ج): 228/1.

(4) لسان العرب: (ث ع ج): 222/2، وينظر: القاموس المحيط: 197/1، وتاج العروس: (ث ع ج): 447/5.

ويؤكد ذلك ما ذهب إليه بعض المعجميين من الاقتصار على (العُثْج) دون غيره، إذ قال ابن دريد: "العُثْج والعُثْجُ بسكون الثاء وفتحها: الجماعة من الناس" (1).

2- (المضحل - الضمحل)

يقول الصغاني: "وقال الليث: المَضْحَلُ بالفتح: المكان الذي يَلْقَى فِيهِ الماءُ، قَالَ رُؤْبَةُ:

كَأَنَّ يَوْمًا غَيْرَ قَرٍّ شَامِلًا يَنْسِجُ غُذْرَانًا عَلَيَّ مَضَاحِلًا

وَضَحَلَ الماءُ: إِذَا رَقَّ، وَاضْمَحَلَ الشَّيْءُ، أَي: ذَهَبَ، وَفِي لُغَةِ الْكِلَابِيِّينَ امْمَضْحَلُ بِتَقْدِيمِ الْمِيمِ عَنْ أَبِي زَيْدٍ" (2).

يتبين من هذا النص أن الصغاني يثبت وجود صورتين للفظ: (اضْمَحَلَ) وهي لغة الجمهور، و(امْمَضْحَلُ) وهي لغة الكلابيين، مع اختلاف في ترتيب الحروف يفهم منه وقوع القلب المكاني.

وقد وردت الصيغة الأصل (اضمحل) عند الجوهري في الصحاح، إذ قال: "واضمحل الشيء، أي: ذهب، وفي لغة الكلابيين امضحل الشيء، بتقديم الميم، حكاه أبو زيد، واضمحل السحاب: تقشع" (3)، كما نقل ابن منظور الاستعمال في مادة (ضحل) مبيِّنًا دلالات الزوال والقلَّة، دون الاقتصار على صيغة واحدة، إذ قال: "والضَّحْلُ: الماءُ الرِّقِيقُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ لَيْسَ لَهُ عَمَقٌ، وَقِيلَ: هُوَ كَالضَّحْضَاحِ إِلَّا

(1) ينظر: جمهرة اللغة: (ع ث ج) 414/1.

(2) التكملة: (ض ح ل): 415/5.

(3) تاج اللغة وصحاح العربية: 5 (ض م ح ل) 1748/.

أَنَّ الضَّحْضَاحَ أَعْمُ مِنْهُ لِأَنَّهُ فِيمَا قَلَّ أَوْ كَثُرَ، وَقِيلَ: الضَّحْلُ الْمَاءُ الْقَلِيلُ يَكُونُ فِي الْعَيْنِ وَالْبُئْرِ وَالْجُمَّةِ وَنَحْوِهَا، وَقِيلَ: هُوَ الْمَاءُ الْقَلِيلُ يَكُونُ فِي الْعَدِيرِ وَنَحْوِهِ⁽¹⁾.
أما الزبيدي فقد صرح بوقوع القلب المكاني، وعلل ذلك بقوله: "والدليل على القلب أن المصدر إنما هو على اضمحَلَّ دون امضَحَلَّ، وهو الاضمحلال، ولا يقولون: امضِحلال⁽²⁾".

ومن ثمَّ يتَّضح أن الأصل هو (اضمحل)، وأن (امضحل) صورة مقلوبة وقعت في بعض اللهجات، ويؤكد ذلك ضعف تصاريفها وقلة اشتقاقاتها مقارنة بالأصل، مما جعل بعض الباحثين المحدثين يفسرونها بكونها ظاهرة لهجية أو نتيجة ميل إلى التخفيف الصوتي وتبادل مواقع الأصوات.

(1) لسان العرب: 11 (ض م ح ل) / 390

(2) تاج العروس من جواهر القاموس: (ض م ح ل) ٣٥٦/٢٩

المبحث الرابع

الإدغام

تُعَدُّ ظاهرة الإدغام من أبرز الظواهر الصوتية في العربية، إذ تقوم على تأثر الأصوات بعضها ببعض عند التقاء الحروف المتماثلة أو المتجانسة أو المتقاربة، بما يحقق الخفة والتيسير في النطق، ويقلل الجهد العضلي المبذول عند النطق بالأصوات المتجاورة.

وقد حظيت هذه الظاهرة بعناية كبيرة عند علماء العربية قديماً وحديثاً؛ لما لها من أثر في البنية الصوتية للكلمة، وتحقيق الانسجام بين الأصوات. لذلك أفرد لها النحاة والصرفيون مباحث مستقلة، تناولوا فيها مفهومها، وأقسامها وأحكامها وعللها. وسيعنى هذا المبحث ببيان مفهوم الإدغام، وآراء علماء العربية فيه، ثم الوقوف على تفسير هذه الظاهرة وبيان مواضعها في معجماته.

أولاً: الإدغام بين القدماء والمحدثين

تنبّه علماء العربية إلى ظاهرة الإدغام منذ وقت مبكر، فقد أشار إليها الخليل بن أحمد الفراهيدي بقوله: "اعلم أن الرّاء في إقشعرّ واسبكرّ، راءان أدغمت واحدة في الأخرى، والتشديد علامة الإدغام"⁽¹⁾، ثم أفرد سيبويه للإدغام باباً مستقلاً في كتابه، وجعله خاتمة أبوابه، فقال: "باب الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه"⁽²⁾، وبين أن الإدغام يقوم على إدخال الحرف الأول في الثاني حتى يصيرا بمنزلة حرف واحد، نحو: قد تركتك، إذ قال: "والإدغام يدخل فيه الأول في الآخر والآخر على حاله، ويُقلب الأول فيدخل في الآخر حتى يصير هو والآخر من

(1) العين: 49/1.

(2) الكتاب: ٤ / ٤٧٣، وينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ١٢٢.

موضع واحدٍ، نحو قد تركتك، ويكون الآخر على حاله ويُقلب الأول فيدخل في الآخر، حتى يصير هو والآخر من موضع واحد، نحو: قد ركتك⁽¹⁾، وقد تناول سيبويه أحكام الإدغام في خمسة أبواب رئيسة، شملت: إدغام المثليين، وإدغام الحروف المتقاربة في المخرج، وإدغام حروف طرف اللسان والثنايا، والإدغام في بعض الحروف المتقاربة وغيرها، ثم الإدغام في بعض الألفاظ الشاذة⁽²⁾.

وتدور هذه الأنواع جميعها حول طلب الخفة والتيسير في النطق؛ لأنَّ تقارب المخارج أو تماثل الأصوات يُثقل النطق عند الفصل بينها إذ يقول سيبويه: "لأنهم بينوا ثقل عليهم لقرب المخرجين"⁽³⁾.

أما الكوفيون، فلم يصلنا من آرائهم في الإدغام إلا القليل، وقد نقل أبو سعيد السِّيرافي شيئاً من مذاهبهم في رسالته في الإدغام، وذكر أنهم وافقوا سيبويه في أكثر مسائله، وما نُقل عنهم إنَّما هو في المواضع التي خالفوه فيه⁽⁴⁾، وفي ذلك يقول السِّيرافي: "ومذهب الكوفيين في الإدغام قليل، ليس بعام مستوعب للحروف والكلام عليها، ولم يصنفوا الحروف على ما صنَّفه سيبويه، ولم يقلبوها"⁽⁵⁾، والسبب في ذلك يعود إلى موافقتهم سيبويه في أغلب مسائل هذه الظاهرة، وما ذكروه، أو ذكر عنهم، هو ما خالفوا فيه سيبويه.

(1) المصدر نفسه: 104/4.

(2) المصدر نفسه: 37/4، 445/4، 460، 477، 481.

(3) الكتاب: 445/4.

(4) مؤسس علم اللغة: محمود حجازي: 92.

(5) ما ذكره الكوفيون من الإدغام، أبو سعيد السِّيرافي، ص 37.

وقسم ابن السَّراج الإدغام إلى نوعين: إدغام المثلين، وإدغام المتقاربين، إذ قال: "والإدغام في الكلام يجيء على نوعين: أحدهما: إدغام حرفٍ في حرفٍ يتكرر، والآخر: إدغام حرفٍ في حرفٍ يقاربه"⁽¹⁾.

كما عرّفه أبو عليّ الفارسيّ بقول: "الإدغام أنَّ تصل حرفًا ساكنًا بحرفٍ مثله، من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيرتفع اللسان عنهما ارتفاعاً واحدة، وذلك قولك: مُد وفر وعض"⁽²⁾، ومعنى الإدغام عند الرّضي: "أنَّ تأتي بحرفين ساكنين فمُتَحَرِّكٍ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ فَضْلٍ، وَيَكُونُ فِي الْمِثْلَيْنِ وَالْمُتَقَارِبَيْنِ"⁽³⁾.

وأطلق ابن جنّي على الإدغام اسم (التَّقريب)؛ لأنّه تقريب صوتٍ من صوت، بقوله: "قد ثبت أن الإدغام المألوف المعتاد إنما هو تقريب صوت من صوت"⁽⁴⁾، بينما عدّه ابن يعيش نوعاً من المماثلة الصوتيّة الناتجة عن تأثر الأصوات بعضها ببعض طلباً للخفة⁽⁵⁾.

أمّا المحدثون فقد عدّوا ظاهرة الإدغام من ظواهر المماثلة، يفنى فيها الصوتان المتجاوران فناءً تاماً⁽⁶⁾، ونسب الدكتور إبراهيم أنيس الإدغام إلى البيئتين العراقيّة، والإظهار إلى البيئتين الحجازيّة⁽⁷⁾.

ويرى الدكتور تمام حسان أنَّ الإدغام يهدف إلى الخفة في المبنى، وطلبُ الخفة راجع إلى كراهية توالي الأمثال، وهو مرتبط بالدّوق العربيّ في نطق الأصوات

(1) الأصول في التحو: 405/3.

(2) التكملة للفارسي: 71/1.

(3) شرح شافية ابن الحاجب: 233/3-234.

(4) الخصائص: 141/2.

(5) ينظر: شرح المفصل: 513/5.

(6) ينظر: الأصوات اللغويّة: 179، واللهجات العربيّة لهجة قبيلة أسد، علي ناصر غالب: 86.

(7) ينظر الأصوات اللغويّة: ١٧٩، وفي اللهجات العربيّة: ٧١.

المتجاورة، ومن جهة أخرى يُعد أحد ثوابت النّحو العربي⁽¹⁾، فالإدغام أصل في لغة تميم ومن حولهم، والفك أصل في لغة الحجاز ومن حولهم. يقول إبراهيم أنيس: "الإدغام، أو تأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض، ظاهرة صوتيّة تحدث كثيرًا في البيئات البدائيّة حيث السّرعة في نطق الكلمات، ومزجها بعضها ببعض، ويقول: "الإدغام كان أكثر شيوعًا في لهجات القبائل النّازحة إلى العراق، أمّا البيئة الحجازيّة فقد كانت بيئة استقرار وبيئة حضارة نسبيًا، فيها يميل النّاس إلى النّأني في النّطق، وإلى تحقيق الأصوات وعدم الخلط بينها"⁽²⁾.

ثالثًا: أسباب حدوث الإدغام:

وفي سبب وقوعه، ذكر علماء العربيّة أسبابًا يمكن إيجازها بما يأتي:

1- طلب الخفة والتيسير في النطق، وهو العلة الرئيسيّة للإدغام؛ إذ يؤدي تقارب الأصوات أو تماثلها إلى ثقل النطق عند الفصل بينها، لذلك كان إدغامها أيسر على اللسان. وقد أشار سيبويه إلى ذلك عند حديثه عن لغة تميم، في مقابل لغة أهل الحجاز التي تميل إلى فك الإدغام، فقال: "ودعاهم سكون الآخر في المثليّن أن بيّن أهل الحجاز في الجزم فقالوا: أرُدُّ ولا ترُدُّ، وهي اللّغة العربيّة القديمة الجيدة. ولكنّ بني تميم أدغموا ولم يشبهوها برَدَدْتُ، لأنّه يدركها التّشنية، والنّون الخفيفة والثّقيلة، والألف واللام وألف الوصل، فتحرك لهن"⁽³⁾.

2- تقارب المخارج؛ إذ يرى ابن يعيش أن إعادة اللسان إلى الموضع نفسه أو إلى موضع قريب منه أمر يشق على المتكلم، لذلك يُقلب الحرف الأول إلى لفظ الثاني ثم

(1) ينظر: الخلاصة النّحويّة: ٢١.

(2) في اللّهجات العربيّة: ٧١.

(3) الكتاب: 473/4.

يُدغم فيه، طلبًا للتخفيف، فقال: "لأنَّ إعادة اللسان إلى موضع قريب ممَّا رفعته عنه كإعادته إلى نفس الموضع الذي رفعته عنه، ولذلك، شبه بمشي المقيد. فإذا التقى حرفان متقاربان، أدغم الأول منهما في الثاني، ولا يمكن إدغامه حتى يُقلب إلى لفظ الثاني"⁽¹⁾.

3- اختلاف اللهجات العربية؛ فقد شاع الإدغام في لهجات تميم ومن جاورها، في حين غلب فك الإدغام في لهجات أهل الحجاز في الأفعال المضعفة عند الجزم أو البناء فيقول فيه: (اردد ولا تردد) وقد وصف سيبويه هذه اللغة بأنها (العربية القديمة الجيدة)⁽²⁾.

وقد نبه ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) إلى لهجة عبد القيس بقوله: "ليس في كلام العرب ألف وصل تدخل على متحرك إلا ثلاثة مواضع: قولهم: أسَلْ زَيْدًا لغة عبد القيس، حكاها أبو زيد والفراء، يريدون اسأل، والثاني: أن العرب تقول: زيدٌ الأَحْمَرُ، والحمَر، وَلَحْمَر ثلاث لغات"⁽³⁾.

رابعًا: تفسير ظاهرة الإدغام

حظيت ظاهرة الإدغام بعناية واضحة في معجمات الصَّغاني، إذ لم يقتصر على إثبات الألفاظ المدغمة، وإنما سعى إلى تفسيرها، وبيان أصولها قبل وقوع الإدغام، مع إرجاعها إلى أصولها الاشتقاقية، وبيان اللغات العربية الواردة فيها، وربطها بأسبابها الصوتية. كما حرص على الاستشهاد بالقرآن الكريم، والقراءات، والشعر العربي، وأقوال أئمة اللغة والنحو؛ لتوثيق الظاهرة وإثبات فصاحتها، ولم

(1) شرح المفصل: 527/5.

(2) ينظر: الكتاب: 473/4.

(3) ليس في كلام العرب: 89.

يكتفٍ بالنقل، بل كان يعقب على بعض المواضع بما يكشف علل الإدغام، كالتخفيف، وتقارب المخارج، والمماثلة بين الأصوات، فضلاً عن بيان أثر اختلاف اللهجات العربية في وقوعه. وقد تنوعت مواضع الإدغام التي تناولها بحسب الحروف الداخلة فيه، ومن أبرزها ما يأتي:

1- الإدغام في الفعل المضعف (غَضَّ - غَضُضَ):

يقول الصَّغاني: "غَضَّ طَرْفَهُ، أَي: حَفَضَهُ، وَأَهْلُ نَجْدٍ يَقُولُونَ: غُضَّ طَرْفَكَ، عَلَى الْإِدْغَامِ، وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَقُولُونَ: أَعْضُضْ، وَفِي التَّنْزِيلِ: {وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ} [لقمان:19]، وقال جرير⁽¹⁾:

فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَعْبًا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابًا

وَكُلُّ شَيْءٍ كَفَفْتَهُ: فَقَدْ غَضَضْتَهُ، وقوله تعالى: {وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ}، أَي: انْقُصْ مِنْ جَهَارَتِهِ... وقال ابن دريد: الغَضَاضُ، بالضم، فِي بَعْضِ اللَّغَاتِ: الْعَرْنَيْنُ وَمَا وَالَاهُ مِنَ الْوَجْهِ، قال: وقال قومٌ: بَلِ الْغَضَاضُ مُقَدَّمُ الرَّأْسِ، وما يليه مِنَ الْوَجْهِ: هذا يُذَكَّرُ عَنْ أَبِي مَالِكٍ، وقال فِي الثَّنَائِيِّ الْمُلْحَقِ بِالرَّبَاعِيِّ: الْغَضْغَاضُ فِي بَعْضِ اللَّغَاتِ بَيْنَ الْعَرْنَيْنِ وَقُصَاصِ الشَّعْرِ وَهُوَ مَوْضِعُ الْجَبْهَةِ⁽²⁾. يكشف الصَّغاني في هذه المادة عن اختلاف اللهجات العربية في الفعل المضعف؛ إذ أثبت لغة أهل الحجاز القائمة على فك الإدغام، وهي اللغة التي ورد بها القرآن الكريم، في مقابل لغة تميم وأهل نجد التي تميل إلى الإدغام، فيقولون: غُضَّ. وقد عزز ذلك بالاستشهاد بببيت جرير؛ لأن الإدغام من خصائص لهجة تميم، وهو ما أشار إليه

(1) شرح ديوانه: 75.

(2) العباب الزاخر: 472/8.

أبو حيان بقوله: "وَالْفَكُّ لُغَةُ الْحِجَازِ، وَالْإِدْغَامُ لُغَةُ تَمِيمٍ"⁽¹⁾، وجاء الإدغام في لغة تميم، لأنَّهم استصحبوا إدغام الفعل المضعف اللام نحو: لم يُرَدَّ⁽²⁾، ويظهر من صنيع الصَّغاني أنه يربط الظاهرة بالهجات العربية، ثم يعللها تعليلًا صوتيًا يقوم على التخفيف؛ لأن الإدغام يخفف حركة اللسان، ويجنب المتكلم إعادة النطق بالحرف نفسه مرة أخرى، وهو ما يجعل النطق أيسر وأخف، فبنو تميم يجدون استتقالًا في التضعيف على اللسان، إذ يواجهون شدة وكلفة في مخرج الحرف حين الرجوع إليه بعد انتقالهم عنه، فلذلك هم يدغمون⁽³⁾، و"إذا أدغم في الأمر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل، لعدم الاحتياج إليها"⁽⁴⁾.

وحكى الكسائي أنه سمع من عبد القيس: (أردّ، وأغض، وأفرّ)، بهمزة الوصل، ولم يحك ذلك أحد من البصريين⁽⁵⁾، فأهل الحجاز يجرونه على القياس الأصلي، فيقولون: اردد واغضض، لكن لهجة بني عبد القيس تتخذ لها نمطًا مغايرًا للحجازيين والتميميين، لأنَّهم وإن كانوا يدغمونها كالتميميين، إلّا أنَّهم يزيدون همزة وصل في أول فعل الأمر، فيقولون: أردّ وأغض "فقاوسوا فعل الأمر في المضعف على الأمر من الفعل الثلاثي الصحيح الذي يلتزم فيه البدء بهمزة الوصل"⁽⁶⁾. وقد رجح الدكتور إبراهيم أنيس أن لغة عبد القيس في الإدغام مردها إلى القياس الخاطئ⁽⁷⁾، ويؤيد هذا

(1) البحر المحيط في التفسير: 2/ 741.

(2) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: 3/ 344.

(3) ينظر: شرح الشافية: 3/ 238، والجملة العربية والمعنى: د. فاضل السامرائي: 229.

(4) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 3/ 1648.

(5) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو: 2/ 295.

(6) في اللهجات العربية: 131، وينظر: اللهجات العربية في التراث: 295.

(7) ينظر: في اللهجات العربية: 131.

الترجيح الدكتور أحمد علم الدين الجندي بقوله: "وليس ذلك ببعيد فالقياس الخاطئ لعب دورًا كبيرًا في صيغ العربية وتراكيبها"⁽¹⁾.

2 - إدغام التاء في الدال:

يتمثل في قول الصغاني: "وَوَدِدْتُ الرَّجُلَ أَوْدُهُ وَدًا وَوَدًا وَوَدًا وَمَوَدَّةً وَمَوَدَّةً وَمَوَدَّةً، عن الفراء، بإظهار التضعيف، قال: وَوَدِدْتُهُ أَوْدُهُ، مثل: مَنَعْتُهُ أَمْنَعُهُ، لُغَةً فيه، وَأَنكَرَهَا الْبَصْرِيُّونَ... وقرأ أبو جعفر ونافع: (وَلَا تَذَرَنَّ وَدًا) [سورة نوح: ٢٣]، بِالضَّم، الْباقون بالفتح... وَالْوَدَّ، بالفتح الْوَتْدُ في لغة أهل نجد، كَأَنَّهُمْ سَكَنُوا التَّاء فَأَدْغَمُوهَا فِي الدَّال"⁽²⁾.

يفسر الصَّغاني في هذا الموضع ظاهرة إدغام التاء في الدال في لفظة (وتد)، إذ تُنطق في بعض لهجات العرب، ولاسيما لهجة تميم، (ودّ)، بعد تسكين التاء وإدغامها في الدال؛ لتقارب مخرجي الحرفين واشتراكهما في أكثر الصفات، فكلاهما من الأصوات النطعية، غير أنَّ التاء مهموسة والدال مجهورة. وقد أدّى هذا التقارب إلى إدغام التاء في الدال، فصارتا دالاً مشددة، طلباً للخفة والتيسير في النطق.

وقد أشار ابن جنّي إلى هذا المعنى بقوله: "ألا ترى أَنَّكَ إِنَّمَا أَسْكَنْتَهُ لَتَخْلُطَهُ بِالثَّانِي، وَتَجْذِبُهُ إِلَى مُضَامَتِهِ وَمِمَّاسَةِ لَفْظِهِ بِلَفْظِهِ بِزَوَالِ الْحَرَكَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاجِزَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ"⁽³⁾، مبيناً أنَّ تسكين الحرف الأول يُعدُّ خطوةً لازمةً لتحقيق الإدغام.

وأشار الزمخشري إلى هذه اللُّغة، وعدّها من الإدغام الشاذ، فقال: "من الإدغام الشاذ قولهم: ... وَدَّ في لغة بني تميم وأصلها وتد وهي الحجازية الجيدة"⁽⁴⁾، كما عدَّ

(1) اللُّهجات العربية في التراث: 259.

(2) العباب الزاخر: (و د د): 4 / 572.

(3) الخصائص: 142/2.

سيبويه اللغة الحجازية القائمة على فكّ الإدغام والإظهار هي اللغة الجيدة، فقال: "الحجازية الجيدة" (1).

3- إدغام الذال في الدال:

يقول الصغاني في العباب: "وقال الليث: من الأرض ليلاً، لا يقال ذلك إلا بالليل إذا كان في ظلمة وبرق، وأنشد: (2)

عَسَسَ حَتَّى لَوْ يَشَاءُ إِدْنَا كَانْ لَنَا مِنْ نَارِهِ مُقْتَبَسُ

أَرَادَ: إِذْ دَنَا فَأَدْغَمَ الذَّالَ فِي الدَّالِ، يعني: سحَابًا فِيهِ بَرْقٌ، وَقَدْ دَنَا مِنَ الْأَرْضِ (3) أَشَارَ الصَّغَانِيُّ إِلَى وَقُوعِ الْإِدْغَامِ بَيْنَ الذَّالِ وَالذَّالِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ: (إِدْنَا)، وَأَصْلُهَا: (إِذْ دَنَا)، حَيْثُ أُدْغِمَتِ الذَّالُ فِي الدَّالِ بَعْدَ تَقَارُبِهِمَا فِي الْمَخْرَجِ، طَلَبًا لِلخَفَةِ وَالتَّيْسِيرِ فِي النُّطْقِ، وَيُعَدُّ هَذَا النَّوعُ مِنَ الْإِدْغَامِ جَائِزًا فِي الْعَرَبِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَيْنِ مِنْ حِيزِ صَوْتِيٍّ وَاحِدٍ، وَقَدْ أَشَارَ سَيْبُويهِ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: "وَالطَّاءُ وَالثَّاءُ وَالذَّالُ أَخَوَاتُ الطَّاءِ وَالذَّالِ وَالثَّاءُ، لَا يَمْتَنِعُ بَعْضُهُنَّ مِنْ بَعْضٍ فِي الْإِدْغَامِ، لِأَنَّهُنَّ مِنْ حِيزِ وَاحِدٍ، وَلَيْسَ بَيْنَهُنَّ إِلَّا مَا بَيْنَ طَرَفِ الثَّنَائِيَا وَأَصُولِهَا" (4). وَيَقُومُ هَذَا الْإِدْغَامُ عَلَى الْمِمَاثَلَةِ الصَّوْتِيَّةِ بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ؛ إِذْ تُقْلَبُ الذَّالُ إِلَى جَنْسِ الدَّالِ ثُمَّ تُدْغَمُ فِيهَا، فَيَصِيرَانِ صَوْتًا وَاحِدًا مُشَدَّدًا، وَهُوَ مَا يَنْسَجَمُ مَعَ مِيلِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَى التَّخْفِيفِ وَتَقْلِيلِ الْجَهْدِ الْعَضْلِيِّ فِي النُّطْقِ.

(4) المفصل في صناعة الإعراب: 556.

(1) ينظر: الكتاب: 482/2.

(2) معجم مقاييس اللغة: 42/4، والمحكم والمحيط الأعظم: 70/1.

(3) العباب الزاخر: 417/7.

(4) الكتاب: 464/4، وينظر: التَّفْقِيَةُ فِي اللُّغَةِ: 608/1.

4- إدغام التاء في الطاء:

يقول الصغاني: "(اَطَّهَر، اَطَّهَرَا) أصله: تَطَهَّرَ تَطَهَّرًا، فأدغمت التاء في الطاء، وأجلبت ألف الوصل، لئلا يُبتدأ بالسّاكن فيمتنع"⁽¹⁾، يفسر الصغاني في هذا الموضع إدغام التاء في الطاء في نحو: (اَطَّهَر)، وأصلها: (تَطَهَّر)، حيث أدغمت التاء في الطاء لتقاربهما في المخرج والصّفة، فصارت الطاء مشدّدة، ثم جيء بهمزة الوصل؛ للتوصل إلى النطق بالسّاكن بعد الإدغام، وأوضح ابن يعيش أنّ "(تَفَعَّلَ) و(تفاعل) إذا كان فاء الفعل فيه حرفاً يدغم في التاء جاز إدغامها وإظهارها، ثم ذكر الحروف التي تدغم فيها التاء، وهي: التاء والدال والطاء والدال والتاء والصاد والزاي والسين والصاد والشين والجيم، فإذا وقع شيء من هذه الحروف بعد التاء وآثرت الإدغام أدغمت التاء في ما بعدها، ولما أدغم دخلت ألف الوصل ضرورة الابتداء بالسّاكن"⁽²⁾، فإذا اجتمعت التاء مع أحد هذه الحروف جاز الإدغام طلباً للخفة والتيسير في النطق، وبين الأستراباذي أنّ "هذا النوع من الإدغام مطّرد في الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسمي الفاعل والمفعول"⁽³⁾. ممّا يدلّ على أنّه ظاهرة صوتيّة قياسية في العربيّة، تقوم على المماثلة بين الأصوات المتقاربة وتخفيف الجهد النطقي.

5- إدغام النون في الميم:

ومن ذلك قوله: "الاخْرُنْمَاسُ: السّكوت، ويقال بالإدغام: اخْرَمَسَ، وكذلك المضارع واسم الفاعل، قال: وما يبقى على الحدّثانِ غُفْرٌ ... بشاهقة له أمّ رؤوم

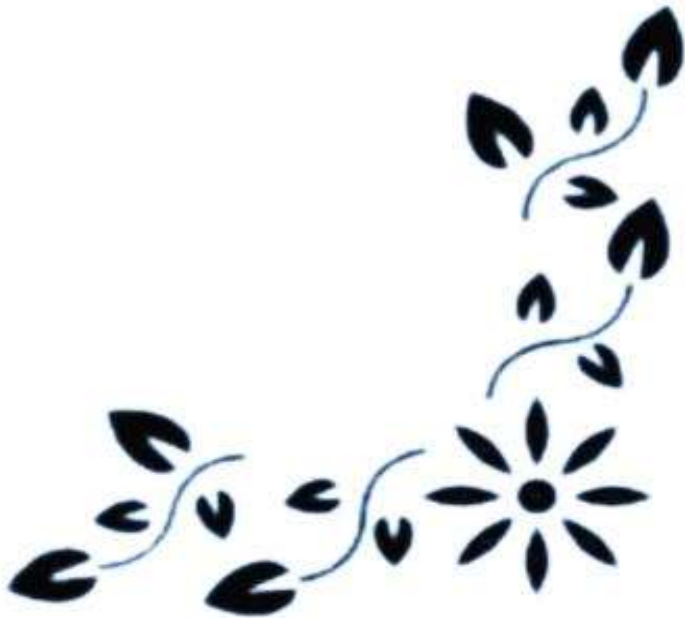
(1) التكملة (ط ه ر): 92/3.

(2) شرح المفصل: 152/10.

(3) شرح الشافية: 291/3.

تبيت اللَّيْلَ حَانِيَةً عَلَيْهِ ... وَيَخْرَمُسُ الْإِرْخُ الْأَطْوَمُ، وَقَالَ اللَّيْثُ: اخْرَمَسَ الرَّجُلُ: إِذَا ذَلَّ وَخَضَعَ، قَالَ الْعَجَّاجُ يَصِفُ عِرْزَهُمْ: تَقَاعَسَ الْعِزُّ بِنَا فَأَقْعَنَسَا... فَبَحَسَ النَّاسُ وَأَعْيَا الْبُخْسَا وَدَخَذَخَ الْعَدُوُّ حَتَّى اخْرَمَسَا ... ذُلًّا وَأَعْطَى مِنْ حِمَاهُ الْمُكْسَا⁽¹⁾، فالأصل في اللَّفْظِ: (اخرنمس)، ثم أُدْغِمَتِ النُّونُ فِي الْمِيمِ لِتَقَارِبِهِمَا فِي الْمَخْرَجِ؛ إِذْ إِنَّ كِلَيْهِمَا مِنَ الْأَصْوَاتِ الشَّفَوِيَّةِ، فَنَتَجَّ عَنْ ذَلِكَ تَشْدِيدَ الْمِيمِ فِي قَوْلِهِمْ: (اخرمَسَ). ويهدف هذا الإدغام إلى التَّخْفِيفِ وَالتَّيْسِيرِ فِي النُّطْقِ؛ لِأَنَّ الْإِنْتِقَالَ مِنَ النُّونِ إِلَى الْمِيمِ مَعَ بَقَاءِ الْغُنَّةِ يَحْقُقُ انْسِجَامًا صَوْتِيًّا أَوْضَحَ مِنْ إِظْهَارِ الْحَرْفَيْنِ.

(1) العباب الزَّآخِرُ: (خ رم س) السين/93.



الفصل الثاني

مظاهر التفسير الصرفي عند الصغاني

المبحث الأول

المصادر

المبحث الثاني

التفسير الصرفي لتعدد صيغ الجموع

المبحث الثالث

التفسير اللغوي للتصغير

المبحث الرابع

النسب

الفصل الثاني

مظاهر التفسير الصرفي عند الصغاني

يُعَدُّ المستوى الصرفي من أهم مستويات الدلالة، وتظهر أهميته، في أَنَّ الصيغ الصرفية للمفردة تؤدي دورًا في بيان المعنى وجلائه، فالدلالة التي تحصل بسبب التغير الصرفي ليست نفسها الدلالة المعجمية؛ لذا صارت محطَّ اهتمام الباحثين العرب وغيرهم، فالزيادة في مبنى الكلمة أو التغير بأصواتها وصيغها يُكسِبُ المفردة معنى جديدًا، ويَعِدِلُ المتكلمون إلى المصدر مثلاً ليتحرروا به من قيد الزمان والمكان، وكذلك استعمالهم لصيغ المبالغة، وغيرها من الصيغ الصرفية الأخرى، فقد حكى أبو هلال العسكري أَنَّ المقرر في اللغة بأنَّ زيادة المباني تقابلها زيادة في المعاني⁽¹⁾. والصيغة الصرفية للكلمة تؤدي دورًا مهمًا في بيان المعنى، وأصحاب الصنعة الأوائل قد اهتموا بالدلالة الصرفية، وبما أَنَّ التصريف هو معرفة أنفس الكلم الثابتة، فإننا نلاحظ أَنَّ كثيرا من علماء العربية ولا سيما أصحاب المعجمات قد بينوا علاقة تغير الصيغ الصرفية بالمعنى، وأنَّ هذا التغير بمواقع الحروف يُظهرُ لنا معاني جديدة، واختلاف الأوزان والاشتقاقات يولد معاني تختلف عن المعاني الأصلية للكلمة، فضلاً عن الحروف الداخلة على الأبنية الصرفية لتحمل دلالات تغير حال البنية لما هي عليه إلى دلالات لم تكن عليها في الأصل، وممن تعرَّض للبحث الدلالي للمستوى الصرفي ابن جنِّي عند تعريفه الصرف، إذ إِنَّه أنشأ ربطاً بين الصرف والدلالة، ومن أمثلة ذلك قوله: "التَّلْعُبُ بالحروف الأصول لما يُراد فيها

(1) ينظر: معجم الفروق اللغوية: 512.

من المعاني المفادة منها⁽¹⁾، ويظهر من هذا أنَّ العرب الأوائل قد اهتموا بمعاني المفردات المتولدة من الأصل ودلالاتها بسبب الاشتقاق، وهذه الحالة من التولد العارضة على المفردات أثرت في اللغة العربية من هذه الناحية، إذ تنشأ بسبب التطور الدلالي، أو تخصيص المفردة، أو تعميمها، فيحدث التغير الصرفي لبنية الكلمة، فعن طريق هذه البنية يُحدد المعنى ويظهر.

وأما الدلالة الصرفية هي "تلك الدلالة التي يعرب عنها مبنى الكلمة"⁽²⁾، أو هي "المعاني المستفادة من الأوزان والصيغ المجردة"⁽³⁾، وأما معنى مصطلح السياق الصرفي، فهو "السياق الذي يهتم بدراسة المفردات لا بوصفها صيغاً وألفاظاً فقط، بل بحسب ما فيها من خواص تُفيد في خدمة الجملة أو العبارة، فالسياق الصرفي لا يدرس الصيغ والعلامات منفردة، بل لاحقة في الكلمات من خلال سياق معين يؤدي إلى دلالة معينة"⁽⁴⁾.

وتتجلى مظاهر الدلالة الصرفية في معجمات الصغاني بصور متنوعة، إذ لم يقتصر على بيان الصيغ والأوزان، بل غني بتفسير ما يترتب على اختلافها من فروق دلالية، مع مناقشة عددٍ من القضايا الصرفية، وإبداء ملاحظاته النقدية فيها، ممَّا يكشف عن سعة معرفته بأصول التصريف، ودقته في ربط البنية الصرفية بالدلالة.

(1) التصريف الملوكي: 72.

(2) علم الدلالة: 35.

(3) الكلمة دراسة لغوية معجمية: 56.

(4) الدلالة السباقية عند اللغويين: 58.

ويتناول هذا الفصل أبرز مظاهر التفسير الصرفي عند الصغاني، من خلال الوقوف على تفسيره للمصادر، والجموع، والنسب، والتصغير، وبيان منهجه في تفسير هذه الأبنية الصرفية، وما يكشف عنه من دلالاتها، مع مناقشة آرائه وموازنتها بأقوال علماء العربية؛ لإبراز جهوده في التفسير الصرفي ومكانته في الدرس اللغوي.

المبحث الأول

المصادر

تُعَدُّ المصادر من أهمِّ الأبنية الصَّرفيّة في العربيّة؛ لأنّها تدلُّ على الحدث مجردًا من الزمان والفاعل، وتمثِّل الأصل الذي تُشتقُّ منه الأفعال وسائر المشتقات عند جمهور البصريين. وتبرز أهميتها في الدرسين الصرفي والمعجمي؛ إذ يعتمد عليها اللغويون في بيان المعنى الأصلي للمادة اللغوية، والكشف عن الفروق الدلالية التي تنشأ باختلاف أبنية المصادر وصيغها.

وقد تنوّعت صيغ المصادر في العربيّة تبعًا لاختلاف الأبنية الصرفية، فمنها ما هو قياسيٌّ يجري على قواعد مطردة، ومنها ما هو سماعيٌّ يقتصر فيه على ما نُقل عن العرب، وقد يتعدد المصدر للفعل الواحد؛ نتيجة اختلاف اللهجات، أو تباين الدلالات، أو اختلاف الاستعمال اللغوي، مما أكسب العربية ثراءً صرفيًا ودلاليًا انعكس بوضوح في المعجمات العربية.

وقد عُنِيَ الصَّغاني بهذه الظاهرة، فأثبت مصادر الأفعال المختلفة، وبيّن ما كان منها قياسيًا أو سماعيًا، وأشار إلى ما يقع فيها من اختلاف لهجي أو دلالي، مستندًا إلى أقوال أئمة اللغة وشواهد العربية.

أولاً: أنواع المصادر

والمصادر نوعان: قياسية، وسماعية

المصادر القياسية: هي التي تجري على الأوزان المطردة التي وضعها الصرفيون لمصادر الأفعال، فيُعرف مصدر الفعل بقياسه على نظائره، ولا سيما في الأفعال غير الثلاثية؛ إذ جاءت مصادرها على أوزان محددة لا تكاد تخرج عنها (1). أما المصادر السماعية فهي التي لا تُعرف إلا بالنقل عن العرب، ولا تخضع لقياس مطرد، ولذلك كثر اختلافها، ولا سيما في مصادر الأفعال الثلاثية، حتى عدّها العلماء باباً من أبواب السماع. وقد أشار المبرّد إلى ذلك بقوله: "إنّ هذا الضرب من المصادر يجيء على أمثلة كثيرة بزوائد وبغير زوائد، وذلك أنّ مجازها مجاز الأسماء، والأسماء لا تقع بقياس" (2).

ومن مظاهر السماع تعدّد مصادر الفعل الواحد، ولا سيما الثلاثي، فقد يرد له أكثر من مصدر، مثل: (لقي: لُقِيَ، ولِقَاء، ولُقِيَان، ولَقِيَ)، أو (سقى: سَقِيَ، وسِقَاية). ويرجع هذا التعدد إلى أسباب متعددة، من أبرزها اختلاف لهجات العرب، أو اختلاف الدلالة بين المصادر، بحيث يختص كل مصدر بمعنى أو استعمال معين، فلا يكون ترادفها تاماً في جميع السياقات (3).

وقد وضع الصرفيون ضوابط عامة لمصادر الأفعال الثلاثية، إلا أن هذه الضوابط لا تمنع من ورود مصادر تخالف القياس؛ لأنها ثبتت بالسماع عن العرب. أما مصادر الأفعال المزيدة وغير الثلاثية فهي في الغالب قياسية، ولهذا قال المبرّد:

(1) ينظر: المذهب في علم التصريف: 229.

(2) المقتضب: 124/2.

(3) معاني الأبنية في العربية: 18.

"إنَّما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف، فجرت على قياس واحد"⁽¹⁾، واتفق ابن الحاجب معه قائلاً: "المصدر: اسم الحدث الجاري على الفعل وهو من الثلاثي سماع، ومن غيره قياس"⁽²⁾.

ثالثاً: تفسير تعدد مصادر الفعل الواحد

أولى الصَّغاني عنايةً واضحةً بتعدد مصادر الفعل الواحد، فكان يورد للفعل أكثر من مصدر، ويبين ما بينها من فروقٍ في الصيغة أو الاستعمال، مستنداً إلى ما ورد في كلام العرب وما أثبتته أئمة اللغة. ولم يكن يقتصر على مجرد جمع المصادر، بل كان يعمد إلى توجيهها، فيصف بعضها بالقياسي، ويعدُّ بعضها الآخر شاذاً أو قليل الاستعمال، كما يردُّ اختلافها أحياناً إلى اختلاف اللهجات العربية، أو إلى تباين الدلالة، وقد يستشهد على ذلك بالقراءات القرآنية، أو بالشواهد الشعرية، أو بأقوال اللغويين.

ويظهر من خلال تتبع نصوصه أنَّ منهجه في تفسير تعدد المصادر يقوم على جملةٍ من الأسس، من أبرزها: التمييز بين القياسي والسماعي، وردُّ بعض الصيغ إلى اختلاف اللهجات، والتفريق بين ما يكون مصدرًا وما يكون اسمًا، فضلاً على الإفادة من الشواهد اللغوية والقراءات القرآنية في توثيق الاستعمال وترجيح بعض الصيغ على بعض.

ويمكن ردُّ تفسير الصَّغاني لتعدد مصادر الفعل الواحد إلى المحاور الآتية:

1- ما حُكم عليه بالشذوذ أو مخالفته للقياس.

(1) المقتضب: 124/2.

(2) الكافية في علم النحو: 40/1.

2- ما أرجعه إلى اختلاف اللهجات العربية.

وفيما يأتي بيان ذلك من خلال نصوصه في معجماته.

1- ما حكم عليه بالشذوذ أو مخالفته للقياس

أ- (لَبِثَ: لَبِثًا، لَبَاثًا)

ورد في مادة (لَبِث) قوله: "اللَّبِث: اللَّبَاثُ: المَكْثُ، وقد لَبِثَ يَلْبِثُ لَبِثًا، على غير قياس؛ لأنَّ المصدر من فَعَلَ -بالكسر- قياسه التَّحْرِيكُ إذا لم يَتَعَدَّ، مثل: تَعَبَ تَعَبًا، وقد جاء في الشَّعر على القياس. قال جرير: (1)

إِذَا تَرِينِي وَهَذَا الدَّهْرُ ذُو غَيْرٍ فِي مَنْكَبِي وَفِي الْأَصْلَابِ تَحْنِيبُ

فَقَدْ أَمَدُّ نَجَادَ السِّيفِ مَعْتَدَلًا مِثْلَ الرُّدَيْنِي هَزَتْهُ الْأَنْابِيبُ

وقد أكونُ على الحاجاتِ ذا لَبِثٍ وأحوديًا إذا انضم الذعاليبُ

فهو لَابِثٌ وَلَبِثَ أَيْضًا" (2).

يتضح من هذا النص أنَّ الصَّغاني لم يقتصر على إثبات تعدد مصادر الفعل (لَبِثَ)، وإنما وجَّه هذا التعدد من جهة القياس الصرفي، فعَدَّ المصدر (لَبِثَ) بالسكون خارجًا عن القياس، لأنَّ قياس مصدر الفعل الثلاثي اللازم الوارد على وزن (فَعَلَ) أن يأتي بفتح عين المصدر، نحو: تَعَبَ تَعَبًا، في حين جعل (اللَّبَاثَ) موافقًا للاستعمال العربي، واستشهد ببيت جرير لإثبات مجيء المصدر على القياس.

ويتفق هذا التوجيه مع ما ورد عند الخليل، إذ جعل اللَّبِثَ بمعنى المكث، فقال: "

لَبِثَ : اللَّبِثُ: المَكْثُ، وَلَبِثَ لَبِثًا، وَاللَّبِثُ: البَطِيءُ" (3).

(1) ديوانه: 348/1.

(2) العباب الزَّأخر: (ل ب ث): 81/3-82.

(3) العين: (ل ب ث): 277/8.

وذكر الفارابي أن اللَّبَّاث هو اللَّبَث⁽¹⁾، كما أورد الجوهري اللفظين بمعنى واحد؛ إذ قال: "الدَّهْسُ والدَّهَاسُ، مثل اللَّبَثِ واللَّبَّاث: المكان السَّهْل اللَّيِّن"⁽²⁾، أما ابن سيده فقد ذكر للفعل (لبث) مصادر متعدّدة، منها: لَبَث، وَلَبَث، وَلَبَثَان، وَلَبَاثَة، وَلَبِيْثَة، ممّا يدلّ على شيوع ظاهرة تعدّد المصادر لهذا الفعل في الاستعمال العربيّ، إذ يقول: "لَبَثَ بِالْمَكَانِ يَلْبَثُ لَبْثًا وَلُبْثًا وَلَبْثَانًا وَلَبَاثَةً وَلَبِيْثَةً وَلَبَّثَ أَقَامَ"⁽³⁾. فالشّاعر استعمل (لَبَثَ) المصدر على القياس، إذ إنّ معنى اللَّبَث في البيت المكث والصّبر⁽⁴⁾، ويظهر من استشهاد الصغانيّ ببيت جرير أنّه أراد بيان مجيء المصدر على القياس، إذ استعملت لفظة (لَبَثَ) في معنى المكث والصّبر، موافقةً للقياس الصرفيّ الذي أشار إليه.

ويظهر من ذلك أنّ الصّغاني لم ينكر المصدر المخالف للقياس، وإنما أثبتّه لوروده في كلام العرب، مع التنبيه إلى مرتبته الصرفية، وهو منهج يتكرر في مواضع متعددة من معجماته، إذ يوازن بين القياس اللغوي والسماع، فلا يردّ ما ثبت عن العرب، وإن خالف القاعدة الصرفية.

ب- (الوقود - الوقود)

قال الصغانيّ في مادة (و ق د): "وَقَدَتِ النَّارُ تَقْدُ وَقْدًا وَوُقُودًا وَوَقُودًا، بالفتح، وهذا شاذ، وَوَقْدًا بالتّحريك وَقْدَةً وَوَقْدَانًا، وقرأ الحسن البصري (ت ١١٠هـ) وأبو رجاء العطاردي ويزيد النحويّ {النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ} [البروج: 5] بالضمّ والوقود بالفتح أيضًا.

(1) ديوان الأدب: ٣٧٥/١.

(2) الصّاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة: (ل ب ث): ٩٣١/٣.

(3) المحكم والمحيط الأعظم: (ل ب ث) 154/10.

(4) ديوان جرير: 34.

والوقاد والوقيد: الحطب⁽¹⁾، فقد أورد الصغاني الفعل (وَقَدَ) مع عدة مصادر له، واصفًا الوقود بفتح الواو بالشاذ، مستشهدًا بنص قرآني بقراءة بعض القرّاء، وأورد الوقود بمعنى الحطب، وقال في كتابه (فعلان) الذي بحث فيه المصادر على زنة فعلان: "الوقدان مصدر قَوْلِكَ وقَدْتَ النَّارَ تَقْدُ وَقْدَانًا وَوُقُودًا وَوُقِيدًا وَوُقِدَةً أَيْ تَضُرْمَتْ"⁽²⁾.

يتبين من هذا النص أنّ الصغاني أورد للفعل (وَقَدَ) عدة مصادر، ثم ميّز بينها من جهة القياس والاستعمال، فعَدَّ الوقود بالضم المصدر المشهور، في حين وصف الوقود بالفتح بأنه شاذ في باب المصدر، مع إثبات وروده في العربية. ولم يقتصر على ذلك، بل فرّق بين دلالة المصدر ودلالة الاسم، فجعل الوقود مصدرًا يدل على الاشتعال، وجعل الوقود اسمًا لما تُوقَدُ به النار من حطب ونحوه.

وقد سبقه في ذلك الخليل وسيبويه، إذ رجّح (الوقود) بالضم على أنه الأصل والأكثر، مع الإقرار بورود الفتح سماعًا إذ قال الخليل: "وقد: وقَدْتُ النَّارَ وَوُقُودًا وَوُقْدًا، والصحيح الوقود"⁽³⁾، وتبعه في هذا سيبويه؛ إذ يقول: "قال الأصل والأكثر في مصدر وقد وقودًا بالضم، ولكن سمع عن العرب وقود بالفتح مصدر، والمعروف أنّه الحطب؛ إذ قال: "وسمعنا من العرب من يقول: وقَدْتَ النَّارَ وَوُقْدًا عَالِيًا، وقبله قبولًا، والوقود أكثر. والوقود: الحطب"⁽⁴⁾. وذهب ابن السكيت والجوهرى إلى التمييز بين المصدر والاسم، فجعلوا (الوقود) مصدرًا، و(الوقود) اسمًا للحطب، قال ابن السكيت:

(1) العباب الزاخر: (و ق د) 585/4.

(2) الفعلان: 37

(3) العين: (و ق د): ١٩٧/٥.

(4) الكتاب: 398/4.

"وتقول: توضحاً وضوءاً حسناً، وتقول: ما أجود هذا الوقود، للحطب... وقال أيضاً: {النار ذات الوقود} [البروج:5]، وقرئ: الوقود، فالوقود، بالضم: الاتقاد، وتقول: وقدت النار تقد وقوداً ووقدانا ووقداً وقدة، وقال: {فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ} [البقرة:24] والوقود: الحطب"⁽¹⁾، وتابعه الجوهري في أن المصدر وقود بالضم، والاسم وقود بالفتح⁽²⁾. كما أكد ابن فارس هذا التفريق، مبيناً أن الضم يدل على الفعل (الاشتعال)، أما الفتح فيدل على ما تُوقد به النار قائلاً: "الواو والقاف والدال: كلمة تدل على اشتعال نار، وقدت النار تقد وانتقدت وتوقدت، وأوقدتها أنا. والوقود: الحطب. والوقود: فعل النار إذا وقدت"⁽³⁾. وبهذا استقر رأي جمهور اللغويين على هذا التفريق، مع عدّ الفتح قليلاً أو شاذاً في باب المصدر.

وبين المبرد أن الضم هو الأفصح والأكثر، لتجنب اللبس بين المصدر والاسم⁽⁴⁾. كما أشار الزجاج في تفسير قوله تعالى: {فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ} المصدر مضموم مع جواز وروده مفتوحاً أحياناً؛ لأن الأصل في ما فُتح أوله اسم لما أوقد به من حطب وغيره⁽⁵⁾.

وخص ابن دريد مصدر: وقد وقوداً بالضم مضيئاً مصدرًا آخر وقد، أما الوقود بالفتح، فهو ما أوقد به من الحطب وغيره⁽⁶⁾، وأورد ابن عباد وقود بالضم والفتح،

(1) إصلاح المنطق: ٢٣٥/١.

(4) ينظر: الصحاح: 528/2.

(3) معجم مقاييس اللغة: ١٣٢/٦.

(4) ينظر: الكامل في اللغة والأدب: ٤٥/٣.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٩٤/٥.

(6) ينظر: جمهرة اللغة: ٦٧٨/٢.

وفرق بينهما بأن الوُقُودُ: المصدر، والوَقُود: الاسم⁽¹⁾، ووصف الفيروزأبادي كذلك المصدر وقود بالفتح بالشذوذ؛ إذ قال: "وَقَدَّتِ النَّارُ تَقْدُ وَقْدًا، ووُقُودًا، ووَقُودًا بالفتح. وهذا شاذ" (2).

ويكشف هذا المثال عن جانب مهم من منهج الصغاني، إذ لم يكتف بذكر تعدد المصادر، وإنما عمد إلى تقويمها، فبين القياسي منها والشاذ، وفرق بين الدلالة الصرفية والدلالة المعجمية، واستأنس بالقراءات القرآنية وأقوال أئمة اللغة في توجيه تلك الصيغ، وهو ما يدل على دقته في تفسير أبنية المصادر وربطها باستعمال العرب.

ت-(الشَّبْرُ - الشَّبَر)

ورد في مادة (شَبْر) قول الصغاني في عبابه: "ابن السكيت⁽³⁾ شبرث فلانًا مالا أو سيفًا: إذا أعطيته ومصدره الشَّبْرُ، الشَّبْرُ، إِلَّا أَنَّ الْعَجَاجَ حَرَّكَ الْبَاءَ، فَقَالَ: (4)

فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَعْطَى الشَّبْرَ مَوَالِي الْحَقِّ إِنْ الْمَوْلَى شَكَرَ

ويروى: أعطى الحَبْر. وقال: (5)

إِذْ أَتَانِي نَبَأٌ مِنْ مُنْعِمٍ لَمْ أَخُنْهُ وَالَّذِي أَعْطَى الشَّبْرَ

وقيل: الشَّبْرُ في هذا البيت: الأجسام والقوى، وقيل: الإنجيل. وقيل: القرآن" (6).

(1) ينظر: المحيط في اللغة: ٤٨٦/٥.

(2) القاموس المحيط: ٣٢٦/١.

(3) ينظر: إصلاح المنطق: 77.

(4) ديوانه: 64.

(5) الديوان: 60.

(6) العباب الزاخر: (ش ب ر): 585/5.

ويظهر من هذا النص أنَّ الصَّغاني جعل الشَّبْرَ، بسكون الباء، المصدر القياسي للفعل شَبَرَ بمعنى أعطى، ثم أشار إلى ورود الشَّبْرَ بفتح الباء في الاستعمال الشعري، مستندًا في ذلك إلى ما نقله عن ابن السكيت، وهو ما يدل على عنايته ببيان ما يوافق القياس وما يخرج عنه في أبنية المصادر.

ويتفق هذا التوجيه مع ما ذكره الخليل، إذ أثبت الشَّبْرَ مصدرًا للفعل في معنى الإعطاء، إذ قال الخليل في مادة (شَبَرَ): "الشَّبْرُ: الاسم والشَّبْرُ: الفعل. شَبَرْتُهُ شَبْرًا بِشَبْرِي، يقال: هذا أَشْبَرُ من هذا، أي: أوسع منه شَبْرًا، وأنا أَشْبَرُهُ وأعطائها شَبْرَهَا، أي: حقها في النكاح"⁽¹⁾، أما ابن فارس، فقد وسَّع دلالة المادة، فجعل لها أصلين: أحدهما يدل على مقدار الشبر، والآخر على الفضل والعطاء، فقال: "الشَّيْنُ وَالْبَاءُ وَالرَّاءُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا بَعْضُ الْأَعْضَاءِ، وَالْآخَرُ الْفُضْلُ وَالْعَطَاءُ"⁽²⁾، في حين فرَّق ابن منظور بين الصيغتين، فعَدَّ الشَّبْرَ مصدرًا، والشَّبْرَ اسمًا للعطية، ورأى أنَّ تحريك الباء ليس من باب الضرورة الشعرية، وإنما هو اختلاف في الدلالة، إذ قال: "وَقَوْلُهُ: إِنَّ الْأَصْلَ فِيهِ الشَّبْرُ وَإِنَّمَا حَرَّكَهُ لِلضَّرُورَةِ وَهَمْ، لِأَنَّ الشَّبْرَ بِسُكُونِ الْبَاءِ، مَصْدَرٌ شَبَرْتُهُ شَبْرًا إِذَا أَعْطَيْتُهُ، وَالشَّبْرُ، بِفَتْحِ الْبَاءِ، اسْمُ الْعَطِيَّةِ، قَالَ: وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ إِنَّهُ حَرَّكَ الْبَاءَ لِلضَّرُورَةِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ يُرِيدُ بِهِ الْفِعْلَ وَإِنَّمَا يُرِيدُ بِهِ اسْمَ الشَّيْءِ الْمُعْطَى"⁽³⁾. يتبين من ذلك أنَّ الصَّغاني رجَّح ما يوافق القياس، مع إثبات ما ورد في الاستعمال العربي، من غير أن يرده أو ينكره، وهو ما يعكس منهجه في الجمع

(1) العين: (ش ب ر): 258/6.

(2) مقاييس اللغة: (ش ب ر) 240/3.

(3) لسان العرب (ش ب ر) 392/4.

بين القياس والسماع، مع الاستفادة من الشواهد الشعرية في توثيق الصيغ المختلفة، وبيان ما يترتب عليها من فروق صرفية ودلالية.

2- ما أرجعه إلى اختلاف اللهجات العربية

قد يرجع تعدد مصادر الفعل الواحد إلى اختلاف اللهجات العربية، إذ قد تستعمل قبيلة مصدرًا، وتستعمل أخرى مصدرًا مغايرًا مع اتحاد المعنى، وقد تنبّه الصغاني إلى هذا اللون من الاختلاف، فأثبت ما ورد منه في كلام العرب، مع الإشارة إلى ما هو الأفصح أو الأشهر، مستندًا في ذلك إلى الاستعمال اللغوي والقراءات القرآنية وأقوال أئمة اللغة.

أ- (التوكيد . التأكيد)

ذكر الصغاني في مادة (أكّد) أن (التوكيد) و(التأكيد) بمعنى واحد، وأن استعمال الواو أفصح، مستندًا بقوله تعالى: {بَعْدَ تَوْكِيدِهَا} [النحل: 91]؛ إذ يقول: "والتوكيد والتأكيد واحد، وبالواو أفصح، قال الله تعالى: {بَعْدَ تَوْكِيدِهَا} [النحل: 91]"⁽¹⁾، يتضح من هذا النص أن الصغاني أثبت للمادة مصدرين، هما: التوكيد والتأكيد، وجعلهما بمعنى واحد، إلا أنه رجّح صيغة التوكيد؛ لأنها الواردة في الاستعمال القرآني، وهو ما يدل على اعتماده القرآن الكريم معيارًا في الترجيح بين اللغات.

ويتفق هذا التوجيه مع ما ذهب إليه جمهور اللغويين، فقد أثبت الخليل الفعلين وكَدَّ وأكَّدَ، وعدّهما لغتين في الاستعمال قال: "أكَّدَ: أكَّدت العقد واليمين ونقّته،

(1) العباب الزّآخر: (و ك د): 586/4.

وَوَكَّدَتْ لُغَةً، والهمزة في العقد أجود⁽¹⁾. ووافقه الجوهري في إثبات اللغتين، مع التنبية إلى أن (التوكيد) بالواو أفصح من (التأكيد) بالهمزة⁽²⁾.
كما ذهب ابن فارس إلى أن الأصل في المادة هو الواو، وأن الهمزة مبدلة منها؛ إذ قال في مادة (أكَّد): "الهمزة والكاف والدال ليست أصلاً؛ لأن الهمزة مبدلة من واو، يقال: وكَّدْتُ العقد"⁽³⁾، وهو ما يؤيده ابن سيده الذي جعل الفعل بالواو أصلاً والهمزة لغة فيه، والمصدر تابعاً⁽⁴⁾. ووافقهم في ذلك أصحاب المعجمات المتأخرة كابن منظور والفيروزآبادي والسيوطي، حيث أثبتوا صحة اللغتين مع ترجيح صيغة الواو فصاحة⁽⁵⁾.

ويكشف هذا المثال عن منهج الصغاني في معالجة اختلاف المصادر، إذ لم يقتصر على إثبات اللغتين، وإنما عمد إلى بيان درجتهما في الاستعمال، فرجح إحداهما اعتماداً على الشاهد القرآني وما استقر عليه استعمال العرب، وهو منهج يجمع بين النقل والترجيح، ويُبرز عنايته بالموازنة بين اللغات العربية المختلفة.

(1) العين: 397/5.

(2) ينظر: الصحاح: 442/2.

(3) معجم مقياس اللغة: 125/1.

(4) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: 80/7.

(5) ينظر: لسان العرب: 74/3-466-467، وينظر: القاموس المحيط: 327، وجمع الهوامع: 164/3.

المبحث الثاني

التفسير الصرفي لتعدد صيغ الجموع

حظي الجمع بعناية كبيرة في الدرس اللغوي؛ لما ينطوي عليه من تنوع في الأبنية الصرفية، وما يترتب على ذلك من اختلاف في طرائق الاستعمال اللغوي. وتمتاز العربية بكثرة صيغ الجموع وتعدد أبنيتها، إذ قد يرد للمفرد الواحد أكثر من جمع، تبعاً لاختلاف القياس أو السماع أو اللغات العربية، من غير أن يقتضي ذلك اختلافًا في أصل الدلالة.

وقد تنبّه اللغويون إلى هذه الظاهرة، فعملوا على تفسيرها وبيان أسبابها، والتمييز بين ما جاء منها على القياس وما ثبت بالسماع أو اختص ببعض اللغات العربية. ويُعدّ الصَّغاني من أبرز المعجميين الذين عنوا بهذه الظاهرة، إذ لم يقتصر على إيراد صيغ الجموع، بل ناقش ما بينها من فروق، وبيّن ما يراه قياسيًا أو نادرًا أو غير ثابت، مع الاستناد إلى أقوال أئمة اللغة.

ويهدف هذا المبحث إلى الكشف عن منهج الصَّغاني في تفسير تعدد صيغ الجموع، من خلال دراسة الأمثلة الواردة في معجميه، وموازنتها بأراء اللغويين؛ لبيان الأسس التي اعتمدها في توجيه هذه الظاهرة الصرفية.

أولاً: تفسير تعدد صيغ الجموع

التفت الصَّغاني إلى ظاهرة تعدد صيغ الجموع في العربية، وأبرزها في أثناء تفسيره للألفاظ في معجميه، فلم يقتصر على ذكر صيغ الجمع، بل حرص على بيان ما كان منها جاريًا على القياس، وما ورد على غير القياس، أو اختصّ بلغة من لغات العرب، أو لم يثبت عنده. وقد عرّف جمع التكسير بقوله: وجمع التّكسير: ما

لا يسلم فيه لفظ الواحد ولا يُبنى على حركة أوله⁽¹⁾، ويظهر منهجه في تناوله لهذه الظاهرة من خلال استعماله ألفاظًا، مثل: (الجمع كذا)، و(الجميع كذا)، و(الجماعة كذا)، إذ يذكر المفرد أولًا، ثم يتبعه بصيغ الجموع الواردة له، مع بيان ما بينها من فروق، مستندًا إلى أقوال أئمة اللغة، وموازنًا بينها، وقد يُرجح إحداها أو يصف بعضها بالثبوت، أو الشذوذ، أو عدم الثبوت.

ومن خلال استقراء نصوصه، يتبين أن تفسيره لتعدد صيغ الجموع يقوم على عددٍ من الأسس، يمكن تصنيفها في المحاور الآتية:

1- ما جاء على غير القياس. 2- ما يرجع إلى تعدد اللغات. 3- ما عدّه غير صائب من صيغ الجموع. 4- ما لم يأخذ به لعدم ثبوته أو لضعف روايته.

وفيما يأتي دراسة هذه المحاور من خلال نماذج تطبيقية، مع موازنتها بأقوال اللغويين؛ للوقوف على منهجه في تفسير هذه الظاهرة الصرفية.

1- ما جاء على غير القياس

أ- مادة (ن ي ب)

قال الصغاني: "النّاب: من السّن، والجمع أنيابٌ ونُيُوبٌ أيضًا على غير القياس... والنّاب: المسنة من النّوق، والجمع النّيب، وفي المثل (لا أفعل ذلك ما حنت النّيب)"⁽²⁾، قد ذكر الصغاني معنيين للفظ (النّاب)، الأول: السّن وجمعه أنياب على القياس، ونُيُوب (على غير قياس)، والثاني: النّاقة المسنة وجمعه النّيب. وكان في هذا الرأي موافقًا لرأي الجوهري⁽³⁾.

(1) التّكملة: (ك س ر) 3/ 186.

(2) العباب الزّاهر: (ن ي ب) 2/ 504.

(3) ينظر: الصّاح (ن ي ب) 1/ 230.

أما الخليل فإنه اكتفى بالقياس بذكر أَنَّ النَّاب مُذَكَّر، قائلًا: "النَّاب: السَّنُّ الذي خلف الرباعية، وهو النَّاب مُذَكَّر، وأنْيَاب: جمعه"⁽¹⁾. وذهب سيبويه إلى إثبات تعدد الجمع، فذكر (أنْيَاب، نُيُوب، أَنْيُب)، دون تحديد صريح للأصل القياسي منها، وإنما اكتفى برصد الاستعمالات المختلفة عند العرب، إذ قال: "ناب وأنْيَاب، وقالوا: نُيُوب كما قالوا: أُسود، وقد قال بعضهم: أَنْيُب كما قالوا في الجبل: أَجْبُل"⁽²⁾. وظاهر كلام سيبويه أنه لم يوضح الجمع القياسي واكتفى بذكر تعدد الجمع مضيئًا إليها لفظ (أنْيِب)، وذكر ابن دريد الصيغتين (أنْيَاب ونيُوب) دون ترجيح، إذ قال: "وناب الإنسان يُجمع أنْيَابًا ونُيُوبًا"⁽³⁾. في حين اقتصر أبو بكر الأنباري على الجمع القياسي (أنْيَاب) بوصفه الأصل⁽⁴⁾.

وذهب الفارابي إلى قياس الجمع على (أنْيَاب) فقط، مُمثِّلًا له بأمثلة قياسية أخرى في العربية، مما يدل على ترجيحه لهذا البناء. قائلًا: "إذا جمعت الباب قلت: أبواب، والنَّابُ أنْيَابٌ"⁽⁵⁾، ونقل الأزهري قول الخليل ناسبًا إياه إلى اللَّيْث في تذكير النَّاب بمعنى السَّن، وبأنْيَاب جمع له⁽⁶⁾.

وذكر ابن عباد أَنَّ جمع النَّاب على البناءين من دون أَنْ يُبَيَّن أيُّهما جمع على القياس⁽⁷⁾، أما الفيروزآبادي فقد وسَّع دائرة الجمع فذكر (أنْيِب، أنْيَاب، نُيُوب،

(1) العين: (ن ي ب) 381/8.

(2) الكتاب: 591/3.

(3) جمهرة اللغة: (ن ي ب) 1029/2.

(4) ينظر: المذكر والمؤنث للأنباري: 234/1.

(5) ديوان الأدب: (ن ي ب) 343/3.

(6) ينظر: تهذيب اللغة: (ن ي ب) 350/15.

(7) ينظر: المحيط في اللغة: 409/10.

أنابيب)، دون بيان القياس بينها، مما يعكس تعدد الاستعمالات، إذ قال: "النَّابُ: السَّنُّ خَلَفَ الرَّبَاعِيَّةِ مُؤَنَّثٌ،: أُنْيَبٌ وَأُنْيَابٌ وَنُيُوبٌ، وَأُنَابِيْبٌ"⁽¹⁾.

وذهب الزبيدي إلى أن (نُيُوب) جمع شاذّ، وعلل ذلك بمخالفة القياس الصرفي، مع ترجيح الكسر في (نُيُوب) لكونه أوجه في الاستعمال، إذ قال: "ونُيُوب بالضمّ، وهو شاذّ وارد على غير قياس؛ لأنّ فعلاً محرّكة، لا يُجمع على فُعُول. قَالَ شيخنا: وبقي عليه نِيُوب، بالكسر؛ لأنّه لغة في كلّ جمع على فُعُول يائي العين، كبيوت وعيوب"⁽²⁾.

ويظهر من مجموع هذه الأقوال أنّ الصغاني لم يكتفِ بإيراد صيغ الجمع، بل ميّز بين ما يوافق القياس وما يخرج عليه، فعّد أنياب الجمع القياسي، وجعل نُيُوب من الجموع الواردة على غير القياس، وهو ما وافقه فيه عددٌ من اللغويين، ولا سيما الزبيدي. ويكشف ذلك عن عناية الصغاني بإبراز العلاقة بين القياس الصرفي والسّماع في تفسير تعدّد صيغ الجموع، دون أن يؤثّر اختلاف الأبنية في أصل الدلالة.

ب- (فَوَارِط - فُرَاط)

يقول الصغاني: "وقد يُجمع الفارط على فَوَارِط، وهو نادر، كفارس وفوارس، قال الأفوه الأودي:⁽³⁾

داعي الصّباح إليهم لا يفرع"⁽⁴⁾

كُنَا فَوَارِطَهَا الَّذِينَ دَعَا

(1) القاموس المحيط: 140.

(2) تاج العروس: 322/4.

(3) ديوان الأفوه الأودي: 91.

(4) العباب الزّاخر: (ف ر ط): 178/9.

يتبين من نصِّ الصَّغَانِي أَنَّهُ جعل الجمع القياسي لـ(فارط) هو فَرَّاط، وعدَّ فَوَارِطَ جمعًا نادرًا خارجًا عن القياس، وشبَّهه بجمع فارس على فوارس؛ لأنَّ كليهما جاء على وزن فواعل مع أنَّ الأصل في صفة المذكر العاقل ألاَّ تُجمع على هذا الوزن. وقد استند الصَّغَانِي في ذلك على ما استقرَّ عليه النحويون، إذ إنَّ الأصل والقياس أنَّ يُجمع فارط (فاعل) فَرَّاط (فُعَال)⁽¹⁾، أمَّا مجيئه على فواعل فمقصورٌ على ألفاظٍ معدودة سُمعت عن العرب، فلا يُقاس عليها⁽²⁾، إذ قال سيبويه: "وأما ما كان أصله صفة، فأجري مجرى الأسماء، فقد بينونه على (فلان) كما بينونها، وذلك: راكب ورُكبان، وصاحب وصُحبان، وفارس وفرسان، وراعٍ ورُعيان، وقد كسروه على (فعال)، قالوا (صاحب) حيث أجروه مجرى فعيل، نحو: جريب وجربان ... فأدخلوا (الفعال) وهنا كما أدخلوه ثمة حين قالوا: إفال وفصال، وذلك نحو: صاحب. ولا يكون فيه (فواعل) كما كان في تابل، وخاتم، وحاجر؛ لأنَّ أصله صفة وله مؤنث. فيفصلون بينهما، إلا في فوارس؛ فإنَّهم قالوا: فوارس كما قالوا: حواجر؛ لأنَّ هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلا للرجال، وليس في أصل كلامهم أن يكون إلا لهم. فلما لم يخافوا الالتباس قالوا (فواعل)، كما قالوا (فلان) وكما قالوا: حوارث؛ حيث كان اسمًا خاصًا كزيد"⁽³⁾.

فسيبويه يؤسِّس قاعدةً صرفيةً مهمَّةً في هذا الموضع، وهي أنَّ أَمَنَ اللَّبْسِ قد يفضي إلى بناء الصَّيْغَةِ على غير ما يقتضيه القياس.

(1) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 237، وشرح المفصل لابن يعيش: 249/3-251، وإتحاف الطرف: 148.

(2) ينظر: الكتاب: 614/3-615، وشرح الكافية الشافية: 1865/4، وأوضح المسالك على ألفية ابن مالك: 321/4.

(3) الكتاب: 614/3.

كما يُعَلَّلُ سببويه هذا الشذوذ بأنَّ الأوصاف السابقة مختصة بالرجال دون النساء، ولذلك أمِن اللَّبْسُ في هذا اللَّفْظ⁽¹⁾.

وسار الجوهري على هذا الاتجاه، فنصَّ على أنَّ فوارس جمعٌ شاذٌّ لا يُقاس عليه؛ لأنَّ وزن فواعل إنما يكون في الأصل جمعاً لـ (فاعلة)، أو لصفة المؤنث⁽²⁾. كما وافقه ابن مالك، وعدَّ جمع فاعل للمذكر العاقل على فواعل من الشواذ التي لا يقاس عليها⁽³⁾.

أمَّا لفظ الفارط، فقد أثبت الخليل جمعه على فُرَاط، مستشهداً بقول أبي ذؤيب الهذلي: "الفارط: الذي يسبق القوم إلى الماء. والفارطان: كوكبان متباينان أمام سرير بنات نعش، شُبَّها بالفارط الذي يبعثه القوم لحفر القبر، قال أبو ذؤيب: (4)

وقد بعثوا فُرَاطَهُمْ فتأثَّلوا قليباً سفاهاً كالإماء القواعد" (5).

وتابعه في ذلك الجوهري⁽⁶⁾، كما أثبت ابن السكيت هذا الجمع وعده الموافق للقياس⁽⁷⁾. وأورد ابن دريد المعنى نفسه، مستعملاً صيغة الفُرَاط في تفسيره للمادة: "تقدم الفُرَاط قبل الوراد، أي الذين يتقدمون فيصلحون الأرضية والدلاء، وكلّ متقدم فارط"⁽⁸⁾، وذكر أبو بكر الأنباري أنَّ (الفارط) يُجمع على (فُرَاط) قياساً، مع جواز

(1) الظواهر اللغوية في العباب الزاخر (رسالة ماجستير): 49

(2) ينظر: الصّاح: 957/3.

(3) ينظر: شرح الشافية الكافية: 1865/4.

(4) ديوان أبي ذؤيب الهذلي: 107.

(5) العين: 419/7.

(6) ينظر: الصّاح: 148/3.

(7) ينظر: إصلاح المنطق: 57.

(8) جمهرة اللغة: (ف ر ط): 755/2.

التثنية والجمع، مؤكداً انتظام هذا البناء الصرفي، إذ قال: "والفرط: هو الفارط إلا أن الفارط يُثنى، ويجمع، فيقال في تثنيته فارطان، وفي جمعه: فراط"⁽¹⁾.

وذهب الأزهري إلى موافقة هذا الاتجاه، فجعل (فُراط) هو الجمع القياسي، مع الإشارة إلى بعض الشواهد الشعرية التي ورد فيها (فوارط) في سياق الاستعمال لا القياس.⁽²⁾، إذ قال: "وَقَالَ الزَّبْرَقَان: (3)

وردت بأفارس عتاقٍ وفتية
فوارطٍ في أعجازٍ ليلٍ معسوس"⁽⁴⁾

واكتفى ابن عباد بالمفرد الفارط وجمعه على القياس (فُراط) بعد بيان المعنى للحرف⁽⁵⁾، وتابعه ابن فارس في كتابه المجمل⁽⁶⁾، وورد في التاج خلاصة ما قاله أهل اللغة في اللفظ (الفارط)، وجمعه على القياس (الفُراط)، مضيفاً قول الصغاني الذي انفرد به في جمعه على غير القياس ووصفه بالندرة⁽⁷⁾.

ويكشف هذا المثال عن دقة منهج الصغاني في التمييز بين الجموع القياسية والسماعية؛ إذ لم ينكر ورود فوارط في كلام العرب، ولكنه قيّد استعمالها بالندرة، وعدّ فُراط الأصل المطّرد في هذا الباب، موافقاً بذلك جمهور اللغويين، ومبرراً أثر القياس في توجيه صيغ الجموع.

2- تعدد اللغات

أ- (الأعجاز - عَجَز - عَجُز - وعَجَز)

(1) المذكر والمؤنث للأنباري: 309/1.

(2) ينظر: تهذيب اللغة: 62/1.

(3) شعر الزَّبْرَقَان بن بدر: 45.

(4) تهذيب اللغة: 62/1.

(5) ينظر: المحيط في اللغة: 165-164/9.

(6) ينظر: مجمل اللغة: 816-716/1.

(7) ينظر: تاج العروس: 538/19.

مِمَّا وصفه بأنّه لغة من قوله: "العَجَزُ: مُؤَخَّرُ الشَّيْءِ، يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ، وهو لِلرَّجُلِ
وَالْمَرَأَةِ جَمِيعًا، والجمع الأعجاز، وفيه لُغَاتٌ، عَجَزٌ، مثال عَضِدٍ، وَعَجَزٌ، مثال بَدْرِ،
وَعُجَزٌ، مثال بُرْدٍ، وَعَجِزٌ، مثال كَتِفٍ، وهذا عن ابن عباد، وفي حديث عليّ رضي
الله عنه -: (لَنَا حَقٌّ إِنْ نُعْطَهُ نَأْخُذْهُ، وَإِنْ نُمْنَعُهُ نَرْكَبُ أَعْجَازَ الْإِبِلِ وَإِنْ طَالَ
السَّرَى)... وَهُذَيْلٌ وَحَدَهَا تَجْمَعُ الْعَاجِزَ: عَوَاجِزٌ، وهو صِفَةٌ لِمَذَكَّرٍ يَعْقِلُ، وَلَا تَجْمَعُ
على فَوَاعِلَ إِلَّا أَحْرَفَتْ جَاءَتْ نَوَادِرَ، وهي: فَارِسٌ وفَوَارِسُ، وَنَاكِسٌ وَنَوَاقِسُ،
وَهَالِكٌ وَهَوَالِكٌ"⁽¹⁾.

يَتَّضِحُ من نصِّ الصَّغَانِيِّ أَنَّهُ رَدَّ تَعَدُّدَ صِيغِ هَذَا اللفظِ إِلَى اختلاف اللُّغَاتِ
العَرَبِيَّةِ، فذكر أَنَّ الأعجاز هو الجمع المشهور لـ(العجز)، ثم أورد لغات العرب في
نطق المفرد، وهي: عَجَزٌ، وَعَجِزٌ، وَعُجَزٌ، وَعَجِزٌ، من غير أن يترتب على هذا
الاختلاف تَغْيِيرٌ في المعنى، وإنَّما هو اختلاف في البنية الصوتية للمفرد، ثم انتقل
إلى لفظ العاجز، فذكر أَنَّ قبيلة هذيل تجمعها على عواجز، مع التنبيه إلى أَنَّ هذا
الجمع خاصٌّ بِلِغَتِهَا، وَأَنَّهُ خارج عن القياس؛ لأنَّ وزن فواعل لا يُقَاسُ في جمع
صفة المذكر العاقل، وذهب سيبويه إلى أَنَّ وزن (فواعل) يطرّد في صفة (فاعل)
للمؤنث، وكذلك لغير العاقل، نحو: (نجوم طوالع) و(جبال شوامخ)، ولا يُقَاسُ في
المذكر العاقل، مما يوافق الأصل الصرفي في منع هذا البناء⁽²⁾، ويلحظ هنا أَنَّ
الهذليين يَعْدِلُونَ في جمع (فاعل) بالواو والنون إلى صيغة (فواعل)، وَلَا يجوز أَنَّ
يجمع على فواعل، وإنَّ كَانَ ذلك هو الأصل؛ لأنَّ ما كَانَ على (فاعلة) تجمع على
وزن (فواعل)؛ فكَرِهُوا التَّبَاسُ البناءين، وذلك نحو: ضاربة وضوارب، وجالسة

(1) ينظر: العباب الزاخر: (ع ج ز): 100/7.

(2) ينظر: الكتاب: 633/3.

وجوالس⁽¹⁾، أما ابن مالك فقد رأى أن إطلاق الشذوذ على مثل (فوارس) فيه توسع، لأن الشاذ عنده هو جمع (فاعل) المذكر العاقل على (فواعل)، مثل: فارس وفوارس، بينما ما عدا ذلك له توجيه في الاستعمال، قال: "وإنما الشاذ جمع (فاعل) صفة لمذكر عاقل على (فواعل)، نحو: فارس وفوارس"⁽²⁾.

ووافق المبرّد هذا الأصل، فبيّن أن جمع (فاعل) صفة يكون على (فاعلون) أو على جموع التّكسير القياسية مثل (فُعَل) و(فُعَال)، وأن جمعه على (فواعل) لا يقاس عليه، لما فيه من التّباس بين الأبنية إذ قال: "وما كان من الأسماء على (فَاعِل) فكان نعتاً فإن جمعه (فاعلون)؛ لأن مؤنثه تلحقه الهاء فيكون جمعه (فاعلات) وذلك قولك: ضارب وضاربون وقائم وقائمون. والمؤنث قَائِمَةٌ وقائمات وصائمت وصائمات، فهكذا أمر هذا الباب فإن أردت أن تكسر المذكر فإن تكسيه يكون على فُعَل وعلى فُعَال، فأما فُعَل فنحو: (شاهد وشهّد، وصائم وصوّم) وفُعَال نحو: (ضارب وضُرَاب، وكاتب وكُتّاب)، ولا يجوز أن يجمع على (فواعل)، وإن كان ذلك هو الأصل؛ لأنّ (فاعلة) تجمع على (فواعل)؛ فكهوا التّباس البناءين وذلك نحو: (ضاربة وضوارب، وجالسة وجوالس)⁽³⁾، ونبه السيوطي على هذه الصّيغة من جموع التّكسير بقوله: "ولم يجئ (فواعل) جمعاً لـ (فاعل) صفة لمذكر من يعقل إلّا (فوارس) و(هوالك)، و(نواكس) والمعروف أنّه جمع لـ (فاعلة) كـ (ضاربة وضوارب)، أو (فاعل) صفة لمؤنث كـ (حائض وحوائض)، أو مذكر لا يعقل كـ (جمل بازل وبوازل)، فأما

(1) ينظر: الأصول في النّحو: 17/3.

(2) شرح الشافية الكافية: 1865/4.

(3) المقتضب: 218/2.

(فوارس) فإنّما جُمع؛ لأنّه شيء لا يكون في المؤنث فلم يُخَفّ فيه اللبس⁽¹⁾. ومن خلال هذه الأقوال يتبيّن أنّ الصَّغانيّ فسّر تعدّد صيغ الجمع في هذا الموضع تفسيراً يقوم على اختلاف اللُّغات واللهجات، مع التمييز بين ما يوافق القياس وما يخرج عنه. كما حرص على بيان أنّ جمع عواجز لا يُحمل على القياس، وإنّما يُعدُّ لغةً خاصةً بهذيل، وهو ما يبرز دقته في الربط بين الظاهرة الصرفية وأصولها اللهجية، دون أن يؤثر ذلك في أصل الدلالة.

3- ما عدّه الصغانيّ غير صائب من صيغ الجموع

أ- أَظْفَارُ وَأُظْفُورُ وَأُظَافِيرُ

يتمثل بقوله: "وقال الجوهريّ: الظُّفْرُ جَمْعُهُ: أَظْفَارُ وَأُظْفُورُ وَأُظَافِيرُ"⁽²⁾. والصَّواب أنّ الأُظْفُورَ واحد مثل الظُّفْر، قال الشاعر:

مَا بَيْنَ لُقْمَتِهَا الْأُولَى إِذَا انْحَدَرَتْ وَبَيْنَ أُخْرَى تَلِيهَا قَيْسُ أُظْفُورٍ⁽³⁾

ويُروى: إِذَا اَزْدَرَدَتْ⁽⁴⁾.

يتّضح من كلام الصَّغانيّ أنّه خالف الجوهريّ في عدِّ (أُظْفُور) من جموع (الظُّفْر)، إذ يرى أنّ (أُظْفُور) اسمٌ مفردٌ بمنزلة (الظُّفْر)، وليس جمعاً له، وأنّ الجمع المطرّد للظُّفْر هو (أظفار)، ولذلك صرّح بأنّ الصَّواب عدُّ (أُظْفُور) مفرداً لا جمعاً. وقد وافق الأصمعيّ هذا الاتجاه، إذ قال: "يقال: ظُفْر الإنسان، وجمعه: أَظْفَار، وَأُظْفُور، وجمعه: أَظَافِير"⁽⁵⁾؛ ووقع الصَّاحِب في هذا الوهم بلفظ قريب من لفظ

(1) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 78/2.

(2) الصَّاح: (ظ ف ر): 729/2.

(3) لأم الهيثم في الجمهرة: (ظ ف ر): 762/2، والتلويح في شرح الفصيح: 101.

(4) التكملة والصلة والدليل: (ظ ه ر): 96/3.

(5) الفرق للأصمعيّ: 61، وينظر: الفرق لثابت: 23.

الجوهري⁽¹⁾، وهو يدلُّ على أنَّ مصدرهما واحد، وتابع ابن منظور الجوهريّ بلا تنبيه⁽²⁾، ويُفهم من عبارته أنَّ (أُظْفور) لفظٌ مفرد، له جمعٌ هو (أُظْفِير)، وليس جمعاً لـ (الظُّفْر)، وتابع المجد والزبيديّ الصغاني⁽³⁾، وقال محقق الصحاح: "الأزهريّ: يُقال للظُّفْر: أظفور، وجمعه: أظفاير"⁽⁴⁾.

ويتبيّن من مجموع هذه الأقوال أنَّ الصَّغانيّ اتخذ موقفاً نقديّاً من عبارة الجوهريّ، فصَحَّح ما رآه خطأً في عدِّ (أُظْفور) من جموع (الظُّفْر)، ورجَّح أنَّه مفردٌ مستقلٌّ يجمع على (أُظْفِير)، أمّا (الظُّفْر) فجمعه (أُظْفَار)، وبذلك يظهر اعتماده على التَّمحيص والموازنة بين أقوال اللغويين في ترجيح ما يراه أصوب.

4- ما لم يُؤخذ به عند الصغانيّ

أ- جاء في تركيب (رَمَضَ) يقول الصغانيّ: "وَيُجْمَعُ رَمَضَانُ رَمَاضِينَ، وقال ابنُ دُرَيْدٍ⁽⁵⁾:

رَعَمُوا أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ اللُّغَةِ قَالَ: أَرْمَضُ، وليس بالثَّبَتِ ولا المَأخُوذَ به⁽⁶⁾. ويُفهم من ذلك أنَّ الصغانيّ يردُّ هذا الجمع (أَرْمَضُ) لعدم ثبوته في السَّماع اللغويّ، مع إقراره بالجمع القياسي أو المشهور مثل (رَمَضَانَات) و(رَمَاضِينَ)، وهو ما أقرّه غيره من اللغويين كابن سيده والجوهريّ.

(1) ينظر: المحيط: (ظ ف ر) 24/10.

(2) ينظر: لسان العرب: (ظ ف ر) 517/4.

(3) ينظر: القاموس المحيط: (ظ ف ر) 433، وتاج العروس: (ظ ف ر) 469/12.

(4) الصحاح: (ظ ف ر) 729/2.

(5) ينظر: جمهرة اللّغة: (ر م ض) 751/2.

(6) التكملة: (ر م ض) 75/4.

يُفهم أَنَّ ابن دريد ينتقد لفظ (أَرْمُضٍ) جمعاً لـ (رَمَضانَ)، كما أَنَّ جُلَّ اللغويين قد أقرّوا هذا النّقد، يقول ابن سيده: "والجمع رَمَضانَاتٌ وَرَمَاضِينُ وَأَرْمِضَةٌ وَأَرْمُضٌ عن بعض أهل اللّغة وليس هذا بِثَبَّتٍ"⁽¹⁾.

وقد وافق الجوهريّ هذا الاتجاه حين اقتصر على الجمعين المشهورين (رَمَضانَات) و(أَرْمِضاء)، مما يدل على أَنَّ ما عداهما غير مطّرد في الاستعمال عندهم، إذ قال: "وشهر رمضان يُجْمَعُ على رَمَضانَاتٍ وَأَرْمِضاء"⁽²⁾، يتّضح أَنَّ الصغانيّ حكم على جمع (رَمَضان) بصيغة (أَرْمُض) بأنّه غير ثابت ولا يُعتدّ به في الاستعمال، وعدّه من الصّيغ غير المأخوذ بها، مع اعتماده الجموع المشهورة مثل (رَمَضانَات) و(رَمَاضِين). وقد وافقه عدد من اللغويين في الاقتصار على الصّيغ المستعملة والمعروفة، بينما لم يثبت هذا الجمع عند بعض المعجميين كالجوهريّ وابن سيده، إذ اقتصروا على الجموع القياسية أو المشهورة. وبذلك يتبيّن أَنَّ هذا التّعدد في النّقل لم يخرج عن كونه اختلافاً في مدى ثبوت الصّيغة واستعمالها، دون أَن يؤثر في أصل المعنى.

ب- (عِرْقَاة / عِرْقَات)

ما جاء في تركيب (عَرَق): يقول الصغانيّ: "وقال اللَّيْثُ⁽³⁾: العِرْقَاة، مِنْ الشَّجَرِ: أَرْوَمَةُ الْأَوْسَطِ، ومنه تَشَعَّبُ الْعُرُوقُ، وهي على وزن (فِعْلَاة)؛ والعَرَبُ تقولُ في الدّعاء على الرّجلِ: اسْتَأْصَلَ اللَّهُ عِرْقَاتَهُ يَنْصِيبُونَ التَّاءَ؛ لأنهم يَجْعَلُونَهَا واحدةً

(1) المحكم والمحيط الأعظم (ر م ض) 230/8، وينظر: لسان العرب (ر م ض) 161/7، وتاج العروس: 364/18.

(2) الصّحاح: (ر م ض) 1081/3.

(3) ينظر: العين (ع ر ق) 152/1.

مُؤَنَّثَةً، ومن كَسَرَهَا وَجَعَلَهَا جَمْعَ عَرَقَةٍ، فقد أخطأ⁽¹⁾⁽²⁾. يتّضح من هذا النّص أنّ الصّغانيّ نقل رأي اللّيث في تفسير لفظ (العِرْقَة)، وبين أنّ العرب تستعملها مفرداً مؤنثاً، ولذلك تُفتح التّاء في قولهم: (استأصل الله عِرْقَاتِهِ)، وعدّ كسر التّاء على إرادة الجمع خطأ؛ لأنّه يخالف ما استقرّ عليه الاستعمال عنده.

غير أنّ ابن فارس نقل وجوهاً أخرى في تفسير الكلمة، فذهب إلى أنّ التّاء قد تُفتح على الإفراد، وقد تُكسر على الجمع، وفسر ذلك على أنّه اختلاف في التّأويل الصّرفي أو في تصور البنية، لا على جهة الخطأ المطلق، إذ يقول: "وتقول العرب: (استأصل الله عِرْقَاتَهُمْ) زَعَمُوا أَنَّ التّاء مفتوحة، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي مَعْنَاهَا، فَقَالَ قَوْمٌ: أَرَادُوا وَاحِدَةً وَأَخْرَجَهَا مُخْرَجَ (سِعْلَةٍ). وقال آخرون: بل هي تاء جماعة المؤنث؛ لكنهم خَفَّفُوهُ بِالْفَتْحَةِ"⁽³⁾.

وفي لسان العرب نقل ابن منظور عن ابن جني روايات مختلفة عن أبي عمرو وأبي خيرة، تدل على تردد الاستعمال بين الجرّ والنّصب، مع تفسير ذلك باختلاف السّماع أو اختلاف الرّواة، مما يدل على سعة الظاهرة في العربيّة وعدم انحصارها في وجه واحد.⁽⁴⁾، ويتبيّن من خلال هذه الأقوال أنّ الصّغانيّ رجّح حمل اللفظ على الإفراد، وعدّ توجيهه على الجمع غير صواب، في حين أجاز بعض اللغويين الوجهين، وردّوا ذلك إلى اختلاف الرّواية والتّوجيه، من غير أن يؤدّي هذا الاختلاف إلى تغيير الدّلالة الأصليّة للفظ.

(1) ينظر: تهذيب اللّغة: (ع ر ق) 152/1.

(2) التّكملة: (ع ر ق) 111/5.

(3) معجم مقاييس اللّغة: (ع ر ق) 285/4.

(4) ينظر: لسان العرب: 242/10.

يتّضح من خلال دراسة ظاهرة تعدّد صيغ الجموع عند الصغاني أن هذا التعدّد في معظمه يعود إلى اختلاف القياس الصرفي، وتوّع اللهجات، وتعدّد وجوه السّماع في العربيّة. فقد ميّز الصغاني بين الصّيغ القياسية المستقرّة في الاستعمال، وبين الصّيغ النّادرة أو الشاذّة أو غير المأخوذ بها، كما كان يميل إلى ردّ بعض الصّيغ إلى أصل واحد أو اعتبار بعضها محوّلة عنه.

ويظهر من تتبّع آرائه وآراء اللغويين أن هذا الاختلاف في صيغ الجموع لا يؤدّي إلى اختلاف في الدلالة الأصلية للكلمة، وإنما يعكس ثراءً صرفياً وتنوّعاً في الأبنية الصّوتيّة والصّرفيّة. كما يتبيّن أن موقف الصغاني كان في الغالب انتقائياً، إذ يعتمد القياس والسّماع المشهور، مع التّنبّيه إلى ما خرج عنه من صيغ، دون إلغاء وجوده اللغوي.

المبحث الثالث

التفسير اللغوي للتصغير

يُعَدُّ التَّصْغِيرُ مِنَ الظَّاهِرِ الصَّرْفِيَّةِ الْبَارِزَةِ فِي الْعَرَبِيَّةِ؛ لِمَا يَنْطَوِي عَلَيْهِ مِنْ دَلَالَاتٍ تَتَجَاوَزُ التَّغْيِيرَ الصِّيغِيَّ إِلَى أَغْرَاضٍ مَعْنَوِيَّةٍ مُتَعَدِّدَةٍ، فَهُوَ لَا يَقْتَصِرُ عَلَى الدَّلَالَةِ عَلَى صِغَرِ الْحَجْمِ، بَلْ يُسْتَعْمَلُ لِلتَّقْلِيلِ، وَالتَّحْقِيرِ، وَالتَّلَطُّفِ، وَالتَّرْحَمِ، وَالتَّقْرِيبِ، وَالتَّعْظِيمِ، وَغَيْرِهَا مِنْ الْمَقَاصِدِ الَّتِي يَحْدِدُهَا السِّيَاقُ. لِذَلِكَ حَظِيَ بِعُنَايَةِ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، فَبَيَّنُوا مَفْهُومَهُ، وَأَبْنَيْتَهُ، وَأَحْكَامَهُ، وَمَا يَعْتَرِي أَلْفَاظَهُ مِنْ تَغْيِيرَاتٍ صَرْفِيَّةٍ عِنْدَ بَنَائِهِ.

وَقَدْ أُولَى الصَّغَانِيُّ هَذِهِ الظَّاهِرَةَ اهْتِمَامًا وَاضِحًا فِي مَعْجَمَاتِهِ، فَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى إِيرَادِ الْأَلْفَافِ الْمَصْغَرَةِ، بَلْ عُنِيَ بِبَيَانِ أَصُولِهَا، وَشَرَحَ مَا يَطْرَأُ عَلَيْهَا مِنْ حَذْفٍ، أَوْ زِيَادَةٍ، أَوْ إِعْلَالٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ التَّغْيِيرَاتِ الصَّرْفِيَّةِ، مَعَ الْإِشَارَةِ إِلَى مَا يُوَافِقُ الْقِيَاسَ وَمَا يَنْتَبِثُ بِالسَّمَاعِ، مُسْتَنَدًا فِي ذَلِكَ إِلَى آرَاءِ أئِمَّةِ اللُّغَةِ وَالتَّصْرِيفِ. وَمِنْ ثَمَّ يَتَنَاوَلُ هَذَا الْمَبْحَثُ مَفْهُومَ التَّصْغِيرِ، وَمَوْقِفَ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْهُ، وَأَبْنَيْتَهُ، وَفَوَائِدَهُ.

أولاً: التَّصْغِيرُ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ:

اعْتَنَى عُلَمَاءُ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ الْقَدَمَاءُ بِالتَّصْغِيرِ، وَفَصَّلُوا فِيهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُسَمِّيهِ بِالتَّصْغِيرِ⁽¹⁾، وَالْقِسْمَ الْآخَرَ يَسْمُونَهُ بِالتَّحْقِيرِ⁽²⁾، فَأَوَّلُ مَنْ وَضَعَ بَابًا لِلتَّصْغِيرِ وَتَكَلَّمَ عَنْهُ هُوَ سَيَبَوِيهِ سَمَّاهُ (بَابُ التَّصْغِيرِ) فَقَالَ: "اعْلَمْ أَنَّ التَّصْغِيرَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْكَلَامِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْثَلَةٍ عَلَى فُعَيْلٍ، وَفُعَيْعِلٍ وَفُعَيْعِيلٍ"⁽³⁾، وَتَبَعَهُ ابْنُ السَّرَاجِ

(1) ينظر: الكتاب: 415/3، وعلل النحو: 47، واللمع: 211، وفقه اللغة وسر العربية: 271.

(2) ينظر: أصول النحو: 36/3.

(3) الكتاب: 415/3.

فقال: "باب التحقير: التصغير شيء اجتزئ به عن وصف الاسم بالصغر وبُني أوله على الضم، وجُعِلَ ثالثه ياءً ساكنة قبلها فتحة، ولا يجوز أن يُصَغَّر اسمٌ يكون على أقل من ثلاثة أحرف"⁽¹⁾، وقال ابن جنِّي: "وأمثلة التصغير ثلاثة: فُعِيلَ وفُعِيلَ وفُعِيلَ، فمثال فُعِيلَ لما كَانَ على ثلاثة أحرف نَحْو: كَغِبَ وكُغِيبَ، وفرخ وفرِخَ، ومِثَالُ فُعِيلَ لما كَانَ على أربعة أحرف نَحْو: جَغَفَرَ وجُعِيفَرٍ، وجَدُولَ وجُدَيُولَ، ومِثَالُ فُعِيلَ لما كَانَ على خمسة أحرف رابعها ألفٌ أو ياءٌ أو واوٌ زوائد، نَحْو: مِفْتَاحٍ ومُفَيِّتِيحٍ، وقُنْدِيلٍ وقُنْدِيلٍ وعَصْفُورٍ وعُصَيْفِيرٍ"⁽²⁾، نفهم من ذلك أنَّ التصغير من خصائص الأسماء، لأنها توصف، أي إنَّ التصغير يقوم مقام الوصف في الأسماء، أمَّا الفعل فلا يُحَقَّر، ويتَّضح من أقوال هؤلاء العلماء أنَّ التصغير من خصائص الأسماء؛ لأنه يجري مجرى الوصف فيها، ولذلك لا يدخل الأفعال ولا الحروف، وإنَّما يختصُّ بالأسماء التي تقبل هذا التَّغيير في بنيتها، مع مراعاة ما وضعه الصَّرفيُّون من شروطٍ وأحكامٍ في ذلك.

ثالثاً: أبنية التصغير:

حصر علماء العربيَّة القدماء أوزان التصغير في ثلاثة أوزان، يقول سيبويه: "اعلم أنَّ التصغير في الكلام على ثلاثة: فُعِيلَ، فُعِيلَ، فُعِيلَ"⁽³⁾، فوزن فُعِيلَ لتصغير الثلاثي: كَغِبَ: كُغِيبَ، فَرخَ: فُرِخَ، وفُعِيلَ لتصغير الرباعي:

(1) الأصول في النحْو: 36/3.

(2) اللَّمع في العربيَّة: 211/1.

(3) الكتاب: 415/3.

جَعْفَر: جُعْفِر، جَذُول: جَذِيُول، وَفُعَيْعِيل لتصغير الخماسي: مِفْنَح: مَفَيْتِيح، قَنْدِيل: قُنْدِيل، عَصْفور: عَصَيْفِير⁽¹⁾.

ويكون التّصغير على طرائق مختلفة باختلاف الاسم المراد تصغيره، ولكل اسم قاعدة وحكم في تصغيره، ويُقاس عليه الأشباه والنّظائر، وقد يخرج التّصغير عن القاعدة التي عُرف تصغيره بها، ويُوصف التّصغير بالشّاذّ، أو على غير القياس، أو غيرها من الأوصاف التي تدل على خروج اللفظ المصغّر عن الحكم والقاعدة التي وُضعت لتصغيره.

رابعًا: فوائد التّصغير

والتّصغير للاسم والنّعت يكون للتّقليل، والتّحقير، للشفقة، ويكون تخصيصًا⁽²⁾ فنقليل ذات الشيء نحو: كَلَيْب، وتحقير شأنه نحو: رُجِيل، وتقليل كميته نحو: دُرِيْهَمَات، وتقريب زمانه نحو: قُبِيل العصر، وبُعِيد المغرب، وتقريب مسافته نحو: فُؤِيق المرحلة، وتُحَيّت البريد، وتقريب منزلته نحو: صُدَيْقِي، وزاد الكوفيون معنى آخر وهو: التّعظيم نحو:

دويهيّة وكقول لبّيد: ⁽³⁾

وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ⁽⁴⁾

(1) اللّمع في العربيّة: 211.

(2) ينظر: تهذيب اللّغة: 61/8، والنّكلمة: 68/3، ولسان العرب: 458/4.

(3) ديوان لبّيد: 85.

(4) ينظر: الأضداد لابن الأنباري: 292-293، وفقه اللّغة وسر العربيّة: 271-272، وشرح التّصريح: 559/2، وشذا العرف: 99.

وعَدَّ البصريُّونَ لفظة (دويهية) مصغرةً التَّخْفِيفِ؛ لأنَّ الدَّاهِيَةَ إذا عَظُمَتْ قلت مدتها، أمَّا الكوفيون فعَدَّوها للتَّعْظِيمِ، وبعضهم ذكر معنى آخر للفظَة وهو: التَّحْبِيب نحو: بُنْيَة، وكلها تعود للتَّخْفِيفِ والتَّخْفِيفِ⁽¹⁾.

وقد أشار الصغانيُّ في مواضع كثيرة إلى فوائد تصغير الألفاظ فذكر أنَّها صُغِرَتْ للتَّخْفِيفِ من شأن الشَّيْء وقدره، أو لتخفيف ذات المصغر، أو للشفقة، أو للتَّخْفِيفِ، أو للتَّخْفِيفِ، أو للتَّعْظِيمِ، من ذلك قوله في لفظة (عرب): "وتُصَغَّرُ العرب: عَرَبِيًّا - بلا هاء -، قال أبو الهندي:

وَمَكَّنَ الضَّبَابُ طَعَامَ الْغَرِيبِ وَلَا تَشْتَهِيهِ نَفُوسُ الْعَجَمِ

وإنَّما صَغَّرَهُم تعظيماً لهم، كقول الحُبَابِ بن المنذر - رضي الله عنه -: أنا جُذَيْلُهَا الْمُحَكَّكَ وَعَذِيْقُهَا الْمُرَجَّبُ"⁽²⁾. أي أنا أعلم النَّاسَ بها، والجذل يعني الجذع، وأصل الشَّجَرَة، والمُحَكَّكَ الذي يحتك به، لأنَّ لفظ التَّصْغِيرِ من الأضداد، يدخل لمعنى التَّخْفِيفِ ومعنى التَّعْظِيمِ⁽³⁾. وهذا يكون من باب الكناية، إذ يُكْنَى عن بلوغ الغاية في العِظَمِ؛ لأنَّ الشَّيْء إذا جاوز حَدَّهُ جانس ضِدَّهُ⁽⁴⁾.

يتبيَّن من ذلك أنَّ الصَّغَانِيَّ لم ينظر إلى التَّصْغِيرِ بوصفه ظاهرةً صرفيةً فحسب، بل ربط بين بنية اللَّفْظ ودلالته، مبيناً أنَّ المقصود من التَّصْغِيرِ يُستفاد من السِّياق، وأنَّ الصَّيْغَة الواحدة قد تُوَدِّي معاني مختلفة تبعاً لمقام الاستعمال، وهو ما يعكس منهجه في الجمع بين التفسير الصرفي والتفسير الدلالي.

(1) ينظر: شرح النصريح: 559/2.

(2) التَّكْمَلَة والذَّيْل والصَّلَة للصَّغَانِي: ٦٩/٣.

(3) كتاب الأضداد للأبْنَارِي: 291.

(4) ينظر: شرح الشَّافِيَة: 132/1.

خامساً: تفسير أبنية التصغير

يتضح من خلال معجمات الصغاني أنه لم يقتصر على إيراد صيغ التصغير، بل عني بتفسيرها تفسيراً صرفياً قائماً على ردّ الألفاظ إلى أصولها، وبيان ما يطرأ عليها من حذفٍ وزيادةٍ وإعلالٍ، مع التنبيه إلى ما وافق القياس منها وما خرج عنه سماعاً أو شذوذاً.

وقد تابع الصغاني النحويين والصرفيين في بيان أوزان التصغير الثلاثة، مع توضيح عللها الصرفية، والكشف عن الدلالات التي تؤديها في الاستعمال اللغوي، فلم يكن يذكر الصيغة مجردة، بل يربطها بأصلها الاشتقاقي وما يعتريها من تغييرٍ صوتي أو صرفي، إذ قال: "والتصغير للاسم والنعت يكون تحقيراً، ويكون شفقةً، ويكون تخصيصاً، كقول الحباب بن المنذر: (أنا جُذيلها المُحكَّك وعُذيقها المرَجَّب)، وأمثله: فُعِيل، وفُعَيْل، وفُعَيْل، كُفْلِس، ودُرَيْهم، ودُنَيْير" (1).

كما اعتمد الصغاني على مبدأ ردّ الكلمة إلى أصلها عند التصغير، وهو أصلٌ مقرّر عند البصريين، فكان يفسر التصغير في ضوء الأصل الاشتقاقي للكلمة، مع بيان ما يجوز فيه من الحذف أو التعويض أو الإبدال.

وقد وردت في معجماته طائفةٌ كبيرة من الألفاظ المصغرة، منها ما جاء على القياس، ومنها ما وُصف بالشذوذ أو السماع، ممّا يكشف عنايته بالجانب التطبيقي للتصغير، وحرصه على تفسير الظواهر الصرفية تفسيراً قائماً على أصول العربية وقواعدها. وممّا ذكره الصغاني من تصغير بإرجاعه إلى الأصل كذلك قال

(1) التكملة: (ص ف ر): 96/3.

الصغاني: "والصواب في تصغير الأم: أُمِّيَّةٌ؛ تُرَدُّ إلى أصل تأسيسها"⁽¹⁾، وهو يُشير بذلك إلى قول الجوهري: "الأم: الوالدة، والجمع أُمَّاتٌ... وأصل الأم أُمِّيَّةٌ؛ لذلك تُجمع على أُمّهات... وقال بعضهم: الأمّهات للنّاس والأُمّات للبهائم. ويقال: ما كنت أُمًّا، ولقد أُمّمت أُمومَةً. وتصغيرها أُمِّيَّةٌ"⁽²⁾.

فقد ذهب الجوهري إلى أنّ أصل أم أُمِّيَّة، ومع هذا صَغَرَهَا على أُمِّيَّة، ولم يُعِدّها إلى أصلها، والتّصغير يردُّ إلى الأصل.

وقد أنكره الخليل كذلك إذ قال: "ويقول بعضهم في تصغير أم: أُميمة. والصواب: أُمِّيَّة؛ تُرَدُّ إلى أصل تأسيسها، ومن قال: أُمِّيَّة صَغَرَهَا على لفظها، وهم الذين يقولون: في الجمع: أُمَّات"⁽³⁾. وأنكر عليه الأزهرى ذلك، ورجّح زيادة الهاء في الجمع، فلا وجه للهاء في التّصغير حينها⁽⁴⁾، والأقرب أنّهما لغتان⁽⁵⁾، ومن قال: أُمَّة فإنّ وزنها (فُعْلَة)، وقياس تصغيرها أُمِّيْمَة على (فُعَيْلَة)، بل هذا قياس تصغيرها إذا عُدَّت الهاء أصلاً في الأم، بدليل بقاء تضعيف الميم في أُمّهات، فالتّضعيف ليس إبدالاً أو تعويضاً عن المحذوف حتّى تُصَغَّر على (أُمِّيَّة) التي لا وجه لها إلّا على التّرخيم، وأدرك الصّاحب ذلك فقال: "والأُم: الواحدة، والجميعُ

(1) التّكلمة: (أ م م) 527/5.

(2) الصّاحح تاج اللّغة وصاحح العربيّة: (أ م م) 1863/5.

(3) العين: (أ م م) 434/8.

(4) ينظر: تهذيب اللّغة: (أ م م) 631/15.

(5) ينظر: الأصول في النّحو: 336/3، وسرُّ صناعة الإعراب: 563/2-567، والمحكم: 363/4، والمفردات:

86، وشرح المفصل لابن يعيش: 4/10-5، والشّافية: 78، والممتع: 148-149.

الأمهات، وتامة فلان أمّا، وأمة يأمه، وتصغيرها أُمِيَّة، والصواب أُمِيْمَةٌ، وبعضهم يُصَغِّرُها أُمِيْمَةً، ويقولون أُمَاتٌ في الجمع⁽¹⁾.

وقد وردت في معجماته طائفة كبيرة من الألفاظ المصغرة، منها ما جاء على القياس، ومنها ما وُصف بالشذوذ أو السماع، ممّا يكشف عنايته بالجانب التطبيقي للتصغير، وحرصه على تفسير الظواهر الصرفية تفسيراً قائماً على أصول العربية وقواعدها.

أ- التصغير على وزن (فُعِيل).

يُصَغَّرُ الاسم الثلاثي على وزن (فُعِيل)، وهو أكثر أبنية التصغير استعمالاً، ويكون ذلك بضمّ الحرف الأول، وفتح الثاني، وزيادة ياء ساكنة بعده، نحو: كَغِب → كُغَيْب، وفَلَس → فُلَيْس. وقد أورد الصغاني طائفة من الألفاظ التي صُغِرَتْ على هذا الوزن، مع بيان ما يطرأ عليها من تغيّرات صرفية، قال المُبرِّد: "اعلم أنّ تصغيره على مثال فُعِيل متحرّكاً كان حرفه الثاني أو ساكناً، نحو قولك: فُلَس تصغيره على مثال فُعِيل متحرّكاً كان حرفه الثاني أو ساكناً، نحو قولك: فُلَس فُلَيْس"⁽²⁾، وقال الأزهري: "لا بدّ في كلّ تصغير من ثلاثة أعمال ضمّ الأول، إنّ لم يكن مضموماً، وفتح الثاني إنّ لم يكن مفتوحاً، واجتلاب ياء ساكنة ثالثة، ثم إنّ كان المصغّر ثلاثياً اقتصر على ذلك، وهي بنية فُعِيل"⁽³⁾.

وأمثلة هذا النوع كثيرة جداً أوردها الصغاني في مواضع كثيرة نذكر منها:

1- مادة (حَبَطَ)

(1) المحيط في اللغة: (أ م م) 458/10.

(2) المقتضب: 237/2.

(3) شرح التصريح على التوضيح: 560/2.

يقول الصغاني في دلالة الجذر الثلاثي (حَبَطَ) في معجم العباب الزاخر: "هو بمعنى حَبَطَ عَمَلُهُ"⁽¹⁾، ثم ذكر اشتقاقاته، ومنها قوله: "والحنطي: القصير، يُهْمَزُ وَلَا يُهْمَزُ، وَالنُّونُ وَالْأَلِفُ لِلإِلْحَاقِ بِسَفَرَجَلٍ، يقال: رَجُلٌ حَبْنَطِي -بِالتَّنوين- وَحَبْنَطَاهُ، فَإِنَّ حَقَرْتَ فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ: إِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ النُّونَ وَأَبْدَلْتَ مِنَ الْأَلِفِ يَاءً وَقُلْتَ: حُبَيْطٌ بِكسرِ الطاءِ مُنَوَّنًا؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ تَفْتَحُ مَا قَبْلَهَا كَمَا تَفْتَحُ فِي تَصْغِيرِ حُبْلَى وَبُشْرَى، وَإِنْ بَقِيَتِ النُّونَ وَحَذَفْتَ الْأَلِفَ قُلْتَ: حُبَيْطٌ، وكذلك كُلُّ اسمٍ فيه زِيَادَتَانِ لِلإِلْحَاقِ فَاحْذِفْ أُيْتَهُمَا شِئْتَ، وَإِنْ شِئْتَ أَيْضًا عَوَّضْتَ مِنَ الْمَحذُوفِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تُعَوِّضْ، فَإِنَّ عَوَّضْتَ مِنَ الْأَوَّلِ قُلْتَ حُبَيْطٌ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ وَالطَّاءِ مَكْسُورَةً، وَقُلْتَ فِي الثَّانِي حُبَيْيْطٌ، وكذلك القولُ فِي عَرْنِي"⁽²⁾، يتَّضح من كلام الصغاني أَنَّهُ جَعَلَ النُّونَ وَالْأَلِفَ زَائِدَتَيْنِ لِلإِلْحَاقِ بِنِجَاءِ الْخَمَاسِي، وَلِذَلِكَ جَازَ حَذْفَ إِحْدَاهُمَا عِنْدَ التَّصْغِيرِ مِنْ غَيْرِ إِخْلَالِ بِنْيَةِ الْكَلِمَةِ. وَقَدْ تَابَعَ فِي ذَلِكَ سَبِيوِيهِ، إِذْ عَقَدَ بَابًا لَمَّا كَانَتْ فِيهِ زَائِدَتَانِ لِلإِلْحَاقِ، وَذَكَرَ فِيهِ: "تَحْقِيرُ مَا كَانَ مِنَ الثَّلَاثَةِ فِيهِ زَائِدَتَانِ تَكُونُ فِيهِ بِالْخِيَارِ فِي حَذْفِ إِحْدَاهُمَا، تَحْذِفُ أُيْتَهُمَا شِئْتَ"⁽³⁾، فَقَالَ: "حَبْنَطِي، إِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ النُّونَ فَقُلْتَ: حُبَيْطٌ، وَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ الْأَلِفَ فَقُلْتَ: حُبَيْيْطٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا زَائِدَتَانِ أَلْحَقَا الثَّلَاثَةَ بِنِجَاءِ الْخَمْسَةِ، وَكِلَاهُمَا بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ، فَلَيْسَ وَاحِدَةً الْحَذْفِ أَلْزَمَ لَهَا مِنْهُ لِلْأُخْرَى، فَإِنَّمَا حَبْنَطِي وَأَشْبَاهُهُ بِمَنْزِلَةِ قَلَنْسُوءٍ"⁽⁴⁾، مَبِينًا أَنَّ كِلْتَا الزَّائِدَتَيْنِ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ، فَلَا تَكُونُ إِحْدَاهُمَا أَوْلَى بِالْحَذْفِ مِنَ الْآخَرَى.

(1) العباب الزاخر: (ح ب ط): 36/9.

(2) المصدر نفسه: (ح ب ط): 36/9..

(3) الكتاب: 436/3.

(4) الكتاب: 436/3.

وذكر ابن السراج في علل النحو أنَّ النون والألف زائدتان؛ لأنَّ الكلمة مأخوذة من (حبط بطنه) إذا انتفخ، ولذلك إذا صُغِرَت جاز حذف النون وقلب الألف ياءً، أو حذف الألف مع إبقاء النون ⁽¹⁾، يتَّضح أنَّ الصغانيَّ سار على نهج النحويين والصرفيين المتقدمين، ولا سيَّما سيبويه، في تفسير تصغير حَبْنَطَى وبيان جواز حذف إحدى الزائدتين؛ لأنَّهما للإلحاق. غير أنَّه امتاز بالتفصيل والتوسُّع في عرض أوجه التَّصغير والتَّعويض، مع بيان علَّة كسر الطَّاء وقلب الألف ياءً، فجاء تفسيره أكثر استقصاءً للمسألة الصرفية. كما جمع بين الجانب التَّطبيقي والعلَّة الصرفية، موضحاً أثر الزَّيادتين في بناء الكلمة وتصغيرها.

2- مادة (ناب)

يقول الصغاني: "والتَّصغير نُيَّب، وقال سيبويه: من العرب من يقول في تصغير ناب: نويب، فيجيء بالواو لأنَّ هذه الألف يكثر انقلابها من الواوات" ⁽²⁾. تتناول الصغاني في هذه المادة مسألة تصغير لفظة (ناب)، فنقل عن سيبويه اختلاف العرب في ردِّ الألف إلى أصلها عند التَّصغير؛ إذ تُصَغَّر على: (نُيَّب) إذا رُدَّت الألف إلى أصلها اليائي، وعلى: (نُويَّب) إذا رُدَّت إلى أصلها الواوي. ويقوم هذا التفسير على أصلٍ صرفيٍّ معروف عند البصريين، وهو ردُّ الألف المنقلبة إلى أصلها عند التَّصغير، سواء أكان الأصل واوًا أم ياءً.

ويظهر من خلال النِّقل أنَّ الصغانيَّ اعتمد على مبدأ ردِّ الألف إلى أصلها في التَّصغير، وهو أصلٌ صرفيٍّ قرَّره سيبويه، إذ يذهب إلى أنَّ الألف إذا كانت منقلبة عن واو تُردَّ واوًا، وإذا كانت منقلبة عن ياء تُردَّ ياءً، ومن ثم يكون تصغير (ناب)

(1) ينظر: علل النحو: 479/1.

(2) العباب الزَّأخر: (ن ي ب): 505/2.

على: نُيِّب إذا أُرجعت إلى الياء، أو نُويب إذا أُرجعت إلى الواو، وقد علل سيبويه مجيء الواو في (نُويب) بقوله: "ومن العرب من يقول في ناب: نويب فيجيء بالواو؛ لأنَّ هذه الألف مبدلة من الواو أكثر"⁽¹⁾، فدلَّ ذلك على أنَّ اختلاف التَّصغير ناشئ من اختلافهم في تعيين الأصل الاشتقاقي للألف، وتابع المبرِّد هذا الاتجاه، فذكر أنَّ تصغير (ناب) يكون على (نُيِّب)، لأنَّ الألف منقلبة عن ياء، فقال: فأما ناب فتصغيره نيبب، فإن قلت نيبب فإن ذلك يجوز في كل ما كان ثانيه ياء في التَّصغير"⁽²⁾.

كما أشار ابن السَّراج إلى القاعدة نفسها، مبيناً أنَّ الألف إذا كانت منقلبة عن واو رُدَّت واوًا، وإذا كانت منقلبة عن ياء رُدَّت ياءً، فقال: "حقُّ هذا الاسم إذا صغر أنَّ يرد إلى أصله فإن كانت الألف منقلبة من واو رُدَّت الواو، وإن كانت منقلبة من ياء ردت الياء، تقول في ناب نيبب والنَّاب من الإبل كذلك لأنَّك تقول: أنياب"⁽³⁾. ويتَّضح من ذلك أنَّ الصغاني اعتمد في تفسيره تصغير (ناب) على مذهب البصريين القائم على ردِّ الكلمة إلى أصلها الاشتقاقي، وربط صيغة التَّصغير بأصل الألف الواوي أو اليائي، مستندًا إلى ما قرَّره سيبويه ومن تبعه من علماء الصَّرف.

3- (درع)

جاء في العباب في مادة (درع): "درع الحديد مؤنثة، والجمع القليل أدُرُع وأدراع، فإذا كثرت فهي الدَّروع، وتصغيرها دُرِيع على غير قياس، لأن قياسه بالهاء"⁽⁴⁾

(1) الكتاب: 462/3.

(2) المقتضب: 280/2.

(3) الأصول في النُّحو: 37/3.

(4) العباب الزَّخر: (د ر ع): 117/10.

الصغاني حكم على (دريع) بأنه على غير القياس. لأن الأصل عند تأنيث (درع): دريعة، وعدّ الصغاني درع الحديد ووصفه بالتأنيث، وبين جمعه في القلة والكثرة، وذكر تصغيرها على غير القياس، فالقياس إعادة التاء دُرَيْعَة لأن العلم المؤنث بلا علامة تأنيث يصغر بإرجاع علامة التأنيث إليه نحو: دار دويرة، وهند هندية، وقدّر قديرة⁽¹⁾.

أمّا الخليل ففرّق بين درع المرأة ودرع الحديد، فعّد الأولى مذكرة والثانية مؤنثة، مع جواز تذكرها أيضاً، ثم ذكر أنّ العرب تقول في تصغيرهما: (دريع) بلا هاء، فقال: "درع المرأة يذكر، وبرغ الحديد تؤنث، وقال بعضهم: يُذكر أيضاً، والجميع الدروع، وتصغيره دُريع بلا هاء، رواية عن العرب"⁽²⁾.

يُفهم من كلامه أنّه راعى لغة من يذكر (درع). لذلك جاء التّصغير عنده على القياس بالنسبة للتذكير، وتابعه في هذا ابن دريد؛ إذ قال: "الدّرع درع المرأة، مذكر، يصغر دُريعاً، ودرع الحديد مؤنثة وقد ذكرت أيضاً"⁽³⁾ رأيه يؤيد أنّ التّصغير مرتبط بجنس اللفظ: فإنّ ذُكّر دُريع. وإنّ أنث دُرَيْعَة. أمّا ابن درستويه فقد فصل القول في اللفظ ومعناه، وتذكيره وتأنيثه، مبيناً أنّه صغر على المذكر فقط، إذ قال: "ودرع الحديد مؤنثة، ودرع المرأة مذكر، فإنّما أنت درع الحديد؛ لأنّها حلقة، ولذلك تسمى السابعة والشّكة والفضفاضة واللامة ونحو ذلك. وأمّا درع المرأة فذُكّر؛ لأنّه قميص، والقميص مذكر، وكان يجب أنّ يذكر هذا في باب ما يذكر ويؤنث. وقال الخليل:

(1) ينظر: المقتضب: 240/2، وعلل النحو 480، واللمع في العربيّة: 217.

(2) العين: 34/2.

(3) جمهرة اللّغة: 631/2.

كان بعضهم يذكر درع الحديد أيضًا، وإذا صغروهما لم يؤنثوا واحدًا منهما رواية عن العرب، يقولون فيهما: دُرَيْعٌ⁽¹⁾.

وذكر الأزهري تصغيرهما بلا علامة تأنيث المذكر منه والمؤنث، إذ قال: "الدَّرْعُ درع المرأة مذكر ودَرَعُ الحديد تؤنث. وتصغيرهما معًا دُرَيْعٌ بغير هاء"⁽²⁾، وهذا يدلّ على أَنَّ العرب قد تحمل اللَّفْظَ في التَّصْغِيرِ على التَّذْكِيرِ وإنَّ كان مؤنثًا في الأصل، أو أَنَّ التَّصْغِيرَ سُمِعَ هكذا عن العرب فحُفِظَ على السَّماع.

أمَّا الجوهري فقد ذكر دُرَيْعَ. مع إقراره بجواز التَّذْكِيرِ والتَّأْنِيثِ⁽³⁾، فتصغيره على (دُرَيْعٍ) يوافق لغة التَّذْكِيرِ. لكنَّه يُعَدُّ مخالفًا للقياس إذا أُخِذَ اللَّفْظُ على التَّأْنِيثِ، أمَّا ابن سيده فقد وصف تصغير الدَّرْعِ بلا تأنيث من شواذ التَّصْغِيرِ، بعد أن بيّن صحّة التَّذْكِيرِ والتَّأْنِيثِ فيه، إذ قال: "الدَّرْعُ لبوس الحديد، تذكّر وتؤنث... وتصغيرها دُرَيْعٌ بغير هاء، وهو أحد ما شذّ من هذا الضَّرْبِ"⁽⁴⁾، وتابعه ابن هشام اللّخمي⁽⁵⁾. أمّا ابن منظور فيرى أَنَّ القياس في تصغير الدَّرْعِ يكون بإرجاع علامة التَّأْنِيثِ، وبعكس هذا يكون من شواذ التَّصْغِيرِ⁽⁶⁾.

أمّا المصباح المنير فيُعدُّ هذا الرّأيَ جامعًا بين السَّماع والقياس؛ إذ قال: "درع الحديد مؤنثة في الأكثر وتصغر على دُرَيْعٍ بغير هاء على غير قياس وجاز أن

(1) تصحيح الفصيح وشرحه: 485.

(2) تهذيب اللّغة: 119/2.

(3) ينظر: الصّاح: 1206/3.

(4) المحكم والمحيط الأعظم: 7/2.

(5) ينظر: شرح الفصيح: 260.

(6) ينظر: لسان العرب: 83/8.

يكون التّصغير على لغة من ذكر وربما قيل دريعة بالهاء⁽¹⁾. ووصف الفيروزأبادي تصغير اللفظ بالشذوذ، إذ قال: "تصغيرها: دُرَيْع، شاذّ⁽²⁾، ولم يختلف الزّبيديّ عنه بوصفه (دُرَيْع) بالشاذّ وعلى غير القياس والقياس فيه (دُرَيْعَة)، مبيّنًا أنّ درع الحديد قد يذكر ويؤنّث، ودرع المرأة مذكر وقد يؤنّث⁽³⁾.

يتّضح أنّ تصغير (درع) يرتبط بتذكير اللفظ وتأنيثه؛ فإن حُمِلَ على التذكير جاء تصغيره (دُرَيْع) على القياس، وإن حُمِلَ على التأنيث فالقياس (دُرَيْعَة). ولذلك وصف الصغانيّ ومن وافقه تصغيره بـ (دُرَيْع) بأنّه جاء على غير القياس باعتبار تأنيث اللفظ، مع ثبوت استعماله في كلام العرب.

ب- ما صغر على (فُعَيْل)

"يُصَغِّرُ الاسم الرباعيّ على فُعَيْل، مجردًا كان أم مزيدًا، وذلك في نحو: جعفر: جُعْفِر، وسَهْلَب: سُهَيْلَب"⁽⁴⁾، وقد أورد الصغانيّ في معجماته طائفة من الألفاظ المصغّرة على هذا الوزن، مبيّنًا أوجهها الصرفيّة وما يطرأ عليها من تغييرات، سنقف على طائفة منها:

1- (موسى)

يقول الصغانيّ: "وقال ابن السكّيت في كتاب التّصغير: تَصْغِيرُ مُوسَى -اسم رجل- مُوَيْسَى، كأنّ مُوسَى فُعْلَى، وإن شئتَ قُلْتَ مُوَيْسَى -بكسر السين وإسكان الياء غير مُنَوَّنة-. وتقول في النّكرة: هذا مُوَيْسَى ومُوَيْسٍ آخَرُ، فلم تَصْرِفِ الأوّل

(1) المصباح المنير: 192/1

(2) القاموس المحيط: 714

(3) ينظر: تاج العروس: 538/20

(4) ينظر: الكتاب: 416/3، والأصول في النّحو: 39/3، وشرح الشّافية: 139/1.

لأنَّه أَعْجَمِيٌّ مَعْرِفَةً. وَصَرَفْتُ الثَّانِي لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ، وَمُوسَى فِي هَذَا التَّصْغِيرِ: مُفْعَلٌ. قَالَ: فَأَمَّا مُوسَى الْحَدِيدُ فَتَصَغَّرَهَا مُؤَيْسِيَّةً فِيمَنْ قَالَ: هَذِهِ مُوسَى، وَمُؤَيْسٍ فِيمَنْ قَالَ: هَذِهِ مُوسَى، قَالَ: وَهِيَ تُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ، وَهِيَ مِنَ الْفِعْلِ مُفْعَلٌ وَالْيَاءُ أَصْلِيَّةٌ⁽¹⁾. تناول الصغاني في هذا الموضع تصغير لفظة (موسى)، ففرَّق بين كونها عَلَمًا أَعْجَمِيًّا لاسم رجل، وبين كونها اسمًا لآلة الحديد. فنقل عن ابن السكيت أنَّ تصغير اسم الرَّجُل يكون على: (مُؤَيْسَى)، ويجوز: (مُؤَيْسِي)، مع اختلاف الحكم الإعرابي بحسب التعريف والتذكير؛ فالعلم الأعجمي لا يُصَرَفُ، أمَّا إذا نُكِّرَ صُرِفَ.

ثم بيَّن حكم تصغير (موسى الحديد)، فذكر أنَّها تُصَغَّرُ على: (مُؤَيْسِيَّة) عند من يؤنثها، وعلى: (مُؤَيْسٍ) عند من يذكرها، مشيرًا إلى أنَّ اللَّفْظَ يُسْتَعْمَلُ بِالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ جَمِيعًا. ويظهر من ذلك عناية الصغاني ببيان أثر الجنس اللغوي في صيغة التَّصْغِيرِ، وربطه بين البنية الصرفية والدلالة الاستعمالية.

2- (الأُتْبَج)

يقول الصغاني في لفظة (الأُتْبَج): "ما بين الكاهل إلى الظهر، وشج كل شيء وسطه... والأُتْبَج العريض الشج، وهو الذي صُغِرَ في قول النَّبِيِّ ﷺ (إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَصِيْهَبُ أُتْبِجِ حَمَشِ السَّاقِيْنَ)"⁽²⁾، بيَّن الصغاني في هذا الموضع تصغير لفظة (الأُتْبَج) على وزن (فُعْيَعِل)، فجاءت الصيغة: (أُتْبِج)، وهو تصغير للرُّبَاعِيِّ المُوَافِقِ لِلْقِيَاسِ الصَّرْفِيِّ. وقد أورد الصغاني الحديث النَّبَوِيَّ شَاهِدًا عَلَى هَذَا الِاسْتِعْمَالِ، مُسْتَدَلًّا بِهِ عَلَى وُرُودِ التَّصْغِيرِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْفَصِيحِ.

(1) العباب الزَّآخِر: 546/7.

(2) العباب الزَّآخِر: (ث ب ج): 48.

ويظهر من تفسيره أنه لم يقتصر على بيان صورة التّصغير، بل ربطها بالدلالة الوصفية للفظ؛ إذ فسّر (الأثيج) بالعريض الثّج، أي واسع الظهر أو وسطه، ثم أوضح أنّ الوصف صُغِر في الحديث على سبيل الوصف والتّقريب. ولم ينفرد الصغاني بهذا التّوجيه، بل سبقه إليه عددٌ من علماء اللّغة والمعجمات، كالجوهريّ، وابن فارس، والبغويّ، والزّمخشريّ، إذ أشاروا جميعاً إلى أنّ (أثيج) تصغير (أثج)، فجاء الصغانيّ متابعاً لهم في هذا التّفسير، معتمداً الشّاهد النّبويّ في توضيح البنية الصرفيّة والدّالة اللغويّة للفظ.

ت- التّصغير على وزن (فُعَيْعِل)

يُصَغَّر الاسم الخماسي على وزن (فُعَيْعِل)، نحو: (جنق، مُجَنِّيق)، فقد أورد الصغانيّ جميع أبنية التّصغير، منها ما يأتي:

1- (مُجَنِّيق)

نقل عن سيبويه في تصغير (مُجَنِّيق) على وزن (فُعَيْعِل) وأصله الفعل الثلاثيّ (جنق) فقال: "وَقَالَ سِيبَوَيْهٍ: هِيَ فَعْلِيلٌ الْمِيمُ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ أَصْلِيَّةٌ لِقَوْلِهِمْ فِي الْجَمْعِ مَجَانِيقُ، وَفِي التّصْغِيرِ مُجَنِّيقُ؛ وَلَأنَّهَا لَوْ كَانَتْ زَائِدَةً وَالنُّونُ زَائِدَةً لَاجْتِمَعَتْ زَائِدَتَانِ فِي أَوَّلِ الْإِسْمِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ وَلَا الصِّفَاتِ الَّتِي لَيْسَتْ عَلَى الْأَفْعَالِ الْمَزِيدَةِ، وَلَوْ جَعَلَتْ النُّونُ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ صَارَ الْإِسْمُ رُبَاعِيًّا وَالزِّيَادَاتُ لَا تُلْحَقُ بِبَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ أَوَّلًا، إِلَّا الْأَسْمَاءُ الْجَارِيَّةُ عَلَى أفعالها نَحْوُ مُدْخَرَجٍ"⁽¹⁾. يتّضح من كلام سيبويه أنّه عدّ الميم أصليةً في الكلمة، مستدلاً بالجمع والتّصغير، في حين رأى أنّ النّون هي الزائدة، ولذلك حُذفت في التّصغير، فجاءت

(1) العباب الرّآخر: 68/12.

الصيغة على (مُجَنِّيق). وقد تابع الصغاني هذا التوجيه، معتمداً المنهج الصرفي القائم على ردّ الألفاظ إلى أصولها، وبيان أثر الحذف والتعويض في بناء صيغة التّصغير.

وذهب ابن السّراج إلى أنّ النّون هي الزّائدة أيضاً، مستدلاً بقولهم في الجمع: (مَجَانِيق)، وفي التّصغير: (مُجَنِّيق)، ورأى أنّ حذف الزّائد أولى من حذف الأصلي، فقال: "النّون الأولى قولهم في جمعه: مجانيق وفي تصغيره مُجَنِّيق، والدّليل على زيادة النّون في عُنْتَرِيس، أنّه مُشْتَقٌّ مِنَ الْعَتْرَسَةِ وهي الأخذُ بالشّدّة، ويوصف الأسد بذلك لشدّته، فعاليل: ⁽¹⁾، وكذلك نصّ الرّضيّ على أنّ زيادات الاسم الرّباعي تُحذف عند التّصغير، فقال: "وتُحذف زيادات الرّباعي كلّها مطلقاً غير المدة (إنما يجب حذفها إلا المدة ليتم بنية التّصغير، وإذا لم يكن من الحذف بُدٌّ فالزّائد (إن وُجد) كان أولى بالحذف من الأصلي، تقول في مُدَحَّرَج وفيه زائد واحد: دُحِيرَج وفي مَنَجْنِيق: مُجَنِّيق" ⁽²⁾. نفهم من كلام الرّضي أنّ النّون زائدة وهي أولى بالحذف من الأصلي. وتبعه في ذلك السّيرافي فقال: "النّون الأولى فيه زائدة. فإذا حذفناها بقي (مُجَنِّيق)، والياء رابعة في خمسة أحرف فلا تحذفها ... واستدلّ سيبويه على زيادة النّون في منجنيق أنّ العرب قد كسرت ذلك، وهم لا يكسرون ما كان على خمسة أحرف أصليّة، إلّا أنّ تستكرههم فيخلطوا... وهذا معنى قول سيبويه: "إلّا أنّ تستكرههم فيخلطوا؛ لأنّه ليس في كلامهم" ⁽³⁾، أمّا الزّبيديّ فقد خالف من سبقه، فرأى أنّ حروف (مَنَجْنِيق) جميعها أصلية؛ لأنّ الكلمة أعجميّة، ولا سبيل فيها إلى دعوى

(1) الأصول في النّحو: 217/3.

(2) شرح شافية ابن الحاجب للرّضي: 261/1.

(3) الكتاب: 444/3.

الاشتقاق أو التعليل الصرفي، فقال: "والصواب عندي أن حروفه كلها أصلية، لأنه عجمي لا سبيل فيه إلى دعوى الاشتقاق، ولا مرجح في ادعاء زيادة بعض الحروف دون بعض، ولا داعي لذلك"⁽¹⁾، فحكم الزبيدي على لفظة (منجنيق) بأنها أعجمية، وحروفها كلها أصلية، فحسم الجدل فيها.

وأما المحدثون، فقد ذهب الدكتور خديجة الحديثي إلى أن الياء في (مجننيق) جاءت عوضاً عن الحرف المحذوف، فقالت: "ما كان على أربعة أحرف أصلية زيدت عليه أحرف حذفت عند التصغير فتعوض الياء قبل الآخر في (فجنيق) من المحذوف، سواءً أكان حرفاً واحداً أم أكثر نحو: منجنيق، مجنيق عوضت الياء عن النون المحذوفة"⁽²⁾. ويتضح من مجموع الأقوال أن الصغاني سار على منهج القدماء، ولا سيما سيبويه، في تفسير تصغير (منجنيق)، معتمداً مبدأ حذف الزائد والإبقاء على الأصول، فجاء تفسيره قائماً على التحليل الصرفي الدقيق، وربط أبنية التصغير بأصول الكلمة وبنيتها الاشتقاقية.

ج- شواذ التصغير

وقف الصغاني في حديثه عن التصغير عند الألفاظ التي خرجت عن القياس أو قل استعمالها، فلم يقتصر على الصيغ المشهورة، بل أشار إلى طائفة من الألفاظ التي جاءت مصغرة على غير ما تقتضيه القواعد الصرفية، مبيناً وجوه الشذوذ فيها، ومن ذلك:

(1) تاج العروس: 133/25.

(2) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 360.

1- تصغير (بحر)

يقول الصغاني في معجمه: "البَحْرُ: خلاف البر. يقال: سُمِّيَ بحرًا لعمقه واتساعه، والجمع أَبْحَرُ وبحار وبحور... تصغيرُ بُحُورٍ وَبِحَارٍ أَبْحَرٌ، وَلَا يجوز أن تُصَغَّرَ بحارًا على لفظها فتقول: بُحَيْرٌ"⁽¹⁾، يتضح من كلامه أنه يفرق بين تصغير المفرد وتصغير الجمع، فتصغير (بحر) على القياس يكون (بُحَيْر) على وزن (فُعِيل)، أما جمعا (بحار) و(بحور) فيصغران على (أَبْحَر) على وزن (فُعِيل). ولذلك منع الصغاني تصغير (بحار) على لفظها؛ لأنه يؤدي إلى صورة تُشابه تصغير المفرد، فلا يبقى فرق ظاهر بينهما إلا التشديد، والعرب قد تنزل المشدّد منزلة المخفف، فيقع اللبس، وأصل هذا التوجيه منقول عن ابن السكيت، إذ قال: تصغيرُ بُحُورٍ وَبِحَارٍ أَبْحَرٌ، وَلَا يجوز أن تُصَغَّرَ بحارًا على لفظها فتقول: بُحَيْرٌ؛ لأن ذلك يضارع الواحد، فَلَا يكونُ بَيْنَ تَصْغِيرِ الواحد، وتَصْغِيرِ الجَمْعِ إِلَّا التَّشْدِيدُ، والعربُ تُنْزِلُ المُشَدَّدَ منزلة المُخَفَّفِ"⁽²⁾، وقد تابع الصغاني هذا الرأي، معتمدًا مبدأ التفريق بين المفرد والجمع في أبنية التصغير.

أما الزبيدي فقد ناقش هذه المسألة، موضحًا أن المنع لا يتعلق بتصغير المفرد (بحر) على (بُحَيْر)، وإنما المقصود منع تصغير الجمع (بحار) على لفظه، فقال: "والتصغير أَبْحَرٌ لَا (بُحَيْرٌ)، قَالَ شيخنا: هُوَ من شَوَاذِ التَّصْغِيرِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ النِّحَاةُ، وَإِنْ لم يَنْعَرِّضْ لَهُ الجوهري وَغَيْرُهُ، وَأما قوله: لَا بُحَيْرٌ، أي على القياس. فغير صحيح، بل يُقال على الأصل، وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا، وسواه نادرٌ قِيَاسًا واستعمالًا، انتهى. قلت: وظاهرُ سِيَاقِهِ يَقْتَضِي أن أَبْحَرًا تصغيرُ بَحْرٍ، وَمنع بُحَيْرٌ، أي كزُبَيْرٍ،

(1) العباب الزاخر: 114/5.

(2) العباب الزاخر: 114/5.

كَمَا فَهَمَهُ شَيْخُنَا مِنْ ظَاهِرِ سِيَاقِهِ كَمَا تَرَى، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَغْنِي تَصْغِيرُ بَحَارٍ وَبُحُورٍ، وَالْمَمْنُوعُ هُوَ بُحَيْرٌ بِالتَّشْدِيدِ⁽¹⁾، وَجَاءَ فِي (روح المعاني): "يُجْمَعُ جَمْعُهُ أَبْحَرُ وَبَحُورُ وَبَحَارُ، وَتَصْغِيرُهُ أُبْحِرُ لَا بُحَيْرُ"⁽²⁾. وَهُوَ مَا يَدُلُّ عَلَى شَيْعٍ هَذَا التَّوْجِيهِ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ وَالتَّفْسِيرِ.

يَتَضَحُّ مِنْ مَجْمُوعِ الْأَقْوَالِ أَنَّ الصَّغَانِيَّ غُني ببيان ما خرج عن القياس في أبنية التَّصْغِيرِ، وَلَا سِيَّما مَا يَتَعَلَّقُ بِتَصْغِيرِ الْجُمُوعِ، فَجَاءَ تَفْسِيرُهُ قَائِمًا عَلَى مِرَاعَاةِ الْفُرُوقِ الصَّرْفِيَّةِ وَالدَّلَالِيَّةِ بَيْنَ الْمَفْرَدِ وَالْجَمْعِ، تَجَنُّبًا لِلْبَسِّ فِي الْإِسْتِعْمَالِ اللَّغَوِيِّ.

2- (رجل، رُوَيْجِل):

يَقُولُ الصَّغَانِيُّ "تَصْغِيرُ الرَّجُلِ: رُجَيْلٌ، وَرُوَيْجِلٌ أَيْضًا عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ، كَأَنَّهُ تَصْغِيرُ رَاجِلٍ"⁽³⁾. مُسْتَشْهِدًا بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ: (أَفْلَحَ الرُّوَيْجِلُ إِنْ صَدَقَ)⁽⁴⁾، ذَكَرَ الصَّغَانِيُّ فِي مَعْجَمِهِ تَصْغِيرَ لَفْظَةِ (رجل) عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا عَلَى الْقِيَاسِ، وَالْآخَرُ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى ثُبُوتِ هَذَا الْإِسْتِعْمَالِ فِي السَّمَاعِ الْعَرَبِيِّ، وَإِنْ خَالَفَ الْأَصْلَ الْقِيَاسِيَّ فِي التَّصْغِيرِ. فَذَكَرَ الصَّغَانِيُّ مَا وَافَقَ الْقَاعِدَةَ وَمَا خَالَفَهَا مِنْ غَيْرِ تَعْلِيلٍ.

وَقَدْ جَاءَ فِي الْعَيْنِ: "وَتَصْغِيرُ رَجُلٍ: رُجَيْلٌ، وَالْعَامَّةُ تَقُولُ: رُوَيْجِلٌ صِدْقٍ وَرُوَيْجِلٌ سُوءٍ، يَرْجِعُونَ إِلَى الرَّاجِلِ؛ لِأَنَّهُ اشْتَقَّاقُهُ مِنْهُ"⁽⁵⁾، فَعُدَّ تَصْغِيرَ رُجَيْلٍ الْقِيَاسَ، وَرُوَيْجِلٍ كَلَامَ الْعَامَّةِ، أَيْ غَيْرَ الْقِيَاسِ، وَهُوَ عَيْنٌ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبِيؤُهُ بِقَوْلِهِ: "قَالُوا: رُوَيْجِلٌ

(1) تاج العروس: 112/10.

(2) روح المعاني: 171/7.

(3) العباب الزَّآخِرُ، (ر ج ل): 258/13.

(4) سنن أبي داود: باب تحزيب القرآن: 1399/2.

(5) العين: (ر ج ل) 103/3.

كانهم حقروا راجلاً⁽¹⁾، وتبعه ابن السراج في تقرير القياس، إذ يرى أن ما سُمي به يُصَغَّر على القياس، وجعل (رُوَيْجِل) من صيغ النّقل من (راجل) لا من (رجل) مباشرة، إذ قال: "إذا سُميت به حَقَرَتْهُ على القياس، ومما جاء على غير مُكَبَّره إنسانٌ: أنيسيانٌ، وبنون: أبينون، ورجُلٌ: رويجل"⁽²⁾. ووافقه في ذلك الأزهري، إذ قال: "وتَصْغِيرُ رَجُلٍ رُجَيْلٍ، وعامَّتُهُمْ يَقُولُونَ: رُوَيْجِلٌ صِدْقٍ، ورُوَيْجِلٌ سُوءٍ، يَرْجِعُونَ إلى الرَّاجِلِ، لأنَّ اشتقاقه مِنْهُ"⁽³⁾، وأما الجوهرى فقد ذهب إلى أن الياء في (رُوَيْجِل) زائدة في بنية التّصغير، قياساً على زيادتها في أبنية أخرى وقال: "وَتَقْدِيرُ إِنْسَانٍ فِعْلَانٌ وإنَّما زِيدَ فِي تَصْغِيرِهِ يَاءٌ كَمَا زِيدَ فِي تَصْغِيرِ رَجُلٍ فَقِيلَ رُوَيْجِلٌ"⁽⁴⁾، فقد عدَّ الياء زائدة في حين رأى ابن جني أن (رُوَيْجِل) ليس تصغيراً مباشراً لـ(رجل)، وإنَّما هو تصغير لـ(راجل) بعد النّقل إليه، فقال: "قولهم في تحقير رجل: رُوَيْجِل فهذا ليس بتحقير رجل، لكنّه نقله من فعل إلى فاعل فصار إلى راجل ثم حينئذ قال في تحقيره: رويجل"⁽⁵⁾، وقال البصري: "وفاعل تصغيره فُوَيْعِلُ كقولهم في راجِلٍ رُوَيْجِلٌ"⁽⁶⁾.

وذهب ابن سيده إلى هذا المعنى أيضاً، موضحاً أن الأصل هو (راجل)، ثم جرى التّصغير عليه، فقال: "وقولهم في رجل رُوَيْجِل أرادوا راجلاً؛ لأنَّه يُقال للرجل

(1) الكتاب: 103/3.

(2) الأصول في النّحو: 63/3.

(3) تهذيب اللّغة: (ر ج ل): 24/11.

(4) الصّاح: (إ ن س): 905/3.

(5) الخصائص: 121/3.

(6) ملحّة الإعراب: 60/1.

رَجُلٌ وَإِنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ صَغَّرْتَهُ جَرَى عَلَى الْقِيَاسِ فَقُلْتَ فِي إِنْسَانٍ أُنْثِيَانٌ، وَفِي لَيْلَةٍ لَيْلَتَانِ، وَفِي رَجُلٍ رَجُلَانِ⁽¹⁾، فالقياس عنده رُجُلٌ. أمَّا الرُّضَيَّ فعَدَّهُ مِنَ الشَّاذِّ، لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْقِيَاسِ الصَّرْفِيِّ فِي تَصْغِيرِ الثَّلَاثِي عَلَى (فُعَيْلٍ)، فَقَالَ: "أَنَّ رَجُلًا بِمَعْنَى رَجُلٍ، وَمِنْ تَصْغِيرِ الشَّاذِّ قَوْلُهُمْ رُؤَيْجُلٌ فِي تَصْغِيرِ رَجُلٍ، وَقِيَاسُهُ رُجَيْلٌ، كَأَنَّهُمْ صَغَرُوا رَجُلًا فِي مَعْنَى رَجُلٍ وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ بِهِ اسْتِعْمَالٌ"⁽²⁾، ووافقه ابن هشام، إِذْ عَدَّهُ سَمَاعِيًّا شَاذًّا، وَالْقِيَاسُ عَنْده (رُجَيْلٌ)⁽³⁾، وَخِلَاصَةُ الْأَقْوَالِ أَنَّ (رُجَيْلٌ) هُوَ الْقِيَاسُ فِي تَصْغِيرِ (رَجُلٍ)، أَمَّا (رُؤَيْجُلٌ) فَمَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلِ الْاِشْتِقَاقِ مِنْ (رَجُلٍ)، وَقَدْ اسْتَعْمَلْتَهُ الْعَرَبُ سَمَاعًا، فَجُمِعَ بَيْنَ الْاِسْتِعْمَالِ الْفَصِيحِ مِنْ جِهَةِ السَّمَاعِ، وَبَيْنَ مُخَالَفَتِهِ لِلْقِيَاسِ مِنْ جِهَةِ الْبَنِيَةِ الصَّرْفِيَّةِ، وَهُوَ مَا سَجَّلَهُ الصَّغَانِيُّ بِدَقَّةٍ فِي مَعْجَمِهِ، جَامِعًا بَيْنَ الْوَجْهَيْنِ دُونَ إِغْفَالٍ لِأَيِّ مِنْهُمَا.

خ - تصغير الجمع:

أشار الصغاني إلى مسألة تصغير الجمع، وهي من المسائل التي اختلف فيها اللغويون؛ إذ ذهب العرب فيها مذاهب متعددة⁽⁴⁾، فإِذَا أُنْ يُصَغَّرُ الْجَمْعُ عَلَى لَفْظِهِ، وَإِذَا أُنْ يُرَدُّ إِلَى مُفْرَدِهِ ثُمَّ يُصَغَّرُ⁽⁵⁾. وَقَدْ أورد الصغاني عددًا من الجموع التي ورد تصغيرها، منها ما يأتي:

1- (الكلاب)

(1) المخصص: (ر ج ل): 270/4.

(2) شرح شافية ابن الحاجب للرُّضَيَّ الاسترأبادي: 103/4.

(3) شرح شذور الذهب: 205/1.

(4) ينظر: شرح المفصل: 137/5، وأوضح المسالك: 324/4، وجمع الهوامع: 152/6.

(5) التكملة: 264/1، وينظر: الكتاب: 490/3، والمقتضب: 279/2.

يقول الصغاني: "وتصغير الكلاب: أَكْيَلِب، تَرَدُّهَا إِلَى أَقَلِّ الْجَمْعِ وَهُوَ أَكْلَب" (1)، أي إِنَّهُ رَدَّ جَمْعَ الْكَثْرَةِ إِلَى جَمْعِ الْقَلَّةِ ثُمَّ صَغَّرَهُ، وَقَدْ بَيَّنَّ ابْنُ يَعِيشٍ أَنَّهُ إِذَا صُغِّرَ نَحْو: (كَلَاب)، جَاز فِيهِ وَجْهَان، فَتَقُول: (أَكْيَلِب) عَلَى رَدِّهِ إِلَى بِنَاءِ الْقَلَّةِ، أَوْ: (كَلَيْبَات) بِرَدِّهِ إِلَى الْمَفْرَدِ ثُمَّ تَصْغِيرُهُ وَجَمْعُهُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ؛ لِأَنَّهُ لَغَيْرِ الْعَاقِلِ (2)، وَمَنْ الْجَدِيرُ ذَكَرَهُ أَنَّ أَبْنِيَةَ جَمْعِ الْقَلَّةِ أَرْبَعَةٌ، هِيَ: أَفْعُل، وَأَفْعِلَةٌ، وَأَفْعَال، وَفِعْلَةٌ.

2-(اللُد)

يقول الصغاني: "وقال ابن السكيت: مَنْ قَالَ فِي جَمْعِ (لِدَةٍ): (لِدَاتُ)، قَالَ فِي التَّصْغِيرِ: (وُلَيْدَاتُ)، رَدًّا إِلَى الْأَصْلِ، وَمَنْ قَالَ: لِدُون، قَالَ: وَلَيْدُون. وَمَنْ الْعَرَبُ مَنْ يَقُولُ فِي تَصْغِيرِ (لِدَاتِ): (لُدَيَاتُ)، عَلَى الْغَلْطِ..." (3). وَيُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْقِيَاسَ فِي تَصْغِيرِ (لِدَةٍ) أَنْ يُرَدَّ اللَّفْظُ إِلَى أَصْلِهِ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ وَالتَّكْسِيرَ يَرُدَّانِ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا، فَأَصْلُ (لِدَةٍ) هُوَ: (وُلْدَةٌ)، وَالْهَاءُ فِيهَا عَوَضٌ مِنَ الْوَاوِ الْمَحْذُوفَةِ مِنْ أَوَّلِ الْكَلِمَةِ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ عِدَّةٌ مِنْ أئِمَّةِ اللُّغَةِ؛ كَالْجَوْهَرِيِّ وَالْفَيْرُوزِأَبَادِيِّ وَغَيْرَهُمَا، يَقُولُ الْجَوْهَرِيُّ: وَلِدَةُ الرَّجُلِ: تَرْبُهُ، وَالْهَاءُ عَوَضٌ مِنَ الْوَاوِ الْذَاهِبَةِ مِنْ أَوَّلِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْوِلَادَةِ (4). وَيَقُولُ الْفَيْرُوزِأَبَادِيُّ: "وَاللُّدَةُ نَقْصَانُهُ الْوَاوُ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ: (وُلْدَةٌ)" (5)، وَفِي الْقَامُوسِ: "وَاللُّدَةُ: التَّرَبُّ، جَمْعُهَا: لِدَاتُ وَلِدُون، وَالتَّصْغِيرُ:

(1) التَّكْمَلَةُ: (ك ل ب): 264/1.

(2) شرح المفصل: 132/5، وينظر: اللباب: 177/2، وشرح الشافية: 266/1.

(3) التَّكْمَلَةُ: 363/2.

(4) الصَّاح: 554/2، وينظر: تاج العروس: 327/9.

(5) معجم مقاييس اللغة: 143/6، وينظر: لسان العرب: 469/3.

وَلَيَدَاتٌ وُّوَلِيدُونَ، لَا لُدَيَّاتٌ وَلُدِيُونَ، كما غَلِطَ فيه بعض العرب⁽¹⁾. وعلى هذا يكون القياس: (وُلَيْدَات) و(وُلَيْدُونَ)، لا: (لُدَيَّات).

غير أنَّ قاعدة ردِّ الكلمات إلى أصولها ليست مطَّردة عند جميع الصّرفيين؛ لأنَّ مراعاة الأصل قد تُقضي إلى التّبّاس المعنى، إذ يصبح تصغير (لِدَة) على (وُلَيْد) مماثلاً لتصغير (وُلْد)، جاء في شرح التّصريح: "وشدَّ (لِدُون) جمع (لِدَة)، وأصلها: ولد"⁽²⁾، ومن هنا ذهب بعضهم إلى أنَّ نحو: (لُدَيَّات) ليس غلطاً محضاً، بل هو استعمال شاذُّ خالف القياس، والشّاذُّ عند العرب لا يُحكم عليه بالغلط؛ لأنَّ كلام العرب يُحتجُّ به وإن خالف القياس.

(1) القاموس المحيط: 327/1.

(2) شرح التّصريح على التّوضيح: 71/1.

المبحث الرابع

النسب

يُعَدُّ النسب من الظواهر الصرفية المعروفة في العربية، وقد حظي بعناية اللغويين والنحاة؛ لما يترتب عليه من تغييرات لفظية ومعنوية تطرأ على الاسم المنسوب. لذلك أفرد له العلماء مباحث واسعة تناولوا فيها أحكامه، وصوره، وما يلحق المنسوب إليه من تغيير.

حظي النسب بعناية علماء العربية قديماً، فخصّوه بالدراسة والتفصيل، وسمّوا هذا الباب تارةً: باب النسب، وتارةً: باب الإضافة، وقد جمع سيبويه بين التسميتين بقوله: "هذا باب الإضافة، وهو باب النسب"⁽¹⁾. كما استعمل الخليل بن أحمد مصطلح (النسبة) و(المنسوب)، ومن ذلك قوله: "هذا رجل جنابي: منسوب لأهل جناب بأرض نجد"⁽²⁾. وبيّن سيبويه أنّ النسب يتحقّق بإلحاق ياء النسبة بالاسم المنسوب إليه، سواء أكان اسم شخص، أم بلد، أم قبيلة، فقال: "اعلم أنّك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياءي الإضافة. فإنّ أضفته إلى بلد فجعلته من أهله، ألحقت ياءي الإضافة؛ وكذلك إنّ أضفت سائر الأسماء إلى البلاد، أو إلى حيّ أو قبيلة"⁽³⁾.

(1) الكتاب: 335/3، والمقتضب: 133/3.

(2) العين: 150/6.

(3) الكتاب: 335/3.

وأوضح ابن يعيش الفرق بين الإضافة والنسب، فالإضافة تكون بذكر الاسمين، نحو: غلام زيد، أما النسب فيكتفى فيه بذكر المنسوب إليه مع زيادة ياء مشددة تدل على معنى الانتماء، نحو: هاشمي، وقيسي، وبغدادى⁽¹⁾.
وقد اختيرت الياء علامة للنسب دون غيرها؛ لخفتها وكثرة استعمالها، ولأن الألف تؤدي إلى بناء المقصور، والواو أثقل في النطق⁽²⁾.
كما شددت ياء النسب؛ لئلا تلتبس بياء المتكلم، ولتحمّل الحركات الإعرابية المختلفة⁽³⁾.

ثالثاً: تفسيره ظاهرة النسب

تناول الصغاني ظاهرة النسب في معجماته من خلال بيان صيغ المنسوب، وشرح ما يطرأ عليها من تغييرات صرفية، مع تعليل تلك التغييرات وربطها بأصول العربية وقياساتها. وقد اعتمد في ذلك على أقوال أئمة اللغة والصرف، مع مناقشتها والترجيح بينها في بعض المواضع، كما عني ببيان ما وافق القياس وما خالفه من صيغ النسب الواردة في كلام العرب؛ فقال: "والتركيب (النسب) يدل على اتصال الشيء بالشيء"⁽⁴⁾. وكثيراً ما نبّه على الألفاظ التي وردت منسوبة على صيغ النسب المتعددة في مواضعها، وسنذكر ما فسره الصغاني وبيّن علته على الوجه الآتي:

(1) ينظر: شرح المفصل: 438/3.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 438/3.

(3) ينظر: شرح المفصل: 439/3.

(4) العباب الزاخر: (ن س ب): 2 / 365.

أ - النسب إلى المركب:

يرى علماء الصرف أنَّ النسب إلى الاسم المركَّب يكون إلى صدره، سواء أكان المركَّب مزجيًّا، نحو: (حُزْموت) و(بعلبك)، فيقال: حُزْمِيٌّ وبعليٌّ، أم كان مركَّبًا إسناديًّا، نحو: (تأبَّط شرًّا) و(برق نحره)، فيقال: تأبَّطِيٌّ وبرقيٌّ⁽¹⁾، أي إنَّ النسب يكون إلى الجزء الأوَّل من المركَّب دون سائر أجزائه، وذلك عند أمن اللبس. أمَّا إذا أدَّى النسب إلى الصدر إلى لبسٍ في المنسوب إليه، تعيَّن النسب إلى العجز، نحو: (عبد مناف) و(عبد شمس)، فيقال: منافيٌّ وشمسيٌّ؛ لأنَّ النسب إلى الصدر بقولهم: (عبدِي) لا يوضِّح المقصود.

وقد ذكر الصغاني عددًا من الأسماء المركَّبة التي وردت منسوبة، منها:

1- النسب إلى دير عاقول

يقول الصغاني: "الديريُّ": منسوب إلى دِيرِ عاقول. وبعضهم يقول: الديرُ عاقولي، والأوَّل الوجه⁽²⁾. ويُفهم من كلامه أنَّ النسب إلى المركَّب (دير عاقول) جاء على صورتين: الأولى النسب إلى صدر المركَّب، فيقال: (الديريُّ)، وهي الصيغة الأوجه والأقيس، والثانية النسب إلى العجز، فيقال: (عاقوليُّ)، ويتَّضح من ذلك أنَّ الصغاني يرجِّح النسب إلى صدر المركَّب؛ موافقةً لما ذهب إليه أكثر الصرفيين في هذا الباب، إذ نصَّ على ذلك الزبيديُّ في تاجه⁽³⁾، ومن ثمَّ يتَّضح أنَّ الصَّحيح في النسب إلى (دِيرِ عاقول) أنَّ يقال: (دِيرِيٌّ) بالنسب إلى صدر الجملة.

(1) ينظر: البدیع فی علم العربیة لابن الأثیر: 206/2، وشرح شافیه ابن الحاجب: 73/2، والمقاصد الشافیه فی شرح الخلاصة الکافیة: 512/7، والنحو الوافی: 739/4.

(2) التَّكْملة: 520/2.

(3) ينظر: تاج العروس، (د ي ر): 385/11.

ب- النسب بغير ياء النسب

قد يُستغنى في النسب عن ياء النسب باستعمال صيغٍ تؤدّي معناها، وقد عقد سيبويه لذلك باباً سمّاه: "باب من الإضافة تُحذف فيه ياء الإضافة، وذلك حين يُراد الدلالة على صاحب الشيء أو ملازمه"⁽¹⁾. ومن أبرز هذه الصيغ: فاعل، وفعل، وفعل.

ويدلّ على أنّ المقصود بهذه الصيغ معنى النسب، لا اسم الفاعل ولا المبالغة، أمورٌ عدّة، منها: أن ترد في ألفاظٍ لا فعل لها ولا مصدر، مثل: (عنابل) و(بغال)، أو أن تأتي بمعنى اسم المفعول، نحو: (ماء دافق) و(عيشة راضية)، أو أن تكون مؤنثاً مجرداً من التاء، مثل: (حائض) و(طالق)، إذ لو أُريد بها اسم الفاعل للزمتها التاء. وقد تجيء هذه الصيغ أيضاً للدلالة على ملازمة المعنى والمبالغة فيه، كقولهم: (شاعر) و(عزيز) و(ذليل)، أي: صاحب شعر أو عزّ أو ذلّ⁽²⁾، وممّا وقف عليه الصغاني من هذا النوع في النسب نذكر:

أ- ما جاء على وزن (فاعل)

يقول الصغاني: "قالوا: طارت به العنقاء المَغْرِب. وحذفت هاء التّأنيث، كما قالوا: لِحْيَةٌ ناصِل، وناقَةٌ ضامِر، وامرأةٌ عاشق، ذهبوا بها إلى النسب؛ أي: ذاتُ نُصُولٍ، وذاتُ ضَمَرٍ، وذاتُ عِشْقٍ"⁽³⁾، شبه الصغاني حذف تاء التّأنيث بحذف ياء النسب؛ لأنّ هذه الصيغ أُريد بها معنى النسب والصّاحبيّة، لا معنى اسم الفاعل الحقيقي. فقولهم: (ناقَة ضامر) و(امرأة عاشق) بمنزلة: ذاتُ ضَمَرٍ وذاتُ عِشْقٍ،

(1) الكتاب: 381/3.

(2) ينظر: شرح الشافية: 85/2.

(3) التكملة: (غ رب): 266/1.

ولذلك استغني عن تاء التانيث، كما يُستغنى في بعض الصيغ عن ياء النسب لدلالة اللفظ على معناها، وقد بين ابن يعيش أنَّ ما كان من هذا النوع من النسب ذا شيء، وليس بصنعة يعالجها، أتوا به على وزن (فاعل)؛ وذلك لأن فاعلاً هو الأصل، وإنَّما يُعَدَّل عنه إلى (فَعَّال) للمبالغة، فإذا لم تُرد المبالغة جيء به على الأصل، لأنَّه ليس فيه تكثير. قالوا لذي الدرع: دارع، ولذي التبل نابل. و(فاعل) ههنا ليس بجارٍ على الفعل؛ إنَّما هو اسم صيغ لذي الشيء، ألا ترى أنَّك لا تقول: درع يدرع، ولا لبن يلبن⁽¹⁾.

ب- ما جاء على وزن (فَعَّال)

ذكر الصغاني أنَّه "قيل: إذا ملك أحدهم المئين إلى الألف من الإبل، قيل له: الفدَّاء، وهو (فَعَّال)، في معنى النسب؛ كقولهم: بَتَّاتٌ، وعَوَّاجٌ⁽²⁾. وأوضح ابن يعيش في فصل (بناء على (فَعَّال) و(فاعِل) ما فيه معنى النسب من غير إلحاق اليائين أنَّ العرب يبنون بناءً يدلُّ على نحو ما دلَّت عليه ياء النسبة، وهو قولهم لصاحب البُتوت، وهي الأكسية واحدها بَتٌّ: (بَتَّاتٌ)، ولصاحب الثَّياب (ثَوَّابٌ)، ولصاحب العاج: (عَوَّاجٌ). وأنَّهم يلجؤون في النسب إلى هذا الوزن؛ الدَّال على التَّكثير وهو (فَعَّال) بتضعيف العين؛ لأنَّ التَّضعيف للتَّكثير⁽³⁾، وقد قُيِّد هذا النوع من النسب بالسَّماع، وهو ليس بمطرَّد ولا يقاس عليه⁽⁴⁾.

(1) شرح المفصل: 13/6-14.

(2) التَّكملة: (ف د د): 306/2.

(3) ينظر: شرح المفصل: 13/6.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 15/6، وشرح الشَّافية: 85/2.

ت- التصويب في النسب وتحديد أصله

1- (رَحَح)

جاء في تركيب (رَحَح): يقول الصغاني: "وقال الجوهري⁽¹⁾: قال عَوْفُ بْنُ عَطِيَّةَ التَّمِيمِي⁽²⁾:

هَلَّا فَوَارِسَ رَحْرَحَانَ هَجَوْتَهُمْ عَشْرًا تَنَاقُحُ فِي سَرَارَةِ وَادِي⁽³⁾

والصّواب: التَّمِيمِي، بميم واحدة من تَيْم الرِّبَاب، وهو عَوْفُ بْنُ عَطِيَّةَ بْنِ الْخَرَجِ واسم الخرج: عمرو⁽⁴⁾، يفسر الصغاني في هذا النص خطأ الجوهري في نسبة عوف بن عطية، إذ ذكره (التَّمِيمِي)، بينما يرى الصغاني أَنَّ الصّواب (التَّمِيمِي) بميم واحدة؛ لأنّه من تَيْم الرِّبَاب لا من تميم. وبذلك يبيّن دقّة النسب عند العرب، وأنّ اختلاف صيغة النسب يؤدي إلى اختلاف القبيلة المنسوب إليها. فيشير إلى أَنَّ الصّواب في النسب إلى (تيم) (تيمي)، وهو القياس في النسب، وقد نصّ عليه كثير من علماء العربيّة⁽⁵⁾، إذ قال الأزهري: "وَأَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى التَّمِيمِيّ مِنْ تَيْمِ قَرِيشٍ مَوْلَى لَهُمْ"⁽⁶⁾، ويقول ابن سيده: "... إِنَّمَا هُوَ عَلَى تَيْمِيّ⁽⁷⁾، وقال ابن منظور: "قَالَ عَوْفُ

(1) ينظر: الصحاح، (ر ح ح): 364/1.

(2) عوف بن عطية بن عمرو الملقب بالخرع ابن عابس بن وديعة التميمي، من تيم الرّباب، من مضر: شاعر جاهلي فحل. أدرك الإسلام، وعده ابن سلام في الطبقة الثامنة من الإسلاميين. ينظر: الأعلام للزركلي: 96/5.

(3) البيت من بحر الكامل، وهو لعوف بن عطية: جمهرة اللغة: 575/1، ومجمل اللغة: 61/3، ومعجم البلدان: 36/3.

(4) التكملة: (ر ح ح): 29/2.

(5) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين للأنباري، (ت ٥٧٧هـ): 387/3، والبدیع في علم العربيّة لابن الأثير: 184/2، وشرح المفصل: 439/3، وشذا العرف: 111/1.

(6) تهذيب اللغة: 13/1.

(7) المخصص: 96/5.

بُنَ الْخَرَجِ التَّيْمِيَّ، واسمُ الْخَرَجِ عَطِيَّةٌ، يُخَاطَبُ لَقِيْطُ بْنُ زُرَّارَةَ وَكَانَ بَنُو عَامِرٍ أَسْرَوْا مَعْبَدًا أَخَا لَقِيْطٍ، وَطَلَبُوا مِنْهُ الْفِدَاءَ بِأَلْفِ بَعِيرٍ، فَأَبَى لَقِيْطٌ أَنْ يَفْدِيَهُ، وَكَانَ لَقِيْطٌ قَدْ هَجَا تَيْمًا وَعَدِيًّا؛ فَقَالَ عَوْفُ بْنُ عَطِيَّةَ التَّيْمِيَّ يُعَيِّرُهُ بِمَوْتِ أَخِيهِ مَعْبَدٍ فِي الْأَسْرِ:

هَلَا فَوَارِسَ رَحْرَحَانَ هَجَوْتَهُمْ عَشْرًا، تَنَاوَحُ فِي سَرَارَةِ وَادِي⁽¹⁾

يَتَّضِحُ أَنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ اللُّغَةِ يَذْهَبُونَ فِي النَّسَبِ إِلَى (تَيْم) (تَيْمِيَّ)، أَمَّا (تَيْمِي) فَلِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ تَيْمٍ، وَهُوَ مَا يَرَاهُ الصَّغَانِيُّ.

ث - النَّسَبُ إِلَى الْأَسْمِ الْمُؤَنَّثِ

تُحْذَفُ تَاءُ التَّأْنِيثِ عِنْدَ النَّسَبِ إِلَى الْأَسْمِ الْمُخْتَوِّمِ بِهَا، وَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْقِيَاسِ الْمَطْرُودِ عِنْدَ الصَّرَفِيِّينَ. وَقَدْ ذَكَرَ سَبِيوِيَّةُ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ فِي بَابِ "هَذَا بَابُ مَا حُذِفَ الْيَاءُ وَالْوَاوُ فِيهِ الْقِيَاسُ: وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي رَبِيعَةٍ: رَبْعِيٌّ، وَفِي حَنِيفَةٍ: حَنْفِيٌّ، وَفِي جُذَيْمَةٍ: جُذَمِيٌّ، وَفِي جُهَيْنَةٍ: جُهْنِيٌّ، وَفِي قُتَيْبَةٍ: قُتَيْبِيٌّ، وَفِي شَنْوَةِ: شَنْئِيٌّ وَتَقْدِيرُهَا: شَنْوَةٌ وَشَنْعِيٌّ، وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ قَدْ يَحْذِفُونَهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ لَمَّا أَحْدَثُوا فِي آخِرِهَا لِتَغْيِيرِهِمْ مَنَتهَى الْأَسْمِ، فَلَمَّا اجْتَمَعَ فِي آخِرِ الْأَسْمِ تَغْيِيرُهُ وَحُذْفُ لَزْمِهِ حُذِفَ هَذِهِ الْحُرُوفُ، إِذَا كَانَ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنْ يُحْذَفَ لِأَمْرٍ وَاحِدٍ، فَكَلِمًا زَادَ التَّغْيِيرُ كَانَ الْحُذْفُ أَلْزَمَ، إِذَا كَانَ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنْ يَحْذِفُوا لِتَغْيِيرِ وَاحِدٍ"⁽²⁾، وَتَابَعَهُ السَّرَاجُ، فَقَالَ: "... يَنْسَبُ إِلَى الْأَسْمِ وَلَا هَاءَ فِيهِ... وَكُلُّ اسْمٍ فِيهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ فَعَلَى هَذَا يَجْرِي"⁽³⁾، وَإِنَّمَا حُذِفَتْ تَاءُ التَّأْنِيثِ فِي النَّسَبِ كِرَاهَةً اجْتِمَاعَ تَاءَيْنِ؛ لِأَنَّ يَاءَ النَّسَبِ

(1) لسان العرب: (ب د د): 87/3.

(2) الكتاب: 339/3.

(3) الأصول في النحو: 68/3، وينظر: شرح الشافية: 6/2، وشرح المفصل: 146/5، وأوضح المسالك: 279/3، والمقرب: 415، وشرح ابن عقيل: 497/2.

إذا لحقتها تاء التأنيث اجتمع في اللفظ تاءان. فلو قيل في النسب إلى (البصرة) من غير حذف: (بَصْرِيَّة) لثقل اللفظ، ولذلك عدلوا عنه إلى الحذف⁽¹⁾، وقد ورد في معجمات الصغاني مواضع كثيرة لهذا النسب نذكر منها:

1- النسب إلى الثلاثة

يقول الصغاني: "والثلاثي ما يُنسب إلى ثلاثة أشياء... يقال ثوب ثلاثي ورباعي"⁽²⁾، يبين الصغاني أنَّ لفظي (الثلاثي) و(الرَّباعي) جاءتا على صيغة النسب، ف(الثلاثي) ما نُسب إلى ثلاثة أشياء، و(الرَّباعي) ما نُسب إلى أربعة، ومنه قولهم: (ثوبٌ ثلاثيٌّ) و(ثوبٌ رباعيٌّ)

2- (السَّبْنِيَّة)

جاء في تركيب (سَبَنَ): ما نقله الصغاني عن ابن دريد فقال: "وقال ابن دريد⁽³⁾: السَّبْنِيَّة: هي ضرب من الثياب، ولا أدري إلّا ما نُسبت إلّا أنها بيض"⁽⁴⁾. ينقل الصغاني عن ابن دريد قوله في (السَّبْنِيَّة) إِنَّهَا ضَرْبٌ مِنَ الثِّيَابِ الْبَيْضِ، مع إقراره بعدم معرفته إلى أيّ شيء نُسبت. وفي ذلك إشارة إلى غموض أصل هذه النسبة، وأنّها من الألفاظ التي استعملت سماعاً من غير أنَّ يتّضح وجه اشتقاقها أو الجهة المنسوب إليها.

إلا أنّها وردت عند عددٍ من اللغويين على أنّها منسوبة إلى موضعٍ في ناحية المغرب يُقال له (سَبَن)، وبذلك يتّضح أصل النسب فيها بعد أن كان غير بين عند

(1) ينظر: عمدة الصرف: 215.

(2) التَّكْمَلَة، (ث ل ث): 354/1.

(3) ينظر: جمهرة اللّغة، (س ب ن): 341/1.

(4) التَّكْمَلَة: (س ب ن): 246/6.

بعضهم، إذ يقول ابن الأثير في نهايته: "السَّبْنِيَّةُ: ضَرْبٌ مِنَ الثِّيَابِ تُتَّخَذُ مِنْ مُشَاقَّةِ الْكَتَّانِ، مَنْسُوبَةٌ إِلَى مَوْضِعٍ بِنَاحِيَةِ الْمَغْرِبِ يُقَالُ لَهُ: سَبْنٌ"⁽¹⁾.

ويقول الزَّيْدِيُّ: "سَبْنٌ مُحَرَّكَةً: أَهْمَلَهُ الْجَوْهَرِيُّ. وَهِيَ مَدِينَةٌ بِبَغْدَادَ، مِنْهَا الثِّيَابُ السَّبْنِيَّةُ؛ وَقِيلَ: مَنْسُوبَةٌ إِلَى مَوْضِعٍ بِنَاحِيَةِ الْمَغْرِبِ، وَهِيَ أَزْرٌ سُودٌ لِلنِّسَاءِ، وَهِيَ السَّبَانِيُّ الْمُتَّخَذَةُ مِنَ الْحَرِيرِ مَقَانِعَ لَهُنَّ مُرَوَّقَةٌ"⁽²⁾، يَتَبَيَّنُ أَنَّ (السَّبْنِيَّةَ) ضَرْبٌ مِنَ الثِّيَابِ، وَهِيَ مَنْسُوبَةٌ إِلَى مَوْضِعٍ يُقَالُ لَهُ (سَبْنٌ).

3-(القريب)

يقول الصغاني في لفظة (القريب): "إِذَا كَانَ الْقَرِيبُ فِي مَعْنَى الْمَسَافَةِ يُذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ، وَإِذَا كَانَ فِي مَعْنَى النَّسَبِ يُؤنَّثُ بِلَا اخْتِلَافٍ بَيْنَهُمْ، تَقُولُ: هَذِهِ الْمَرْأَةُ قَرِيبَتِي، أَيْ ذَاتُ قَرَابَتِي"⁽³⁾، فَعِنْدَ النَّسَبِ إِلَى الْأَسْمِ الْمُخْتَوِّمِ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ يَجِبُ حَذْفُ التَّاءِ مِنَ الْمَنْسُوبِ، وَهَذَا جَاءَ بِجَوَازِ الْوُجْهِينَ"⁽⁴⁾.

ح- النسب إلى الاسم الجمع

ولهُ وَجْهَانِ؛ إِمَّا أَنْ يُنْسَبَ إِلَى مُفْرَدِهِ، وَإِمَّا أَنْ يُنْسَبَ إِلَى لَفْظِ الْجَمْعِ نَفْسِهِ⁽⁵⁾، أَمَّا مَا كَانَ عِلْمًا كَأَنْمَارِيٍّ وَكَلَابِيٍّ وَمَعَاْفِرِيٍّ وَمَدَائِنِيٍّ، فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ، وَكَذَا مَا كَانَ جَارِيًا مَجْرَى الْعِلْمِ، كَأَنْصَارِيٍّ وَأَعْرَابِيٍّ⁽⁶⁾، وَبَيَّنَّ الْأَسْتِرْبَازِيُّ سَبَبَ رَدِّ الْجَمْعِ فِي النَّسْبَةِ إِلَى

(1) النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ: 240/2

(2) التَّكْمَلَةُ: (ح ج ز): 256/3.

(3) الْعِبَابُ الزَّآخِرُ: (ق ر ب): 218.

(4) يَنْظُرُ: شَرْحُ الشَّافِيَّةِ: 5/2.

(5) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ: 245/2.

(6) التَّكْمَلَةُ: 510/4.

الواحد، بأنَّ أصل المنسوب إليه والأغلب فيه أن يكون واحدًا، وهو الوالد، أو المولد، أو الصنعة، فحُمِل على الأغلب⁽¹⁾.

ويذهب الصرفيون إلى أنَّ ما كان اسمًا لواحد أو لجمع، فالتَّسَبُّب إليه على لفظه من غير تغيير، فتقول في (أنمار): أنماري؛ لأنَّه اسم واحد، وفي (كلاب): كلابي⁽²⁾، وذلك ما ذهب إليه الصغاني أيضًا، إذ يقول في لفظة (الرباب): "والرباب -بكسر الراء- خمس قبائل تجمَّعوا فصاروا يدًا واحدة، والنسبة إليهم ربي -بالضم- لأنَّ الواحد منهم ربة، لأنَّك إذا نسبت الشيء إلى الجمع رددته إلى الواحد، كما تقول في المساجد: مسجدي، إلَّا أنَّ تكون سميت به رجلًا فلا تردُّه إلى الواحد، كما يقال في أنمار: أنماري وفي كلاب: كلابي"⁽³⁾.

ويعلل العُكْبَرِيُّ ضرورة ردِّ الجمع إلى الواحد إذا أردنا نسبته بوجهين: أحدهما: أنَّ التَّسَبُّب يُنْقَل إلى الوصف، والوصف هنا يصير واحدًا؛ لأنَّ الموصوف واحد، فينبغي أن يكون اللفظ مفردًا ليطابق المعنى.

والثاني: أن الجمع والتَّسَبُّب معنيان زائدان، فلم يُجمع بينهما فرارًا من الثقل ولا لبس؛ لأنَّ الواحد المنسوب إليه يشتمل على الجمع، وليس المراد في التَّسَبُّب الدلالة على الجمع، بل التَّسَبُّب إلى الجنس، فيصير في ذلك كالتمييز؛ فإنَّ الواحد فيه يُعْنِي عن الجمع. فأما مدائني وأنباري؛ فجاز لما سُمِّي الواحد بالجمع⁽⁴⁾، وسنقف على ما ذكره الصغاني في بيان تفسير لغوي بالتَّسَبُّب إلى الاسم الجمع:

(1) شرح الشافية: 80/2.

(2) ينظر: الكتاب: 379/3، واللباب: 155/2، وشرح المفصل: 9/6، وشرح الشافية: 80/2، وأوضح المسالك: 430/4، وهمع الهوامع: 171/6، وحاشية الصَّبَّان: 199/4.

(3) العباب الزَّخَر: (ر ب ب): 521-520.

(4) ينظر: اللباب في علل الإعراب والبناء: 155/2.

1- (نَصَب)

جاء في تركيب (نَصَب): يقول الصغاني: "وقال الجوهري⁽¹⁾ في النسبة إلى نصيبين: ومنهم من يُجرّيه مُجرى الجمع، والنسبة إليه على هذا القول (نَصِيبِيّ)، والصواب حذف نُونه. وقد انقلبت عليه المسألة"⁽²⁾.

ينقل الصغاني عن الجوهري في النسب إلى (نَصِيبِيّ) أن بعضهم يجعله في حكم الجمع، فيقول: (نَصِيبِيّ)، على هذا الاعتبار، لكن الصواب عنده حذف النون، وأن هذا الوجه غير صحيح، وقد وقع الجوهري في توجيه غير مستقيم للمسألة الصرفية، إذ يقول الجوهري في صاحبه "ونَصِيبِيّ اسم بلد، وفيه للعرب مذهبان: منهم من يجعله اسمًا واحدًا، ويلزمه الإعراب، كما يلزم الأسماء المفردة التي لا تنصرف، فيقول: هذه نصيبين، ومررت بنصيبين، ورأيت نصيبين، والنسبة (نَصِيبِيّ)، ومنهم من يُجرّيه مجرى الجمع، فيقول هذه نصيبون، ومررت بنصيبين، ورأيت نصيبين... والنسبة إليه، على هذا: نصيبيني"⁽³⁾.

وبالتأمل في كلام الجوهري يتبين أنه لم يُصب وجه القياس في هذه المسألة، كما نبّه الصغاني؛ إذ إن الأصل في العربية حذف علامتي التنثية والجمع عند النسب، لا إبقاؤهما. ولذلك كان الصواب خلاف ما ذكره الجوهري. وقد نص على ذلك أئمة العربية، ومنهم الرازي، إذ يقول: و"(نَصِيبِيّ) اسم بلد، فمن العرب من يجعله اسمًا واحدًا غير مصروف ويُعرّبُ إعرابه وينسب إليه (نَصِيبِيّ)، ومنهم من

(1) ينظر: الصحاح: (ن ص ب): 226/1.

(2) التكملة: 278/1.

(3) الصحاح: 225/1-226.

يُجْرِيهِ مُجْرَى الْجَمْعِ السَّالِمِ، وَيُعْرِبُهُ إِعْرَابَهُ، وَيَنْسُبُ إِلَيْهِ (نَصِيْبِي)⁽¹⁾، وَنَصَّ ابْنَ مَالِكٍ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: "وَإِنَّمَا يُلْزَمُ الْحَذْفُ فِي الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ مِنَ الْمُثْنَى، وَالْجَارِي مَجْرَاهُ، وَجَمْعُ السَّلَامَةِ الْمَذْكُورِ وَالْجَارِي مَجْرَاهُ، إِذَا أُعْرِبَ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ بِمَا كَانَ يُعْرَبُ قَبْلُهَا. فَأَمَّا إِذَا جُعِلَ نَوْنُهُ حَرْفَ إِعْرَابٍ، وَأُعْرِبَ بِالْحَرَكَاتِ فَلَا حَذْفَ فَمَنْ قَالَ: (نَصِيْبُونَ) -رَفْعًا- وَ(نَصِيْبِينَ) -جَرًّا وَنَصَبًا- قَالَ فِي النَّسْبِ: (نَصِيْبِي)، وَمَنْ قَالَ: هَذِهِ نَصِيْبِينَ، وَمَرَرْتُ بِنَصِيْبِينَ، قَالَ فِي النَّسْبِ (نَصِيْبِيْنِي)⁽²⁾. وَكَذَا نَبَّهَ ابْنُ بَرِّي⁽³⁾، يَتَّضِحُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ (نَصِيْبِينَ) إِذَا جُعِلَ اسْمًا مَفْرَدًا أُجْرِي مَجْرَى الْأَسْمَاءِ غَيْرِ الْمَصْرُوفَةِ، فَيُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَعِنْدَ النَّسْبِ إِلَيْهِ يَبْقَى عَلَى حَالِهِ، فَيُقَالُ: (نَصِيْبِيْنِي). أَمَّا إِذَا أُجْرِيَ مَجْرَى جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ وَأُعْطِيَ إِعْرَابَهُ (نَصِيْبُونَ)، فَإِنَّهُ عِنْدَ النَّسْبِ يُرَدُّ إِلَى مَفْرَدِهِ، فَيُقَالُ: (نَصِيْبِي) بِحَذْفِ عِلَامَةِ الْجَمْعِ، وَهُوَ مَا يَجْرِي فِي كُلِّ جَمْعٍ سَالِمٍ عِنْدَ النَّسْبِ، إِذْ يُرَدُّ إِلَى مَفْرَدِهِ أَوَّلًا ثُمَّ يُنْسَبُ إِلَيْهِ.

وَأَمَّا مَا نُقِلَ عَنِ الْجَوْهَرِيِّ، فَلَا يُفْهَمُ مِنْهُ الْوُقُوعُ فِي خَطَأٍ مُحْضٍ، إِذْ إِنَّهُ مِنْ أُمَّةِ اللُّغَةِ النَّقَاتِ، وَقَدْ يُحْمَلُ كَلَامُهُ عَلَى وَجْهِ آخَرٍ، أَوْ يُفَسَّرَ بِسَهْوٍ فِي النُّقْلِ أَوْ اخْتِلَافٍ فِي الرِّوَايَةِ، أَوْ وَقُوعَ تَصْحِيفٍ مِنَ النَّسَاحِ، لَا سِيَّمَا مَعَ دَقَّةِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ الصَّرْفِيَّةِ وَتَعَدُّدِ وَجُوهِهَا عِنْدَ الْعَرَبِ.

خ- النَّسْبُ إِلَى الْمَقْصُورِ:

يَقُولُ سِيبَوِيهِ فِي النَّسْبِ إِلَى الْأَسْمِ الْمَقْصُورِ: "هَذَا بَابُ الْإِضَافَةِ إِلَى كُلِّ اسْمٍ كَانَ آخِرُهُ أَلْفًا زَائِدَةً لَا يَنْوِنُ وَكَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ وَذَلِكَ نَحْوُ حَبْلِي وَدَفْلِي؛ فَأَحْسَنُ

(1) مختار الصحاح: (ن ص ب): 311/1.

(2) شرح الكافية الشافية لابن مالك: 1940/4.

(3) ينظر: لسان العرب: (ن ص ب): 762/1.

القول فيه أن تقول: حبلِّي ودفلِّي؛ لأنَّها زائدة لم تجئ لتلحق بنات الثلاثة بنات الأربعة، فكرهوا أن يجعلوها بمنزلة ما هو من نفس الحرف وما أشبه ما هو من نفس الحرف⁽¹⁾.

ونسب الصغاني أيضًا إلى الاسم المقصور الذي فيه الألف رابعة، بإضافة واو وياء النسب على غير قياس، إذ القياس فيما كانت الألف رابعة في اسم ساكن الثاني، جاز قلبها واوًا، أو حذفها، لكنَّ المختار حذفها، فإذا نسبت إلى ما ختم بألف مقصورة، وكانت ألفه ثلاثة كعصا وفتى، قلبتها واوًا كعصوي وفتوي، إذ يقول سيبويه: "هذا باب الإضافة إلى كل شيء من بنات الياء والواو التي الياءات والواوت لاماتهن إذا كان على ثلاثة أحرف وكان منقوصًا للفتحة قبل اللام، تقول في هدى: هُدوي، وفي رجل اسمه حصي: حصوي، وفي رجل اسمه رحي: رحي، وإنما منعهم من الياء إذا كانت مبدلة استتقالًا لإظهارها أنهم لم يكونوا ليُظهروها إلى ما يستخفون، إنَّما كانوا يُظهرونها إلى توالي الياءات، والحركات، وكسرتها، فيصير قريبًا من أمي، فلم يكونوا ليردُّوا الياء إلى ما يستثقلون، إذ كانت معتلة مبدلة، فرارًا مما يستثقلون قبل أن يُضاف إلى الاسم، فكرهوا أن يردُّوا حرفًا قد استثقلوه قبل أن يُضيفوا إلى الاسم في الإضافة، إذ كان ردُّه إلى بناء هو أثقل منه في الياءات، وتوالي الحركات، وكسرة الياء، وتوالي الياءات ممَّا يثقله، لأنَّ رأيناهم غيروا للكسرتين والياءين الاسم استتقالًا، فلمَّا كان الياءان، والكسرة، والياء فيما توالى حركاته ازدادوا استتقالًا"⁽²⁾.

1- (طيرى)

(1) الكتاب: 352/3.

(2) الكتاب: 342/3.

جاء في تركيب (طير): يقول الصغاني: "وطيرى، مقصوراً: قرية من قرى أَصْفَهان. والنسبة إليها طيراني، على غير قياس"⁽¹⁾، هكذا نرى الصغاني يشير إلى عدم موافقة لفظ (طيراني) في النسب إلى (طيرى) للقياس، ونصّ على هذا بعض أهل اللغة⁽²⁾، وبالرجوع إلى كتب الصرف تبين أنّ الصواب حليفه، فالقياس في النسب إلى الرباعي المقصور، يقول ابن الوراق (ت ٣٨١هـ): "واعلم أنّه يجوز في النسب إلى ما آخره ألف التأنيث المقصورة، إذا كان على أربعة أحرف وجهان: أحدهما: أن تقول في حُبَلَى: حُبَلَاوِيّ، وفي دُنْيَا: دُنْيَاوِيّ. والوجه الثاني: حُبَلَوِيّ ودُنْيَوِيّ"⁽³⁾.

ونذكر ابن يعيش في النسب إلى المقصور ثلاثة أوجه، أجودها حذف ألف المقصور عند النسب، بقوله: "فإن كان المقصور على أربعة أحرف، والحرف الثاني ساكن، فلا تخلص الألف في آخره من أن تكون منقلبة، أو زائدة للتأنيث، نحو: حُبَلَى، وَسَكْرَى وَعَطَشَى، وَحُزْوَى). فالأجود في هذا حذف الألف، فيقال: (حُبَلِيّ، وَسَكْرِيّ، وَعَطَشِيّ)؛ وذلك أنهم شبّهوا ألف التأنيث بتاء التأنيث في الحذف، فحذفوها كحذفها. ويجوز مدّها، فيقال: (حُبَلَاوِيّ، وَسَكْرَاوِيّ)؛ تشبيهاً بالمؤنث الممدود، نحو: (حمرء، وصَفْرَاء). ويجوز قلب الألف واواً، فيقال: (حُبَلَوِيّ، وَسَكْرَوِيّ)، كما يُقال: (كِسْرَوِيّ). شبّهوها بالمنقلبة في نحو: (مَلْهُوِيّ، وَمَغْرَوِيّ). فهذه ثلاثة أوجه أحدها (حُبَلِيّ) بحذف الألف، وهو أجودها، ثمّ (حُبَلَاوِيّ)، ثمّ (حُبَلَوِيّ)"⁽⁴⁾، ومن ثمّ يتسنى لي القول

(1) التكملة: (ط ي ر): 93/3.

(2) ينظر: تاج العروس: (ط ي ر): 457/12، ومعجم متن اللغة: 647/3.

(3) علل النحو: 537/1.

(4) شرح المفصل: 450/3، وينظر: شرح الكافية الشافية: 1943/4.

بأن القياس في النسب إلى (طَيْرِي) - الرباعي المقصور - أن يقال: (طَيْرِي) - بحذف ألفه - وهو المختار، و(طَيْرَاوِي)، و(طَيْرَوِي)، أمّا لفظ (طَيْرَانِي) فلم أقف عليه فيما اطلعت عليه؛ وذلك لمخالفته للقياس الصرفي.

د- النسب إلى الممدود:

إذا نسبنا إلى الاسم المختوم بألف ممدودة، فإن كانت للتأنيث وجب قلبها واوًا، كحمرء حَمَرَاوِيٍّ، وإن كانت أصلية تبقى على حالها: كوضاء وِوضَائِيٍّ، وإن كانت مُبدلة من واو أو ياء: ككساء، أو مزيدة للإلحاق، كعلباء، جاز فيها الأمران: تصحيحًا أو قلبها واوًا: كِسَائِيٍّ وَكِسَاوِيٍّ، وَعِلْبَائِيٍّ وَعِلْبَاوِيٍّ⁽¹⁾.

ويقول سيبويه: "وقالوا في صنعاء: صنعائي، وفي شتاء: شتوي، وبهراء قبيلة من قضاة. وقالوا روحاني في الروحاء، ومنهم من يقول: روحاوي كما قال بعضهم بهراوي، حدثنا بذلك يونس، وروحاوي أكثر من بهراوي"⁽²⁾، فمن ذلك ما يأتي:

1- (عُكْبَاء)

ورد في التكملة: "وعُكْبَاء، بالمد والقصر: قرية من سواد العراق، والنسبة إليها عُكْبَرَاوِيٍّ وَعُكْبَرِيٍّ"⁽³⁾. وهي من الألفاظ التي أهملها الجوهري في الصحاح وزادها الصغاني في التكملة، فنسب إلى عُكْبَاء مرة بقلب الهمزة واوًا، ومرة بحذف الزوائد وإلحاق ياء النسبة على الأصل، وتابعه الفيروزآبادي، والزبيدي⁽⁴⁾.

(1) ينظر: شرح المفصل: 115/5

(2) الكتاب: 336/3-337.

(3) التكملة: (ع ك ب ر): 126/3.

(4) ينظر: القاموس المحيط: 444/1، وتاج العروس: 132/13

2- بهراء

جاء في مادة (بهر) نقد للاسم المنسوب، قال الصغاني: "بهراء قبيلة من قضاة، والنسبة إليهم بهراني، مثال بحراني على غير قياس؛ لأنَّ قياسه بهراوي⁽¹⁾، يفسر الصغاني أن النسبة إلى بهراء هي بهراني، مع التنبيه إلى أنها على غير قياس، إذ كان القياس يقتضي بهراوي. وبذلك يثبت وجود صيغة سماعية خالفت القاعدة الصرفية المطردة في النسب، (بهراء) اسم ممدود وهمزته همزة تانيث، ويكون التغيير الحاصل عند النسبة بقلب الهمزة واوا، وإضافة ياء النسب⁽²⁾، وذكر سيبويه النسبة إلى بهراء مما يجيء على غير القياس، إذ قال: "فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم... وفي بهراء قبيلة من قبيلة قضاة: بهراني"⁽³⁾. وبين أبو زيد الأنصاري علة ورود بهراني بالنون والأصل فيه بهراوي بالواو، النون عوض عن الواو، وفي هذا إحياء بصحة اللفظين، قال: "وقالوا في رجل في بهراء وصنعاء بهراوي وصنعائي. قال أبو الحسن: وبعضهم يقول بهراني وصنعاني فيعوض النون من الهمزة التي هي ألف في الحقيقة"⁽⁴⁾، أمّا ابن دريد، فقد بين صحة ورود بهراني وبهراوي في النسبة إلى بهراء الممدود من دون تعليل لهذا، قال: "بهراء: قبيلة من العرب ممدود النسب إليه بهراني، وإن شئت قلت: بهراوي"⁽⁵⁾. وفصل ابن جنّي رأي أبي زيد الأنصاري في (بهراني) وفي تفصيله توضيح في أن النون هي بدل الواو (بهرائي)، والواو هي في الأصل همزة بهراء، وفي هذا إشارة واضحة إلى صحة

(1) العباب الزاخر: 174/5، وينظر: الصحاح: 598/2.

(2) ينظر: المقتضب: 149/3.

(3) الكتاب: 336/3.

(4) النّوادر في اللّغة: 542.

(5) جمهرة اللّغة: 332/1.

اللفظين، وما حدث فيهما هو قلب وإبدال للحروف المتشابهة، إذ قال: "قولهم في صنعاء وبهراء صنعاني وبهراني دلالة قاطعة على أنَّ النون هي البدل من الهمزة... أنَّ للنون شبهًا بحروف اللين قوياً... أنَّ النون في صنعاني وبهراني إنما هي بدل من الواو التي تبدل من همزة التانيث في النسب، وأن الأصل صنعاي وبهراوي"⁽¹⁾. وذكر ابن سيده النسب القياسي (بَهراوي)، وغير القياسي (بَهراي)، ذاكراً قول سيبويه، وقول ابن جنِّي اللذين سبق ذكرهما⁽²⁾، وجاء في شافية ابن الحاجب النسبة إلى الاسم الممدود وهمزته للتانيث بقلب الهمزة واواً، وإضافة ياء النسب، وهذا هو الأصل فيه، وقد يكون بقلب الهمزة نوناً، واصفاً هذا بالشذوذ، قال:

فنسبة الصحراء صحراوي ونسبة الحمراء حمراوي
وشذ في صنعاء صنعاني كذاك في بهراء بهراي⁽³⁾

إذ وصف ابن عصفور الإبدال بين الهمزة والنون بالشاذ، وأيد لهذا الشذوذ بـ (بَهراي)، قال: "فإنَّ النون لا تُبدل من الهمزة إلا شذوذاً، نحو: بهراي وصنعاني"⁽⁴⁾. واكتفى الفيروزآبادي بذكر معنى بهراء والنسبة إليها باللفظين، بالواو وبالنون، من دون أي تصريح أو إحياء بالقياس منهما، ولا الصواب، إذ قال: "وبهراء: قبيلة، وقد يُقصر، والنسبة: بهراي، وبهراوي"⁽⁵⁾.

يفهم من آراء اللغويين أنَّ القياس في النسبة إلى بهراء هو بهراوي، وهو الوجه المطرد عندهم. أمَّا بهراي فقد ورد عن العرب على وجه السماع، مع اختلافهم في

(1) سر صناعة الإعراب: 108/2.

(2) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: 314/4.

(3) الشافية في علم التصريف: 355.

(4) الممتع الكبير في التصريف: 263.

(5) القاموس المحيط: 35.

توجيهه، فعده بعضهم شاذًا أو خارجًا عن القياس. وبذلك فهو استعمال غير مقيس وإن كان فصيحًا منقولًا. ويتفق هذا مع ما قرره الصغاني من كونه نسبة على غير قياس.

ذ - النسب إلى المحذوف منه شيء:

إذا نسبنا إلى اسم ثلاثي محذوف اللام، رُدَّت إليه لامه عند النسب وفتحت ثانيه، فنقول في النسبة إلى عم، وأخ: عَمَوِيٍّ، وَأَخَوِيٍّ. يقول سيبويه: "هذا باب الإضافة إلى بنات الحرفين، اعلم أن كل اسم على حرفين ذهب لامه ولم يُرَدَّ في تثنيته إلى الأصل، ولا في الجمع بالتاء، كان أصله فعل أو فعل أو فعل، فإنك فيه بالخيار، إن شئت تركته على بنائه قبل أن تضيف إليه، وإن شئت غيرته فرددت إليه ما حذف منه، فجعلوا الإضافة تُغير فتد كما تغير فتحذف... فمن ذلك قولهم في دم: دَمِيٍّ، وفي يد: يَدِيٍّ، وإن شئت قلت: دَمَوِيٍّ وَيَدَوِيٍّ، كما قالت العرب في غد: غَدَوِيٍّ كل ذلك عربي⁽¹⁾، ومما أورده الصغاني في هذا الباب ما يأتي:

1- (بخخ)

جاء في تركيب (بخخ): يقول الصغاني: "وقال الأصمعي: دِرْهَمٌ بَخِيٍّ، الخاء خَفِيفَةٌ: مَنْسُوبٌ إِلَى (بَخْ)، خَفِيفَةُ الْخَاءِ، وَهُوَ كَقَوْلِهِمْ: نَوْبٌ يَدِيٍّ، لِلْوَاسِعِ؛ وَيُقَالُ لِلصَّبِيِّ، وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ. قَالَ: وَالْعَامَّةُ تَقُولُ: بَخِيٍّ، بِتَشْدِيدِ الْخَاءِ، وَلَيْسَ بِصَوَابٍ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَوْ نُسِبَ إِلَى (بَخْ)، عَلَى الْأَصْلِ، قِيلَ: بَخَوِيٍّ، كَمَا إِذَا نُسِبَ إِلَى (دَم)، قِيلَ: دَمَوِيٍّ⁽²⁾."

(1) الكتاب: 357/3-358.

(2) التكملة: (ب خ خ): 131/2.

يتبين من نص الصغاني أنَّ النسبة الصحيحة إلى بَخ هي بَخِي بتخفيف الخاء، كما ورد عن الأصمعي، وهي على قياس السماع العربي. وبين خطأ العامة في قولهم بَخِي بتشديد الخاء. كما ذكر أبو حاتم أنَّ القياس لو روعي لقليل بَخَوِي على أصل النسبة. وبذلك يظهر وجود صورتين: سماعية، ولم أقف على موافق له، إذ جاء في العين: "وَدِرْهُمْ بَخِي: كُتِبَ عليه: بَخ" (1)، وكذا نص ابن سيده (2)

ويقول صاحب القاموس: "وَدِرْهُمْ بَخِي، وقد تُشَدُّ الخاء: كُتِبَ عليه: بَخ" (3)، وقد أورد ابن دريد اللفظ المنسوب إليه مشدداً، بقوله: "بَخ: كلمة تُقَالُ عِنْدَ ذِكْرِ الْفَخْرِ، وقد خُفِّتْ فَأَلْحِقَتْ بِالرَّبَاعِي" (4).

فإذا كانت الكلمة المنسوبة قد وردت بالتشديد، وأيضاً ورد المنسوب إليه مشدداً، فلا مانع من صحة النسبة بالتشديد، وهذا ما أقره الأئمة النُّقَات، ومن ثمَّ فلا وجه للأصمعي فيما ذهب إليه من عزو النسبة بالتشديد إلى العامة.

ب - (ماء)

جاء في النُّكْلَة: "وقال الأزهري: أصل الماء ماه والواحدة ماهة، وقال ابن الأعرابي: النسبة إلى الماء ماهِي. وقال أبو عبيد: أَمْوَهُتُ الْبَيْرَ لَغَةً فِي أَمْهَتْهَا ويقال: عليه مَوْهَةٌ مِنْ حُسْنٍ وَمَوْاهَةٌ" (5). فنسبت إلى (ماء) برَدَّ المحذوف منها، بدليل قولهم في التَّصْغِير: (مُوَيْهَةٌ).

(1) العين: 146/4.

(2) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: 527/4.

(3) القاموس المحيط: 248/1.

(4) جمهرة اللُّغة: 65/1.

(5) النُّكْلَة: (م وه): 857/6.

ر - شواذ النسب

وقد يكون النسب بتغييرات في الاسم المنسوب إليه، وكل ما يُضبط بقواعد ثابتة أقرها القدامى، وسار المتقدمون على نهجهم يُسمّى نسباً قياسيًّا، أمّا ما يخرج عن هذه الضوابط فيُسمّى بغير القياسي، أو السماعي، أو الشاذّ، وغيره من التسميات، وهو ما رده بعض الصرفيين إلى الشاذّ من النسب، والمعجمات، ومنها معجمات الصغاني تضم من النوع الثاني الكثير، ومن أمثلة النسب غير القياسي التي وردت عند الصغاني نذكر منها ما بيّن الصغاني علته وفسّره:

1- (الجودي)

يقول الصغاني: "والجودي: جَبَل بِأَرْضِ الْجَزِيرَةِ اسْتَوَتْ عَلَيْهِ سَفِينَةُ نُوحٍ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ وَابْنُ أَبِي عَبْلَةَ: (وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ) [سورة هود: ٤٤]، بِإِرسالِ الْيَاءِ، وَذَلِكَ جَائِزٌ لِلتَّخْفِيفِ، أَوْ يَكُونُ سُمِّيَ بِفِعْلِ الْأُنْثَى، مِثْلُ خُطِّي، ثُمَّ أُدْخِلَ عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، عَنِ الْفَرَّاءِ"⁽¹⁾.

وأوضح الفرّاء أنّ الجوديّ ياءه مشدّدة، وقد حدّثت أنّ بعض القراء قرأ⁽²⁾ على الجوديّ بإرسال الياء؛ فإن تكن صحيحة فهي مما كثر به الكلام عند أهله فخففت⁽³⁾، ووقف أبو حيان عند القراءتين الواردتين في لفظة (الجوديّ) فقال: "قرأ الأعْمَشُ وَابْنُ أَبِي عَبْلَةَ قوله تعالى على الجوديّ بسُكُونِ الْيَاءِ مُخَفَّفَةً، قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: وَهُمَا لُغَتَانِ، وَقَالَ صَاحِبُ اللَّوَامِحِ: هُوَ تَخْفِيفُ يَاءِ النِّسْبِ، وَهَذَا التَّخْفِيفُ

(1) العباب الزّآخر: 203/4.

(2) ينظر: البحر المحيط: 161/6، ومعاني القرآن للفرّاء: 16/2، ومعجم القراءات: 65/4.

(3) معاني القرآن للفرّاء: 16/2.

بَابُهُ الشَّعْر؛ لِشُدُوذِهِ⁽¹⁾. أَمَّا تخفيف الياء في الشَّعْر فكثير، قال ابن جني: "تخفيف ياء في الإضافة قليل إلا في الشَّعْر، وروى عنهم: لا أكلمك حيري دهر بتخفيف الياء، يريد حيري دهر، وهذا في النثر، فعليه قراءة الأعمش: (الجودي) خفيفة"⁽²⁾.

وقد ورد فيها تخفيف ياء النسب في جمع المذكر قول الشاعر:

وَلَوْ جَهَّزْتُ قَافِيَةً شُرُودًا لَقَدْ دَخَلْتُ بُيُوتَ الْأَشْعَرِيَّانَا⁽³⁾

فقد أراد (بيوت الأشعريين)، ولكنه خفف ياء النسب في جمع السلامة لنقل الاسم بالجمع وبالياء، كما أنها لا يمكن أن تكون جمع أشعر دون ياء النسب؛ لأنه لا يجمع جمع سلامة، فمؤنثه شعراء، وليس أشعرة، وهو غير صالح لدخول التاء، وذلك ما دفع اللغويين إلى تأويلها على حذف ياء النسب أو تخفيفها، وحاصل الأمر أنه من الشاذ حذف إحدى ياءي النسب، وحذفها في حالة التوسط أشد شذوذاً من حذفها متطرفة.

2- (بَغْشُور)

وجاء في تركيب (بَغْشَر) يقول الصغاني: "وبَغْشُور -بفتح الباء-: بَلَدٌ مِنْ أَعْمَالِ هَرَاة، بينه وبين هَرَاة خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ فَرَسَخًا، وفَعْلُول (في الأسماء نادر، ولم يُسَمَّعْ على هذا الوزن غير صَغْفُوق)، لكن هذا نادر فيما يتعلق بالعربية لا غير، والنسبة إليه: (بَغَوِي)، على غير قياس"⁽⁴⁾. يبين الصغاني أن بَغْشُور اسم بلد، ونسبته جاءت بَغَوِي على غير القياس، أي بصورة لا توافق القاعدة المطردة في النسبة. كما نبه

(1) ينظر: البحر المحيط: 161/6.

(2) المحتسب: 323/1.

(3) ينظر: روح المعاني: 125/10.

(4) التكملة، (ب غ ش ر): 424/2.

إلى ندرة بناء فَعْلُول في الأسماء، مما يجعل هذا الاستعمال أقرب إلى السماع لا القياس. وبذلك جمع بين بيان الصيغة الأصلية وكون النسبة شاذة في الاستعمال. ويُفهم من ذلك عنايته بتسجيل ما ورد عن العرب ولو خالف القياس؛ إذ القياس يقتضي أن تكون (بَغْشُورِي)، جاء في معجم البلدان: "بَغْشُور: بضم الشين المعجمة، وسكون الواو، وراء: بليدة بين هَرَاة ومَرَوِ الرّوذ، شربهم من آبار عذبة... ويقال لها: (بَغ) أيضًا... يقال لها: (وَبَغْشُور)، والنسبة إليها (بَغَوِي) على غير قياس على إحداهما" (1).

وكذلك نصّ الفيومي والفيروزآبادي والزبيدي على أن النسبة إلى بَغْشُور جاءت على خلاف القياس، إذ ورد في المصباح "بَغْشُور بِلْدَة بين مَرَوِ وهَرَاة، والنسبة إليها (بَغَوِي) على غير قياس وهو مُعَرَّب كَوْشُور" (2).

يتّضح أن النسبة إلى بَغْشُور ليست على قياس مطّرد، بل جاءت بصيغة بَغَوِي سماعية شاذة. كما يظهر اتفاق المعجميين على إثبات هذه الصيغة مع التنبيه إلى مخالفتها للقاعدة الصرفية. ويُفهم أن أصل الاسم الأعجمي وندرة وزنه الصرفي أثرا في خروج النسبة عن القياس. فالمسألة في مجملها تمثل مثالا على النسب السماعية التي تُحفظ ولا تُقاس.

3- (خَتْلَانُ)

تُعَدُّ خَتْلِي في النسبة إلى خَتْلَان من شواذ النسب عند الصغاني؛ لأنها جاءت على غير القياس المطّرد في بناء النسبة، وإن كانت مسموعة عن العرب. فالشذوذ

(1) معجم البلدان، (ب غ ش ور): 467/1.

(2) المصباح المنير، (غ ش ر): 56/1، وينظر: القاموس المحيط: 353/1، تاج العروس (ب غ ش ر): 225/10.

عنده لا يعني الخطأ، بل كون الصيغة مخالفة للقاعدة العامة في الاشتقاق. وبذلك يلحقها بما يُحفظ سماعاً ولا يُقاس عليه؛ إذ يقول: "وَحْتَلَانُ، بالفتح: بَلَدٌ، والنسبة إِلَيْهِ: (حَتْلِيٌّ)، على غير قياس"⁽¹⁾.

وقد تابعه الزبيدي؛ إذ قال: "وَحْتَلَانُ كَسَحْبَان: بلد وراء بَلَخ... وهو (حَتْلِيٌّ) على غير قياس؛ لأنَّ القياسَ حَتْلَانِي"⁽²⁾.

فَحْتَلَانُ مفرد: اسم بلد، ففي معجم البلدان: حَتْلَانُ: بفتح أوله، وتسكين ثانيه، وآخره نون: بلاد مجتمعة وراء النهر قرب سَمَرْقَنْد، وبعضهم يقوله: بضم أوله وثانيه مشدّد، والصواب هو الأوّل⁽³⁾، ومن ثمَّ فالقياس في النسب إليه أنْ يقال: (حَتْلَانِيٌّ) على لفظه، ومن نسبه (حَتْلِيٌّ) فقد نظر إليه على أَنَّهُ مثنًى، ومن المعروف أن علامة التثنية تُحذف في النسبة، كما تُحذف تاء التانيث.

4- (أفق)

فسر الصغاني النسبة إلى لفظة الأفق، فذكر فيها لغتين: إحداهما على الأصل، وهي: أَفْقِيٌّ بضمّ الهمزة والفاء؛ لأنَّ النسبة تكون إلى المفرد على لفظه، والأخرى: أَفْقِيٌّ بفتح الهمزة والفاء، وعدّها على غير القياس، وهي لغة مستعملة عند العرب، فجاء تفسيره مُظهرًا اختلاف اللغات في النسبة إلى هذا الاسم بين ما وافق القياس وما خرج عنه، إذ يقول: "ورجلٌ أَفْقِيٌّ بفتح الهمزة والفاء: إذا كان من آفاق الأرض، حكاه أبو نصر، وهو على غير قياس. وبعضهم يقول: أَفْقِيٌّ، بضمهما، وهو

(1) التكملة، (خ ت ل): 332/5.

(2) تاج العروس: 393/28.

(3) معجم البلدان: 346/2.

القياس⁽¹⁾، ويبدو أنَّ الصغاني كان متابعاً للجوهوي؛ إذ ورد في الصحاح: "الآفاق: النواحي: الواحد أفق وأفق، مثل عُسر وعُسر. ورجل أفقي بفتح الهمزة والفاء، إذا كان من آفاق الأرض. حكاه أبو نصر، وبعضهم يقول أفقي بضمهما، وهو القياس⁽²⁾". أشار سيبويه إلى أن النسبة إلى أفق هي أفقي، مع بيان أن بعض العرب تأتي بها على القياس أفقي. ويُفهم من ذلك أنَّ الاستعمال غير القياسي كان معروفاً وشائعاً بين العرب. كما يدلّ على وجود لغتين في النسبة: إحداهما سماعية والأخرى قياسية. ويكشف هذا عن قدم الظاهرة وتداولها في كلام العرب، إذ قال: "وقالوا في الأفق: أفقي، ومن العرب من يقول: أفقي فهو على القياس⁽³⁾". وذكر ابن السكيت أن النسبة إلى الآفاق بإرجاعه إلى المفرد أفق، إلا أنه يكون أفقي بفتح الهمزة والفاء، ذاكراً أن أفقي بضمهما سُمع من بعض العرب⁽⁴⁾. وذكر ابن دريد أن النسبة إلى أفق أفقي على غير القياس في موضعين⁽⁵⁾ من دون أن يذكر القياس منه. وقد سار الفارابي على خطى من سبقه في النسبة إلى أفق⁽⁶⁾.

وقد ذكر ابن سيده في محكمه النسبة القياسية، ثم وصف غير القياسية بالشذوذ، إذ قال: "رجل أفقي، وأفقي: منسوب إلى الأفق، الأخيرة من شاذ النسب⁽⁷⁾"، أمّا في مخصصه، فقد ذكر غير القياس أفقي، ثم ذكر القياس أفقي ناسباً إياه لجماعة من

(1) العباب الزاخر: (ا ف ق) 9/12.

(2) الصحاح: (أ ف ق) 1446/4.

(3) الكتاب: 336/3.

(4) ينظر: إصلاح المنطق: 102.

(5) ينظر: جمهرة اللغة: 968/2 - 1082/2.

(6) ينظر: ديوان الأدب: 163/4.

(7) المحكم والمحيط الأعظم: (ا ف ق) 478/6.

العرب من غير تسميتهم⁽¹⁾. وأورد الزمخشري في النسبة إلى أفق: أفقي وأفقي، دون أن يشير إلى القياس أو الشذوذ فيهما⁽²⁾. وبين الرضي علة ورود المنسوب ببناءين أفقي وأفقي، فاللفظ (أفق) قد يخفف بسكون الفاء فيكون (أفق)، وهذا البناء (فعل) مشابه للبناء (فعل)، وورد كثير من الألفاظ على البناءين مع الاحتفاظ بمعنى واحد، وعلى هذا يجوزون القول في النسبة أفقي⁽³⁾.

ووصف ابن منظور أفقي بالشاذ بعد أن ذكر النسبة إلى أفق أفقي وأفقي، مبيّنًا القياس فيه بضميتين⁽⁴⁾، وبين الفيومي علة ورود أفقي بالفتح للتخفيف؛ لأن الفتحة أخف الحركات، وأنكر صحة النسبة إلى الجمع (أفاق)؛ لأن الصحيح في النسبة إلى الجمع إرجاعه للمفرد⁽⁵⁾. وأورد الفيروزأبادي النسبة إلى أفق باللفظين، من دون ترجيح، أو بيان أيهما القياس من عدمه، إذ قال: "وهو أفقي بفتحتين وبضميتين"⁽⁶⁾. يتضح أن النسبة إلى أفق وردت عند اللغويين على لغتين: أفقي، وهي القياس؛ لموافقتها لفظ المفرد، وأفقي، وهي لغة شائعة عند العرب عدّها أكثرهم خارجة عن القياس أو من شاذّ النسب. وقد تابع الصغاني من سبقه في إثبات اللغتين، مع التنبيه إلى القياس فيهما، مما يدلّ على عنايته بتتبع اختلاف الاستعمالات اللغوية وبيان ما يوافق القياس منها وما يخرج عنه.

(1) ينظر: المخصص: 159/4.

(2) ينظر: أساس البلاغة: 10/1.

(3) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 83/2.

(4) ينظر: لسان العرب: (أ ف ق) 5/10.

(5) ينظر: المصباح المنير: 16/1.

(6) القاموس المحيط: 864.

الفصل الثالث

مظاهر التفسير النحوي

المبحث الأول

التفسير اللغوي لظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية للأسماء

المبحث الثاني

الأفعال

المبحث الثالث

الحروف في التفسير اللغوي عند الصغاني

١

الفصل الثالث

مظاهر التفسير النحوي

تناول الصغاني في معجماته قسماً يسيراً من مسائل النحو في أثناء تفسيره للألفاظ، وتبينه لمعانيها، فقد حوت معجماته مادة نحوية ليست بكثيرة، وهذه المادة اختلفت من باب إلى آخر من أبواب النحو، فهو طوراً يوضح بعض الغموض في مسألة من المسائل النحوية، ويمر مروراً سريعاً، أو يشير إشارة موجزة إلى مسألة طوراً آخر، وسنقف على ما فسره الصغاني من مباحث نحوية.

المبحث الأول

التفسير اللغوي لظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية للأسماء

ممّا لا شك فيه أنّ للإعراب وظيفة مهمّة لبيان الفرق بين المعاني، إذ أشار ابن فارس إلى أهميته، بقوله: "فإن الإعراب هو الفارق بين المعاني. ألا ترى أنّ القائل إذا قال: (ما أحسن زيد) لم يفرّق بين التعجب، والاستفهام، والذمّ، إلا بالإعراب. وكذلك إذا قال: (ضرب أخوك أخانا) و(وجهك وجهه خراً)، وما أشبه ذلك من الكلام المشتبّه"⁽¹⁾، وأكّد المحدثون أنّه يُعدّ من القرائن السياقية التي تساعد على توضيح المعنى بتضافرها مع غيرها من القرائن الأخرى"⁽²⁾، وسنتناول ما فسره الصغاني من تعدّد أوجه الإعراب في معجماته، وبيان ما ذكره من اختلاف الأوجه الإعرابية وتوجيهها بحسب المعنى والاستعمال.

(1) الصّاحبي في فقه اللغة: 35.

(2) الدلالة السياقية عند اللغويين: 62.

1- بين الرفع والنصب:

أ- رفع ونصب (حِطَّة)

يقول الصغاني: "قال الزَّجَّاج⁽¹⁾: قولوا مسألتنا حِطَّة: أي أن تَحُطُّ عنا ذنوبنا. وقرأ ابن أبي عبله وطاووس اليماني⁽²⁾: (وقولوا حِطَّة) بالنصب، وفيه وجهان: أحدهما: إعمال الفعل فيها وهو (قولوا) كأنه قال: وقولوا كلمة تَحُطُّ عنكم أوزاركم، والثاني: أن تُنصب على المصدر بمعنى الدَّعاء والمسألة: أي احطط اللهم أوزارنا حِطَّة"⁽³⁾.

فسر الصغاني لفظ (حِطَّة) بمعنى طلب المغفرة وحثّ الذنوب، ووجه قراءة النصب على وجهين نحويين: إعمال الفعل (قولوا)، أو النصب على المصدرية، ناقلاً ذلك عن الزَّجَّاج وأهل العربية ممّا يظهر اعتماد الصغاني المنهج النقلي في تفسيره، إذ استند إلى أقوال الزَّجَّاج والنحاة في توجيه القراءتين، فقد نقل الصغاني عن الزَّجَّاج أن معنى قولهم (حِطَّة) هو: أن تَحُطُّ عنا ذنوبنا، أي طلب المغفرة وإسقاط الأوزار. فالكلمة اسمٌ دالٌّ على الدَّعاء والمسألة، لا مجرد لفظ بلا معنى، وأشار الصغاني إلى قراءة ابن أبي عبله وطاووس اليماني بالنصب، وذكر لها وجهين نحويين معروفين عند النحاة: فالوجه الأول يجعل (حِطَّة) مفعولاً به (قولوا)، أي قولوا كلمة حِطَّة، أمّا الوجه الثاني فيجعلها مصدرًا منصوبًا بفعل مقدّر، فجمع الصغاني بين التفسير والدلالة النحوية، وأثبت أن لفظ (حِطَّة) دالٌّ على الدَّعاء بطلب المغفرة، وأن نصبها في بعض القراءات له تخريجٌ نحويٌّ صحيح مؤسس على أقوال أئمة اللغة.

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج: 139/1.

(2) ينظر: المحتسب: 264/1.

(3) العباب الزَّأخر: (ح ط ط): 37.

اختلف العلماء حول قراءة (حِطَّة) بالرفع أم بالنصب، وما المقدر في القراءتين: فقيل: "حِطَّة، رفع، وهي مصدرٌ من حُطَّ عنا ذنوبنا تقديره مدة من مددت حكاية، أي قولوا: هذا الكلام فلذلك رُفِع"⁽¹⁾، وحاول النحاس (ت ٣٣٨ هـ) توجيه قراءة الرفع بقوله: "وحديث ابن مسعود قالوا: حِطَّةٌ، تفسيرٌ على الرفع وهو أولى في اللغة. والأئمة من القراء على الرفع، وإنما صار أولى في اللغة لما حكي عن العرب في معنى بدل"⁽²⁾، وقيل: "حِطَّةٌ خبر ابتداء محذوف تقديره: سألنا حِطَّةً أو رغبتنا ونحوه، وقيل: هو حكايةٌ أمروا بقولها: مرفوعة فحكوها، ولو أعملت القول لنصبت"⁽³⁾.

أما قراءة النصب فقد وجهها النحاة على عدة أوجه، فقد ذهب الأخفش (ت ٢١٥ هـ) إلى أن "النصب على أنه بدلٌ من اللفظ بالفعل، وكلٌ ما كان بدلاً من اللفظ بالفعل فهو نُصِبَ بذلك الفعل كأنه قال: احطط عنا ذنوبنا فصار بدلاً من حُطَّ"⁽⁴⁾. وقد جعله ابن جني منصوباً على المصدرية بفعلٍ مقدَّر، إذ قال: "وهذا منصوب عندنا على المصدر بفعلٍ مقدَّر: أي احطط عنا ذنوبنا حِطَّةً"⁽⁵⁾. وأقرَّ الزمخشري بأن الأصل في ذلك النصب بقوله: "والأصلُ النَّصْبُ بمعنى حُطَّ عنا ذنوبنا حِطَّةً، وإنما رُفِعَتْ لتُعْطِيَ معنى النَّبَات"⁽⁶⁾.

(1) مجاز القرآن: 29.

(2) إعراب القرآن للنحاس: 45.

(3) مشكل إعراب القرآن لمكي: ٩٥/١.

(4) معاني القرآن للأخفش: 102/1.

(5) المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ٣٧٦/١.

(6) تفسير الكشاف - ومعه الانتصاف ومشاهد الإنصاف والكافي الشافي: ١٤٢/١.

في حين نجد أنَّ الرَّجَّاجَ حاول التَّوفيقَ بين القراءتين وتوجيههما فقال: "معناه قولوا: مسالتنا حِطَّةً، أي حُطَّ ذنوبنا عنا، وكذلك القراءة، ولو فُرئ حِطَّةً كان وجهها في العربيَّة كأنهم قيل لهم: قولوا احطط عنا ذنوبنا حِطَّةً"⁽¹⁾، وكذلك حاول السَّمين الحلبي توجيه القراءتين فقال: "فالرَّفع على أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي: مسالتنا حِطَّةً، والأصل النَّصب كما قال الرَّمْخَرِيُّ"⁽²⁾، وقيل: "حِطَّةٌ خبر ابتداء محذوف تقديره: سألنا حِطَّةً أو رغبنا ونحوه، وقيل: هو حكايةٌ أمروا بقولها: مرفوعة فحكوها، ولو أعملت القول لنصبت"⁽³⁾. ويتَّضح من ذلك أنَّ الصغاني لم يقتصر على نقل القراءات، بل حرص على بيان توجيهها النحوي والدلالي، جامعاً بين التفسير اللغوي والتخريج النحوي.

ب- رفع ونصب (بنو سواءة)

جاء في تركيب (مَغْد): يقول الصغاني: "وقال الجوهري"⁽⁴⁾: وقال آخر:

نَحْنُ بَنُو سُؤَالَةٍ⁽⁵⁾ بِنِ عَامِرٍ أَهْلُ اللَّثَى وَالْمَغْدِ وَالْمَغَاغِرِ⁽⁶⁾

والصَّوابُ: بَنِي سُؤَاة، بالهمز مكان اللام؛ والرَّجَزُ لبعض بني سواءة بن عامر،

وانتصابه على المدح والاختصاص"⁽⁷⁾.

(1) معاني القرآن للرَّجَّاج: 139/1.

(2) الدَّر المصون في علوم الكتاب المكنون: 373/1.

(3) مشكل إعراب القرآن لمكي: 95/1.

(4) ينظر: الصَّحاح: (م غ د): 540/2.

(5) الرِّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ فِي الصَّحاح (بنو سواءة)، ينظر: (م غ د): 540/2.

(6) الرَّجَزُ بلا نسبة في (المخصص): 172/15، ولسان العرب، (م غ د): 408/3، وتاج العروس، (م غ د): 183/9.

(7) التَّكْملة: (م غ د): 344/2.

فسر الصغاني هذا الشاهد بتصحيح الرواية التي ذكرها الجوهري، فذهب إلى أنَّ الصواب: (بني سواء) بالنصب لا الرفع، وأنَّ ما ورد من لفظ: (بنو سؤالة) غير صحيح.

كما بين أنَّ الرجز لبعض بني سواء بن عامر، ووجه نصب (بني سواء) على المدح والاختصاص، أي أنَّ الاسم ورد منصوباً للتفاخر والتخصيص، لا على جهة الإسناد، ويُفهم من توجيه الصغاني أنَّ لفظ (بني سواء) منصوب على الاختصاص، وهو باب نحوي يُنصب فيه الاسم بفعل محذوف تقديره غالباً: (أخض)، فيكون التقدير: نحن أخض بني سواء بن عامر.

وقد وافق عددٌ من أهل اللغة هذا التوجيه، ومنهم ابن سيده الذي أورد الشاهد بلفظ: (نحن بني سواء بن عامر)، ممَّا يؤيد رواية الصغاني وتصحيحه.

ويتضح من ذلك أنَّ الصغاني لم يكتفِ بنقل الرواية، بل عمد إلى تصويبها وتوجيهها نحويًا، مرجحاً النصب على الاختصاص بوصفه الوجه الأصح في العربية، فهو يُنكر على الجوهري ذكره لفظ (بنو سؤالة) مرفوعاً؛ مشيراً إلى أنَّ الصواب أنَّ يُنصب على الاختصاص، فالاختصاص هو: إصدار حكم على ضمير لغير الغائب، بعده اسم ظاهر، معرفة، معناه معنى ذلك الضمير، مع تخصيص هذا الحكم بالمعرفة، وقصره عليها، فالاسم الظاهر المعرفة هو الذي يسميه النحاة في اصطلاحهم المختص، أو المخصوص؛ لاختصاص المعنى به، ولأنَّه يُعربُ مفعولاً به لفعلٍ واجب الحذف فاعله، تقديره الشائع عندهم، هو (أخض)⁽¹⁾، وذكره على الصِّحة كثير من أهل العلم، يقول ابن سيده: "قال راجز من بني سواءة:

(1) ينظر: النحو الوافي: 120/4، ومعاني النحو: 218/2.

نَحْنُ بَنِي سُوءَاءَ بْنِ عَامِرٍ أَهْلُ اللَّثَى وَالْمَغْدِ وَالْمَغَافِرِ (1)

واحدته مَغْدَة. ولم أسمع مَغْدَةً، وعسى أن يكونَ المَغْدُ، بالفتح، اسماً لجمع مَغْدَةٍ، بالإسكان، فيكونُ كَحَلْقَةٍ وَحَلَقٍ، وَفُلْكََةٍ وَفُلْكَ. وأَمْعَدَ الرَّجُلُ إِمْعَادًا إذا أكثر من الشَّرْبِ، قال أبو حنيفة: أَمْعَدَ الرَّجُلُ أَطَالَ الشَّرْبَ (2). ويتَّضح من ذلك أنَّ الصغاني لم يقتصر على نقل الرواية، بل عمدَ إلى تصويبها وتوجيهها نحوياً، فأنكر رواية الرِّفْعِ اللَّثَى أوردها الجوهري، ورجَّح نصب (بني سوءة) على الاختصاص والمدح، مقدِّراً لها فعلاً محذوفاً، وهو من الأساليب العربية الدالة على التَّخصيص والفخر. كما يظهر اعتماده المنهج اللغوي القائم على التَّصحيح والرواية والاستناد إلى أقوال أهل اللُّغة.

ت- رفع ونصب (صنع الله)

جاء في العباب: "وقوله تعالى: {صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ}، قال الرَّجَّاج: "القراءة بالنَّصب، ويجوز الرِّفْع، فمن نصب فعلى المصدر؛ لأنَّ قوله تعالى: {وَوَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ}، دليل على الصَّنع، كأنَّه قال: صنع الله ذلك صنْعاً، ومن قرأ: بالضم، فعلى معنى ذلك صنع الله" (3).

(1) اللَّثَى: ما سال من ساق الشَّجَر خائراً. ينظر: العين، (ل ث ي): 240/8، والتَّهذيب، (ل ث ي): 96/15، المغافر والمغافير: صمغ يسيل من شجر العُزْفِطِ حُلُو، غَيْرَ أَنْ رَائِحَتَهُ لَيْسَتْ بِطَيِّبَةٍ. ينظر: التَّهذيب، (ع ف ط): 222/3، واللَّسان، (ع ف ط): 350/7، والمعجم الاشتقاقي المؤصل، (غ ف ر): 1595/3.

(2) المحكم والمحيط الأعظم، (م غ د): 473/5، والمخصص: 96/6، وينظر: معجم البلدان: 347/3، ولسان العرب، (م غ د): 182/10، وتاج العروس، (م غ د): 183/9.

(3) معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج: 130/4، والعباب الرَّآخِر: 297/10.

فسر الصغاني قوله تعالى: {صُنِعَ اللَّهُ} بنقل توجيه الزجاج للقراءتين، فذهب إلى أنَّ النصب على المصدر المؤكّد، أي: صنع الله ذلك صنعا، أمّا الرفع فعلى تقدير: ذلك صنع الله.

أمّا قراءة النصب فقد وجهها العلماء عدّة أوجه، فعند سيبويه القراءة النصب فقط، وذكر أنَّ قوله تعالى: {صُنِعَ اللَّهُ}، منصوب على المصدر، وهو مؤكّد العامل المحذوف، إذ قال: "فأما المضاف فقول الله تبارك وتعالى: وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ... لأنّه لما قال جل وعز: مر السحاب... علّم أنّه خلق وصنع، ولكنّه وكّد وثبّت للعباد... وقال: كِتَابَ اللَّهِ، توكيدا، كما قال: صُنِعَ اللَّهُ... لأنّ الكلام الذي قبله وعدّ وصنع، فكأنه قال جل وعز: وعدّا وصنعا"⁽¹⁾، فهذا قول سيبويه، غير أنّي لم أقف على قول الخليل، وهذا هو الوجه المشهور في إعراب (صنع) بالنصب، ومن العلماء من أضاف وجوهاً أخرى.

وأما النّحّاس فقد نقل وجه النصب من دون ذكر وجه آخر، وذكر قول الخليل وسيبويه في النصب، إذ قال: "صُنِعَ اللَّهُ، منصوب عند الخليل وسيبويه -رحمهما الله- على أنّه مصدر؛ لأنّه لما قال عزّ وجلّ: وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ، دلّ على أنّه صنع ذلك صنعا، ويجوز النصب على الإغراء، أي: انظروا صنع الله، قال أبو إسحاق: ويجوز الرفع على معنى ذلك صنع الله"⁽²⁾، والإغراء: "تنبيه المخاطب على أمرٍ محمود ليفعله"⁽³⁾.

(1) الكتاب: 381/1.

(2) إعراب القرآن للنحاس: 153/3.

(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 75/4.

وذكر مكي القيسي (ت ٤٣٧هـ) وجه النصب على المصدر، وبين أن النصب على الإغراء، وذكر وجه الرفع وجوزه على تقدير: ذلك صنع الله⁽¹⁾، وذكر أبو البقاء العكبري قراءة النصب، ولم يتطرق إلى قراءة غيرها، فقال: "وصنع الله، مصدر عمل فيه ما دل عليه تمر؛ لأن ذلك من صنعه سبحانه، فكأنه قال: أصنع ذلك صنعاً، وأظهر الاسم لما لم يذكر"⁽²⁾؛ أي: اسم الله - سبحانه وتعالى - إذ لم يذكر من قبل، (فجاء بفاعل الفعل مظهرًا حيث لم يذكر قبل)⁽³⁾.

أمّا قراءة الرفع فلم تذكر في كتب القراءات، وإنما ذكرت في كتب النحو، واللغة، والصغاني نقل عن الزجاج (ت ٣١١هـ) قوله في قراءة النصب والرفع، ولم يذكر من قرأ بالرفع، والقراءة غير مذكورة في المصادر، فمن أوائل الذين ذكروا القراءة، الزجاج، إذ قال: "القراءة النصب، ويجوز الرفع: (صنع)، فمن نصب فعلى معنى المصدر؛ لأن قوله: {وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ} [النمل: ٨٨]، دليل الصنعة، كأنه قيل: صنع الله ذلك صنعاً، ومن قال بالرفع، فالمعنى: ذلك صنع الله"⁽⁴⁾، ذكره الرفع دائراً بين أمرين: وجود القراءة فعلاً، أو أنها من باب الفرضية النحوية.

وخالف الرمخشري جمهور النحاة في تقدير العامل في (صنع)، فذهب إلى أن الناصب محذوف، أو أن (صنع) معمول لقوله تعالى: (أتقن)، وتقدير الرمخشري هو: "ويوم ينفخ في الصور، فكان كيت وكيت... وجعل هذا الصنع من جملة

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 540/2.

(2) التبيان في إعراب القرآن: 1050/2.

(3) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: 115/5.

(4) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 130/4.

الأشياء التي أتقنها"⁽¹⁾. وقول الزمخشري في توجيه قراءة النصب على وجهين، الأول: أن الناصب لـ (صنع) محذوف، وهو الناصب لقوله تعالى: {يَوْمَ يُنْفَخُ [الأنعام: 73]}، والثاني: جعل هذا الصنع من جملة الأشياء التي عمل فيها دلاليًا قوله تعالى (أتقن)، في قوله تعالى: {صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ} [النمل: 88]، و(أتقن) بعد قوله (صنع). وقد اعترض أبو حيّان وعلق أبو حيّان عن تقدير الزمخشري، بقوله: "وانتصب صنع الله على أنه مؤكّد لمضمون الجملة التي تليها"⁽²⁾ فقال أبو حيّان: "وهذا الذي ذكر من شقاشقه وتكثيره في الكلام، واحتياله في إدارة ألفاظ القرآن لما عليه من مذاهب المعتزلة"⁽³⁾، وقال السمين الحلبي متابعا شيخه، ووصفا كلام الزمخشري بأنه "كلام طويل حومًا على مذهبه"⁽⁴⁾، ويظهر أن وجه النصب هو الأشهر عند النحاة والمفسرين، وقد ذهب إليه سيبويه والخليل والنحاس وغيرهم، في حين لم تثبت قراءة الرفع في كتب القراءات، مما يدل على أن ذكرها جاء على جهة الاحتمال والتوجيه النحوي لا على أنها قراءة متواترة. كما يتبين أن الصغاني جمع بين التفسير الدلالي والتخريج النحوي، معتمدا أقوال أئمة اللغة والنحو في بيان أوجه الإعراب.

ج- رفع ونصب (فحلها)

جاء في تركيب (خَوَدَ): يقول الصغاني: "وقال الليث⁽⁵⁾: خَوَدْتُ الْفَحْلَ تَخْوِيدًا، إِذَا أَرْسَلْتَهُ فِي الْإِبِلِ؛ وَأَنْشَدَ لِلْبَيْدِ:

(1) الكشف: 387/3.

(2) البحر المحيط: 273/8.

(3) المصدر نفسه: (ص ن ع): 273/8.

(4) الدر المصون: 654/8.

(5) ينظر: العين: (خ ود): 294/4.

وَحَوَّدَ فَحَلَّهَا مِنْ غَيْرِ شَلٍّ بِدَارِ الرِّيحِ تَخْوِيدَ الظِّلِّيمِ (1)

قال الأزهرى⁽²⁾: وَغَلِطَ اللَّيْثُ فِي تَفْسِيرِ (التَّخْوِيدِ)، وَالرَّوَايَةُ: فَحَلَّهَا، بِالرَّفْعِ؛ يَصِفُ بَرْدَ الزَّمَانِ، وَإِسْرَاعَ الْفَحْلِ إِلَى مَرَاجِهِ مُبَادِرًا هُبُوبَ الرِّيحِ الْبَارِدَةِ بِالْعَشِيِّ، كَمَا يُحَوِّدُ الظِّلِّيمَ، إِذَا رَاحَ إِلَى بَيْضِهِ وَأُدْجِيهِ⁽³⁾.

يفسر الصغاني هذه المسألة بنقل اعتراض الأزهرى على الليث، إذ رأى أن رواية النَّصَبِ في قوله: (فحلها) غير صحيحة، وأنَّ الصَّوَابَ رفعها على الفاعلية؛ إذ يبيِّن الصغاني أنَّ اللَّيْثَ أَخْطَأَ فِي تَفْسِيرِ التَّخْوِيدِ حِينَ جَعَلَهُ بِمَعْنَى إِسْرَافِ الْفَحْلِ فِي الْإِبْلِ، لِاعْتِمَادِهِ رَوَايَةً غَيْرَ دَقِيقَةٍ. وَيَفْسِّرُ الصغاني الظَّاهِرَةَ دَلَالِيًا بِالرَّجُوعِ إِلَى السِّيَاقِ، فَيَجْعَلُ التَّخْوِيدَ دَالًّا عَلَى الْإِسْرَاعِ وَالْمُبَادَرَةِ عِنْدَ شِدَّةِ الْبَرْدِ وَهُبُوبِ الرِّيحِ. وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ بِتَصْوِيبِ الْإِعْرَابِ إِلَى (فَحَلَّهَا) بِالرَّفْعِ، فَيَتَحَوَّلُ الْمَعْنَى مِنْ فَعْلٍ مُتَعَدٍّ إِلَى وَصْفٍ حَالٍ. وَهَكَذَا يَظْهَرُ مِنْهَجُ الصغاني فِي تَفْسِيرِ الظَّوَاهِرِ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الرَّوَايَةِ الصَّحِيحَةِ، وَالسِّيَاقِ، وَالْمَعْنَى، وَبِذَلِكَ ارْتَبَطَ اخْتِلَافُ الْإِعْرَابِ بِاخْتِلَافِ الدَّلَالَةِ؛ إِذْ أَدَّى نَصَبُ (فَحَلَّهَا) إِلَى جَعْلِ التَّخْوِيدِ بِمَعْنَى الْإِسْرَافِ، فِي حِينَ أَفَادَ رَفْعُهَا مَعْنَى الْإِسْرَاعِ وَالْمُبَادَرَةِ.

ونرى الأزهرى قد خطأ الليث فيما ذكره، فقد ذكر لفظ (الفحل) في البيت منصوبًا على المفعولية، ونصَّ الأزهرى على أنَّ الصَّحِيحَ (الفحل) مرفوعًا على الفاعلية، وفي تفسير لفظ (التَّخْوِيدِ) بمعنى (الإِسْرَافِ). والصَّوَابُ بمعنى (الإِسْرَاعِ)،

(1) البيت من بحر الوافر، وهو للبيد في ديوانه: 104، وروايته بضمَّ (فحلها)، وينظر: لسان العرب، (خ ود): 3166، وتاج العروس، (خ ود): 67/8.

(2) ينظر: تهذيب اللغة، (خ ود) 211/7-212.

(3) التَّكْمِلَةُ: (خ ود): 229/2.

وخَوَّد البعير بمعنى: أَسْرَعَ، وقد وافق عدد من اللغويين هذا التوجيه، منهم ابن فارس ونصَّ على ذلك بقوله: "وَحَوَّدَ فَحَلُّهَا"⁽¹⁾ والسرقسطي، وذكر السرقسطي اللفظ مرفوعاً، ففي الأفعال: "قال الشاعر:

وَحَوَّدَ فَحَلُّهَا مِنْ غَيْرِ شَلٍّ بِدَارِ الرِّيحِ تَخْوِيدَ الظِّلِّيمِ⁽²⁾

كما نقل ابن منظور رواية الرفع عن الأزهري دون توجيه أو تعليق، ممَّا يُؤكِّد صحة أنَّ يكون اللفظ مرفوعاً على الفاعلية. ويتضح من ذلك أنَّ الصغاني اعتمد الرواية التي توافق السياق والمعنى، فرجَّح رفع (فحلها) على الفاعلية، وعدَّ تفسير التَّخْوِيد بالإسراع أولى من تفسيره بالإرسال، جامعاً بين الرواية الصحيحة والدلالة اللغوية في توجيه الإعراب.

د- رفع ونصب (فُضِّلَ)

جاء في تركيب (رَتَّبَ) قول الصغاني: "والتَّرتَّبُ: الأَبْدُ، وجاء النَّاسُ تُرتَّباً؛ أي: جميعاً ... وقال الجوهري⁽³⁾: قال الشاعر:

وكان لنا فَضْلٌ على النَّاسِ تُرتَّباً⁽⁴⁾

والصَّواب في الإعراب (فُضِّلًا)⁽⁵⁾.

(1) معجم مقاييس اللغة، (خ ود): 227/2.

(2) البيت سبق تخريجه، كتاب الأفعال، (خ ود): 511/1.

(3) ينظر: الصحاح، (ر ت ب): 133/1.

(4) البيت من بحر (الطَّويل) و صدره: مَلَكْنَا ولم نَمَلِكْ وَقَدْنا ولم نُقَدْ، والبيت لزيادة بن زَيْد العذري. ومعناه: كان ما ذكرْتُ من مناقب آبائي من قبل فضلاً تُرتَّباً لنا على غيرنا. ينظر: التكملة، (ر ت ب): 135/1، واللَّسان، (ر ت ب): ١ / ٤١٠، والتَّاج، (ر ت ب): 481/2.

(5) التكملة، (ر ت ب): 135/1.

يُثبت الصغاني معنى الترتب بأنه الدوام أو الاجتماع، ويبين أن قولهم: (جاء الناس تُرتبًا) يفيد معنى الشمول والجميع. ثم يعقب على استشهاد الجوهري، مصححًا الإعراب في البيت، فيجعل الصواب (فضلاً) لا (فضلاً). ويفسر الصغاني الظاهرة نحويًا دلاليًا، إذ إن نصب (فضلاً) يوافق المعنى المقصود وهو التمييز أو المصدر، لا الإخبار. ويظهر بذلك منهجه في ربط الإعراب بالدلالة، وتصحيح الشاهد على أساس المعنى.

يشير الصغاني إلى أن الصواب في إعراب لفظ (فضل) أن يكون منصوبًا (فضلاً)، أمّا الجوهري فأشار إلى (فضلاً)، على أنه اسم كان مؤخر، وقد سبقه إلى ذلك الخليل، ففي العين: "وقوله: وكان لنا فضل على الناس تُرتبًا أي: جميعًا، ويقال: ثابتًا⁽¹⁾، ونصّ ابن يعيش في شرحه: "أمرُ تُرتب؛ أي: راتب، وقال: وكان لنا فضل على الناس تُرتبُ ملكنا ولم نملك وقدنا ولم نُقد" (2) (3)

ويترجح أن رواية الرفع هي الأصح؛ لأنّ لفظ (فضل) وقع اسمًا مؤخرًا لـ(كان)، في حين تقدّم الخبر شبه الجملة، وهو الأسلوب الموافق للقواعد النحوية ولسياق البيت، ممّا يؤيد ما ذهب إليه الجوهري ومن وافقه من اللغويين.

ذ- رفع ونصب (طوع)

يقول الصغاني: "قال النابغة الذبياني يصف ثورًا وحشيًا:

(1) العين: (ر ت ب): 116/8، وينظر: منتخب من صحاح الجوهري: (ر ت ب): 1780/1.

(2) البيت سبق تخريجه.

(3) شرح ابن يعيش: 161/4، وتاج العروس، (ر ت ب): 481/2.

سَرَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْجَوَازِ سَارِيَّةٌ تَزْجِي الشَّمَالُ عَلَيْهِ جَامِدُ الْبَرْدِ
فَارْتَاَعَ مِنْ صَوْتِ كَلَابٍ، فَبَاتَ لَهُ طَوْعُ الشَّوَامِتِ مِنْ خَوْفٍ وَمِنْ صَرْدٍ⁽¹⁾

مَنْ رَفَعَ طَوْعَ أَرَادَ بَاتَ لَهُ مَا يَسُرُّ الشَّوَامَتِ اللّوَاتِي شَمِتْنَ بِهِ، وَمَنْ نَصَبَ أَرَادَ
بِالشَّوَامَتِ الْقَوَائِمِ، وَاحْدَتْهَا شَامِتَةٌ، يَقُولُ: فَبَاتَ النَّوْرُ طَوْعَ قَوَائِمِهِ، أَي: بَاتَ قَائِمًا⁽²⁾.
فَسَّرَ الصَّغَانِي هَذَا الشَّاهِدَ عَلَى وَجْهِينِ إِعْرَابِيَيْنِ، تَبَعًا لِرَفْعِ لَفْظِ (طَوْعٍ) أَوْ
نَصْبِهِ، مِمَّا أَدَّى إِلَى اخْتِلَافِ الدَّلَالَةِ.

فَمَنْ رَفَعَ (طَوْعُ) جَعَلَ الشَّوَامَتِ بِمَعْنَى الشَّامِتَاتِ بِهِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّ الثَّوْرَ
بَاتَ عَلَى حَالٍ تَسَرَّ أَعْدَاءَهُ وَتَوَافَقَ شِمَاتَتُهُمْ بِسَبَبِ مَا أَصَابَهُ مِنْ خَوْفٍ وَبَرْدٍ؛ إِذْ
يَقُولُ ابْنُ قَتِيْبَةَ فِي الْمَعَانِي الْكَبِيرِ: "وَمَنْ رَفَعَ طَوْعَ فَإِنَّهُ يَرِيدُ بَاتَ الثَّوْرَ مِنَ الْبَرْدِ
وَالْخَوْفِ مَا تَشْتَهِيهِ شَوَامَتُهُ وَتَسَرُّ بِهِ وَهُمْ أَعْدَاؤُهُ"⁽³⁾.

وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ نَقْلًا عَنْ ابْنِ السَّكَيْتِ: "قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: قَوْلُهُ: (طَوْعُ الشَّوَامِتِ)،
يَقُولُ: بَاتَ لَهُ مَا أَطَاعَ شَامَتَهُ مِنَ الْبَرْدِ وَالْخَوْفِ، أَيِ بَاتَ لَهُ مَا اشْتَهَى شَوَامَتُهُ"⁽⁴⁾،
أَمَّا مَنْ نَصَبَ (طَوْعُ) فَجَعَلَ الشَّوَامَتِ بِمَعْنَى الْقَوَائِمِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّ الثَّوْرَ بَاتَ
مَطِيعًا لِقَوَائِمِهِ، أَيِ قَائِمًا مِنْ شِدَّةِ الْخَوْفِ وَالْبَرْدِ، يَقُولُ ابْنُ قَتِيْبَةَ: "أَرَادَ بِالشَّوَامَتِ
الْقَوَائِمِ وَاحْدَتَهَا شَامِتَةٌ، يَقُولُ بَاتَ الثَّوْرَ طَوْعَ قَوَائِمِهِ، أَيِ بَاتَ قَائِمًا، هَذَا مِنْ رَوَى
طَوْعَ بِالنَّصْبِ"⁽⁵⁾، وَيَقُولُ أَبُو عَمْرِو الشَّيْبَانِيُّ: "فَمِنْ رَوَى هَذِهِ الرِّوَايَةَ، فَالْشَّوَامَتِ عِنْدَهُ

(1) ديوانه: 79، وشرح المعلقات التسع: 88.

(2) العباب الزاخر، (ص ر د): 342/4.

(3) المعاني الكبير: 740/2.

(4) تهذيب اللغة: (ط وع): 226/11.

(5) المعاني الكبير: 740/2.

القوائم، يقال للقوائم شوامت الواحدة شامته، أي فبات يطوع للشوامت، أي ينقاد لها فبات قائماً⁽¹⁾.

غير أن هذا التوجيه لم يسلم من المناقشة، إذ شكك ابن فارس والراغب الأصفهاني في تفسير (الشوامت) بمعنى القوائم، ورأيا أن هذا المعنى لا ينهض عليه دليل قوي من البيت، مما يضعف حمل اللفظ عليه، يقول ابن فارس: "وَكَلِمَةٌ أُخْرَى، وَهُوَ تَسْمِيَتُهُمْ قَوَائِمَ الدَّابَّةِ: شَوَامِت. قَالَ الْخَلِيلُ: هُوَ اسْمٌ لَهَا. قَالَ أَبُو عَمْرٍو: يُقَالُ: لَا تَرَكَ اللَّهُ لَهُ شَامِتَةً: أَيُّ قَائِمَةً. وَهَذَا أَيْضًا مِنَ الْمُشْكِلِ؛ لِأَنَّهُ لَا قِيَاسَ يَقْتَضِي أَنْ تُسَمَّى قَائِمَةً ذِي الْقَوَائِمِ شَامِتَةً. وَاللَّهُ أَعْلَمُ"⁽²⁾، وأما الراغب، فيقول: "قيل: أراد بالشوامت القوائم، وفي ذلك نظر، إذ لا حجة له في هذا البيت"⁽³⁾، والمهم أن الصغاني قد نقل كلا الوجهين في توجيه دلالة المفردة نحوياً في الشاهد الشعري، من دون ترجيح أحدهما على الآخر، ولكنه ابتداءً بذكر الرأي الأول الذي بمعنى (الشّماتة) هنا، وفي مادة (شمت)⁽⁴⁾ ويتضح من ذلك أن الصغاني اعتمد القرينة الإعرابية في تفسير دلالة البيت، إذ أدى اختلاف رفع لفظ (طوع) ونصبه إلى اختلاف المعنى؛ فحمل الرفع الشوامت على معنى الشّماتة، في حين جعل النصب الشوامت بمعنى القوائم. وقد نقل الصغاني الوجهين من غير ترجيح صريح، غير أن تقديمه لوجه الرفع، ووروده في موضع آخر من معجمه، يُشعر بميله إليه، ولا سيما مع تشكيك

(1) شرح المعلقات التسع: 88/1.

(2) معجم مقاييس اللغة: 211/3.

(3) المفردات: 464.

(4) ينظر: العباب الزّاخر: (ش م ت): 589/2.

بعض اللغويين كابن فارس والراغب الأصفهاني في تفسير الشوامت بالقوائم. وبذلك يظهر أثر الإعراب في توجيه الدلالة السياقية عند الصغاني.

ز - رفع ونصب (أَسَحَمُ)

جاء في تركيب (سَحِم): يقول الصغاني: "وقال الجوهري⁽¹⁾: والأسَحَمُ في قول زهير: بأَسَحَمٍ مِرْزود: القَرْن، وفي قول النابغة: بأَسَحَمٍ دَانٍ: هو السَّحاب... وأما الرواية في البيت الثاني فالصواب فيها: (وأَسَحَمُ دَانٍ) بالواو ورفع الميم، وإنشاد البيت كاملاً:

عَفَا آيَهُ رِيحُ الْجَنُوبِ مَعَ الصَّبَا وَأَسَحَمُ دَانٍ مُزْنُهُ مُتَصَوِّبٌ (2) " (3)

يفسر الصغاني هذه المسألة بتصحيح رواية البيت، إذ يرى أنَّ الصواب: (وأَسَحَمُ دَانٍ) بالواو ورفع الميم، لا (بأسَحَمٍ) بالباء والجر، وبذلك يكون لفظ (أَسَحَمُ) معطوفاً على (ريح)، ومرفوعاً مثلها، دالاً على السحاب الأسود. ويظهر من توجيهه أنَّ اختلاف الدلالة ناشئ من اختلاف الرواية والبناء النحوي، إذ إنَّ رفع اللفظ يجعل (الأسحَم) وصفاً للسحاب، في حين يؤدي جرُّه إلى اضطراب المعنى والسياق، وبهذا يُفسر الصغاني الظاهرة تفسيراً سياقياً نحوياً، إذ يجعل الإعراب هو الذي يحدِّد الدلالة، ويكشف عن منهجه في ردِّ الاختلاف إلى الرواية الصحيحة والبناء النحوي، لا إلى الاشتراك اللفظي.

(1) ينظر: الصحاح: (س ح م): 1947/5.

(2) البيت من بحر (الطويل)، وهو للناطقة الذبياني في ديوان تح/ شكرى فيصل: ١ / ٧٣، طبعة دار الفكر، وينظر: العين: ٣ / ١٥٥، والمقاييس، (س ح م): ٣ / ١٤١، والمجمل: ٣ / ١٢٥، وأساس البلاغة (ص وب): ١ / ٢٦١، والأسحَم هو السحاب، وقيل: السحاب الأسود. ويقال للسحابة السوداء سَحْمَاء، والدَّانِي: القريب. ينظر: اللسان، (س ح م): ١٢ / ٢٨٢.

(3) التَّكْملة، (س ح م): 50/6.

يُفهم من توجيه الصغاني أَنَّ رواية الجوهري بجر لفظ (أسحم) بالباء غير صائبة، لأنَّ الصواب عنده مجيئه مرفوعاً مسبقاً بحرف العطف (الواو)، فيكون معطوفاً على قوله: (ريح الجنوب)، لا مجروراً بالباء. وقد سبق الصغاني في ذلك عددٌ من أئمة اللغة، إذ ورد البيت في كتاب العين: "والأسحم... وفي قول النابغة: السحاب الأسود: وأسحم دَانٍ مُرْنُهُ مُتَصَوِّبٌ"⁽¹⁾، وفي أساس البلاغة، برواية: (وأسحم دانٍ)، ممَّا يؤيد صحة الرفع، ويثبت أَنَّ المراد به السحاب الأسود.

ويتضح من ذلك أَنَّ الصغاني ردَّ اختلاف المعنى إلى اختلاف الرواية والبناء النحوي، فصَحَّ رواية الجوهري، ورجَّح رفع (أسحم) معطوفاً على (ريح)، ليكون وصفاً للسحاب، مستنداً في ذلك إلى السياق وإلى ما ورد عند أئمة اللغة.

2- بين الرفع والجر:

ومنه قول الصغاني في العباب في إعراب الاسم بعد (مُدْ)، و(مُنْدُ): "وقال الفراء في مُنْدُ وَمُنْدُ: وهما مَبْنِيَّانِ مِنْ (مِنْ إِذْ) و(مِنْ ذُو)، قال: وهي التي بمعنى الذي في لغة طَيِّئٍ؛ ولهذا قال: مُنْدُ بكسر الميم لُغَةً، فإذا خُفِضَ بهما ما بعدهما أُجْرِيَتَا مَجْرِي مَنْ، وإذا رُفِعَ بهما ما بعدهما أُجْرِيَتَا مَجْرِي الذي، فَرُفِعَ ما بَعْدَهُمَا بِإِضْمَارِ كَانَ في الصلة كأنه قال: مَنْ الذي هو يَوْمَانِ، وَمُنْدُ مَحذُوفٌ مِنْ مُنْدُ؛ ولهذا إذا صَغُرَ مُنْدُ اسماً قيل: مُنْدُ؛ لأنَّ التَّصْغِيرَ يَرُدُّ الْأَسْمَاءَ الْمَحذُوفَةَ إِلَى أَصُولِهَا، وَرُوي عن الفراء أيضاً أَنَّ مِذْ بالكسر لُغَةً في مُذْ، وَأَهْلُ الْعَالِيَةِ يَقُولُونَ: مَا لَقِيْتُهُ مُنْدُ الْيَوْمَ، وَأَهْلُ نَجْدٍ

(1) العين: (س ح م): 155/3.

يَقُولُونَ: مُذُ الْيَوْمَ⁽¹⁾، فالصغاني استدلّ بالتصغير، إذ إنّ تصغير (مذ) إلى (منيد) يدل على أنّ أصلها (منذ)، وهذا يكشف الأصل المحذوف.

يفسّر الصغاني اختلاف إعراب الاسم الواقع بعد (مذ ومنذ) بالرجوع إلى الأصل التركيبي للأداتين، إذ يراها مركبتين من (من) و(نو) الموصولة أو (إذ)، ولذلك يختلف عملهما بحسب الاستعمال؛ فإن جُرَّ الاسم بعدهما أُجريتاً مجرى (من)، وإن رُفِعَ أُجريتاً مجرى الاسم الموصول، فيكون الرفع على تقدير جملة صلة، ولم يقتصر الصغاني على التوجيه النحوي للاسم الواقع بعد (مذ ومنذ)، بل أشار أيضاً إلى اختلاف اللهجات العربيّة في استعمالهما، ويؤكد ابن جني هذين الوجهين الإعرابين بقوله: "إن كل واحدة منهما يصلح أن تكون اسماً رافعاً، وأن تكون حرفاً جارّاً، والأغلب على (مُذ) أن تكون اسماً رافعاً، والأغلب على (مُنْذُ) أن تكون حرفاً جارّاً، فإذا كان معنى الكلام بيني وبينه كذا وكذا فارفع بهما، تقول: ما رأيته مُنْذُ يومان، وما زارنا مذ ليلتان فترفع؛ لأن معنى الكلام بيني وبين الرؤية يومان، وبينني وبين الزيارة ليلتان، وتقول: أنت عندنا منذ اليوم، وما فارقتنا منذ الليلة فتجرّ؛ لأنّ المعنى في اليوم وفي الليلة، ومنذ مبنية على الضم، و(من) مبنية على الوقف، فإن لقيها ساكن بعدها ضُمَّت الدالّ لالتقاء الساكنين تقول: من اليوم ومذ الليلة، وأصل من: مُنْذُ، فحذفت النون تخفيفاً"⁽²⁾.

وقد تنوّعت العرب بين الرفع والجر تبعاً لاختلاف الاستعمال اللغوي عند القبائل في (مُذُ ومُنْذُ) يجعلها أهل الحجاز بالنون، وتميم بلا نون⁽³⁾، والاسم يرتفع بعدهما

(1) العباب الزّآخر: 95 / 5.

(2) اللّمع في العربيّة: 75-76.

(3) ينظر: المزهر: 240/2، ودراسات في فقه اللّغة: 85.

بتقدير مبتدأ محذوف؛ وذلك لأنَّ (مُذٌ وَمُنْذٌ) مركبتان من (مِنْ وَذُو اللَّيِّ بمعنى الذي)، وهي لغة مشهورة تنسب إلى لغة طيئ، وإن دلَّ اسم الزَّمان الواقع بعدهما على الزَّمن الحاضر جُرَّ عند جميع العرب⁽¹⁾. ومن القبائل التي جَنَحَتْ إلى الرِّفع على مذهب تميم وأسد قبائلُ عُكْل، وسليم، وبنو غنيٍّ من غطفان وهوازن⁽²⁾، أمَّا القبائل التي مالت إلى جر فهي قبائل ضَبَّة، والرَّبَاب فهي تجر الاسم بعدهما مطلقاً ويُعزى الجرُّ إلى مُزينة، وغطفان، وعامر بن صعصعة، ومن جاورهم من قيس⁽³⁾. واختلف النِّحاة في توجيه الرِّفع بعد (مذ ومنذ)، فظهرت في ذلك عدة مذاهب نحويَّة حاولت تفسير عملهما وإعراب الاسم الواقع بعد مُنْذٌ أو مُذٌ في اللِّهجات العربيَّة إذا كان مرفوعاً ففيه أربعة مذاهب هي⁽⁴⁾:

الأول: مذهب المبرِّد، والفارسي، وابن السَّراج، وبعض الكوفيين، واختاره ابن الحاجب؛ وحاصله أن معنى (مُنْذٌ وَمُنْذٌ) الأمد إذا كان الزَّمان حاضراً أو معدوداً، فإنَّ كان الزَّمان ماضياً فمعناهما أول المدة، وهما على كل حال مبتدآن، وما بعدهما خبر عنهما واجب التَّأخير وهو أولى المذاهب بالاتباع.

الثَّاني: مذهب الأخفش والزَّجاج والزَّجاجي، أنَّهما ظرفان متعلقان بمحذوف، هو الخبر، وما بعدهما مبتدأ مؤخر، ويكون معنى ما لقيته مُذٌ يومان: بيني وبين لقائه يومان، وهذا تكلف.

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 316/1، وجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 224/2.

(2) ينظر: لسان العرب: 510/3، وتاج العروس: 475.

(3) ينظر: لسان العرب: 510/3، وارتشاف الضرب من لسان العرب: 1420/3.

(4) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 210/1، والتَّصريح بمضمون التَّوضيح في النَّحو: 661/1، وجمع الهوامع: 223/2.

الثالث: مذهب جمهور الكوفيّين، واختاره ابن مالك، وابن مُضاء، والسّهيليّ، وهو أنّهما ظرفان والاسم المرفوع بعد كل منهما والتقدير: مذ كان أو قد مضى يومان.

والرابع: مذهب بعض الكوفيّين؛ وحاصله أن مُذ ومُنْذُ أصلهما (مِنْ) حرف الجر، و(ذو) الموصولة التي بمعنى الذي في لغة طييّ، والاسم المرفوع بعد كل منهما خبر مبتدأ محذوف؛ وجملة (المبتدأ والخبر) لا محل لها من الإعراب؛ لأنّها صلة الموصول، والتقدير: ما رأيته من ابتداء الوقت الذي هو يومان، إذ ذهب الفراء إلى أنّ الاسم المرفوع بعد مُذ ومُنْذُ يُعرب خبرًا بتقدير مبتدأ محذوف، وذهب البصريون إلى أن مُذ ومُنْذُ مبتدآن والاسم المرفوع بعدهما خبر عنهما، أو يكونان حرفين جاريّين وما بعدهما مجروريهما، وذهب أبو البركات الأنباري إلى أنّ الكوفيّين يرون أنّه يُعرب فاعلاً بتقدير فعل محذوف⁽¹⁾، واحتج الكوفيّون بأنّ قالوا: الدليل على أنّ "الاسم بعدهما يرتفع بتقدير فعل محذوف، أنهما مركبان من (مِنْ) و(إِذ) فتغيرا عن حالهما في إفراد كل واحد منهما، فحذفت الهمزة ووُصِلت (مِنْ) بالذال وضمت الميم؛ للفرق بين حالة الإفراد والتّركيب، والذي يدلُّ على الأصل فيهما (مِنْ) و(إِذ)"⁽²⁾.

وقد ناقش أبو حيّان هذه المسألة، فبيّن أنّ الاسم المرفوع بعد (مذ ومنذ) يُفهم على اختلاف التّوجيهات النّحويّة السّابقة، إلّا أنّه يميل إلى تفسيره بحسب السّياق، مع ترجيح أنّ الرّفع يُقدّر فيه خبرٌ لمبتدأ محذوف أو جملة محذوفة بحسب التّركيب، ممّا يجعل الإعراب تابعاً للمعنى لا مجرد أصل تركيبى ثابت، فذكر أبو حيّان أنّ اسم الزّمان الواقع بعدهما إن دلّ على الزّمن الحاضر جرّ عند جميع العرب نحو:

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 316/1، وشرح ابن النّاطم على ألفية ابن مالك: 267/1.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف: 316/1.

(لَمْ أَرَهُ مُذَ الْيَوْمِ أَوْ مُنْذُ الْيَوْمِ، وَإِنْ دَلَّ عَلَى الزَّمَنِ الْمَاضِي جُرَّ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ فَقَالُوا: لَمْ أَرَهُ مُذَ يَوْمَيْنِ، أَمَّا تَمِيمٌ وَقَيْسٌ فَتَرَفَعَا مَا بَعْدَهُمَا مُطْلَقًا نَحْوُ: (لَمْ أَرَهُ مُذَ الْعَامِ الْمَاضِي)⁽¹⁾.

يَتَّضِحُ أَنَّ الصَّغَانِيَّ فَسَّرَ اخْتِلَافَ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ بَعْدَ (مُذَ وَمُنْذَ) تَفْسِيرًا يَجْمَعُ بَيْنَ الْأَصْلِ التَّرْكِيبِيِّ، وَالتَّوْجِيهِ النَّحْوِيِّ، وَالدَّلَالَةِ الزَّمْنِيَّةِ، مَعَ الْإِسْتِشْهَادِ بِالتَّصْغِيرِ وَالْإِخْتِلَافِ اللَّهْجِيِّ، مِمَّا يَكْشِفُ اعْتِمَادَهُ الْمَنْهَجَ اللَّغَوِيَّ التَّفْسِيرِيَّ الْقَائِمَ عَلَى الرِّبْطِ بَيْنَ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ وَالِاسْتِعْمَالِ الْعَرَبِيِّ.

3- بَيْنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ:

وَمِنْهُ قَوْلُ الصَّغَانِيِّ فِي مَادَّةِ (غَيْرِ) ذَاكِرًا أَوْجَهِهَا الْإِعْرَابِيَّةَ: "وَفِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: {لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ} [النِّسَاء: 95]، الرَّفْعُ صِفَةٌ لـ (الْقَاعِدُونَ)، وَهِيَ قِرَاءَةُ غَيْرِ الْمَدْنِيِّ، وَالشَّامِيِّ، وَالْكَسَائِيِّ، وَخَلْفٍ، وَالْجَرُّ صِفَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي حَيَّوَةَ، وَقُرْبَى الشَّامِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ بَنِ عِيَّاشٍ، وَأَبِي عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، وَالنَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ الْمَدْنِيِّ، وَالشَّامِيِّ، وَالْكَسَائِيِّ، وَخَلْفٍ"⁽²⁾.

يَفْسِّرُ الصَّغَانِيُّ لَفْظَ (غَيْرِ) فِي آيَةِ الْكَرِيمَةِ تَفْسِيرًا نَحْوِيًّا دَلَالِيًّا، إِذْ يَبَيِّنُ أَنَّ اخْتِلَافَ إِعْرَابِهَا بَيْنَ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ وَالنَّصْبِ يُؤَدِّي إِلَى اخْتِلَافٍ فِي الْمَعْنَى بِحَسَبِ مَوْقِعِهَا مِنَ التَّرْكِيبِ؛ فَالرَّفْعُ يَكُونُ عَلَى الصِّفَةِ لـ (الْقَاعِدُونَ)، وَالْجَرُّ صِفَةً لـ (الْمُؤْمِنِينَ)، أَمَّا النَّصْبُ فَيُحْمَلُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ. وَيَعْتَمِدُ الصَّغَانِيُّ فِي ذَلِكَ عَلَى

(1) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1420/3.

(2) العباب الزاخر: 234/6.

القراءات القرآنية المختلفة، مما يكشف عن منهجه في ربط الإعراب بالمعنى والسياق القرآني.

أمّا الرفع في (غير) على أنّه صفة لـ (القاعدون) فذهب إليه عدد من النحاة، منهم سيبويه والفرّاء وأبو عليّ الفارسيّ والزجاج، على أنّها صفة للقاعدين، أي لتخصيصهم من بين المؤمنين، فقد بيّن سيبويه أنّ (غير) صفة لـ (القاعدون)، مثل التي في سورة الفاتحة: {صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} [الفاتحة: 7]⁽¹⁾، ثمّ مثل لـ (غير) ببيت لبّيد بن ربيعة:

وَإِذَا أُقْرِضْتَ قَرْضًا فَأَجْرِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى غَيْرُ الْجَمَلِ⁽²⁾

وتابعه الفرّاء في اختيار وجه الرفع على الصّفة لـ (القاعدون)، واستبعد الاستثناء⁽³⁾، وأشار أبو عليّ الفارسيّ أنّ الرفع على الصّفة كذلك إذ ذكر بأنّها قرئت على وجهين، الرفع على كونها صفة لـ (القاعدون)، والنّصب استثناء من (القاعدون)، وعضّد هذا التّخريج بأسباب نزول الآية، إذ لم تنزل كلّها مرة واحدة، وكان قد نقل قول الأخفش، إذ قال: "قال أبو الحسن وبها نقراً، قال: وبلغنا أنّها نزلت من بعد قوله: لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ، ولم تنزل معها؛ استثنى بها قومٌ لم يقدرُوا على الخروج"⁽⁴⁾، وبيّن الزجاج في توجيهه للآية الكريمة أنّ (غير) يحتمل خمسة أوجه إعرابية، فقد قرئ⁽⁵⁾ برفع (غير) من جهتين، الأول: أن يكون (غير) صفةً للقاعدين،

(1) ينظر: الكتاب: 333/2.

(2) البيت من بحر الزّمل، وهو للبيد في ديوانه: 91.

(3) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: 283/1-284.

(4) الحجة للفرّاء السبعة: 180/3.

(5) غير: قرأ بها ابن كثير، وأبو عمرو وحمة. ينظر: مفاتيح الغيب: 192/11، والبحر المحيط: 35/4، وإعراب القرآن للنحاس: 234/1.

وإن كان أصلها أن تكون صفة للنكرة، والمعنى: (لا يستوي القاعدون الذين هم غير أولى الضرر)، أي: لا يستوي القاعدون الأصحاء والمجاهدون وإن كانوا كلهم مؤمنين⁽¹⁾.

ونقل أبو زرعة (ت ٤٠٣ هـ) عن الزجاج أن لـ (غير) أربعة أوجه، وجهين في حال رفعها، وجهين في حال نصبها، أما وجهها الرفع، فالأول يكون صفة لـ (القاعدون)⁽²⁾، والرفع على الصفة اختاره الصغاني .

وأما الجرّ على أن (غير) صفة للمؤمنين فذهب إليه طائفة من القراء والنحاة منهم الزجاج، وأبو زرعة⁽³⁾. ووجه أبو حيّان قراءة (غير) بالجرّ على أنه صفة للمؤمنين، كتخريج من خرّج قوله تعالى: (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) على الصّفة من الذين أنعمت عليهم، و(من المؤمنين) في موضع الحال من قوله: (القاعدون)، أي: كائنين من المؤمنين⁽⁴⁾.

وأما النصب فعلى الاستثناء، وهو مذهب عدد من النحاة كالأخفش، والزجاج، واختاره ابن خالويه إذ قال "من نصبه جعله استثناء بمعنى (إلا)، وهو الاختيار؛ لأن ابن أم مكتوم جاء إلى النبي ﷺ ذاكراً حاله وضّرّه؛ فأنزل الله تعالى: {غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ} [النساء: 95]"⁽⁵⁾، أمّا أبو زرعة فذكر وجهين للنصب، فالأول على الاستثناء المنقطع، وقدره، بقوله: (لا يستوي القاعدون إلا أولى الضرر فإنهم

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: 92/2.

(2) ينظر: حجة القراءات: 210.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: 92/2، حجة القراءات: 210.

(4) غير: قرأ بها أبو حيوة، وقرى الشامي، وأبو بكر بن عيّاش، وأبي إسحاق، ينظر: مفاتيح الغيب: 192/11، والبحر المحيط: 35/4.

(5) إعراب القراءات السبع وعللها: 86، وينظر: الحجة في القراءات السبع: 126.

يساوون)، وذكر أنَّ هذا الوجه يؤيده خبر نزولها، والآخر: هو النَّصب على الحالية من (القاعدون)، وقدَّره، بقوله: (لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ فِي حَالِ صِحَّتِهِمْ وَالْمُجَاهِدُونَ)، ولم يُفَضَّل أبو زرعة وجهًا على آخر، مع ذكره سبب النزول، واستثناء ابن أم مكتوم من القاعدين من المؤمنين، مع قوله في وجه الرفع صفة فيه نظر وتأويل⁽¹⁾.

وقال النحاس: "إِنْ شئتَ نصبتَ (غير) على الحال من (القاعدُونَ) أي: لا يستوي القاعدون في حال صحتهم"⁽²⁾، ويقول المبرد: "وكلُّ موضع يكون الاستثناء فيه بالحرف (إلا) يصحُّ أن يكون لـ (غير)، ولا يكون العكس، أي لا تصلح (إلا) في مكان (غير)؛ لأنَّها قد تأتي صفة، فتقول: (هذا درهمٌ غيرٌ جيِّدٍ؛ لأنَّ غيرًا نعت، ألا ترى أنه لا يستقيم: هذا درهم إلا جيِّد)⁽³⁾، فتكون (غير) أوسع استعمالًا من (إلا) الاستثنائية، ويبيِّن الرَّاظي في تفسيره للآية أن قراءة (غير) بالنَّصب فيها وجهان، الأول: أن يكون استثناءً من (القاعدين)، والمعنى: لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ إِلَّا أُولِي الصَّرَرِ، وهو اختيار الأخفش⁽⁴⁾. والثاني: أن يكون نصبًا على الحال، والمعنى: (لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ فِي حَالِ صِحَّتِهِمْ، وَالْمُجَاهِدُونَ، كَمَا تَقُولُ: جَاءَنِي زَيْدٌ غَيْرَ مَرِيضٍ، أَيْ جَاءَنِي زَيْدٌ صَحِيحًا)"⁽⁵⁾.

يتَّضح من تفسير الصغاني أنَّ توجيهه (غير) في الآية الكريمة يقوم على أساس لغويٍّ نحويٍّ دلاليٍّ، إذ لم يقتصر على وجهٍ إعرابيٍّ واحد، بل عرض الأوجه الثلاثة (الرفع، الجر، النَّصب) بوصفها احتمالاتٍ يحددها السياق القرآني. فالرفع عنده صفة

(1) ينظر: حجة القراءات: 210.

(2) إعراب القرآن للنحاس: 234/1.

(3) المقتضب: 422/4.

(4) ينظر: البحر المحيط: 35/4.

(5) ينظر: مفاتيح الغيب: 92/11.

للقاعدين، والجرُّ صفة للمؤمنين، أمّا النَّصب فمحمولٌ على الاستثناء. ويكشف هذا التنوع في التوجيه عن منهج الصغاني في الجمع بين القراءات القرآنية والتحليل النحوي، وربط الإعراب بالمعنى، بما يبرز أنَّ اختلاف الوجه الإعرابي يؤدي إلى تنوع دلاليّ منضبط داخل سياق الآية دون تعارض.

رابعاً: بين النَّصب أو الجر:

ومنه قول الصغاني: "وقال أبو سعيد: أنا علانُ بأرض كذا وكذا، أي: جاهلٌ، وامرأةٌ علانةٌ، أي: جاهلةٌ، قال: وهي لغة معروفة... وفي لعل لغات: علّ ولعلّ، يقال: علّك تفعل، وعلّي أفعل، ولعلّي أفعل، وربّما قالوا: علّني ولعلّني، قال حاتم:

أريني جواداً مات هزلاً لعلّني أرى ما ترين أو بخيلاً مخلداً

ويقال: أصله علّ، وإنما زيدت اللام توكيداً، ومعناه التّوقُّع لمرجوّ أو مخوفٍ وفيه طمعٌ وإشفاقٌ، وهو حرفٌ، مثل: إنّ وليت وكأنّ ولكنّ، إلا أنّها تعملُ عملَ الفعل لِشَبَهِهِنَّ بِهِ، فَتَنْصِبُ الْأِسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ، كما تعملُ كَأَنَّ وَأَخَوَاتُهَا مِنَ الْأَفْعَالِ، وَبَعْضُهُمْ يَخْفِضُ مَا بَعْدَهَا، فيقول: لعلّ زيد قائمٌ، وعلّ زيد قائمٌ، سمعه أبو زيد من بني عُقَيْلٍ، ويقال: علّ ولعلّ، بِسُكُونِ اللَّامِ⁽¹⁾. يُفسّر الصغاني حرف (لعلّ) تفسيراً لغوياً قائماً على جمع الاستعمالات العربيّة، إذ يذكر اختلاف لغات العرب فيه، ويبيّن أنّ أصلها (علّ) وزيدت اللام للتوكيد، وأنّ معناها يدل على التّوقُّع المقرون بالرجاء أو الإشفاق. كما يثبت عملها النحويّ المشابه للأفعال، حيث ترفع الخبر وتنصب الاسم في الاستعمال المشهور، مع ورود لغات أخرى عند بعض العرب في إعمالها على غير هذا الوجه، كجر الاسم بعدها، وهو سماع عن قبائل معروفة.

(1) العباب الزّآخر: (ع ل ل): 424/13

وبذلك يربط الصغاني بين الأصل اللغوي، والدلالة، والاستعمال النحوي المتعدد دون إلغاء أي وجه من وجوهه.

وقد تعددت آراء النحاة في توجيه (لعل) من حيث العمل والإعراب واللغة، وتنوّعت توجيهاتهم بين الأصل القياسي والاستعمال اللّهجي، ممّا أفرز خلافاً في ضبط الاسم الواقع بعدها. وفي ضوء ما ذكره الصغاني من شواهد لغوية، يمكن عرض هذه الآراء على النحو الآتي:

ذهب سيبويه إلى أنّ لام (لعل) الأولى زائدة، فقال: "ولعلّ حكاية؛ لأنّ اللام ها هنا زائدة، بمنزلتها في لأفعلن، ألا ترى أنّك تقول: علك، وكذلك كأنّ؛ لأنّ الكاف دخلت للتشبيه⁽¹⁾، واتفق معه في هذا التوجيه المبرّد⁽²⁾، وخالفهما أبو البركات الأنباري⁽³⁾ فرجّح مذهب الكوفيين في أصالة لام (لعل) الأولى، واستشهد لذلك بطائفة من النصوص الشعرية.

ويرى أبو عليّ الفارسي أنّه لا دليل على أنّ عقيلًا يخفضون المبتدأ بـ (لعل)؛ "لأنّه يحتمل أن الأصل: (لعلّه لأبي المغوار منك جوابٌ قريب) فحذف موصوف قريب وضمير الشأن، ولام لعلّ الثانية تخفيفاً، وأدغم الأولى في لام الجرّ ومن ثم كانت مكسورة، ومن فتح فهو على لغة من يقول: (المال لزيد) بالفتح"⁽⁴⁾.

أمّا ابن هشام فبعد أن رفض رأي أبي عليّ واصفاً إياه بالتكلف، قال: "وهذا تكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل"⁽⁵⁾، ثم هو محجوج بنقل الأئمة أن الجرّ بـ (لعلّ)

(1) الكتاب: 332/3.

(2) ينظر: المقتضب: 73/3.

(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 218/1.

(4) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 377.

(5) المصدر نفسه: 377.

لغة قوم بأعيانهم، ووجه إعراب مجرور (لعل) بقوله: "واعلم أنّ مجرور (لعلّ) في موضع رفع بالابتداء لتنزيل (لعل) منزلة الجار الزائدة نحو (بحسبك دِرْهَم) بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل، وقوله قريب هو خبر ذلك المبتدأ⁽¹⁾.

وأورد الرّضي في هذا الحرف لغات عدة وأوصلها إلى إحدى عشرة لغة، وقد لاحظ حين أشار إلى أن الجرّ بها لغة عقيل، وأنه شاذّ في القياس النحويّ، ويرى في ذلك مشكلة، فيقول: "لأنّ جرّها، عمل مختص بالحروف، ورفعها لمشابهاة الأفعال، وكون حرفٍ عاملاً عمل الحروف والأفعال في حالة واحدة ممّا لم يثبت، وأيضاً، الجار لا بُدّ له من متعلّق، ولا متعلّق لها هنا، لا ظاهراً ولا مقدراً⁽²⁾.

ويرى المراديّ أنّه لا حاجة إلى هذه التّأويلات فيقول: "والجرّ بلعلّ مراجعة أصل مرفوض؛ لأن أصل كلّ حرف اختص بالاسم، ولم يكن كالجاء منه، أن يعمل الجر⁽³⁾".

يتّضح ممّا سبق أنّ مسألة (لعلّ) من المسائل التي اتسع فيها الخلاف اللغويّ والنحويّ، نتيجة تعدد اللهجات العربيّة وتنوّع التّوجيهات الإعرابيّة، ممّا منحها ثراءً دلاليّاً ونحويّاً واضحاً.

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 337.

(2) شرح الرّضي على الكافية: 373/4.

(3) الجنى الدّاني في حروف المعاني: 583.

المبحث الثاني

الأفعال

أولاً: بين التّعدي والّلزوم:

ينقسم الفعل التّام من حيث التّعدي والّلزوم إلى: مُتَعَدٍّ، ولازم، فالمتعدي هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جرّ، نحو: قرأتُ كتابًا. واللازم: ما ليس كذلك، وهو ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جرّ، نحو: مررتُ بزيدٍ، أو لا مفعول له، نحو: قام زيدٌ. ويُسمّى ما يصل إلى مفعوله بنفسه فعلاً مُتَعَدِّياً، وواقعاً، ومجاوِزاً. وما ليس كذلك يُسمّى لازماً، وقاصراً، وغير مُتَعَدٍّ، ويسمّى مُتَعَدِّياً بحرف جرّ⁽¹⁾.

وظاهرة التّعدي والّلزوم من الظواهر النحويّة المهمة التي عرض لها اللغويّون، وفيما يأتي دراسة ما ورد في معجمات الصغاني من نماذج تلك الظاهرة، ومنه:

1- الفعل (رَحِبَ) بين التّعدي والّلزوم

يقول الصغاني: "وَرَحِبَ الشَّيْءُ رَحْبًا، مثال تَعِبَ تَعَبًا، لُغَةً في رَحْبٍ، مثال صَغُرَ... وقال الخليل: قال نصر بن سيار... أَرَحِبُكُمُ الدَّخُولُ في طَاعَةِ الكِرْمَانِي؟ لَأَنَّهُ وُلِدَ بِكِرْمَانَ، أي: أَوْسَعَكُمْ؟ قال: وهي شاذّة، ولم يَجِئْ في الصَّحِيحِ فَعْلٌ، بضم العين، مُتَعَدِّياً غَيْرُهُ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ: إِنَّ بُسْرًا طَلَعَ الْيَمَنَ، أي: بَلَغَ"⁽²⁾.

يفسر الصغاني الفعل (رَحِبَ) تفسيراً دلاليّاً قائماً على معنى السَّعة، إذ فسر قول نصر بن سيار: (أَرَحِبُكُمُ) بمعنى: (أَوْسَعَكُمْ)، ثم انتقل إلى الحكم الصّرفيّ، فبيّن أن مجيء الفعل على وزن (فَعْلَ) متعدياً يُعَدُّ شاذّاً؛ لأن القياس في هذا الباب الّلزوم لا التّعديّة. وبذلك جمع الصغاني بين تفسير المعنى وتقويم الاستعمال على وفق القياس

(1) ينظر: شرح ابن عقيل: 145/2-146، وشرح المفصل: 295/4.

(2) العباب الزّآخر: 163/2.

الصَّرْفِيّ، والثَّالِث: من جعل التَّعْدِيّة على حذف حرف الجر، كابن الحاجب والاستراباذي، فالأصل عندهم:

(رَحَّبْتُ بِكَ الدَّارَ)، ثُمَّ حُذِفَ الْجَارُ تَوْسَعًا فِي الْإِسْتِعْمَالِ.

ويمكن تقسيم آراء اللغويين والنحاة في تعديّة الفعل (رَحَّبَ) إلى ثلاثة اتجاهات: الأول: من عدّ التَّعْدِيّة شاذّة خارجة عن القياس، وهم الخليل، والأزهريّ، والجوهريّ، إذ رأوا أَنَّ بَابَ (فَعَلَ) لازم في الأصل، وما ورد متعدّيًا منه فمحمولٌ على السَّماع.

وكان الصغانيّ في هذا التّوجيه موافقًا لهذه في عدّ هذا الاستعمال شاذًّا، إذ نبّه الخليل على أَنَّ الفعل (رَحَّبَ) جاء شاذًّا عن القياس⁽¹⁾، ونقل الأزهريّ عن الليث أَنَّ (فَعَلَ) لا يكون متعدّيًا، وأنّ قول نصر بن سيّار خارج عن القياس، حتى قال: (ونصر ليس بحجة)، كما نصّ الجوهريّ على أنّه لم يرد في الصّحيح فعلٌ من باب (فَعَلَ) متعدّيًا غير هذا، مما يدلّ على ندرته وشذوذه، إذ قال: فقال: "قال نصر بن سيار: أَرَحَّبَكُم الدَّخُولُ فِي طَاعَةِ الْكُرْمَانِي؟ يَعْنِي: أَوْسَعَكُم؟.. وقال الليث: وهذه كلمة شاذّة على (فَعَلَ) مُجَاوِزٍ وَ(فَعَلَ) لا يكون مجاوزًا أبدًا، قلتُ: لا يجوز رَحَّبَكُم عند النحويّين، ونصر ليس بحجة"⁽²⁾؛ لأنّ (رَحَّبَ) بزنة (فَعَلَ) وهو لازم، لكنه جاء متعدّيًا هنا على غير قياس؛ فتضمّن معنًى صار به متعدّيًا، ونص على ذلك كل من الجوهريّ وابن سيده⁽³⁾.

(1) ينظر: العين: 215/3.

(2) تهذيب اللّغة: ١٨/٥.

(3) ينظر: تاج اللّغة وصحاح العربيّة: 135/1، والمحكم والمحيط الأعظم: 318/3.

والثاني: من وجّه التعدية بالتّضمين، كابن هشام، والرّضي، وما نقله ابن منظور عن أبي علي الفارسي، إذ رأوا أن الفعل ضَمَّن معنى (وَسِعَ) أو ما يقاربه، فجاز تعديته.

فقد أشار ابن هشام إلى أن الفعل (رَحُبَ) تَضَمَّن معنى فعل آخر لذلك جاز تعديته، إذ رأوا أن الفعل ضَمَّن معنى (وَسِعَ) فجاز تعديته إذ يقول في الفعل اللّازم "أن يكون على وزن فَعْلٍ بِالضَّمِّ، كظُرْفٍ وَشُرْفٍ وَكُرْمٍ وَلُؤْمٍ، وأما قولهم: رَحُبْتُكم الطّاعة وطلّع اليمن فضَمَّنَا معنى: وَسِعَ وَبَلَّغَ"⁽¹⁾، وذهب الرّضي في تقدير ابن الحاجب بـ (رَحُبْتُ بك إلا أن فيه تعسفًا لا معنى له)؛ لأنّ حاصله حذف الجار وإيصال العامل اللّازم إلى ما كان مجرورًا بنفسه، وباب الحذف والإيصال شاذٌّ عند النّحاة، وأمّا تخريج الرّضيّ فعلى تضمين الفعل معنى فعلٍ آخر، والتّضمين باب قياسيٌّ عند كثير من النّحاة⁽²⁾ ⁽³⁾، ونقل ابن منظور عن أبي علي الفارسي أنّ الهذليّين يجعلون هذا الفعل متعدّيًا إذا كان قابلاً للتّعديّ بمعناه، فقال: "وكلمة شاذّة تحكى عن نصر بن سيّارٍ أَرَحُبُكُم الدّخولُ في طاعة ابن الكَرَمانيّ؟ أي: أَوْسَعُكُمْ؟ فعَدَى فَعَلَ وليست مُتَعَدِيَّةً عند النّحويّين، إلا أنّ أبا علي الفارسيّ حكى أنّ هذيلًا تُعَدِّيها إذا كانت قابلة للتّعدي بمعناها"⁽⁴⁾.

والثالث: من جعل التعدية على حذف حرف الجر، كابن الحاجب والاسترابادي، فالأصل عندهم: (رَحُبْتُ بك الدّار)، ثم حُذِف الجار توسعًا في الاستعمال.

(1) شرح شذور الذّهب: 495.

(2) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرّضيّ الاستراباديّ: 76/1.

(3) ينظر: الصّحاح: 135/1.

(4) لسان العرب: 1606/3.

إذ علق ركن الدين الاسترابادي على كلام ابن الحاجب بأنه "شذ: (رَحُبْتُكَ الدَّار) بقوله: "إنَّه جواب عن سؤال مقدّر، وتقدير السؤال: أن ما ذكرتم منقوض بـ (رَحُبْتُكَ الدَّار) فإن (رَحُبْتُ) فَعْلٌ، مع أنَّه متعدٍّ إلى المفعول الذي هو الكاف، وأجاب عنه بأنه شاذٌّ في استعماله متعدِّياً، ثمَّ بيَّن أنَّه ليس بمتعدٍّ في الحقيقة؛ لأنَّ أصله: (رَحُبْتُ بك الدَّار)؛ فلما كثر استعماله حذفوا الياء تخفيفاً⁽¹⁾.

يتَّضح أنَّ جمهور اللغويين والنحاة يرون أنَّ الفعل (رَحُبَ) لازمٌ في الأصل؛ لأنَّه من باب (فَعْلَ) الذي يغلب عليه اللزوم، وأنَّ تعديته في قولهم: (أَرَحُبُكُمْ) جاءت على خلاف القياس، ولذلك وُصفت بالشذوذ والسَّماع غير أنهم اختلفوا في توجيه هذه التَّعدية؛ فذهب فريق إلى أنَّ الفعل ضَمِنَ معنى (وَسِعَ) فجاز تعديته.

وقد استثمر الصغاني هذه الأقوال في تفسير الظَّاهرة، فجمع بين بيان المعنى والحكم الصَّرفي، وربط بين الدلالة والسياق والقياس اللغوي.

وبذلك يتَّضح أنَّ الخلاف كان في توجيه التَّعدية لا في أصل معنى الفعل.

2- الفعل (أَقْرَبُهُ) بين التَّعدي بنفسه والتَّعدي بحرف الجر

يقول الصغاني: "قال الأصمعي: لا يُقال أَقْرَبُهُ السَّلام؛ لأنَّه خَطَأً، قال الأزهري⁽²⁾: وسمعتُ أعرابياً من بني عُقَيْلٍ وهو يُمْلِي عَلَيَّ كِتَاباً إلى بعض إخوانه"⁽³⁾.

يفسّر الصغاني تعدي الفعل (أَقْرَأَ) بعرض اختلاف اللغويين في استعماله، فنقل إنكار الأصمعي قولهم: (أَقْرَبُهُ السَّلام)؛ لأنَّ الفعل عنده لا يتعدّى بنفسه إلى لفظ (السَّلام)، وإنما يقال: (أَقْرَأَ عليه السَّلام). ثمَّ أورد الصغاني ما نقله الأزهري سماعاً

(1) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاسترابادي: 245/1.

(2) ينظر: تهذيب اللغة: 213/9.

(3) التكملة: (ق ر أ): 42/1.

عن أعرابي من بني عقيل قوله: (اقتري مني السلام)، ليدلّ بذلك على اعتماد العرب التعدية بحرف الجر في الاستعمال الفصيح.

وقد وافق جماعة من اللغويين هذا الاتجاه، ففي الزاهر: "أقرئته مني السلام"⁽¹⁾. وذكر صاحب مشارق الأنوار أنّ الصواب: (اقرأ عليه السلام)، أمّا قولهم: (أقرئته السلام) فلا يُستعمل إلا إذا كان السلام مكتوباً؛ لأن معنى (أقرئته) حينئذ: اجعله يقرأه "قال أبو حاتم يقول: اقرأ عليه السلام، وأقرئته الكتاب، ولا تقل: أقرئته السلام، إلا في لغة سوء، إلا إذا كان مكتوباً فتقول ذلك؛ أي: اجعله يقرأه"⁽²⁾، وكذلك عدّ المطرزيّ تعدية الفعل بنفسه من كلام العامة، وذهب إلى أن الفصيح هو التعدية بحرف الجر، بقوله: "وأقرأ سلامي على فلان، وقولهم: أقرئته سلامي عامي"⁽³⁾، ويقولون: أقرئ فلاناً السلام. والصواب: اقرأ عليه السلام"⁽⁴⁾.

ويتّضح من ذلك أنّ اللغويين قد اتجهوا إلى رأيين: الأول: أنّ الفعل (أقرأ) لا يتعدى بنفسه إلى لفظ السلام، بل يتعدى بحرف الجر، وهو رأي الأصمعي وأكثر اللغويين. والثاني: جواز تعديته بنفسه إذا كان السلام مكتوباً، فيكون المعنى: اجعله يقرأ السلام.

وبذلك يظهر أنّ الصغانيّ فسّر الظاهرة اعتماداً على السماع العربي وأقوال الأئمة، مع ربط التعدية بالمعنى والسياق الاستعمالي، ففرّق بين السلام الملفوظ والسلام المكتوب في توجيه استعمال الفعل.

(1) الزاهر في معاني كلمات الناس: 93/2.

(2) مشارق الأنوار، (ق ر أ): 175/2.

(3) المغرب في ترتيب المغرب، (ق ر أ): 376/1.

(4) ينظر: تصحيح التصحيف وتحريير التحريف: 120/1.

3- الفعل (هَبَّهَبَ) بين التعدية بنفسه والتعدية بحرف الجر

ومنه قول الصغاني: "وقال الجوهري⁽¹⁾: وَهَبَّهَبْتُهُ: دَعَوْتُهُ لِيَنْزُو فَتَهَبَّهَبَ: تَرَعَّرَعَ. والصَّواب: وَهَبَّهَبْتُ بِهِ دَعَوْتُهُ"⁽²⁾.

يفسر الصغاني الفعل (هَبَّهَبَ) من جهة تعديته، فيرى أَنَّ الصَّواب أَنَّ يتعدَّى بحرف الجر، فيقال: (هَبَّهَبْتُ بِهِ)، لا (هَبَّهَبْتُهُ)، وبذلك يصح ما ذهب إليه الجوهري من تعديته بنفسه. ويظهر من هذا التوجيه اعتماد الصغاني على الاستعمال اللغوي الذي يراه أفصح وأقرب إلى القياس، والصغاني في هذا التوجيه كان موافقاً لرأي ابن فارس، إذ يقول ابن فارس: "وَهَبَّهَبْتُ بِهِ: دَعَوْتُهُ لِيَنْزُو"⁽³⁾، أمّا ابن منظور فقد جعل الفعل متعدياً بنفسه، إذ قال: "وَهَبَّهَبْتُهُ: دَعَوْتُهُ لِيَنْزُو"⁽⁴⁾، أمّا الزبيدي فقد انتصر لرأي الجوهري، وعدَّ تعدية الفعل بنفسه هي الصَّواب، محتجاً بمكانة الجوهري ومعرفته بالتصريف، فقال: هَبَّهَبْتُهُ - بهاءَيْنِ وباءَيْنِ - وهو الصَّواب⁽⁵⁾.

يتضح من ذلك أَنَّ اللغويين اختلفوا في تعدية الفعل (هَبَّهَبَ) على اتجاهين: الأول: تعديته بحرف الجر، وهو ما ذهب إليه الصغاني وابن فارس. والثاني: تعديته بنفسه من غير واسطة، وهو رأي الجوهري وابن منظور، وقد أيده الزبيدي.

وبذلك يظهر أَنَّ الصغاني تناول الظاهرة من خلال المفاضلة بين الاستعمالات اللغوية، مرجحاً التعدية بحرف الجر، مع بقاء الوجه الآخر ثابتاً في كلام بعض أهل اللغة، مما يدل على سعة الاستعمال العربي وتعدد وجوهه.

(1) ينظر: الصحاح: (ه ب ب): 236/1.

(2) التكملة، (ه ب ب): 287/1.

(3) معجم مقاييس اللغة، (ه ب ب): 5/6.

(4) لسان العرب، (ه ب ب): 779/1.

(5) تاج العروس، (ه ب ب): 375/4.

ثانيًا - بين الماضي والمضارع:

ومنه ما جاء في العُباب في مادة (طوع)، إذ قال الصغاني: "وقرأ الكوفيون غير عاصم: (فَمَنْ يَطَّوْعُ)، أي: يَتَطَوَّعُ، والمطاوعة: الموافقة، والتَّحْوِيَّون يُسمون الفعل اللازم مطاوعًا، والتَّركيب يَدُلُّ على الإصحاح والانقياد"⁽¹⁾.

يفسر الصغاني اختلاف القراءة بين الماضي والمضارع تفسيرًا لغويًا قائمًا على اختلاف الصيغة الزمنية مع اتحاد المعنى العام، فذكر قراءة الماضي: ﴿تَطَوَّعُ﴾، وقراءة المضارع: ﴿يَطَّوْعُ﴾، مبينًا أن أصل المضارع: (يَتَطَوَّعُ)، ثم أدغمت الناء في الطاء للمقاربة الصوتية. كما ربط الفعل بدلالته الأصلية، فجعل المطاوعة دالة على الموافقة والانقياد، قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر: ﴿تَطَوَّعُ﴾، فعلاً ماضيًا، وقرأ حمزة، والكسائي، وخلف، ويعقوب، والأعمش، وزيد، ورويس: ﴿يَطَّوْعُ﴾ بلفظ المضارع المجزوم بـ (مَنْ) الشرطية، والأصل (يَتَطَوَّعُ)، وقراءة ابن مسعود. رضي الله عنه (يَتَطَوَّعُ) - بفك الإدغام - مُقَوِّية لقراءة حمزة ومن معه بلفظ المضارع⁽²⁾.

وقرأ حمزة، والكسائي بلفظ المضارع: يَطَّوْعُ، وفيه إدغام، إذ أصله يَتَطَوَّعُ ومن يَتَطَوَّعُ، إلا أَنَّ الناء تُدغم في الطاء لمقاربتها⁽³⁾؛ "وذلك لأنَّهما يخرجان من مخرج واحد وهو طرف اللسان مع أصول الثَّنايا العليا، كما أنَّهما يتفقان في الصَّفتين الآتيتين: الشَّدة، والإِصمات"⁽⁴⁾.

(1) العباب الزآخر: 343/10.

(2) ينظر: السبعة في القراءات: 172، والنشر: 223/2، والإتحاف: 150.

(3) مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: 108، وينظر: السبعة في القراءات: 127، ومعاني القراءات: 182/1، والحجة للقراء السبعة: 244/2، والنشر في القراءات العشر: 223.

(4) الهادي شرح طيبة النشر في القراءات: 60/2.

وقد اختلف العلماء في توجيه هاتين القراءتين، فذهب الزجاج، والأزهري، وابن خالويه إلى أن قراءة الماضي وإن جاءت بلفظ الماضي فإن المراد بها الاستقبال؛ لأنَّ الجملة واقعة في سياق الشرط والجزاء، والشرط يقتضي معنى الاستقبال، فكأنَّ المعنى: (من يتطوع خيراً). أمَّا قراءة المضارع فهي على أصلها في الدلالة على الاستقبال، وجُزمت بـ (مَنْ) الشرطيَّة⁽¹⁾.

وذهب أبو علي الفارسي إلى توجيهين في قراءة الماضي؛ أحدهما موافق لمن سبقه، إذ جعل (مَنْ) شرطية والفعل الماضي بمعنى المستقبل، والثاني أن تكون (مَنْ) موصولة لا شرطية، ويكون قوله: {فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ} [البقرة: 184] خبراً للمبتدأ، وفيه معنى الجزاء وإن لم يكن الفعل مجزوماً. أمَّا قراءة المضارع فعدها أبو علي أحسن؛ لأنها أوفق بالمعنى الدال على الاستقبال، وتوجيهه هذا تبعه فيه كثير ممن تصدَّى لتوجيه هذه القراءة، منهم ابن عطية في المحرر والوجيز، وأبو حيان في البحر المحيط⁽²⁾. وتوجيهه للفظ المضارع (يَطَّوْع)، وهذه القراءة مختارة عنده، ووصفها بالحسن، وعلل اختياره بقوله: "إِلَّا أَنَّ اللَّفْظ -يريد لفظ الفعل- إذا كان وَفْقَ المعنى كان أحسن"⁽³⁾، ومجيء الفعل الماضي للشرط جائز عنده وعند غيره، نحو: (من أتاني أعطيته)، إلا أنه يجعل المضارع عنده أحسن.

ونظر أبو جعفر النحاس إلى القراء بميزان العربية، إذ حكم على قراءة الجمهور بأنها حسنة لا علة فيها، قال: "بِهِمَا وَمَنْ تَطَّوَعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 234/1-244، وينظر: معاني القراءات: 183/1، والحجة في القراءات: 90.

(2) ينظر: المحرر الوجيز: 230/1، والبحر المحيط: 192/2، والدَّر المصون: 192/2، واللَّباب في علوم الكتاب: 93/3، وإتحاف فضلاء البشر: 195، والكفاية في التفسير بالمأثور والدراية: 429/3.

(3) الحجة للقراء السبعة: 248/2.

عَلِيم} [البقرة: 158]، فعل ماضٍ في موضع جزم بالشرط، وهذه قراءة أهل المدينة، وأبي عمرو وهي حسنة؛ لأنَّه لا علة فيها، وقراءة أهل الكوفة إلَّا عاصمًا: ﴿وَمَنْ يَطَّوْعُ خَيْرًا﴾، والأصل: (يتطوع) أدغمت التاء في الطاء⁽¹⁾.
في حين رأى أبو زرعة أنَّ قراءة المضارع أقرب إلى الأصل؛ لأنَّ أدوات الشرط موضوعة للاستقبال، وجعل قراءة ابن مسعود: (ومن يتطوع) بفك الإدغام مؤيدة لهذا الوجه⁽²⁾، ويعلل حجة قراءة الماضي بأنَّها أخف من المضارع، ولا إدغام في لفظه.

ويتبيّن من ذلك أن اختلاف القراءتين لم يؤدِّ إلى اختلاف المعنى الكلي، وإنَّما انصبَّ الخلاف على توجيه الصيغة الزمنية وعلاقتها بالسياق الشرطي، وقد أبرز الصغاني هذا الاختلاف من خلال الربط بين القراءة والبنية الصرفية والدلالة النحوية.

ثالثاً: الفعل المضارع بين الرفع والجزم:

ومنه قول الصغاني: "وفي حديث النبي: (إِنْ بُيِّتُ اللَّيْلَةُ فَقُولُوا: حم، لا يُنْصَرُونَ)⁽³⁾؛ قيل: إِنَّ (حم) مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ -عز وجل- وَأَنَّ الْمَعْنَى: اللَّهُمَّ لَا يُنْصَرُونَ... وَقَوْلُهُ (لَا يُنْصَرُونَ) كَلَامٌ مُسْتَأْنَفٌ، كَأَنَّهُ حِينَ قَالَ: قُولُوا: حم، قَالَ لَهُ

(1) إعراب القرآن للنجاس: 86/1.

(2) حجة القراءات لأبي زرعة: 118.

(3) أخرجه البيهقي في سننه: 361/6، كتاب قسم الفيء والغنى، باب ما جاء في شعار القبائل، رقم الحديث (13435)

قائل: ماذا يكون إذا قيلت هذه الكلمة؟ فقال: لا يُنصرون. وقال الأزهري⁽¹⁾:
والإعراب: لا يُنصروا⁽²⁾.

يُفسّر الصغاني اختلاف إعراب الفعل المضارع في قوله: (لا يُنصرون) من خلال المعنى والسياق؛ إذ جعل رفعه على الاستئناف والخبر، كأنه جواب لسؤال مقدّر: ماذا يكون إذا قيلت هذه الكلمة؟ ف قيل: (لا يُنصرون)، أي: هم غير منصورين. ونقل في المقابل رأي الأزهري الذي وجّه الفعل على الجزم: (لا يُنصروا)؛ على تقدير الدعاء. وبذلك ربط الصغاني بين اختلاف الإعراب واختلاف الدلالة؛ فالرفع يُفيد الخبر والوعد بعدم النصر، أمّا الجزم فيفيد الدعاء عليهم.

وقد تناول شراح الحديث هذه المسألة، فذهب الخطابي (ت388هـ) إلى أن كثيراً من الناس حملوا اللفظ على الدعاء، غير أنّه رجّح كونه خبراً، مستدلاً بأنّ الفعل لو كان دعاءً لوجب جزمه، فقال: "(حم لا يُنصرون) يذهب كثير من الناس في معناه إلى أنه دعاء. وأرى أبا عبيد (ت224) قد أشار إلى نحو من هذا. وبلغني عن ابن كيسان أنّه سأل أبا العباس أحمد بن يحيى فقال: هو إخبارٌ معناه والله لا يُنصرون، ولو كان دعاءً لكان مجزوماً؛ أي: لا يُنصروا"⁽³⁾. ووافقه ابن الأثير في النهاية، فبيّن أنّ معنى الحديث: (والله لا يُنصرون)، وأنّ الكلام خرج مخرج الخبر لا الدعاء؛ لأنّ ثبوت النون دليل الرفع، فقال: "وفي حديث الجهاد (إِذَا بُيِّتُمْ فَقُولُوا حم... لا يُنصرون)، قيل معناه: اللَّهُمَّ لا يُنصرون، ويُريد به الخبر لا الدعاء؛ لأنّه لو كان

(1) لم أقف على هذا في التهذيب.

(2) التكملة، (ح م م): 622/5-623.

(3) غريب الحديث للخطابي: 653/1.

دُعَاء لَقَالَ: لَا يُنْصَرُوا مَجْزُومًا، فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَاللَّهِ لَا يُنْصَرُونَ⁽¹⁾، ويؤيد هذا التوجيه ما نقله الأزهرى عن أبي العباس ثعلب، إذ سئل عن معنى الحديث فقال: "معناه: والله لا ينصرون، والكلام خبر ليس بدعاء" وهو توجيه ينسجم مع رواية الرفع وثبوت النون في الأفعال الخمسة⁽²⁾.

ويتضح من ذلك أن الصغاني اعتمد في تفسيره على الربط بين الصناعة النحوية والدلالة السياقية، فجعل اختلاف الإعراب مؤدياً إلى اختلاف المعنى؛ فالرفع على الاستئناف والخبر هو الأرجح عنده وعند أكثر الشراح، أما الجزم فمحمول على معنى الدعاء.

3- جاء في العباب: "هَلَكَ الشَّيْءُ يَهْلِكُ، بالكسر، هَلَاكًا، وهُلُوكًا... وَهَلِكَ يَهْلِكُ، مثال: شَرِكٌ يَشْرِكُ لُغَةً فِيهِ، وقرأ الحسن البصري، وأبو حيوة، وابن أبي إسحاق: (وَيَهْلِكُ الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ)، بفتح الياء واللام، ورفع التاء واللام، وقال أبو عبيد: تميم تقول: هَلَكَةُ يَهْلِكُهُ هَلَاكًا، مثال: ضَرَبَهُ يَضْرِبُهُ ضَرْبًا، بمعنى أَهْلَكَهُ"⁽³⁾.

يُفسِّرُ الصغاني اختلاف الفعل في قوله تعالى: { وَيَهْلِكُ الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ } [البقرة: 205]، من جهتين: جهة الإعراب، وجهة البنية الصرفية، إذ أورد قراءة الجمهور بالنصب: ﴿وَيَهْلِكُ﴾ عطفًا على قوله: ﴿لِيُفْسِدَ﴾، ثم ذكر قراءة الرفع: ﴿وَيَهْلِكُ الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ﴾، وبين أنها جاءت على لغة تجعل الفعل الثلاثي (هَلَكَ) متعديًا بمعنى (أَهْلَكَ). وبذلك جمع بين تفسير الظاهرة نحويًا وصرفيًا، وربط اختلاف القراءة باختلاف لهجات العرب في تعدية الفعل.

(1) النهاية: (ح م م) 446/1، وينظر: لسان العرب، (ح م م): 151/12، وتاج العروس: (ح م م): 26/32.

(2) ينظر: تهذيب اللغة، (ح م م): 15/4.

(3) العباب: 605/12.

ذكر القراءة في قوله تعالى: {وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ
الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ} [البقرة: 205].

وقد نبّه ابن خالويه إلى اختلاف القراءات وتوجيهها، ففرّق بين قراءة الحسن
البصري بالرفع: {وَيُهْلِكُ}، وقراءة أبي حيوة بالنصب: {وَيَهْلِكُ}، وقراءة ابن محيصن:
{وَيَهْلِكُ الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ}، فجعل الاختلاف قائماً على الحركة الإعرابية وبنية الفعل
معاً، قال ابن خالويه: "قراءة (وَيُهْلِكُ)، بالرفع، الحسن، (وَيَهْلِكُ)، بفتح الياء والكاف،
أبو حيوة، (وَيَهْلِكُ الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ)، ابن مُحَيْصِن" (1).

ثم توجّهت آراء النحويين إلى تفسير وجه الرفع؛ فذهب الفراء إلى أنّ رفع الفعل
يكون على القطع عمّا قبله، لا عطفاً على {لِيُفْسِدَ}، بل على معنى: (ومن الناس
من يعجبك قوله...ويهلك الحرث والنسل)، وعدّ النصب هو الوجه الأحسن. قال
الفراء: "وقول الله تبارك وتعالى: {وَيُهْلِكُ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ}، نُصِبْتُ، ومنهم من يرفع
(ويهلك)، رفعاً لا يرده على (ليفسد)، ولكنّه يجعله مردوداً على قوله: ﴿وَمِنْ
النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ﴾ -ويهلك-، والوجه الأول أحسن" (2).

أمّا الزّجاج فحمل الرفع على الاستئناف، أي: (وهو يهلك الحرث والنسل)،
فجعل الجملة مستقلة في المعنى. إذ قال: "نُصِبَ لِيُفْسِدَ على إضمار أن المعنى
(لأن يفسد فيها)، وعطف ويهلك على ويفسد"، ويجوز أن يكون (وَيُهْلِكُ الْحَرْثَ
وَالنَّسْلَ) على الاستئناف أي: وهو (يهلك الحرث والنسل)، أي: يعتقد ذلك" (3).

(1) مختصر ابن خالويه: 13.

(2) معاني القرآن للفراء: 124/1.

(3) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 277/1.

وردَّ الطبريُّ قراءة الرَّفْع مع إقراره بوجهها العربي؛ لأنها خالفت قراءة الجمهور، واستدلَّ بمصحف أبي بن كعب الذي ورد فيه: (وليهلك الحرث والنَّسل)، فعَدَّ ذلك دليلاً على أنَّ الفعل معطوف على ﴿لِيُفْسِدَ﴾، وأنَّ النَّصب هو الأوجه⁽¹⁾. وفي كتاب (جلاء بصري في قراءة الحسن البصري) أنَّ الحسن قرأ (وَيَهْلِكُ) بالنَّصب⁽²⁾، وهذا يُصَوِّبه الذي في المختصر، والذي في الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري، إذ قال: "وقرأ الحسن (وَيَهْلِكُ الحرث والنَّسل) بالرَّفْع"⁽³⁾. أمَّا أبو بكر الأنباري فقد فصلَّ في توجيه القراءتين، فذكر أنَّ النَّصب عطْفٌ على ﴿لِيُفْسِدَ﴾، في حين يحتمل الرَّفْع الاستئناف أو العطف على ﴿يُعْجِبُكَ﴾، ولم يرجِّح وجهًا على آخر، بينما اكتفى الزَّمخشرى بتوجيه الرَّفْع على العطف على (سعى)، مع جعل الفعل مبنياً للمجهول في المعنى إذ قال: "وقوله: ﴿وَيَهْلِكُ الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ﴾، قرأت العوام: وَيَهْلِكُ الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ، بالنَّصب. وقرأ الحسن: ﴿وَيَهْلِكُ الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ﴾، بالرَّفْع، فمن قرأ: ﴿وَيَهْلِكُ الْحَرْثُ﴾، بالنَّصب، نصبه على النَّسق على قوله: ﴿لِيُفْسِدَ فِيهَا﴾، ولـ ﴿وَيَهْلِكُ الْحَرْثُ﴾، فعلى هذا المذهب لا يُوقف على لِيُفْسِدَ فِيهَا..

ومن قرأ: ﴿وَيَهْلِكُ الْحَرْثُ﴾، كان على معنيين: إن رفعت ﴿وَيَهْلِكُ الْحَرْثُ﴾، على الابتداء والاستئناف، وهو قول أبي عبيدة، وقفت على قوله: ﴿لِيُفْسِدَ فِيهَا﴾، وابتدأت بـ (وَيَهْلِكُ). ومن رفع وَيَهْلِكُ على النَّسق، فعلى وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ، و(وَيَهْلِكُ)،

(1) ينظر: جامع البيان: 243/4.

(2) ينظر: جلاء بصري في قراءة الحسن البصري: 40.

(3) مختصر ابن خالويه: 13.

وهو قول الفراء، لم يقف على لِيُفْسِدَ فِيهَا، والوقف على وَيَهْلِكُ الْحَرْثُ والنَّسْلُ، تَامٌ، وكذلك الوقوف على (الْفَسَادُ)" (1).

4- الفعل المضارع بعد (حتى) بين الرفع والنصب

جاء في العباب: "وَقَرَأَ نَافِعٌ: (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) [البقرة: 214]، بالرفع، والباقون بالنصب، فَمَنْ رَفَعَهُ جَعَلَهُ حَالًا، بمعنى: حَتَّى الرَّسُولُ هذه حاله، وَمَنْ نَصَبَ جَعَلَهُ غَايَةً" (2). ذكر الصغاني هذه القراءة السبعية وهي لنافع المدني، قرأ بالرفع بعد حتى، وقراءة الجمهور نصب الفعل بعد حتى (3).

يُفسِّرُ الصغاني اختلاف إعراب الفعل المضارع بعد (حتى) في قوله تعالى: {حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ} [البقرة: 214]، تفسيرًا قائمًا على اختلاف الدلالة الزمنية؛ فالرفع عنده يدلُّ على الحال، أي: حتى والرسول هذه حاله يقول: {مَتَى نَصُرُ اللَّهَ}، أمَّا النصب فيجعل الفعل غاية لما قبله، أي: استمرت الزلزلة والمس إلى أن يقول الرسول. وبذلك ربط الصغاني بين الحركة الإعرابية والمعنى الزمني الذي تؤديه (حتى) مع الفعل المضارع.

وقد أصل سيبويه لهذه المسألة حين بيَّن أنَّ (حتى) تنصب الفعل إذا كان ما قبلها غاية لما بعدها، كقولك: (سرتُ حتى أدخلها)، وتُرفع إذا كان الفعل بعدها حالًا أو متصلًا بما قبله اتصال الخبر بالحال، كقولك: (سرتُ حتى أدخلها). ومن هنا جاء توجيه القراءتين في الآية؛ إذ قال: "هذا باب حتى، اعلم أن حتى تنصب على

(1) إيضاح الوقف والابتداء: 547/1-548.

(2) العباب الزاخر: 561/2.

(3) ينظر: السبعة في القراءات: 181، ومعاني القراءات: 200/1، وإعراب القراءات السبع وعللها: 532، معاني القراءات: 206/2، وحجة القراءات: 131.

وجهين، فأحدهما: أن تجعل الدخول غايةً لمسيرك، وذلك، قولك: (سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا)، كأنَّكَ قلت: (سِرْتُ إِلَى أَنْ أَدْخَلَهَا) ... وأما الوجه الآخر: فأن يكون السير قد كان والدخول لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل (كي) الَّتِي فِيهَا إِضْمَارٌ (أَنْ) وَفِي مَعْنَاهَا، وذلك قولك: (كَلَّمْتَهُ حَتَّى يَأْمَرَ لِي بِشَيْءٍ) وَأَعْلَمُ أَنَّ حَتَّى يُرْفَعُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا عَلَى وَجْهَيْنِ، تقول: (سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا)، تعني أَنَّهُ كَانَ دَخُولًا مُتَّصِلًا بِالسَّيْرِ كاتِّصَالِهِ بِهِ بِ (الفاء)، إِذَا قلت: سِرْتُ فَأَدْخَلَهَا، وَأَدْخَلَهَا هَا هُنَا عَلَى قَوْلِكَ: "هُوَ يَدْخُلُ ... وَأَمَّا الْوَجْهُ الْآخَرُ: فَإِنَّهُ يَكُونُ السَّيْرُ قَدْ كَانَ وَمَا أَشْبَهَهُ، وَيَكُونُ الدَّخُولُ وَمَا أَشْبَهَهُ الْآنَ، فَمِنْ ذَلِكَ: لَقَدْ سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا"⁽¹⁾، ف (حَتَّى) إِذَا دَخَلْتَ عَلَى الْمَضَارِعِ كَانَتْ عَلَى وَجْهَيْنِ، نَصَبٌ وَرَفْعٌ وَالنَّصْبُ عَلَى وَجْهَيْنِ، هُمَا: إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الَّذِي قَبْلَهَا غَايَةً لَهَا بَعْدَهَا، وَهُنَا تَقْدَرُ إِلَى (أَنْ)، وَالثَّانِي تَقْدَرُ (كِي) أَيْ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ قَدْ مَضَى وَالثَّانِي لَمْ يَكُنْ بَعْدَ، وَالرَّفْعُ قَالَ عَنْهُ السَّيْرَافِي (ت ٣٦٨هـ) أَصْلُهُمَا وَجْهٌ وَاحِدٌ فِي الْمَعْنَى، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهُمَا مُوجِبًا لَهَا بَعْدَهُمَا⁽²⁾، وَسَارَ الْفَرَّاءُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ، فَاخْتَارَ قِرَاءَةَ النَّصْبِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ السَّابِقَ، وَهُوَ الزَّلْزَلَةُ، فِعْلٌ مُتَطَاوِلٌ يَمْتَدُّ زَمْنُهُ، فَنَاسِبٌ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ (حَتَّى) غَايَةً لَهُ. وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: (وَزَلْزَلُوا ثُمَّ زَلْزَلُوا وَيَقُولُ الرَّسُولُ)، فَرَأَى أَنْ مَعْنَاهَا يَقْوِي النَّصْبُ؛ لِأَنَّ الزَّلْزَلَةَ مُسْتَمِرَّةٌ حَتَّى يَقَعَ الْقَوْلُ.

قال في معانيه عن هذه القراءة: "قرأها الفراء بالنصب، إلا مجاهدًا وبعض أهل المدينة فإنَّهما رفعاهما، ولها وجهان في العربية: نصب، ورفع. فأما النصب، فلأنَّ الفعل الذي قبلها مما يتطاول، فإذا كان الفعل على ذلك المعنى نُصِبَ بَعْدَهُ بِ

(1) الكتاب: 3/ 16-17.

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 211/3.

(حتى)، وهو في المعنى ماضٍ، فإذا كان الفعل قبل حتى لا يتناول وهو ماضٍ رُفِعَ الفعل بعد حتى إذا كان ماضياً⁽¹⁾.

وأيد الطبري هذا الاتجاه، فقد قراءة النصب أفصح وأصح؛ لأنَّ (الزَّلْزَلَة) هنا بمعنى الخوف المستمر من العدو، لا زلزلة الأرض، ولذلك طال زمنها، فناسب نصب الفعل بعدها على معنى الغاية: (إلى أن يقول الرسول)⁽²⁾.

أمَّا المبرّد ففسّر الرّفْع على حكاية الحال، أي: كأنَّ السّامع يشاهد الرّسول والمؤمنين في حال قولهم: ﴿مَتَى نَصُرُ اللَّهَ﴾، فيكون الرّفْع تصويراً للمشهد واستحضاراً له، إذ قال: "وَالرّفْعُ، فالرّفْع على قَوْلِهِ: فَإِذَا الرّسُولُ فِي حَالِ قَوْلٍ، والنّصب على معنى إِيَّيْ أَنْ يَقُولَ الرّسُولُ"⁽³⁾. وذهب السّيرافي إلى أَنَّ الرّفْع يكون إذا كان الفعل الأول سبباً لما بعده، فالزَّلْزَلَة والخوف أدباً إلى قول الرّسول، فكأنَّ المعنى: (وزلزلوا فقال الرسول). وهذا قريب من جعل الرّفْع على معنى الحال المتصلة بما قبلها، إذ يقول: "وقد يجوز لك أن تقول: (سُرْتُ حَتَّى يَدْخُلَهَا عَمْرُو)، إذا كان أدّاه سيرك، ومثل ذلك قراءة أهل الحجاز: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرّسُولُ﴾"⁽⁴⁾، فسبب قول الرّسول هو خوفهم لأنَّ قوله: (وَزُلْزِلُوا) بمعنى خافوا، قال الطّبري: "وإنما (الزَّلْزَلَة) في هذا الموضع: الخوف من العدو، لا (زلزلة الأرض)"⁽⁵⁾، وقول السّيرافي ليس مثل قول أهل العربيّة.

(1) معاني القرآن للفراء: 132/1-133.

(2) ينظر: جامع البيان: 291/4.

(3) المقتضب: 43/2.

(4) شرح كتاب سيبويه للسّيرافي: 219/3.

(5) جامع البيان: 291/4.

أما أبو عليّ الفارسيّ فاختار قراءة النصب موافقةً للجمهور، وجعل معناها: (وزلزلوا إلى أن قال الرسول)، ثم وجّه الرفع على أنّه حكاية حال ماضية يُستحضر بها المشهد، فكانّ الزلزلة وقعت فيما مضى، والرسول يرى الآن قائلاً: ﴿مَتَى نَصُرَ اللَّهُ﴾، إذ قال: "أحدهما: أن يكون السبب الذي أدّى الفعل الذي بعد (حتى) قد مضى، والفعل المسبّب لم يمض، مثال ذلك قولهم: (مرض حتى لا يرجونه)... وتتجه على هذا الوجه الآية، كأن المعنى: وزلزلوا فيما مضى، حتى أن الرسول يقول الآن: متى نصر الله؟ وحكى الحال التي كانوا عليها"⁽¹⁾.

وفسّر أبو البقاء العكبريّ النصب على معنى الغاية أيضًا، أما الرفع فعنده على معنى السببية، أي: (وزلزلوا فقال الرسول)، فجعل الرفع دالًّا على المضي لا الاستقبال⁽²⁾. ورجّح أبو حيّان معنى الغاية مع النصب، وقدّر: (إلى أن يقول الرسول)، وعده أظهر؛ لأنّ الزلزلة والمسّ ممتدان حتى حصول القول، أما الرفع فعنده على حكاية الحال الماضية استحضاره⁽³⁾.

أما السمين الحلبيّ فجمع بين القراءتين تحت مفهوم (حكاية الحال)، فرأى أنّ النصب أيضًا يتضمّن استحضار الصورة، لكن مع معنى الغاية والاستقبال، في حين أنّ الرفع يدلّ على تصوير الحال مباشرةً دون معنى الغاي⁽⁴⁾.

ويتبيّن من مجموع هذه الآراء أنّ اختلاف القراءتين لم يكن اختلافًا صوتيًا فحسب، بل أدّى إلى اختلاف دلاليّ وزمنيّ؛ فالرفع يدلّ غالبًا على الحال أو

(1) الحجة للقراء السبعة: 305/2.

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 172/1.

(3) ينظر: البحر المحيط: 373/2.

(4) ينظر: الدر المصون: 383-382/2.

استحضار الصورة، أمّا النَّصب فيدلُّ على الغاية والاستمرار إلى وقوع الفعل، وهو ما أشار إليه الصغاني بإيجاز، ثم فصله النحويون والمفسرون من بعده.



الفصل الرابع

مظاهر التفسير الدلالي

المبحث الأول

التفسير بالتعريف

المبحث الثاني

التفسير بالترادف عند الصغاني

المبحث الثالث

التفسير بالمشترك اللفظي

المبحث الرابع

التفسير بالأضداد

الفصل الرابع

مظاهر التفسير الدلالي

أولاً: الدلالة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي:

الدلالة في اللغة: يدور معنى الدلالة في اللغة حول معنى الهداية والتوصل إلى معرفة الأشياء، قال الراغب الأصفهاني: "الدلالة: ما يُتَوَصَّلُ به إلى معرفة الشيء، كدلالة الألفاظ على المعنى، ودلالة الإشارات والرموز، والكتابة، والعقود في الحساب، وسواء كان ذلك بقصدٍ ممن يجعله دلالة، أو لم يكن بقصد، كمن يرى حركة إنسان فيعلم أنه حيٌّ، قال تعالى: ﴿مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ﴾ [سبأ: 14].

البحث الدلالي عند القدماء واهتمامات اللغويين به:

كان لعلمائنا القدامى سبقهم وبراعتهم في دراسة قضايا لغوية تتصل اتصالاً وثيقاً بعلم الدلالة، فقد كان البحث في دلالات الكلمات من أهم ما لفت نظر اللغويين، وأثار اهتمامهم، وتعد الأعمال اللغوية المبكرة عند العرب من مباحث علم الدلالة، مثل: تسجيل معاني الغريب في القرآن الكريم، والحديث عن مجاز القرآن، والتأليف في (الوجوه والنظائر) في القرآن، مثل: المعجمات الموضوعية، ومعجمات الألفاظ، وحتى ضبط المصحف بالشكل يُعد في حقيقته عملاً دلاليًا؛ لأن تغيير الضبط يؤدي إلى تغيير وظيفة الكلمة، وبالتالي إلى تغيير المعنى⁽¹⁾، هذا ومما لا شك فيه أن المهمة الأولى للمعجم ليست صوتية، ولا صرفية، ولا نحوية، فهذه أمور -على الرغم من أهميتها- فهي ثانوية بالنسبة للمعجم، أما مهمته الرئيسية فهي الجانب الدلالي؛ إذ لأجله كان إنشاء المعجم، ثم إن الجانب الدلالي هو قمة وظيفة اللغة.

(1) ينظر: علم الدلالة: أحمد مختار عمر: 11.

المبحث الأول

التفسير بالتّرادف عند الصغاني

أولاً: ظاهرة التّرادف عند علماء العربيّة:

حظيت ظاهرة التّرادف بعناية واسعة عند علماء العربيّة، فانقسموا إلى فريقين: فريق يثبت وجوده ويوسّع دائرته، وفريق ينكره أو يضيقه.

1- المثبتون للتّرادف: يرى هذا الفريق أن التّرادف ظاهرة حقيقية وكثيرة في العربيّة، ومنهم سيبويه، والأصمعي الذي ألف كتاباً في اختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، والزّمني وكتابه (الألفاظ المترادفة)، وابن خالويه الذي يقال: إنه ألف كتاباً في أسماء الأسد والسّيف⁽¹⁾، وابن جني الذي خصص له باباً في الخصائص، وكذلك الفيروزآبادي في بعض مؤلفاته ألف كتاباً سماه (الرّوض المسلّوف)، وكتاباً سماه (ترقيق الأسل لتصفيق العسل)⁽²⁾، ولم يشترط هؤلاء ضوابط دقيقة لوقوع التّرادف، بل عدّوه سعة في اللّغة وتعدّداً في التّعبير عن المعنى الواحد.

3- المنكرون للتّرادف: ذهب فريق من اللّغويين إلى إنكار التّرادف التّام، ومنهم: "ابن الأعرابي (ت 23هـ)، وثعلب (ت 291 هـ)، وابن درستويه (ت 330هـ)، وأبو عليّ الفارسيّ (ت 377هـ)، وابن فارس (ت 395هـ)، وأبو هلال العسكريّ (ت 400هـ) الذي ألف كتاباً في الفروق اللّغويّة"⁽³⁾. وقد ردّ بعض المحدثين هذا الاتجاه،

(1) ينظر: المظهر: 320/1.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 321/1.

(3) فصول في فقه اللّغة: 313، وينظر: التّرادف في اللّغة العربيّة: 5.

مثل إبراهيم أنيس الذي رأى فيه مبالغة في التفريق وذلك لا مُسَوِّغَ لَهُ⁽¹⁾، وستيفن أولمان الذي عدَّ التَّرادف النَّام نادرًا جدًّا في اللغات الطبيعية⁽²⁾.

ثالثًا: أسباب وقوع التَّرادف

وقد ذكر العلماء عدة أسباب لظهور التَّرادف، من أهمها⁽³⁾:

- 1- اختلاف اللهجات العربيَّة نتيجة تداخل القبائل وتعدد بيئاتها.
- 2- المجاز الذي قد يتحول مع الزَّمن إلى معنى حقيقي فيصبح مرادفًا.
- 3- التَّطور الصَّوتي الذي يؤدي إلى اختلاف صيغ الكلمة مع اتحاد المعنى.
- 4- تعدد الأوصاف والألقاب للشيء الواحد.
- 5- احتكاك العرب بغيرهم بعد انتشار الإسلام، مما أدى إلى انتقال بعض الألفاظ وتعددها. ومن هنا يمكن القول إنَّ التَّرادف ظاهرة لغويَّة تمتاز بها اللُّغة العربيَّة شأنها شأن سائر اللُّغات، وقد تباينت آراء العلماء قديمًا وحديثًا في إثباته وإنكاره، ويرجع ذلك إلى اختلاف مناهجهم وتعدُّد وجهات نظرهم⁽⁴⁾.

رابعًا: موقف الصغاني من التفسير بالتَّرادف:

يُعَدُّ التفسير بالمرادف من أكثر أنواع التفسير وبيان معاني الألفاظ في المعجمات العربيَّة، إذ تُسهم الألفاظ المترادفة في بيان المعنى، والمراد به وضع كلمة أخرى مساوية للكلمة المراد تفسيرها، لغرض بيان معناها وتوضيحه، فتكون تلك الكلمتان مترادفتين وتحملان الدلالة نفسها، ويرى ستيفن أولمان أنَّ المرادفات في اللُّغة يكون

(1) ينظر: في اللهجات العربيَّة: 156.

(2) دور الكلمة في اللُّغة: 97، وينظر: فصول في فقه اللُّغة: 309.

(3) ينظر: الأضداد في اللُّغة: 42-43-44-45، وينظر: التَّرادف في اللُّغة: 77-109، وينظر: فصول في فقه اللُّغة: 316-319.

(4) ينظر: الفروق الدلالية في معجم العباب الزَّاهر (رسالة ماجستير): 21.

لها وظيفة مهمة وخطرة في نظام التعامل باللغة، فحينما يتطرق الغموض إلى أي كلمة من كلمات اللغة، فإنَّ الغالب أن يلجأ المعجمي إلى أي كلمة أخرى مرادفة لها كي تسدَّ هذا النقص⁽¹⁾، وكان التفسير بالمرادف من الأساليب المستعملة في المعجمات كافة، ويُصار إليه حين تكون اللفظة غامضة، فتأتي اللفظة المرادفة لها فتزيل ذلك الغموض من معناها؛ لأنَّها تكون أوضح من الأولى. ومنه قال الخليل: "الدَّخْضُ: الزَّلَقُ"⁽²⁾. وقال ابنُ دُرَيْدٍ: "الأَبُّ: المَرْعَى"⁽³⁾. وقال ابنُ مَنْظُورٍ: "الكَرُّ: الرَّجُوعُ"⁽⁴⁾. ومنه قول ابنِ مَنْظُورٍ: "الْوَلُولُ: البَلْبَالُ"⁽⁵⁾. وهنا نجد أنَّ الناظر لا يجدُ المرادف الذي استعمله دالًّا على المعنى دلالة واضحة.

فالتفسيرُ بالمرادف اللغوي يُعدُّ من الأساليب الشائعة في المعجمات العربية، إذ يُلجأ إليه عند غموض اللفظة، فيؤتى بلفظٍ مرادفٍ لها بقصد إزالة الإبهام وتقريب المعنى إلى الذهن⁽⁶⁾.

ويُعدُّ الصغاني من المعجميين الذين أكثروا من اعتماد التفسير بالتَّرادف في بيان المعنى، حتى يكاد هذا الأسلوب يشيع في أكثر مواد معجماته، إذ وظَّف الألفاظ المترادفة لتوضيح الدلالة وتقريبها إلى المتلقي.

(1) ينظر: دور الكلمة في اللغة: 103.

(2) العين: ١٠١/٣.

(3) جمهرة اللغة: ٥٠٣/١.

(4) لسان العرب: ١٣٥/٥.

(5) المصدر نفسه: 736/11.

(6) ينظر: البناء الداخلي للمعجم العربي (رسالة ماجستير): 82.

وقد صرح الصغاني بمفهوم الترادف في مادة (ر د ف)، إذ عرفه بقوله:
"والأسماء المترادفة: أن تكون أسماءً لشيء واحد، وهي مَوْلَدَةٌ وَمُشْتَقَّةٌ مِنْ تَرَكَبِ
الأشياء، والتَّرْكِيْب يدلُّ على إِتْبَاعِ الشَّيْءِ الشَّيْءَ"⁽¹⁾.

وتتجلى أبرز ملامح التفسير بالتَّرادف عند الصغاني فيما يأتي:

أ- استعمال الصغاني ألفاظاً تدلّ على التَّرادف: استعمل الصغاني عباراتٍ
صريحةً للتعبير عن التَّرادف، من أبرزها:

1- التعبير بعبارة: (بمعنى واحد)

استخدم الصغاني عبارات دالة على التَّرادف هي: (بمعنى واحد)، ومن ذلك:
- (أشاع وأهاب)

يقول الصغاني: "وَأَشَاعَ بِالْإِبِلِ وَأَهَابَ بِهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ. قَالَ الطَّرِمَّاحُ أَيْضًا
يَصِفُ النَّخْلَ:"⁽²⁾

إِذَا لَمْ تَجِدْ بِالسَّهْلِ رَغِيًّا تَطَرَّقْتَ شَمَارِيخُ لَمْ يَنْعِقْ بِهِنَّ مُشِيعٌ⁽³⁾
يتضح من هذا النص أن الصغاني صرح بوقوع التَّرادف بين الفعلين (أشاع)
و(أهاب) من خلال استعماله العبارة الصريحة (بمعنى واحد)، وهي من أوضح
العبارات الدالة على اتحاد المعنى عنده.

وقد جاء استشهاده بالشاهد الشعري توكيداً لدلالة الفعل (مشيع) في معنى الدَّعاء
أو الصوت الذي تُساق به الإبل أو تُنادى، مما يعزّز اشتراك الفعلين في الدلالة
والاستعمال.

(1) العباب الزّآخر: ٤١٦/١.

(2) ديوانه: 185، وتاج العروس، (شيع): 307/21.

(3) العباب الزّآخر، (شيع): 171/10.

ويبدو أن الصغاني لم ينفرد بهذا المعنى، فقد سبقه عدد من اللغويين إلى تقريره، جاء في كتاب الأفعال: "وأشاع بالإنبل: زجرها"⁽¹⁾، ويقول الأزهرى: "وَقَالَ أَبُو عبيد: الْمُشَيِّعُ: الشَّجَاعُ مِنَ الرِّجَالِ، قَالَ وَقَالَ الْأُمَوِيُّ: يُقَالُ شَايَعَتْ بِالْإِنْبِلِ شَيْعًا إِذَا دَعَوْتَهَا، وَقَالَ غَيْرُهُ: شَايَعَتْ بِهَا إِذَا دَعَوْتَ بِهَا لِتَجْتَمَعَ وَتَتَسَاقَ وَأَنْشُدَ قَوْلَ جَرِيرٍ يُخَاطَبُ الرَّاعِي:

فَأَتَى إِسْتِكَ الْهَلْبَاءَ فَوْقَ قَعُودِهَا وَشَايَعَ بِهَا وَاضْمَمَ إِلَيْكَ التَّوَالِيَا⁽²⁾
يقول ابن سيده: "وأشاع بالإنبل وشايَعَ بها وشايَعَهَا مُشَايَعَةً وشياعًا: دَعَاها... وَأَشَاعَتْ، أَيْضًا: خَدَجَتْ. وَلَا تَكُونُ الْإِشَاعَةُ إِلَّا فِي الْإِنْبِلِ، وَشَاعَةُ الرَّجُلِ: امْرَأَتُهُ"⁽³⁾، ويقول ابن القطاع: "و(أشاع) بالابل زجرها"⁽⁴⁾، وابن منظور كذلك استعمل عبارة بمعنى واحد إذ قال: "وأشاع بالإنبل وشايَعَ بِهَا وشايَعَهَا مُشَايَعَةً وَأَهَابَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ: صَاحَ بِهَا وَدَعَاها"⁽⁵⁾، ويقول في موضع آخر: شَاعَ الشَّيْءُ يَشِيْعُ وَشَعَّ يَشِيْعُ شَعًّا وَشَعَاعًا كِلَاهُمَا إِذَا تَفَرَّقَ"⁽⁶⁾، وتابعه الفيروزآبادي كذلك بقوله: "وأشاع بالإنبل: أَهَابَ بِهَا"⁽⁷⁾.

وعليه يتبين أن الصغاني وافق من سبقه من اللغويين في تقرير هذا المعنى، ثم جاء من بعده من تابع هذا الاستعمال وأقرَّ بالتَّرادف بين هذه الألفاظ، مما يدل على استقرار هذه الدلالة في المعجمات العربية.

(1) الأفعال لابن القوطية: 81/1

(2) تهذيب اللغة: 41/3

(3) المحكم والمحيط الأعظم: 215/2

(4) الأفعال - ابن القطاع الصقلي ٢١٩/٢

(5) لسان العرب: ١٩٠/٨

(6) لسان العرب: ١٩٢/٨

(7) القاموس المحيط ١٣٣٧/١

- (الحواء واللوواء)

يقول الصغاني: "والحواء: الحاجة، يقال: ما في صدري به حواء ولا لواء، ولا شك ولا مرية: بمعنى واحد"⁽¹⁾.

فسر الصغاني لفظة (الحواء) بذكر ألفاظ تقاربها في المعنى، هي: (اللوواء) و(الشك) و(المرية)، ثم صرح باتحاد دلالتها بعبارة (بمعنى واحد)، فجاء تفسيره قائماً على الترادف المباشر بين هذه الألف..

- (وَنَمَ وَدَقَطَ)

يقول الصغاني رواية عن أبي عبيد، وابن الأعرابي، وغيرهم: "قال أبو عبيد: وَنَمَ الدُّبَابُ، وَدَقَطَ بمعنى واحد، وقال ابن الأعرابي: الدَّقِطُ الذباب الكثير السَّفَاد، وقال غيره: الدَّقِطُ: دُبَابٌ صغير يدخل في عُيُونِ النَّاسِ"⁽²⁾. وقد نقل الصغاني في هذا النَّصِّ عن أبي عبيد قوله بمعنى واحد، ويُفهم من هذه الإشارة أنَّ "وَنَمَ وَدَقَطَ" هي أفعال مترادفة ذات معنى واحد. وروى عن أبي عمرو، ومنه قوله في مادة (دمغ): "وقال أبو عمرو: يُقَالُ: أَخَوَجَّتُهُ إِلَى كَذَا وَأَخْرَجْتُهُ، وَأَدْعَمْتُهُ وَأَدْمَعْتُهُ، وَأَجْلَدْتُهُ وَأَزَامْتُهُ: بمعنى واحد"⁽³⁾، وقد أورد الصغاني النَّصَّ اللغوي دون أن يُعْلِقَ عليه بشيء، وقد استعمل أبو عمرو الإشارة إلى الترادف بكلمة بمعنى واحد".

أن الصغاني كان يصرح بالتَّرادف من خلال استعمال عبارة (بمعنى واحد)، وهي من أوضح العبارات الدالة على اتحاد المعنى عنده.

ب- التَّعبير بلفظة (مثل):

(1) العباب الزَّآخِر: (ح وج): 93.

(2) المصدر نفسه، ط: 64.

(3) العباب الزَّآخِر، غ: 34.

وكان أحياناً يُعبّر عن التّرادف بلفظة (مثل)، وهو أسلوب يدل على التّقارب الدّلالي. ومنه:

- (الزّخيف-الجخيف)

فسّر الصغانيّ لفظة (الزّخيف) بمرادفها (الجخيف)، إذ قال: "الزّخيف مثل الجخيف: وهو الكبر والزّهو؛ والفخر أيضاً"⁽¹⁾، معتمداً في ذلك على تفسير اللفظ بلفظ آخر يشاركه المعنى نفسه، ثم أتبع ذلك بذكر ألفاظ أخرى تدور في فلك الدلالة ذاتها، وهي: الكبر، والزّهو، والفخر، مما يُظهر اعتماده توسيع دائرة المعنى بالمرادفات المتقاربة.

وقد أشار الأزهرّي إلى هذا المعنى بقوله: "يقال: زَخَفَ يَزْخَفُ: إذا فَخَر"⁽²⁾، كما ذكر الصغانيّ في التّكملة: "ورجلٌ مِرْخَفٌ: فخورٌ"⁽³⁾، فجعل الفخر مدار الدلالة في المادة.

وسبق الصّاحب بن عباد إلى ذكر هذا المعنى⁽⁴⁾، ثم تابعه الزبيديّ في تاج العروس⁽⁵⁾، ممّا يدلّ على شيوع تفسير هذه المادة بالألفاظ الدّالة على الفخر والزّهو عند أصحاب المعجمات.

ت- التّعبير بعبارة (متقاربان في المعنى): استعمل الصغانيّ أحياناً عبارة (متقاربان في المعنى) للدلالة على وجود تقارب دلالي بين الألفاظ، دون أن يبلغ ذلك حدّ التّطابق التّام، ومن ذلك:

(1) المصدر نفسه، حرف الفاء (زخف): 238.

(2) تهذيب اللّغة ٩٧/٧

(3) التّكملة: 484/4

(4) المحيط في اللّغة ٢٧٩/٤

(5) تاج العروس من جواهر القاموس ٣٨٠/٢٣

1- (الكفح والكثح)

عبر الصغاني عن العلاقة الدلالية بين (الكفح) و(الكثح) بعبارة: (متقاربان في المعنى)، فقال: "الكَفْح والكَثْح متقاربان في المعنى، يقال: كَفَحْتُ الشَّيْءَ وَكَثَحْتُهُ: إذا كشفت عنه غطاءه"⁽¹⁾، ثم أورد في التَّكْملة معنى آخر يجمع اللَّفْظَتَيْنِ، فقال: "الكَفْحَةُ، والكَثْحَةُ: الجماعةُ من النَّاسِ ليست بكثيرة"⁽²⁾، مما يُظهر اشتراكهما في الدلالة في أكثر من موضع. وهو تعبير يدلُّ على إدراكه وجود تقارب دلالي بين اللَّفْظَيْنِ من غير الجزم بالتطابق التام بينهما.

وقد سبقه إلى ذلك ابن دريد بقوله: "الكفح والكثح متقاربان في المعنى..."⁽³⁾، ونقل الأزهري هذا القول، وأضاف: "كَفْحَةُ من النَّاسِ وَكَثْحَةُ أي جماعة ليست بكثيرة"⁽⁴⁾، كما ذكر الصَّاحِب بن عباد أن الكثح يكون بمعنى كشف الشَّيْء عن الشَّيْء، وأن الكثحة والكفحة تدلان على الجماعة⁽⁵⁾.

وتابع ابن سيده هذا الاتجاه بقوله: "كَفَحْتُ الشَّيْءَ وَكَثَحْتُهُ: كشفت عنه غطاءه"⁽⁶⁾، ثم نقل ابن منظور المعنيين معاً، فقال: "كَفْحَةُ من النَّاسِ وَكَثْحَةُ أي جماعة ليست بكثيرة، وكفح الشَّيْء وكثحه: كشف عنه"⁽⁷⁾، وتابعه الزبيدي في تاج العروس⁽⁸⁾.

(1) العباب الزَّآخِر، حرف الحاء، (كفح): 382.

(2) التَّكْملة: 95/2.

(3) تهذيب اللُّغة ٦٧/٤

(4) المصدر نفسه، الصَّفحة نفسها.

(5) المحيط في اللُّغة ٣٧٧/٢

(6) المخصص: ١٩٢/٤

(7) لسان العرب: ٥٧٤/٢

(8) تاج العروس من جواهر القاموس: ٧٨/٧

ويلاحظ أن الصغاني لم يستعمل هنا عبارة (بمعنى واحد)، بل لجأ إلى قوله: (متقاربان في المعنى)، وهو تعبير أدق من التصريح بالتّرادف؛ لأنه يُشير إلى اشتراك اللفظين في أصل الدلالة مع احتمال وجود فروق دقيقة في الاستعمال.

ب- التّرادف في الأسماء والأفعال دون التصريح بلفظ التّرادف

1- التّرادف في الأسماء

لم يقتصر الصغاني في بيان التّرادف على استعمال العبارات الصّريحة، مثل: (بمعنى واحد)، بل كان يورد في كثير من المواضع ألفاظاً متعددة يجمعها معنى واحد من غير أن يصرّح بوقوع التّرادف بينها، مكتفياً بذكر معناها العام، وهو ما يدلّ على إدراكه اشتراك تلك الألفاظ في الدلالة. ومنه ما يأتي:

- (البرّ: القمّح) يقول الصغاني في العباب: "والبرّ: القمّح. قال ابن دريد: البرّ أفصح من قولهم: القمّح، قال المتّخلّ:

لا درّ درّي إنّ أطعمت نازلهم قرف الحتي وعندي البرّ مكنوز (1)

الواحدة: برّة، ويُجمّع البرّ أبراراً، عند المبرّد، ومنعه سيبويه (2).

يتّضح من عرض الصغاني أنه يقدّم لفظ (البرّ) بمرادفه (القمح) دون أن يصرّح بوجود ترادف اصطلاحي بينهما، وإنما يكتفي بإيراد المعنى مباشرة، مما يجعل العلاقة بين اللفظين قائمة على التفسير بالمرادف الضمني.

وقد ذهب عدد من المعجميين إلى هذا التقارب الدلالي، إذ أشار الخليل إلى استعمالهما في معنى واحد إذ أشار الخليل كذلك إلى أن اللفظتين مترادفتان، إذ إنه

(1) البيان والتبيين: 9/1، والصّاح: 917/1.

(2) العباب الزّاهر: (ب ر ر): 131/5.

فسر اللفظتين كذلك باللفظ المرادف لهما دون أن يرجح الأفصح منها⁽¹⁾، وكذلك أوضح كما ناقش الجاحظ اختلاف الألفاظ الدالة على هذا المعنى وربطها بتعدد اللهجات العربية، مبيناً أن اختلاف التسمية (بر، قمح، حنطة) يعود إلى اختلاف بيئات العرب واستعمالاتهم⁽²⁾، المعروف بلشغة الرءاء في لسانه؛ إذ قال: "وكان إذا أراد أن يذكر البرّ قال: القمح أو الحنطة. والحنطة لغة كوفية، والقمح لغة شامية، هذا وهو يعلم أن لغة من قال: (بر)، أفصح من لغة من قال: (قمح أو حنطة)"⁽³⁾.

كما ذهب ابن جني إلى أن تعدد الألفاظ لمعنى واحد يرجع غالباً إلى اختلاف القبائل واللهجات، إذ كانت كل قبيلة تستعمل لفظاً خاصاً بالمعنى نفسه، وهو ما يفسر نشوء ما يُعرف بالتّرادف إذ قال: "وإذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسمعت في لغة إنسان واحد... قد أفاد أكثرها أو طرفاً منها من حيث كانت القبيلة الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كله. هذا غالب الأمر، وإن كان الآخر في وجه من القياس جائزاً، وذلك كما جاء عنهم في أسماء الأسد، والسيف، والخمر، وغير ذلك"⁽⁴⁾.

وهاتان المفردتان على رأي المُحدثين مترادفتان؛ لكونهما تتفقان في المعنى، وناشئتين من بيئة لغوية متقاربة⁽⁵⁾، فكما عرفنا أن لفظتي البرّ والقمح لا تنتميان إلى لهجة واحدة، بل إنّ البرّ لهجة يمانية، وحجازية، بخلاف لفظة القمح التي هي لهجة

(1) ينظر: العين: 55/3، و171/3، و260/8.

(2) ينظر: معجم الأدباء: 2793/6.

(3) البيان والتبيين: 39/1.

(4) الخصائص: 374/1.

(5) في اللهجات العربية: 154-155.

من لهجات عرب الشام وبعض أهل الحجاز، والصغاني يرى أنَّ لفظة البُرِّ أفصح من لفظتي القمح والحنطة، واستشهد بالشاهد الشعري المتقدم.

أضف إلى ذلك أنَّ المتنخل من هذيل⁽¹⁾، وهي قبيلة عدنانية حجازية، وحاول بعض من يُنكر الترادف بين المفردتين إعادة كل مفردة إلى أصل اشتقاقي، فردَّ عليهم الدكتور إبراهيم أنيس بقوله: "إذا قلت لهم: إنَّ القمح والبر كلمتان مترادفتان، فربما قالوا لك: إن (القمح) من قمحه أي استقَّه، ولكن البُرِّ من أصل آخر معناه الصِّلة والخير"⁽²⁾، ومن ثمَّ فإن الصغاني يعرض هذه المادة ضمن إطار دلالي واحد يجمع بين الألفاظ المختلفة، ويرى أنَّ (البُرِّ) هو الأفصح في الاستعمال العربي، مستندًا إلى الشواهد الشعرية، دون أن يفصل تفصيلًا دقيقًا بين درجات الاختلاف بين هذه الألفاظ.

وعليه يمكن القول إن هذه المادة تمثل نموذجًا واضحًا للتفسير بالمرادف غير المصرَّح به عند الصغاني، حيث يُقدِّم اللفظ مع مقابله الدلالي المباشر في سياق معجمي اختزالي يهدف إلى تقريب المعنى لا تفصيله.

يقول الصغاني: "الأبْدُ: الدهرُ ... قال ذو الرِّمة:

قُلْتُ	لِنَفْسِي	شَبَهَ	التَّقِيدَ	هَلْ	تَعْرِفُ	الأَطْلَالَ	بالْوَحِيدِ
قَفَرًا	مَحَاها	أَبْدُ	الأَبِيدِ	والدَّهْرُ	يُبْلِي	جِدَّةَ	الجَدِيدِ ⁽³⁾

ولا أفعله أَبَدَ الآبدين، كما يقال: دَهْرُ الدَّاهِرِينَ⁽⁴⁾.

(1) ينظر: ديوان الهذليين: 1/2.

(2) في اللهجات العربية: 157.

(3) ديوانه: 328/1.

يتّضح من ذلك أنّ الصغاني يجعل الأبد والدّهر لفظين متقاربين في الدلالة يصلان إلى معنى واحد هو امتداد الزّمن واستمراره، دون أن يصرّح في هذا الموضع بوجود ترادف اصطلاحي بينهما، وإنما يقدّم المعنى في صورة تفسير مباشر.

وقد ذهب عدد من المعجميين إلى هذا المعنى نفسه، إذ قال الخليل: "الدّهر: الأبد الممدود"⁽¹⁾ كما أشار الجوهريّ إلى أن: "الأبد الدّهر، والجمع آباد وأبود. يقال أبد أبيد، كما يقال دهر داهر، ولا أفعله أبد الأبيد، وأبد الآبدين، كما يقال: دهر الدّاهرين"⁽²⁾، ممّا يدل على شيوع هذا التقارب الدلالي في المعجمات العربيّة.

فالصغاني وجّه معنى الأبد للدّهر، مشيراً إلى بيت ذي الرّمة الذي استعمل مفردة أبد الأبيد، التي بمعنى أبد الآبدين، أو دهر الدّاهرين، أو أبد الأبديّة، أو أبد الدّهر، أو أبد الآباد، وكلها تشير إلى معنى واحد وهو دوام الدّهر⁽³⁾.

غير أنّ بعض العلماء فرّقوا بينهما من حيث الاستعمال الدلاليّ، كما عند أبي هلال العسكري الذي يرى أنّ الدّهر يدل على الزّمن المتغير، بينما الأبد يدل على الزّمن غير المحدود في المستقبل، وهو تفريق دلالي لا ينسجم مع إطلاق التّرادف التّام بينهم إذ بيّن: "أن الدّهر أوقاتٌ متواليةٌ مختلفة غير متناهية، والأبد عبارة عن مدّة الزّمان التي ليس لها حدٌّ محدّد وهو في المُستقبل خلاف قطّ في الماضي"⁽⁴⁾.

(4) العباب الزّاهر: (أ ب د): 114/4.

(1) العين: (د ه ر): 23/4.

(2) الصّاح: 439/2، وينظر: مختار الصّاح: 108/1، ولسان العرب، (أ ب د): 68/3.

(3) ينظر: الصّاح: 8/1.

(4) الفروق اللغويّة: 273.

وفي مادة (دهر) قال الصغاني: "دَهْرٌ دَاهِرٌ وَدَهْرٌ دَهِيرٌ، كما يقال: أَبَدٌ أَبَدٌ وَأَبَدٌ أَبِيدٌ... ويقال: لَا آتِيكَ دَهْرَ الدَّاهِرِينَ، أي: أَبَدًا"⁽¹⁾.

أمّا الصغاني فقد جمع بين هذه الدلالات في سياق معجمي واحد، وقرب معنى أحدهما بالآخر، فيقول: "الدَّهْرُ: الزَّمانُ، قال ذلك شَمْرٌ، وأنشد:

إِنْ دَهْرًا يَلْفُ شَمْلِي بِجَمَلٍ لَزَمَانُ يَهُمُّ بِالْإِحْسَانِ⁽²⁾

ويُروى: يَلْفُ حَبْلًا بِجَمَلٍ، والجمع: الدَّهْوَرُ. ويقال: الدَّهْرُ: الأَبَدُ"⁽³⁾، والصغاني نقل رأي الأزهري الذي يرى أن الزَّمانَ والدَّهْرَ مترادفان، مستدلًا لذلك بما سمعه من العرب، يقول: "وقد سمعت غير واحدٍ مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُ: أَقَمْنَا عَلَى مَاءٍ كَذَا وَكَذَا دَهْرًا، ودارنا التِّي حللنا بها دَهْرًا، وَإِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا جَارَ أَنْ يُقَالَ: الزَّمانِ والدَّهْرِ واحدٌ في معنى دون معنى"⁽⁴⁾. ومِمَّا يدل على أنه يميل إلى الترادف مع مراعاة اختلاف الاستعمال أحيانًا.

وعليه يمكن القول إنَّ هذه المادة تمثل نموذجًا واضحًا عند الصغاني للتفسير بالمرادف الضمني، حيث يقدّم اللفظان في دائرة دلالية واحدة دون فصل حاد بينهما، مع الاستفادة من أقوال اللغويين في دعم هذا التقارب.

(1) العباب الزآخر: (د ه ر): 460/5-461.

(2) معجم ديوان الأدب: 107/1.

(3) العباب الزآخر: (د ه ر): 460/5.

(4) تهذيب اللغة: 110/6، وينظر: العباب الزآخر، (دهر): 460/5.

- (الْبُرْشُومُ - الرُّطْبُ) ويقولُ في موضعٍ آخر: "الْبُرْشُومُ مِنَ الرُّطْبِ: الشَّقَمُ، وقالَ الدَّيْنُورِيُّ: بُرْشُومٌ، ويقالُ: بُرْشُومٌ، بالفتح، وهي أَبْكَرُ نَخْلَةٍ بالبصرة، الواحِدَةُ: بُرْشُومَةٌ"⁽¹⁾.

ويلاحظ أن ابن منظور قد توسّع في بيان هذه المادة، فذكر لها أكثر من وجه دلالي، منها أنه من الرُّطْبِ، وأنه جنس من التَّمْرِ، مع اختلاف أقوال اللغويين في تحديد ماهيته. في قوله: إن البُرْشُومَ من الرُّطْبِ هو الشَّقَمُ، ولكنّ المعنى بدا أكثر وضوحًا من عبارة الصغاني؛ لأن الصغاني مال إلى اختصار التفسير، والمعنى قد يكون معروفًا في عصره، فهذه المعاني ليست واضحة؛ لأن المؤلف لم يأت بها في سياقها، فصار غريب اللفظ يُفسَّر معناه بغريب آخر.

إذ يقول ابنُ مَنْظُورٍ: "والْبُرْشُومُ ضَرْبٌ مِنَ النَّخْلِ، وَاحِدَتُهُ بُرْشُومَةٌ بِالضَّمِّ لَا غَيْرَ، قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: لَا أَدْرِي مَا صَحَّتْهُ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الْبُرْشُومُ جِنْسٌ مِنَ التَّمْرِ، الْبُرْشُومَةُ وَالْبُرْشُومَةُ، بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ أَبْكَرُ النَّخْلِ بِالْبَصْرَةِ. ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: الْبُرْشُومُ مِنَ الرُّطْبِ الشَّقَمُ"⁽²⁾.

ومن خلال مقارنة هذه المادة عند الصغاني بابن منظور يتّضح أن الصغاني يميل إلى الإيجاز الشديد في عرض المعنى، إذ يكتفي بإيراد المقابل الدلالي المباشر دون تفصيل أو تحديد للخصائص، ممّا قد يجعل التفسير أحيانًا غير واضح بذاته، في حين يقوم غيره من المعجميين بتوسيع الدلالة وبيان أوجهها المختلفة.

(1) التَّكْمَلَةُ، (ب ر ش م): 5 / 577، وينظر أمثلة أخرى في التَّكْمَلَةُ، (ق ع ب ل): 5 / 488، 576: (ب ر م)، 94/5 (س ن ق).

(2) لسان العرب، (ب ر ش م): 12 / 47.

وعليه، فإن هذا النمط يكشف عن اعتماد الصغاني على التفسير بالمرادف الضمني، حيث يُفسر اللفظ بلفظ آخر قريب منه دلاليًا (مثل: الشَّقَم)، دون أن يصرح بعلاقة الترادف بينهما، أو يقدم تحديدًا دقيقًا يرفع الغموض عن اللفظة. ويُستفاد من ذلك أنَّ الصغاني في مثل هذه المواضع يركّز على تقريب المعنى أكثر من شرحه تحليليًا، وهو ما ينسجم مع منهجه في الاختصار المعجمي، وإن كان ذلك قد يؤدي أحيانًا إلى بقاء بعض الألفاظ في دائرة الغموض عند القارئ. يتّضح من تعريف الصغاني أنّه فسّر لفظة (الرِّفاء) بمرادفين هما (الالتِّحام) و(الاتِّفاق) وهو تفسير يعتمد على تقريب المعنى بلفظين متقاربين دلاليًا يجتمعان في معنى الاجتماع والانسجام.

-(الرِّفاء - الالتِّحام/الالتِّئام/الاتِّفاق)

يقول الصغاني في العُباب: "الرِّفاء بالكسر والمَدّ: الالتِّئام والاتِّفاق"⁽¹⁾. وقد وافقه في هذا المعنى عدد من اللغويين؛ إذ جاء في (العين): "الاتِّفاق وحُسْن الاجتماع"⁽²⁾. وقد ذكرها الجوهري في معجمه (الصَّاح) بمعنى "الالتِّحام والاتِّفاق"⁽³⁾، ودُكرت اللفظة بمعنى: (الالتِّئام والاجتماع) عند الأزهري⁽⁴⁾، وذكرها ابن مَنْظُور في المعنى نفسه⁽⁵⁾، وكان رأيه متفقًا مع الصغاني، في حين لم نجد هذه اللفظة في معجم المقاييس. ويُلاحظ من تتبّع هذه المعجمات أنَّ الدلالة العامة للفظ تدور حول معنى الاجتماع والانسجام وعدم التَّفَرُّق، مع اختلاف في التعبير اللفظي

(1) العباب الزاخر: (ر ف أ): 102.

(2) العين: (ر ف أ): 281/8.

(3) ينظر: الصَّاح، (ر ف أ): 2360/6.

(4) تهذيب اللغة، (باب الرِّاء والفاء): 175/ 15.

(5) ينظر: لسان العرب، (فصل الرِّاء): 87/1.

بين (الالتحام)، و(الالتئام)، و(الاتفاق)، وهي جميعها تؤدي المعنى نفسه تقريباً، مما يعزز ما ذهب إليه الصغاني في تفسيره.

وبذلك يظهر أنّ الصغاني لم يخرج في تفسيره عن الدلالة المعجمية المستقرة عند أغلب اللغويين، بل جاء تفسيره موافقاً لهم في الجملة، مع تنوع في اختيار اللفظ المرادف.

1- الترادف في الأفعال

والترادف لا يكون في الأسماء، بل نجد كثيراً من الألفاظ في التفسير المعجمي للأفعال مفسرة بمرادفها، ولكن الأفعال تتطلب أن يأتي المعجمي بجملة تامة المعنى لإدراك الترادف، فلا يمكن عدّه ترادفاً إذا تغير ما أُسند إليه.

وقد حرص الصغاني على تفسير كل فعل من الأفعال في جملتها بفعل مساوٍ له في التعدّي، واللزوم، والإسناد إلى الفاعل نفسه، وأردف الفعل بذكر أكثر من مرادف ليزيد المعنى وضوحاً.

- (سَجَدَ - خَضَعَ)

قال الصغاني: "سَجَدَ يَسْجُدُ سُجُودًا وَمَسْجَدًا، بفتح الجيم: خَضَعَ. قال زيد الخيل الطائي، وهو زيد بن مهلهل بن يزيد بن منهب - رضي الله عنه - وكان أغار على بني عامر فأصاب أسارى:

بِجَمْعٍ تَضِلُّ الْبُلُقُ فِي حَجَرَاتِهِ تَرَى الْأَكْمَ مِنْهُ سُجْدًا لِلْحَوَافِرِ (1)

ومنه سُجُودُ الصَّلَاةِ، وهو وَضْعُ الْجَبْهَةِ عَلَى الْأَرْضِ، والاسم السَّجْدَةُ بالكسر (2).

(1) الأضداد، ابن الأنباري: 259.

(2) العباب الزاخر، (س ج د): 293/4.

فقد فسّر الصغاني معنى السّجود بالخضوع، مستشهداً بشاهد شعريّ لزيد الخيل الذي استعمل معنى السّجود في شاهده، مريداً به معنى الخضوع، فقله: (سُجّداً للحوافر) أراد أنها خاضعة خاشعة مذلّة⁽¹⁾.

فسّر الصغانيّ فعل (سجد) بالفعل (خضع)، فجعل السّجود بمعناه العام هو الخضوع والذلّ، مستشهداً بالشاهد الشعري الذي يدلّ على هذا المعنى، إذ إنّ (سُجّداً للحوافر) جاءت بمعنى الخضوع والانقياد.

ويظهر من هذا التفسير أنّ الصغانيّ اعتمد على التّرادف في بيان المعنى، إذ صرّح بمساواة (سجد) لـ (خضع) دون التّفات إلى فروق الاستعمال بينهما، مما يوحي بترادفهما في هذا السياق، لاسيما مع وحدة الدلالة العامة بينهما في أصل المعنى وهو التّذلّ والانقياد.

(جَرَسَ - سَمَعَ)

جاء في العباب: "التّجريسُ: التّحكيمُ والتّجربةُ ... وقال ابن عبّاد: جَرَسَ بالقوم: أي سَمَعَ بهم، وقال أبو تراب: اجترست واجترستُ: أي اكتسبتُ. وتجرستُ: أي تكلمتُ"⁽²⁾.

يتّضح من نصّ الصغانيّ أنّه فسّر الفعل (جرس) بمرادفه (سمّع)، إذ إنّ قولهم: (جرس بالقوم) بمعنى (سمّع بهم)، أي أشهر أمرهم وفضحهم بين النّاس، وهو من التفسير بالفعل المرادف الذي يُقصد به تقريب المعنى وتوضيحه.

وقد أشار ابن منظور إلى جملة من الدلالات المرتبطة بهذا الجذر، فقال: "وجرستُ وتجرستُ أي تكلمتُ بشيءٍ وتغنمتُ به. وأجرس الحي: سمعتُ جرسه"⁽³⁾.

(1) ينظر: الزّاهر في معاني كلمات النّاس: 47/1.

(2) العباب الزاخر: (ج ر س): 69.

وهي معانٍ تدور حول الصوت والإظهار والإشهار، مما يعضد ما ذهب إليه الصغاني في تفسيره، وفي تهذيب اللغة: أَجْرَسَ الحَيُّ إِذَا سَمِعَتْ صَوْتَ جَرَسٍ شَيْءٍ. وَأَجْرَسَنِي السَّبْعُ: سَمِعَ جَرَسِي. وَجَرَسَ الْكَلَامَ: تَكَلَّمَ بِهِ...⁽¹⁾. ويظهر من ذلك أَنَّ الصغاني اعتمد التفسير بالمرادف في بيان معنى الفعل، فجعل (جَرَسَ) و(سَمِعَ) متقاربين في الدلالة؛ لاتفاقهما في معنى الإشهار والإذاعة بين الناس.

-(بَطَغَ - تَمَسَّحَ)

ويقول الصغاني في موضع آخر: "وَبَطَغَ بِالْأَرْضِ: أَي تَمَسَّحَ بِهَا وَتَرَحَّفَ"⁽²⁾. فسَّر الصغاني الفعل (بَطَغَ) بالفعلين (تَمَسَّحَ) و(تَرَحَّفَ)، وهما فعلاَن يدلان على الحركة والاتِّصاق بالأرض، ويظهر من ذلك اعتماده التفسير بالفعل المرادف لتوضيح المعنى وتقريبه. كما أَنَّ إيرادَه أكثر من مرادف للفعل الواحد يُسهِّم في إزالة الغموض وتحديد الدلالة بصورة أدق.

-(بَخَزَ - وَبَخَسَ - وَبَخَصَ - فَقَأَ)

وَمِمَّا جَاءَ فِي التَّكْمَلَةِ مِنْ مُرَادِفَاتٍ فَعْلِيَّةٍ فَسَّرَ بِهَا الْمَعْنَى، قَوْلُهُ "وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: بَخَزَ عَيْنَهُ وَبَخَسَهَا وَبَخَصَهَا، إِذَا فَقَأَهَا"⁽³⁾. فقد جمع الصغاني بين الأفعال (بَخَزَ) و(بَخَسَ) و(بَخَصَ)، وجعلها مترادفة في الدلالة على معنى (فَقَأَ العَيْنَ)، وهو تفسير يقوم على تقريب المعنى بالفعل المساوي له في الدلالة.

(3) لسان العرب: 36/6.

(1) لسان العرب، (ج ر س): 36/6، وينظر: العين: (ج ر س): 51/6، التهذيب، (ج ر س): 305/10.

(2) العباب الزاخر: (ب ط غ): 23، معجم مقاييس اللغة، (ب ط غ): 210/1، لسان العرب، (ب ط غ): 419/8.

(3) التكملة: (ب خ ز): 245/3.

وقد وافقه ابن منظور، إذ قال: "بَحَرَ عَيْنُهُ وَبَحَسَهَا إِذَا فَقَّأَهَا، وَبَحَصَهَا كَذَلِكَ"⁽¹⁾.
ابنُ مَنْظُورٍ: "وَبَحَسَ عَيْنُهُ يَبْحَسُهَا بَحْسًا: فَقَّأَهَا، لُغَةً فِي بَحَصَهَا، وَالصَّادُ أَعْلَى.
غير أنَّ ابن السكيت لم يرتضِ هذا الترادف، إذ فرق بين (بخس) و(بخص)، فقال:
"يُقَالُ بَحَصْتُ عَيْنَهُ، بِالصَّادِ، وَلَا تَقُلْ بَحَسْتُهَا إِنَّمَا الْبَخْسُ نَقْصَانُ الْحَقِّ..."⁽²⁾ وبذلك
أنكر أن يكون (بخس) بمعنى (بخص)، وجعل لكلٍ منهما دلالة خاصة.

ويتضح من ذلك أنَّ بعض اللغويين أقرّوا بوقوع الترادف بين هذه الأفعال، في
حين رفض آخرون ذلك، اعتمادًا على التفريق الدلالي بين الألفاظ، وهو ما يكشف
عن اختلاف موقف اللغويين من الترادف في الأفعال، ويفهم من مجموع هذه الأمثلة
أنَّ التفسير بالمرادف كان أداة أساسية عند الصغاني في تقريب المعنى، وغالبًا ما
كان يقرنه بالشواهد أو يعضده بتفسير آخر لزيادة الإيضاح.

يتضح من خلال مادته المعجمية أنَّ الصغاني من القائلين بوقوع الترادف في
اللغة، إذ يصرح أحيانًا بوجود الأسماء المترادفة ويعرفها بأنها أسماء لشيء واحد،
كما يكثر من استعمالها في تفسير الألفاظ، سواء بالتصريح أو بالسياق.

كما أن طريقته في العرض تُظهر أنه لم يكتفِ بجمع الألفاظ المترادفة، بل كان
يوظفها لتقريب المعنى وتفسيره، مع تنوع في صيغ التعبير عنها، مما يعكس وعيًا
دلاليًا في استعمال الترادف داخل المعجم.

ومن هنا نستطيع القول: إنَّ الصغاني من القائلين بوقوع الترادف في اللغة؛ لكونه
أفرد الأسماء المترادفة بالتعريف وخصَّها بأنها (أسماء لشيء واحد).

(1) لسان العرب: (ب خ ز): 309/5، وينظر: تهذيب اللغة، (ب خ ز): 98/7، القاموس المحيط، (ب خ ز): 502/1.

(2) لسان العرب: (ب خ س): 25/6، وينظر: المحيط في اللغة، (ب خ س): 351/1.

المبحث الثاني

التفسير بالمشترك اللفظي

تُعَدُّ ظاهرة المشترك اللفظي من الظواهر الشائعة في اللغات الإنسانية جميعها⁽¹⁾؛ إذ إنَّ قدرة اللفظ الواحد على الدلالة على أكثر من معنى تُعَدُّ من الخصائص الأساسية للغة الإنسانية، ولذلك تكشف المعجمات عن كثرة ورود الألفاظ المشتركة فيها وتُظهر هذه الظاهرة مرونة اللغة واتساع طاقتها الدلالية، إذ يستطيع اللفظ الواحد أن يؤدِّي معاني متعددة تختلف بحسب السياق والاستعمال.

أولاً: المشترك اللفظي عند علماء العربية

تنبه علماء العربية القدماء إلى ظاهرة المشترك اللفظي منذ وقت مبكر، وإن لم يعبروا عنها بالمصطلح المتداول اليوم، بل أطلقوا عليها تسميات متعددة، مثل: (ما اتفق لفظه واختلف معناه)، و(اتفاق المباني واقتراق المعاني)، و(الوجوه والنظائر)، و(الأشباه والنظائر)⁽²⁾، ويُعَدُّ سيبويه أول من أشار إلى هذه الظاهرة في كتابه حين سماها: (اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين)⁽³⁾، ثم أَلَفَ المبرِّد رسالة بعنوان: ما اتفق لفظه واختلف معناه في القرآن المجيد⁽⁴⁾.

وقد عرَّف ابن فارس الاشتراك بقوله: "أن تكون اللفظة محتملة لمعنيين أو أكثر"⁽⁵⁾، ومثَّل لذلك بلفظة (العين) التي تُطلق على عين الماء وعين المال وعين

(1) ينظر: دراسات في فقه اللغة: 315، والمشارك اللفظي في اللغة العربية: 71.

(2) ينظر: المشارك اللفظي في اللغة العربية: 71، وفقه اللغة العربية، للدكتور كاصد الزبيدي: 141.

(3) الكتاب: 24/1.

(4) طبعت بتحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي في المطبعة السلفية في القاهرة عام (١٣٥٠هـ)، ينظر: فقه اللغة العربية: ١٤١، والمشارك اللفظي في فقه اللغة: ٧٥، عبد الكريم شديد.

(5) الصاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: 207/1.

السحاب⁽¹⁾. كما ذهب السيوطي إلى أن أكثر علماء العربية يقرّون بوقوع المشترك اللفظي في اللغة، معللاً ذلك بأن المعاني غير متناهية والألفاظ متناهية، فإذا وُزعت عليها لزم الاشتراك⁽²⁾.

وحظيت هذه الظاهرة بعناية اللغويين والأصوليين، ولا سيما في الدراسات القرآنية التي عُرفت بكتب (الوجوه والنظائر)⁽³⁾، غير أن العلماء اختلفوا في موقفهم منها بين مثبت ومنكر؛ فذهب فريق إلى إثبات وقوع المشترك في العربية، في حين رفضه آخرون بحجة أنه يؤدي إلى الغموض والإلباس في الدلالة⁽⁴⁾.

ومن أبرز من قيّد القول بالمشترك ابنُ درستويه، إذ رأى أن الأصل في اللغة الإبانة والإيضاح، وأن اجتماع معنيين مختلفين في لفظ واحد يوقع في التعمية، لكنه لم ينكر وقوعه مطلقاً، بل ربطه بأسباب مخصوصة، مثل اختلاف اللغات واللهجات أو الحذف والاختصار⁽⁵⁾. ولذلك عُدَّ موقفه تضيقاً لدائرة المشترك لا إنكاراً له.

وقد ردّ ابن الأنباري على منكري المشترك، مبيناً أن السياق كفيل بتحديد المعنى المقصود، فقال: "إن كلام العرب يصحّ بعضه بعضاً، ولا يُعرف معنى الخطاب إلا باستيفائه"⁽⁶⁾، فالسياق والقرائن الدلالية هما اللذان يرفعان اللبس ويوجّهان المعنى.

كما فرّق عبد القاهر الجرجاني بين المشترك والمجاز، فرأى أن المشترك لا تُدرك العلاقة بين معانيه، بخلاف المجاز القائم على المناسبة⁽⁷⁾، في حين عُدَّ بعض

(1) المصدر نفسه: ٥٩/١.

(2) المزهر، (معرفة المشترك): 293/1.

(3) ينظر: علم الدلالة: 21-147-157.

(4) ينظر: المزهر: ١/٣٦٩، وما بعدها، وفقه اللغة العربية: ١٤٢، كاصد ياسر الزيدي، والتعليقات اللغوية للأزهري في كتابه (تهذيب اللغة): ١٢٢، رسالة ماجستير.

(5) المزهر، (معرفة المشترك): 303/1.

(6) الأضداد لابن الأنباري: ٢/١.

الباحثين التوسع المجازي من أسباب نشوء المشترك اللفظي. ومن أمثلة ذلك ما أورده السيوطي عن لفظة (رؤبة) التي استعملت لمعانٍ متعددة، وكذلك ما ذكره الفيروزآبادي من كثرة معاني لفظة (العجوز)⁽¹⁾. وروى الفيروزآبادي صاحب (القاموس المحيط) أكثر من سبعين معنى للفظ (العجوز)، قال: "العجوز: الإبرة، الأرض، الأرنب، الأسد، البحر، البطل، البقرة، والتاجر، والترس، والتوبة... إلخ⁽¹⁾".

وقد عُدَّ المشترك اللفظي من خصائص العربية وعوامل ثرائها الدلالي⁽²⁾، إلا أن المحدثين اختلفوا في مدى شيوعه؛ فذهب إبراهيم أنيس إلى أنه ظاهرة طارئة محدودة الوقوع في اللغة⁽³⁾، بينما رأى رمضان عبد التّواب أن المشترك لا يظهر في حقيقته إلا في المعجمات التي تجمع مختلف الاستعمالات والدلالات للفظ الواحد⁽⁴⁾.

رابعاً: موقف الصغاني من المشترك اللفظي

يُعدُّ المشترك اللفظي من الظواهر الدلالية البارزة في معجمي الصغاني: العُباب الزّاهر والتّكملة، إذ كشف من خلال تفسيره للألفاظ عن وعي واضح بتعدد دلالات اللفظ الواحد، وإن لم يُصرِّح بمصطلح المشترك اللفظي تصريحاً مباشراً. فقد تابع اللغويين السابقين في إثبات هذه الظاهرة، وأورد في مواضع كثيرة ألفاظاً تحمل معاني متعددة، مستعيناً بالشواهد القرآنية، والحديثية، والشعرية، وأقوال أئمة اللغة، مما يدلُّ على إدراكه اتساع الدلالة، واختلاف المعنى بحسب السياق والاستعمال.

(7) ينظر: ظاهرة المشترك اللفظي ومشكلة غموض الدلالة: 393.

(1) أسرار البلاغة: 343.

(2) ينظر: فقه اللغة (الصالح): 308.

(3) دلالة الألفاظ: 212.

(4) ينظر: فصول في فقه اللغة: 334.

وقد تجلّى منهجه في تفسير المشترك اللفظي في صور متعددة، من أبرزها:

أ: تفسير اللفظ بذكر معانيه المتعددة

اعتمد الصغاني على جمع دلالات اللفظ الواحد في موضع واحد، دون فصل واضح بينها، إذ يورد المعاني متتابعة وفق ما ورد في استعمالات العرب، مع الاستشهاد بالشواهد اللغوية والقرآنية والشعرية عند الحاجة، ومن ذلك ما يأتي:

1- (النفس)

تفسيره لفظة (النفس)، إذ جعلها بمعنى: الروح، والدم، والجسد، والعين، والأنفة، والعند، وغير ذلك إذ قال: "النفس: الروح، يقال خرجت نفسه، قال الشاعر:

نجا سالم والنفس منه بشدقه ولم ينح إلا جفن سيف ومئزرا

والنفس - أيضاً: الدم، ومنه حديث إبراهيم النخعي: كل شيء ليست له نفس سائلة فإنه لا يُنجس الماء إذا سقط فيه. أي دم سائل.

والنفس - أيضاً: الجسد، قال أوس بن حجر: (1)

نُبِّت أن بني سحيم أدخلوا أبياتهم تامور نفس المُنذر

فسر الصغاني لفظة (النفس) على أنها تحمل معاني متعددة، منها: الروح، والدم، والجسد، والعين، والأنفة، والعند، وغيرها، مستشهداً في بعض هذه المعاني بالشعر والحديث، والقرآن الكريم. ويلاحظ أنه لم يفصل بين هذه الدلالات بشكل تصنيفي، بل عرضها متتابعة ضمن مدخل واحد، مما يعكس منهجه في استيعاب أكبر قدر من الاستعمالات اللغوية للفظ الواحد.

(1) ديوانه: 47، معجم ديوان الأدب: 371/1.

وقال أيضا: "والنفس: العين، يقال أصابت فلاناً نفساً، ونفستك بنفس، أي أصبتك بعين، والنفس -أيضاً-: العند، قال الله تعالى: {تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ} [المائدة: 116]، وتعني: الروح⁽¹⁾. والنفس: قدر دبغة مما يُدبغ به الأديم من القرض، والنفس -أيضاً-: الجزعة، يقال: أكرع في الإناء أيضاً نفساً أو نفسين⁽²⁾، ولم يكن الصغاني منفرداً بذكر هذه الدلالات، بل سبقه إلى ذلك الخليل بن أحمد، إذ عدّد في كتاب العين معاني (النفس)، فذكر أنها تُطلق على الروح، وعلى الإنسان بعينه، وعلى الخلق والجلادة، والتنفّس، والراحة، والتنفّاسة، وغير ذلك من المعاني⁽³⁾.

كما أشار الزبيدي في تاج العروس إلى عددٍ من دلالاتها، مثل: الأنفة، والعين، وجوهر الشيء⁽⁴⁾، ويكشف هذا التعدّد في أقوال المعجميين عن سعة الحقل الدلالي للفظ (النفس)، وكثرة استعمالاتها في العربية بحسب السياق.

2- (ب ر خ)

وفي مادة (ب ر خ): قال الصغاني: "(ب ر خ) أهمله الجوهري. وقال ابنُ دُرَيْدٍ: البرّخ، بالفتح: النماء والزيادة، وقال الليث: البرّخ، بلغة عُمان: الرخيص، يُقال: كيف أسعّاهم؟ فيقال: برّخ؛ أي: رخيص⁽⁵⁾. إذ؛ قال العجاج: ⁽⁶⁾

ولو أقولُ برّخوا لبرّخوا لمارسرجيس وقد تدخدخوا

(1) المفردات في غريب القرآن: 503.

(2) العباب الزآخر: السين: (ن ف س): 457-458-459.

(3) ينظر: العين ٢٤٧/٤.

(4) ينظر: تاج العروس: 559/16.

(5) العين، (ب ر خ): 256/4.

(6) ديوان العجاج: 402.

بَرَّخُوا: بَرَّكُوا، بالنَّبْطِيَّةِ؛ وقيل: جَعَلُوا لَنَا مِنْهُ نَصِيبًا، وَأَصْلُهُ بِالْفَارْسِيَّةِ: بَرَّخَ، وَهُوَ بَعْضُ الشَّيْءِ. وقيل: بَرَّخُوا؛ أَي: اخْضَعُوا؛ أَي: لَوْ قُلْتُ لَهُمْ: صَلُّوا لِمَارِسِرْجِسَ لَصَلُّوا. - البرُّخُ: الْقَهْرُ، وَدَقُّ الْعُنُقِ وَالظَّهْرُ، وَالْبَرِيخُ: الْمَكْسُورُ الظَّهْرُ، وَالْبَرُّخُ: ضَرْبٌ يَقْطَعُ بَعْضُ اللَّحْمِ بِالسَّيْفِ "الْبَرُّخُ، بِالْفَتْحِ: النَّمَاءُ وَالزِّيَادَةُ⁽¹⁾.

يورد الصغاني تعدد الدلالات للفظ الواحد، معتمداً على ما نُقِلَ عن المعجميين السابقين والشواهد الشعرية. إذ ينقل أولاً أن الجوهرية أهمل هذه المادة، ثم يذكر ما أورده ابن دريد من أن (البرُّخ) بالفتح يعني النماء والزيادة، كما ينقل عن الليث أن (البرُّخ) في لغة عُمان يأتي بمعنى الرخيص، فيقال: (برخ) أي رخيص.

ثم يورد شاهد العجاج:

ولو أقولُ بَرَّخُوا لَبَرَّخُوا لِمَارِسِرْجِسَ وَقَدْ تَدَخَّدُوا

ويفسر (بَرَّخُوا) بأنها بمعنى بركوا في النبطية، وقيل: جعلوا لنا منه نصيباً، وأصله في الفارسية (برخ) بمعنى بعض الشيء، وقيل: بمعنى اخضعوا. كما يضيف معاني أخرى للفظ، منها: القهر ودقّ العنق والظهر، ويذكر (البريخ) بمعنى المكسور الظهر، و(البرخ) بمعنى الضرب الذي يقطع بعض اللحم بالسيف، إضافةً إلى معنى النماء والزيادة.

ويلاحظ من ذلك أن الصغاني يجمع أقوال اللغويين المختلفة حول اللفظ، ويعرض معانيه المتعددة دون حصرٍ في دلالة واحدة، مع توظيف الشواهد لتثبيت بعض هذه المعاني.

ت-(العوف)

(1) التكملة: 132/2.

أورد الصغاني للفظ (العوف) دلالاتٍ متعددة تكشف سعة استعمالها في العربية، إذ جعلها من الألفاظ المشتركة ذات المعاني المتنوعة. فذكر أن (العوف) يُطلق على: الحال، والضيف، والطائر، والدّيك، والصّنم، وحسن الرّعية، والأسد، والدّنب، والكاذب على عياله، وضرب من الشجر، والنّبات الطيب الرّيح، وقد سُمّي به الرّجل. كما نقل بعض هذه المعاني عن اللغويين، كالليث وابن الأعرابي والدينوري، واستشهد ببيتٍ للنابغة الذبياني، بينما أسند عددًا من الدلالات دون عزوٍ صريح. ويلاحظ من ذلك أن الصغاني يجمع المعاني المتعددة للفظ الواحد في سياقٍ واحد، بما يعكس حرصه على استيعاب الثراء الدلالي وتنوع الاستعمالات اللغوية للفظ (العوف).

إذ قال في مادة (عوف): "العوف: الحال... وقال الليث⁽¹⁾: العوف: الضيف⁽²⁾، وقال ابن الأعرابي: العوف: الكاذب على عياله، والعوف: الدّنب، والعوف: ضرب من الشجر، وقال الدينوري: العوف: نبات من نبات البرّ طيب الرّيح، وبه سُمّي الرّجل عوفًا)، ثم ذكر بيتًا للنابغة الذبياني فيه لفظ عوف⁽³⁾، ففي هذه أورد للفظ (العوف) إحدى عشرة دلالةً، أغلبها لم ينسبها إلى أحد، وعدّد منها رواه عن غيره من علماء اللغة.

ث - (الملاءة)

(1) العين: ٢٦٠/٢.

(2) العباب الزاخر: ٤٨٣/١.

(3) العباب الزاخر (الفاء): 461.

قال الصغاني: والملاءة بالضم والمد الریطة، والجمع ملاء... والملاءة أيضا أم المرتجز فرس رسول الله ﷺ والملاء، بالتحريك: الجماعة، قال أبي الغنوي: (1)
وتحدثوا ملاء لنصبح أمنا عذراء لا كهل ولا مؤلود
والملاء أيضا: الخلق، يقال: ما أحسن ملاء بني فلان: أي عشرتهم وأخلاقهم، قال
عبد الشارق بن عبد العزى الجهني: (2)

فنادوا يا لبهثة إذ رأونا فقلنا أحسني ملاء جهينا
والجمع أملاء، والملاء أيضا: الأشراف، وفي الحديث: (3) أن المسلمين لما انصرفوا
من بدر إلى المدينة استقبلهم المسلمون يهنئونهم بالفتح ويسألونهم عمّن قُتل؛ قال
سلامة بن سلمة (رضي الله عنه): ما قتلنا أحدا فيه طعم ما قتلنا إلا عجائز صلعا،
فأعرض عنه رسول الله ﷺ وقال: يا ابن سلمة أولئك الملاء من قريش" (4).

يبيّن الصغاني في مادة (الملاءة) تعدد الدلالات للفظ الواحد، إذ يوردها على
معانٍ مختلفة تجمع بين المعنى اللغوي والاستعمالي والاجتماعي. فالملاءة بالضم
والمد هي الریطة، وجمعها ملاء. كما تُطلق على أم المرتجز، فرس رسول الله ﷺ.
ثم ينتقل إلى لفظ (الملاء) بالتشديد، فيذكر أنه يُطلق على الجماعة، مستشهدا ببيت
شعري لأبي الغنوي، كما يدل على الخلق والعشرة، فيقال: "ما أحسن ملاء بني فلان"
أي حسن أخلاقهم، مع شاهد شعري لعبد الشارق الجهني. ويجمع على (أملاء).

(1) ينظر: البيت في تهذيب اللغة، (م ل أ): 291/15، لسان العرب، (م ل أ): 159/1، وتاج العروس، (م ل أ): 436/1، إصلاح المنطق: 115/1.

(2) ينظر: البيت في معجم مقاييس اللغة، (م ل أ)، وجاء (تتادوا) عند أصحاب المعجمات: 346/5. لسان العرب: 160/1 (م ل أ)، وتاج العروس: 177/5 (م ل أ).

(3) الفائق في غريب الحديث: 384/1.

(4) العباب الزاخر: الهمزة: (م ل أ): 169.

ويذكر كذلك أن (المَلَأَ) يُطلق على الأشراف والسادة، مستشهداً بحديث بدر وقول النبي ﷺ في وصف قتلى قريش بأنهم "المَلَأَ من قريش".
ويلاحظ من ذلك أن الصغاني يوسع في عرض دلالات اللفظ الواحد، فيجمع بين المعاني اللغوية، والاستعمالات الشعرية، والدلالة الاجتماعية، مع توظيف الشواهد لتثبيت المعنى وتوضيحه.

4-(حرف)، أورد الصغاني لها معاني متعددة، مثل: الطرف، والوجه، والشك، واللغة، مستدلاً على كل معنى بسياقه الخاص، حتى تتحدد الدلالة المقصودة. وبهذا أسهم السياق عنده في رفع اللبس الذي قد ينشأ من تعدد المعاني، إذ كان يستعمل الشاهد القرآني، والحديث النبوي، وأقوال اللغويين وآراءهم حتى تتجمع عنده المعاني والدلالات التي تمثل ظاهرة المشترك اللفظي، قال في مادة (حرف): "حَرْفٌ كُلُّ شَيْءٍ طَرَفُهُ وَشَفِيرُهُ وَحُدُّهُ، وَمِنْهُ حَرْفُ الْجَبَلِ، وَهُوَ أَعْلَاهُ الْمَحْدَدُ، وَالْحَرْفُ وَاحِدُ حُرُوفِ التَّهْجِي، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: {وَمِنَ النَّاسِ مَن يَغْبُذُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ} [الحج:11]، أي وجه واحد، هو أن يَغْبِذَهُ عَلَى السَّرَّاءِ دُونَ الضَّرَّاءِ، وَقِيلَ عَلَى شَكِّ. وَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ: أي على غير طمأنينة على أمره، أي لَا يَدْخُلُ فِي الدِّينِ دُخُولَ مَتَمَكِّنٍ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ⁽¹⁾ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ لَا يَأْتُونَ النِّسَاءَ إِلَّا عَلَى حَرْفٍ، أي على جَنْبٍ...)، وقول النبي ﷺ⁽²⁾: "تَزَلَّ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ" قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: "يَعْنِي: سَبْعَ لُغَاتٍ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنْ يَكُونَ فِي الْحَرْفِ الْوَاحِدِ سَبْعَةُ أَوْجِهٍ، وَلَكِنْ يَقُولُ هَذِهِ اللُّغَاتُ السَّبْعُ مُفَرَّقَةً فِي الْقُرْآنِ، فبَعْضُهُ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ، وَبَعْضُهُ بِلُغَةِ هُذَيْلٍ، وَبَعْضُهُ بِلُغَةِ هَوَازِنَ، وَبَعْضُهُ بِلُغَةِ أَهْلِ الْيَمَنِ، وَمِمَّا يُبَيِّنُ

(1) ينظر: الفائق: 274/1

(2) ينظر: المصدر نفسه: 46/1.

ذلك قول ابن مسعود رضي الله عنه: "إني قد سمعتُ القرأة فوجدتهم متقاربين فاقروا كما علمتم، إنما هو كقول أحدكم: هَلُمَّ وَتَعَالَ وَأَقْبِلْ"⁽¹⁾، فالصغاني قد أوجد ثراءً لغويًا للمشارك اللفظي في هذا الترتيب للدلالة والنصوص القرآنية والحديثية، ففي آية واحدة أورد ثلاثة أقوال، كل قول يتضمن معنى غير المعنى الأول حتى أوجد في هذه الآية دلالات عدة، ثم ذكر حديثًا نبويًا يتضمن معنى مغايرًا للمعاني السابقة، حتى وجدنا في لفظة (حرف) عدة معانٍ منها: (طرف كل شيء، وشفيره، وحدّه، وأعلى الجبل، وواحد حُرُوف التهجّي، ووجه واحد، والشك، غير طمأنينة، ولغة من لغات العرب، وحسبك لترتيب بديع من عالم جليل أمثال الصغاني.

ب: اعتماد أقوال اللغويين في بيان تعدد الدلالة

كثيرًا ما نقل الصغاني أقوال العلماء السابقين في تفسير الألفاظ، جامعًا بين آرائهم المختلفة، وهو ما أسهم في إظهار ظاهرة المشترك اللفظي، وسنقف على أمثلة من ذلك:

1- (حرف) مثلًا جمع أقوال الليث، وابن دريد، والدينوري، وابن عباد وغيرهم، حتى انتهى إلى معانٍ متعددة للفظ الواحد.

وكان لآراء العلماء السابقين له واللغويين الأثر الكبير في تعدد المعاني للفظ الواحد، ومما اعتمد فيه على آراء العلماء في مادة (حرف) إذ قال: "الليث⁽²⁾: الحَرْشَفُ فلوس السمكة، وحَرْشَفُ السِّلَاحِ مَا زَيْنَ بِهِ السِّلَاحُ، والحَرْشَفُ: الرَّجَالَةُ، وفي قصة حنين⁽³⁾: "أَنَّ مَالِكَ بْنَ عَوْفٍ النَّصِيرِي (رضي الله عنه) قَالَ لِغُلَامٍ لَهُ حَادٍ

(1) العباب الزّآخر، س 329/

(2) ينظر: العين: 330/3.

(3) ينظر: الفائق: 64/1.

البصر: ما ترى؟ فقال: أرى كتيبة حَرْشَفٍ كأنَّهم قد تشدَّروا للحملة، ثم قال له: وَيْلَكَ صِفْ لي، قال: قد جاء جيش لا يُكَلُّ ولا يُنْكَفُ، قال ابن دريد⁽¹⁾: "الحَرْشَفُ: صِغَارُ الطَّيْرِ والنَّعَامِ، وَصِغَارُ كُلِّ شَيْءٍ حَرْشَفُهُ، وَحَرْشَفُ الدَّرْعِ: حُبْكَه، قال ابن شُمَيْل: الحَرْشَفُ: الكُدْسُ بِلُغَةِ أَهْلِ الْيَمَنِ، يُقَالُ: دُسْنَا، وَالْحَرْشَفُ: الْجَرَادُ، قال امرؤ القيس⁽²⁾:

كَأَنَّهُمْ حَرْشَفٌ مَبْنُوثٌ بِالْجَوِّ إِذْ تَبَرَّقُ النَّعَالُ

قيل: يريد الجَرَادَ، وقيل: هُمُ الرِّجَالُ كَمَا قِيلَ فِي بَيْتِ الْفَرَزْدَقِ⁽³⁾:

أَلُوفٌ أَلُوفٌ مِنْ رِجَالٍ وَمِنْ قَنَا وَخَيْلٍ كَرِيْعَانِ الْجَرَادِ وَحَرْشَفٌ
وَالْحَرْشَفُ أَيْضًا: الضُّعْفَاءُ وَالشَّيُوخُ، وقال الدِّينَوْرِيُّ⁽⁴⁾: "الحَرْشَفُ أَخْضَرُ مِثْلُ
الْحَرْشَاءِ، غَيْرَ أَنَّهُ أَحْشَنُ مِنْهَا وَأَعْرَضُ، وله زهرة حمراء"، وقال أبو نصر: الحَرْشَفُ
حَشِنٌ لَهُ شَوْكٌ، قال وأحسبه الذي يُسَمَّى بِالْفَارِسِيَةِ الْكَنْكَرِ، وقال ابن عَبَّاد⁽⁵⁾:
"الحَرْشَفَةُ: الْأَرْضُ الْغَلِيظَةُ، وَكَذَلِكَ الْحَرْشَفُ"...⁽⁶⁾.

يَتَّضِحُ لَنَا مِنْ هَذَا النَّصِّ إِمَامُ الصَّغَانِيِّ، وَسَعَةُ اطِّلَاعِهِ، وَعَظَمَةُ عِلْمِهِ، وَفَهْمِهِ،
فَقَدْ أوردَ فِي هَذَا النَّصِّ عَنِ الْلَيْثِ، وَابْنِ دَرِيدٍ، وَابْنِ شُمَيْلٍ، وَالدِّينَوْرِيِّ، وَأَبِي نَصْرٍ
أَحْمَدَ بْنَ حَاتِمٍ، وَابْنَ عَبَّادٍ، لِهَذَا أورد أكثر من عشر دلالات للفظ: "الحَرْشَفَةُ: فُلُوسُ
السَّمَكَةِ، وَمَا يَزِينُ بِهِ السَّلَاحُ، وَالرِّجَالُ، وَصِغَارُ الطَّيْرِ، وَالنَّعَامِ، وَصِغَارُ كُلِّ شَيْءٍ،

(1) ينظر: جمهرة اللغة: 328/3.

(2) ينظر: ديوانه: 160.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 82/2.

(4) النِّبَات: 12/5.

(5) المحيط في اللغة: ٢٦٥/٣.

(6) العباب الزَّآخِر: الفاء (ح ر ش ف): 89.

وَحُبُّكَ الدَّرْعَ، والكُدْسُ بِلُغَةِ أَهْلِ الْيَمَنِ، والجَرَادُ، والضُّعْفَاءُ وَالشَّيْوُخُ، وَنَبَاتٌ أَخْضَرٌ لَهُ زَهْرَةٌ حُمْرَاءُ وَالْأَرْضُ الْغَلِيظَةُ"، فالصغاني يوفّق وينسّق بين الأقوال والآراء، حتى استطاع أن يجمع هذه الدلالات الكثيرة والمعاني الوفيرة..

2-(الفندق): يقول الصغاني: "الفندق: حَمْلُ شَجَرَةٍ مُدَحَّرَجٍ كَالْبُنْدُقِ، يُكْسَرُ عَنْ لَبِّ كَالْفُسْتُقِ. قال: والفندق، أيضًا، بِلُغَةِ أَهْلِ الشَّامِ: خَانٌ مِنْ هَذِهِ الْخَانَاتِ الَّتِي يَنْزِلُهَا النَّاسُ، مِمَّا يَكُونُ فِي الطَّرِيقِ وَالْمَدَائِنِ"⁽¹⁾، وقال في التَّكْمَلَةِ: (ف ن د ق) أهمله الجوهري، وقال الليث: الفندق: حَمْلُ شَجَرَةٍ مُدَحَّرَجٍ كَالْبُنْدُقِ، يُكْسَرُ عَنْ لَبِّ كَالْفُسْتُقِ. قال⁽²⁾: والفندق، أيضًا، بِلُغَةِ أَهْلِ الشَّامِ: خَانٌ مِنْ هَذِهِ الْخَانَاتِ الَّتِي يَنْزِلُهَا النَّاسُ، مِمَّا يَكُونُ فِي الطَّرِيقِ وَالْمَدَائِنِ"⁽³⁾، يتضح أن الخليل قد سبقه في ذكر هذه المعاني، كما نقل الأزهري قول الليث نفسه، فقال: "فندق: وَقَالَ اللَّيْثُ: الْبُنْدُقُ: الْوَاحِدَةُ بُنْدَقَةٌ، وَهُوَ الَّذِي يُرْمَى بِهِ. قَالَ: وَالْفَنْدُقُ: حَمْلُ شَجَرَةٍ مُدَحَّرَجٍ كَالْبُنْدُقِ يُكْسَرُ عَنْ لَبِّ كَالْفُسْتُقِ. قَالَ: وَالْفَنْدُقُ أَيْضًا بِلُغَةِ أَهْلِ الشَّامِ خَانٌ مِنْ هَذِهِ الْخَانَاتِ الَّتِي يَنْزِلُهَا النَّاسُ مِمَّا يَكُونُ فِي الطَّرِيقِ وَالْمَدَائِنِ"⁽⁴⁾.

أمّا ابن منظور فقد أورد المعاني السابقة نفسها، وأضاف أنّ لفظة (الفندق) بمعنى الخان أصلها فارسيّ إذ قال: "فندق: الْفَنْدُقُ: الْخَانُ فَارِسِيٌّ، حَكَاهُ سِيبَوَيْهٍ، التَّهْذِيبُ: الْفَنْدُقُ حَمْلُ شَجَرَةٍ مُدَحَّرَجٍ كَالْبُنْدُقِ يُكْسَرُ عَنْ لَبِّ كَالْفُسْتُقِ، قَالَ: وَالْفَنْدُقُ

(1) المصدر نفسه (ف ن د ق): 140/5.

(2) العين، (ف ن د ق): 261/ 5.

(3) التَّكْمَلَةُ (ف ن د ق): 140/5.

(4) تهذيب اللغة، (ف ن د ق): 306/9.

بلغة أهل الشام خان من هذه الخانات التي ينزلها الناس مما يكون في الطرق والمداين. الليث: الفندق هو صحيفة الحساب⁽¹⁾.

يتضح من خلال هذه النصوص أنّ الصغاني قد أفاد من جهود المعجميين السابقين، ولا سيما الخليل والليث والأزهري، في تفسير لفظة (الفندق) وبيان دلالاتها. كما يظهر أنّه لم يقتصر على النقل الحرفي، بل عمد إلى تنسيق الأقوال وجمعها في سياقٍ واحد؛ لإبراز تعدّد دلالات اللفظة واتّساع استعمالها في العربية.

ت: بيان أثر اختلاف اللهجات والاستعمال في نشوء المشترك:

إنّ كثيراً من المشترك يرجع في وجوده إلى اختلاف اللهجات. يقول ابنُ سيده عن أبي علي الفارسي: "إنّ المشترك اللفظي هو اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي ألا يكون قصداً في الوضع ولا أصلاً، ولكنّه من لغات تداخلت، وأن تكون كل لفظة تُستعمل بمعنى، ثمّ تُستعار لشيء، فتكثر وتغلب، فتصير بمنزلة الأصل: فالضّبيس: "في لغة قيس الداهية، وفي لغة تميم بمعنى الخب، والخب: الخداع"⁽²⁾.

فالعلاقة بين المعنيين تتأتى من أن الداهية لا بُدَّ أن يكون ذا مكر، وحيلة، وخداع للأعداء. فعند قيس هو المعنى العام، في حين اختصّ المعنى عند تميم.

1-(السليط): أشار الصغاني إلى أنّ لفظة (السليط) ليست ذات معنى واحد عند العرب، بل تتعدّد دلالاتها بحسب اختلاف البيئات واللهجات؛ فهي عند عامّة العرب تُطلق على الزيت، في حين تُستعمل عند أهل مكة وتهامة واليمن للدلالة على دهن السّمسم. وقد خالف في ذلك بعض اللغويين الذين حصروا معناها في استعمال واحد، معتمداً في ترجيحه على السّماع المباشر من أهل تلك المناطق، ممّا يدلّ على

(1) لسان العرب: 10/ 313 (ف ن د ق).

(2) لسان العرب: (خ ب ب): 341/1.

منهجه القائم على الملاحظة اللغوية الحية، وإدراكه لأثر التنوع اللهجي في نشوء الاختلاف الدلالي داخل اللفظ الواحد، باختلاف الدلالة والمعنى الذي فسّر به اللفظ، قد يأتي من اختلاف آراء العلماء الذين نقل عنهم الصغاني، وهذا الاختلاف قد ولّد المشترك اللفظي، وكثير من المشترك اللفظي الذي نرصده في المعجمات العربية، ومنها معجم (التكملة والعُباب)، يُفصح الصغاني لنا فيهما عن التغيرات التي تحدث للفظ، فيتحقق له معنى جديد يجعلنا نَعُدّه من الألفاظ التي لها أكثر من معنى، فضلاً عن كون اللفظ له معنى في لهجته يختلف عن معناه في سائر اللهجات، مثال ذلك ما قاله في تفسير: "السليط هو الزيت عند عامة العرب، ويدلّ على دهن السمسم أيضاً عند أهل اليمن"⁽¹⁾.

وفي تهذيب اللغة نقل أبو عبيد عن الأصمعي أنّ: "السليط عند عامة العرب: الزيت، وعند أهل اليمن: دهن السمسم"⁽²⁾. وقد وافق ابن منظور ما نقله الصغاني فقال "والسليط عند عامة العرب الزيت، وعند أهل اليمن دهن السمسم، وقيل: هو كل دهن عُصِر من حب"⁽³⁾.

وخالف هذا التفسير ابن دريد وابن فارس، إذ ذهبوا إلى أنّ السليط هو الزيت بلغة أهل اليمن، ودهن السمسم بلغة من سواهم من العرب⁽⁴⁾. ويمكن القول: إنّ هذا اللفظ كان مخصّصاً لدهن السمسم عند أهل اليمن، ثمّ انتشر بين العرب، ولكنه اتّخذ دلالة العموم على أنواع الزيت كلها.

(1) العباب الزاخر (الطاء)، (س ل ط): 88.

(2) تهذيب اللغة، (س ل ط): 236/12، وينظر: المخصص، (س ل ط): 277/3، المزهر: 301/1.

(3) لسان العرب، (س ل ط): 320/7، وينظر: العين، (س ل ط): 213/7، مختار الصحاح، (س ل ط): 152/1.

(4) ينظر: جمهرة اللغة، (س ل ط): 836/2، معجم مقاييس اللغة، (س ل ط): 95/3.

وكان الصغاني في كل ذلك حريصاً على إيراد معاني اللفظ المختلفة، وأقوال علماء اللغة، وتصحيح المعنى على وفق ما يراه صواباً، فقال: "والأمر خلاف ما قاله ابن دريد، فإنني سمعت أهل مكة، حرسها الله تعالى، وأهل تهامة واليمن يُسمون دهن السمسم: السليط"⁽¹⁾. والأمثلة على ذلك كثيرة⁽²⁾.

خامساً: ربط تعدد الدلالة بالمجاز والتوسع في الاستعمال

يفسر الصغاني بعض الألفاظ بأنها اكتسبت معاني جديدة بطريق المجاز أو الكناية، ممّا أدى إلى اتساع دلالتها. ومن ذلك لفظة.

ويقول في (ه ك ل): "الهيكل الفرس الطويل قال امرؤ القيس:⁽³⁾

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا بِمَنْجَرٍ قِيدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ

الهيكل: البناء المُشْرِفُ والهيكل: بيت الأصنام. الهيكل بيت للنصارى. الهيكل: النَّبَاتُ الْعَبْلُ"⁽⁴⁾.

ومنه قول الصغاني: "الفتح النصر وقوله تعالى: {إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا}

[الفتح:1]، الحرب، والماء يجري من عين أو غيرها، والكثير من الرغيب، والجمع فتوح، يقال: أصابت الأرض فتوح: إذا انبأ المطر، وافتتاح دار، قال أبو النجم [العجلي] يصف حماراً⁽⁵⁾.

يرعى السحاب العهد والفتوحا قُبًا أطاعت راعياً مشيحاً⁽⁶⁾

(1) العباب الزاخر، الطاء، (س ل ط): 88.

(2) ينظر: التكملة، (ف ر ض): 82/4، وتهذيب اللغة، (ف ر ض): 12/12.

(3) ديوان امرؤ القيس: 19.

(4) العباب: (المخطوط) (ه ك ل).

(5) المصدر نفسه، حرف الحاء، (فتح): 305.

(6) ديوانه: 124.

والفرجة في الشيء، ومركب النصل في السهم⁽¹⁾، وهذه الدلالات المختلفة هي من المجاز اللغوي⁽²⁾.

سادساً: العناية بتتبع الوجوه الدلالية للفظ الواحد

كان الصغاني يحرص أحياناً على بيان تعدد وجوه الدلالة للفظ الواحد، فينص على اختلاف معانيه وتنوع استعمالاته. ومن ذلك تفسيره للفظ (الفراغ)، إذ قال: "الفراغ في اللغة على وجهين: الفراغ من الشغل معروف، والآخر: القصد للشيء، والله تعالى لا يشغله شيء عن شيء"⁽³⁾، ومنه قيل في قوله تعالى: {سَنَفْرُغُ لَكُمْ} [الرحمن: 31]، أي: سنقصد. ويقال أيضاً: فرغ إليه، قال جرير: ⁽⁴⁾

أَلَا نَ وَقَدْ فَرَعْتُ إِلَى نُمَيْرٍ فَهَذَا حِينَ كُنْتُ لَهُمْ عِقَاباً
فقد فصل الصغاني هذين الوجهين وعضدهما بالشواهد. ويعكس هذا المنهج نزعة تنظيمية في عرض المعاني، تقوم على تصنيف الدلالة وتحديد أوجهها المختلفة بدل الاكتفاء بالإشارة العامة.

ويُفهم من معالجة الصغاني لهذا اللفظ أنه لا يكتفي بذكر المعنى، بل يسعى إلى حصر وجوهه وتحديدها، مع دعمها بالأدلة القرآنية والشعرية، خصوصاً حين يكون أحد المعاني أكثر شيوعاً من غيره. وقد نقل الأزهري عن ابن الأعرابي في تفسير قوله تعالى: {سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا النَّقْلَانِ} أنه بمعنى (سنقصدكم)، مع إشارة بعضهم إلى أن الفراغ قد يأتي بمعنى الخلو من الشغل، وهو معنى قريب في الاستعمال.

(1) ينظر: لسان العرب: 3339/37.

(2) ينظر: تاج العروس: 541/7.

(3) العباب الزاخر: (ف ر غ): 64.

(4) لم أجده في الديوان ولا في المعجمات، لكن ذكره لنا الصغاني استشهداً منه في العباب في حرف الغين: 64.

ونقل الأزهري: قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: {سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا النَّقْلَانِ} [الرحمن: 31]، أي سنقصدكم⁽¹⁾. وقال بعضهم: "وهو الفراغ من الشيء، مثل: شتى من الشئ"⁽²⁾.

يتضح من معالجة الصغاني للفظ (الفراغ) أنه يحرص على تتبع وجوه الدلالة للفظ الواحد، فيحدّد معانيه ويقسمها إلى أكثر من وجه، مع الاستشهاد عليها بالقرآن والشعر. ويكشف هذا المنهج عن نزعة تنظيمية في عرض المعاني تقوم على التصنيف والتحديد، لا على الاكتفاء بالشرح العام، مما يعكس دقته في بيان تعدّد الاستعمالات الدلالية للفظ الواحد.

ومما تقدّم يتضح أنّ الصغاني أولى المشترك اللفظي عناية كبيرة، وأنّ تفسيره للفظ لم يقف عند معنى واحد، بل تجاوزه إلى تتبع الوجوه الدلالية المختلفة، مستفيداً من السياق، والشواهد، وأقوال اللغويين، واختلاف اللهجات، والتوسع المجازي، مما جعل معجمه غنياً بصور المشترك اللفظي ودلالاته المتنوعة. كما أن تعداد المعاني التي يشترك اللفظ في تأديتها من أهم الوسائل التي اتكأ عليها الصغاني في تفسير المعاني المتعددة، التي يأتي لها اللفظ الواحد في العربية، سواء نصّ على كون اللفظ من المشترك أم لم ينص، ولكنّه كان يعي تماماً أنّ اللفظ الواحد يخرج لمعانٍ متعددة.

(1) تهذيب اللغة، (ف ر غ): 116/8.

(2) المصدر نفسه: (ف ر غ): 273/3، لسان العرب، (ف ر غ): 23/2.

المبحث الثالث

التفسير بالأضداد

يُعَدُّ التَّضَادُّ من الظواهر اللغوية البارزة التي أسهمت في اتساع الدلالة ونمو اللغة العربية، إذ يقوم على استعمال اللفظ الواحد للدلالة على معنيين متقابلين يُحدِّدهما السياق والاستعمال، وقد حظيت هذه الظاهرة بعناية علماء العربية قديمًا وحديثًا؛ لما لها من أثر في تفسير المعاني، وبيان دلالات الألفاظ، والكشف عن مرونة العربية وغناها الدلالي.

أولاً: ظاهرة التضاد عند علماء العربية

حظيت ظاهرة التضاد بعناية واسعة عند علماء العربية؛ لما لها من أثر في تفسير النصوص وفهم دلالات الألفاظ، فألَّفوا فيها الكتب والرسائل، ومن أبرز من صنَّف فيها ابن السكيت، والسجستاني، وابن الأنباري، وأبو الطيب اللغوي⁽¹⁾، وقد عدَّ بعض العلماء الأضداد نوعًا من المشترك اللفظي؛ لاشتراكهما في اتحاد اللفظ وتعدد المعنى، غير أنَّ الفرق بينهما يتمثل في أنَّ معاني المشترك ليست متقابلة بالضرورة، في حين تقوم الأضداد على التقابل والتنافي بين المعنيين⁽²⁾.

وقد اختلف العلماء في إثبات الأضداد وإنكارها؛ فذهب فريق إلى القول بوقوعها في العربية، مستدلين بكثرة ما ورد منها في كلام العرب، في حين أنكرها آخرون، ومن أبرزهم ابن درستويه، الذي ألَّف كتابًا بعنوان (إبطال الأضداد)، محتجًا بأنَّ وجود اللفظ لمعنيين متضادين يؤدي إلى الإلباس والغموض⁽³⁾ غير أنَّ ابن الأنباري

(1) ينظر: رسالة في الأضداد: 12/9، والأضداد في اللغة: 331، الأضداد لقطرب: 60.

(2) ينظر: المزهري: 287/1، وفقه اللغة، علي عبد الواحد وافي: 187، والتضاد في ضوء اللغات السامية: 9.

(3) ينظر: الأضداد لقطرب: 59، المزهري: 311/1.

ردّ هذا الرأي، وبين أنّ السياق كفيّل بتحديد المعنى المقصود، وأنّ كلام العرب يفسّر بعضه بعضاً، فلا يقع اللبس مع تمام الكلام، بقوله: "إنّ كلام العرب يصحّ بعضه بعضاً، ويرتبط أوله بآخره، ولا يُعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه، واستكمال جميع حروفه، فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين؛ لأنها يتقدمها ويأتي بعدها ما يدلّ على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر، ولا يُراد بها في حال المتكلم إلا معنى واحد"⁽¹⁾.

كما وضع بعض اللغويين شروطاً لعدّ اللفظة من الأضداد، منها أن يكون المعنيان مستعملين في لغة واحدة وعصر واحد، وألا يكون اختلاف المعنى ناشئاً عن اختلاف اللهجات فقط، ومن هؤلاء ابن دريد الذي يقول: "الشعب الافتراق والشعب الاجتماع، وليس من الأضداد، وإنما هي لغة قوم"⁽²⁾. ومن العلماء من يُخرج الكلمات التي ترد إلى معنى عامٍ يجمعها، يقول أبو علي القالي (356هـ): "النطفة الماء يقع على القليل منه والكثير، وليس بضدّ"⁽³⁾، وقال أبو الطيّب اللغوي: "شرط الأضداد أن تكون الكلمة بعينها تُستعمل في معنيين متضادين من غير تغيير يدخل عليه"⁽⁴⁾.

ثالثاً: أسباب حدوث التّضاد

ذكر اللغويون أسباباً متعدّدة لنشوء ظاهرة التّضاد في العربيّة، من أبرزها:

(1) كتاب الأضداد لابن الأنباري: 8.

(2) الأضداد في اللّغة: 110- 116- 122، وينظر: المزهر: 311/1.

(3) الأمالي في لغة العرب: 270/2، المزهر: 312/1.

(4) الأضداد في كلام العرب: 33.

1- دلالة اللفظ على معنى عامٍ يشمل معنيين متقابلين، ثم تخصيصه بعد ذلك بأحدهما، مثل لفظة (الطَّرب) التي تدلّ على خفةٍ تصيب الإنسان عند الفرح أو الحزن، ثم غلب استعمالها في الفرح⁽¹⁾ ويدخل في ذلك إطلاق اللفظ على ضدِّ معناه بدافع التَّفَاوُل أو التَّشَاوُم، كإطلاق لفظة (السَّليم) على الملدوغ رجاء سلامته⁽²⁾. أو استعمال اللفظ في ضدِّ معناه على سبيل التَّهْكُم والسَّخَرِيَّة.

1- التَّدَاخُل بين اللهجات العربيَّة، فقد تستعمل قبيلةً لفظاً لمعنى، وتستعمله قبيلةٌ أخرى لصدِّه، ثم تختلط اللهجات فينتقل اللفظ بمعنييه إلى الاستعمال العربي العام، فينشأ التَّضَاد نتيجة هذا الامتزاج اللهجي⁽³⁾.

رابعاً: موقف الصغاني من التَّضَادِّ ومنهجه في تفسير المعنى بالتَّضَاد

الصغاني من القائلين بوقوع الأضداد في اللُّغة العربيَّة؛ إذ أُلِّف كتاباً مستقلاً في الأضداد، كما أكثر في معجماته من الإشارة إلى الألفاظ التي تحمل المعنى وضدّه، واستعمل مصطلح (الأضداد) استعمالاً صريحاً موافقاً لما جرى عليه علماء العربيَّة. وقد كان يورد اللفظة أحياناً مع معنييها المتقابلين، ويصرِّح بأنها من الأضداد، وأحياناً يكتفي بذكر المعنيين دون تصريح، معتمداً في ذلك على السِّياق.

وقد تنوّعت أساليب الصغاني في تفسير الألفاظ المتضادة وبيان دلالاتها، إذ اعتمد طرائق متعددة في عرض معاني الأضداد وتوجيهها، وباستقراء نصوصه في العُباب والتَّكملة يمكن القول إنّ الصغاني في تفسيره للألفاظ المتضادة لم يعتمد

(1) ينظر: الأضداد (ابن الأنباري): 102/1 - 103، مظاهر التَّطور الدلالي في لحن العامة (رسالة ماجستير): 157.

(2) المصدر نفسه: 105/1 - 106.

(3) ينظر: المزهر، (تداخل اللغات): 207/1.

منهجًا واحدًا، بل تتوّعت طرقه في بيان الدلالة بحسب المادة اللغوية، إذ اعتمد على السياق، ونقل أقوال اللغويين، واختلاف الاستعمالات واللهجات، وتطور الدلالة. لذا يمكن تنظيم هذه الطرائق في محاور تُظهر منهجه في تفسير الأضداد بصورة أوضح.

يمكن تقسيم منهجه في تفسير الأضداد إلى ما يأتي:

أولاً: تفسير الصغاني للتضاد بين الاجتهاد والنقل

أ- (ثأثأ) قوله في مادة (ثأثأ): "ثأثأث الإبل: إذا أرويتها، وثأثأثها إذا أعطشتها أيضاً، وهو من الأضداد"⁽¹⁾.

وعند مراجعة المعجمات اللغوية نجد أن بعضها لم يُصرّح بكونها من الأضداد، وإن اكتفى بذكر معنى السقي والإرواء أو أورد المعنيين من غير تنبيه إلى العلاقة التضادية بينهما⁽²⁾، في حين ذهب بعض المعجميين إلى إثبات المعنيين بوصفهما استعمالين مختلفين دون استعمال اصطلاح "الأضداد"⁽³⁾. بينما نجد الزبيدي قد نصّ عليها صراحةً من الأضداد بعد ذكره المعنيين، ويبدو أنه اعتمد في ذلك على ما قرّره الصغاني؛ إذ يُعدُّ من أوائل من نبّه إلى هذا التصنيف فيها⁽⁴⁾.

ويتضح أنّ التضادّ في هذه اللَّفظة قائم على تقابل المعنى؛ فالإرواء يقابله الإعطاش، وهو تقابل مباشر يجعل اللَّفظة من الأضداد الصريحة. وقد قُرِّبت هذه الظاهرة بلفظة (الناهل) التي تحمل هي الأخرى معنيين متضادين: العطشان والرّيان،

(1) العباب الزّآخر (ث أ ث أ): الهمزة: 59.

(2) ينظر: العين، (ث أ ث أ): 252/8، الصّاح تاج اللّغة، (ث أ ث أ): 38/1.

(3) ينظر: تهذيب اللّغة، (ث أ ث أ): 120/15، لسان العرب، (ث أ ث أ): 40/1.

(4) ينظر: القاموس المحيط، (ث أ ث أ): 35/1، تاج العروس، (ث أ ث أ): 48/8، ينظر: ثلاثة كتب في الأضداد: 225.

كما ذكر أبو حاتم السجستاني في (الأضداد): "الناهل: العطشان، والناهل: الريان"⁽¹⁾.. وقد علل بعض اللغويين هذا الاستعمال بالتقاول، إذ أُطلق لفظ (الناهل) على العطشان تقاؤلاً بالري، وهو ما يُفسر نشوء المعنى الثاني في مقابل الأصل. وقال الأصمعي في أضداده: "إبل نِهال: أي عطاش يتطيرون بها من العطش فيقولون هذه إبل ناهلة"، وربما السبب نفسه في كلمة ثأثأت الإبل أرويتها: إذا أعطشتها، فسَمَتِ العرب الإعطاش ثأثأة؛ ليخلصوا بها من شؤم عطش الإبل، وتقاؤلاً بإيجاد الماء لها⁽²⁾.

وفي المعنى نفسه يبيّن الصغاني أن للناهل ضدًا آخر، إذ يقول: "وقال أبو زيد: الناهل: العطشان، والناهل: الريان، وهو من الأضداد. قال النابغة الذبياني:

والطَّاعِنُ الطَّغْنَةُ يَوْمَ الْوَعَى يَنْهَلُ مِنْهَا الْأَسْلُ النَّاهِلُ⁽³⁾

قال أبو عبيد: هو هَاهُنَا الشَّارِبُ، وَإِنْ شِئْتَ الْعَطْشَانُ"⁽⁴⁾.

فقد أشار الصغاني إلى أن مفردة (الناهل من الأضداد، إذ تُطلق على العطشان تارة، وعلى الريان تارة أخرى، كل ذلك بحسب ورودها في السياق، واستشهد لدلالة المفردة على الريان بشاهد للنابهة استعمل فيه مفردة (الناهل) للدلالة على هذا المعنى، ولكنّه نقل كلام أبي عبيد الذي وجّه دلالة المفردة في الشاهد لكلا المعنيين المتضادين، فالمفردة يمكن حملها على الريان وعلى العطشان، يقول ابن قتيبة: "أتى بالمعنيين جميعًا في البيت. أي يروى منها الرّمح والعطشان، ويُقال أصل الحرف

(1) الأضداد للسجستاني: 99.

(2) الأضداد: 37.

(3) الديوان: 209.

(4) العباب الزاخر (ن ه ل): 570/13، وينظر: الصحاح: 5342/1.

وَهُوَ الرَّيِّ وَإِنَّمَا قِيلَ لِلْعَطْشَانِ نَاهِلٌ عَلَى وَجْهِ التَّقَاوُلِ لَهُ بِالرَّيِّ وَالتَّطْيِيرِ مِنَ الْعَطَشِ،
كَمَا قِيلَ لِلدِّيْعِ سَلِيمٌ، وَلِلْفَلَاةِ مَفَاةٌ⁽¹⁾.

أما ابن الأنباري، فقد ذكر أنَّ النَّاهِلَ لفظ من الأضداد، قال: "والنَّاهِلُ حرف من الأضداد؛ يقال للعطشان ناهل، وللريان ناهل. وزعموا أنَّ الأصل فيه للرِّي، وإنما قيل للعطشان ناهل، تقاؤلاً بالرِّي. قال امرؤ القيس يذكر الخيل:

فَهُنَّ أَقْسَاطُ كَرَجَلِ الدِّبَا أَوْ كَقَطَا كَاطِمَةٍ النَّاهِلِ⁽²⁾

وعَلَّقَ المَعَرِّي (ت ٤٤٩ هـ) على الشَّاهد الشعري، موجِّهاً دلالة المفردة بقوله: "وكانهم قالوا للظامئ "ناهل" على معنى الفأل؛ أي: إنه يشرب إن شاء الله، أو يكونوا أرادوا أنه سوف ينهل فيما بعد؛ لأنه يحتمل أن يقال: هذا البعير ناهل؛ أي: ينهل فيما يستقبل"⁽³⁾.

وبحسب استقراء كلام الصغاني واللغويين يتبيَّن أنَّ الأصل في مادة (نهل) دلالتها على الرِّي والشَّرب، ويؤيد ذلك أنَّ أكثر اشتقاقات المادة تدور حول هذا المعنى؛ فالمنهل هو مورد الماء، والنَّاهِلَةُ هي الواردة إلى الماء، والنَّهْلُ الشَّرب الأول⁽⁴⁾، أمَّا إطلاق (النَّاهِل) على العطشان، فقد فسَّره اللغويون بأنَّه من باب التَّقَاوُلِ بِالرَّيِّ، كما قيل للملذوغ: سليم.

(1) غريب الحديث لابن قتيبة: 539/1.

(2) الأضداد: 116/1.

(3) اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، أبو العلاء المعري: 404/1.

(4) ينظر: العباب الزَّاخر (ن ه ل): 570/13-571.

وعلى هذا يكون الأصل الدلالي للمادة هو الزي، ثم نُقل اللفظ إلى معنى العطش على سبيل التّقاؤل، ومع كثرة الاستعمال واتساعه صار اللفظ يُستعمل للدلالة على المعنيين معاً، فغدا من ألفاظ الأضداد التي يُعيّن المراد منها بالسياق.

- (القشيب) ومن الألفاظ التي صرح الصغاني بوقوع التّضادّ فيها لفظة (القشيب)، إذ قال: "والقشيب: الجديد، والقشيب: الخلق، وهو من الأضداد"⁽¹⁾.

فقد بيّن الصغاني أنّ اللفظة تُطلق على معنيين متقابلين؛ أحدهما الجديد، وهو المعنى الأصل والأشهر في الاستعمال، والآخر الخلق البالي. ويبدو أنّ دلالة القشيب على الثوب الخلق جاءت على سبيل التّهكّم أو السّخرية، فاستُعمل اللفظ الدالّ على الجِدّة في ضِدّها، كما هو مألوف في بعض أساليب العرب.

فالمعنى الأول هو الأصل واستعماله شائع، أمّا الخلق فاستعماله على سبيل التّهكّم والسّخرية من الثوب القديم البالي⁽²⁾.

5- (ناء)

ومن الألفاظ التي عدّها الصغاني من الأضداد لفظة (ناء)، إذ قال: "ناء: سقط، وهو من الأضداد. وناء بالحِمل: إذا نهض به مُثَقَّلاً، وناء به الحِمل: إذا أثقله"، ثم استشهد بقوله تعالى: {مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ} [القصص: 76]، ونقل عن الفراء قوله: "أي لتنيء العصابة بثقلها"⁽³⁾.

(1) العباب الزاخر: حرف الباء، (قشب): 236.

(2) ينظر: كتاب الأضداد لابن الأنباري: 363.

(3) العباب الزاخر: الهمزة، (ن ا ء): 184، وينظر: المحيط الأعظم، (ن ا ء): 53/10، المخصص، (الأنواء):

فقد أثبت الصغاني للفظه معنيين متضادّين؛ أحدهما النهوض بالحمل مع الثقل والمشقة، والآخر السقوط من شدة الثقل، ولذلك عدّها من الأضداد، وقد وافقه ابن منظور في ذلك، إذ قال: "نأء بحمله ينوء نوءًا وتواءً: نهض بجهد ومشقة، وقيل: أنقل فسقط، فهو من الأضداد"⁽¹⁾.

غير أنّ أكثر اللغويين اقتصروا على المعنى الأول، وهو النهوض مع التثاقل والمشقة، ولم يذكروا معنى السقوط صراحة، كما أنّ الصغاني نفسه لم يورد لفظه (النوء) في كتابه الأضداد ضمن الألفاظ المتضادة، ممّا يدلّ على أنّ إثبات هذا المعنى عنده جاء من خلال تتبّع الاستعمالات والسياقات اللغوية.

ويظهر من ذلك سعة اطلاع الصغاني ودقّته في استنباط الدلالات؛ إذ لاحظ أنّ الثقل قد يؤدّي إلى النهوض المتثاقل، وقد يفضي إلى السقوط، فجمع بين المعنيين وعدّ اللفظة من الأضداد اعتمادًا على اختلاف جهة الدلالة في الاستعمال.

يُستفاد ممّا تقدّم من نصوص الأضداد عند الصغاني أنّه يُعدّ من جملة علماء اللغة القائلين بوقوع ظاهرة الأضداد في اللغة العربية، وأنّه كان حريصًا على إبراز كثير من الظواهر اللغوية؛ إذ نلاحظ في أغلب نصوصه إشارات واضحة إلى أضداد الألفاظ، سواء فيما ينقله عن غيره من اللغويين، أم فيما يقرّره هو ممّا يتبيّن له أنّه من الأضداد في ضوء الدلالات اللغوية.

ويمكننا القول: إنّ الصغاني قد جعل من النصّ على كون اللفظ من الأضداد وسيلته إلى تفسير المعنى وبيانهِ، ولم يفت الصغاني عند تفسيره لمعاني الألفاظ

(1) لسان العرب، (ن ا ء): 174/1، المزهر: 311/1.

المتضادة إيرادها ضمن سياقات عربية فصيحة؛ للتأكد من تضاد معانيها، وكان لا يفوته إنكار آراء العلماء في نقل القول بأنها من الأضداد.

ثانياً: تفسير التضاد بالاعتماد على السياق والشواهد

1- قوله في مادة (غرض): "وَعَرَضْتُ الْإِنَاءَ أَغْرَضُهُ، بالكسر، أي: ملأته. قال أبو ثروان العُكلي: (1)

لا تَأْوِيَا لِلْحَوْضِ أَنْ يَفِيضَا أَنْ تَغْرِضَا خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَغِيضَا

وَالْغَرَضُ أَيْضًا: النِّقْصَانُ عَنِ الْمَلءِ، وهو مِنَ الْأَضْدَادِ. قال: (2)

قَدْ فَدَا أَعْنَاقَهُنَّ الْمَحْضُ وَالْدَّائِظُ حَتَّى مَا لَهُنَّ غَرَضٌ" (3).

فقد صرح الصغاني بأن مفردة (غرض) من ألفاظ الأضداد، وهو في ذلك مسبق بآراء اللغويين قبله كالجوهري (4)؛ إذ استعملت اللفظة للدلالة على الملء تارة، وعلى النقصان تارة أخرى، ويحدد المعنى المراد منها بحسب السياق. وقد استدلل الصغاني على المعنى الأول، وهو الملء، بشاهد أبي ثروان العُكلي في قوله: (أن تغرضا)؛ أي: أن تملأ الحوض. وقد وافقه ابن السكيت في هذا المعنى بقوله: "والغرض: الملء، يقال: غرضت الحوض أغرضه إذا ملأته" (5).

أما المعنى الثاني، فقد دلَّ عليه الشاهد الشعري الآخر الذي وردت فيه اللفظة بمعنى النقصان، إذ إنَّ المراد بالغرض فيه: النقص الكائن في الجلود. ويتضح من ذلك أنَّ دلالة اللفظة لا تُفهم إلا من خلال السياق الذي ترد فيه، ولذلك اعتمد

(1) ينظر: إصلاح المنطق: 60، وتهذيب اللغة: 50/8.

(2) ينظر: المخصص: 13/3، وتاج العروس: 455/18.

(3) العباب الزاخر (غ ر ض): 47/8.

(4) ينظر: الصحاح (غ ر ض): 1094/3.

(5) إصلاح المنطق (غ ر ض): 60.

اللغويون، ومنهم الصغاني، على الشواهد الشعرية في إثبات الألفاظ المتضادة وتوجيه معانيها.

2-(هَجَدَ) ومن الألفاظ التي صرح الصغاني بكونها من الأضداد لفظة (هَجَدَ)، قال في العباب: "هَجَدَ، أي: نام. وهَجَدَ أيضاً: سَهَرَ، وهو من الأضداد، قال الحطّية:

أَلَا طَرَقَتْ هِنْدُ الْهُنُودِ وَصُحْبَتِي بِحَوْرَانَ حَوْرَانَ الْجُنُودِ هُجُودُ⁽¹⁾

وقال المرقش الأكبر:

سَرَى لَيْلًا خِيَالٌ مِنْ سُلَيْمَى فَأَرْقَنِي وَأَصْحَابِي هُجُودُ⁽²⁾

وقال المُنَقَّبُ العبدى: ⁽³⁾

فَبِتْ وَبَاتَتْ كَالنَّعَامَةِ نَاقَتِي وَبَاتَتْ عَلَيْهَا صَفْنَتِي وَقُتُودُهَا
وَأَغْضَتْ كَمَا أَغْضَيْتُ عَيْنِي فَعَرَّسَتْ عَلَى النَّفَّاتِ وَالْجِرَانِ هُجُودُهَا"⁽⁴⁾.

يتبين من هذه الشواهد أنّ الصغاني استعمل الشعر لتقرير أحد المعنيين المتضادين، وهو النوم، إذ جاءت لفظة (هجود) في سياقات تدلّ عليه دلالة واضحة. ثم ذكر المعنى الآخر المضاد، وهو السهر، من غير أن يورد له شاهداً شعرياً، مكتفياً بالنص على كونه من الأضداد.

(1) ديوانه: 25، ومعجم البلدان: 318/2.

(2) الأضداد لابن الأنباري: 50.

(3) ديوانه: 90-91.

(4) العباب الزّخر (ه ج د): 591/4-592.

ولم يقتصر التضادُّ عنده على الفعل (هجد)، بل تجاوزَه إلى مشتقاته، إذ قال: "والتهجد: التَّنويم... والتهجد: الإيقاظ أيضًا، وهو من الأضداد. وتهجد: نام ليلاً، وتهجد أيضًا: سهر"، فدلَّ ذلك على اتساع دائرة التضاد في هذه المادة اللغوية عنده. ويبدو أنَّ الصغاني اعتمد في إثبات معنى السَّهر على الاستعمال القرآني، ولا سيما في قوله تعالى: {وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ} [الإسراء: 79]، إذ حملت لفظة (التهجد) فيه على القيام والسَّهر للصلاة. ولذلك ذهب عدد من اللغويين، كابن الأنباري والجوهرى، إلى أنَّ الهجود من ألفاظ الأضداد؛ لأنه يأتي بمعنى النَّوم والسَّهر جميعاً⁽¹⁾.

ويظهر من خلال تتبع أقوال اللغويين أنَّ الأصل في المادة يدلُّ على النَّوم، ثم انتقل معنى (التهجد) إلى السَّهر والقيام للصلاة بتأثير الاستعمال الإسلامي والقرآني، فصار اللفظ يُستعمل للمعنيين المتضادين، ويُفهم المقصود منه بحسب السياق.

وصرح بذلك ابن الأنباري بقوله: "وتهجد: تفعل، من الهجود، وهو السَّهر. يقال: قد هجد الرجل هجودًا: إذا سهر، وهجد هجودًا: إذا نام. وهو حرف من الأضداد"⁽²⁾، وذكره في كتابه الأضداد كذلك بقوله: (والهاجد حرف من الأضداد، يقال للنائم هاجد، وللساهر هاجد)⁽³⁾.

(1) الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس (ه ج د): 66/2.

(2) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(3) الأضداد لابن الأنباري: 50.

أما الأزهرى فنقل عن الليث قوله: "هَجَدَ الْقَوْمُ هُجُودًا: إِذَا نَامُوا، وَتَهَجَّدُوا: إِذَا اسْتَيْقَظُوا لِلصَّلَاةِ"⁽¹⁾.

وفي موضع آخر قيّد استعمال المفردة الزمنية بقوله نقلاً عن أبي عباس عن ابن الأعرابي: "هَجَدَ الرَّجُلُ: إِذَا صَلَّى بِاللَّيْلِ، وَهَجَّدَ: إِذَا نَامَ بِاللَّيْلِ. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: الْهَاجِدُ: النَّائِمُ، وَالْهَاجِدُ الْمَصْلِيُّ، قَالَ: وَكَذَلِكَ الْمُتَهَجِّدُ يَكُونُ مَصْلِيًّا وَيَكُونُ نَائِمًا عَمْرُو عَنْ أَبِيهِ قَالَ: هَجَدَ وَهَجَّدَ: إِذَا قَامَ مَصْلِيًّا، وَهَجَّدَ: إِذَا نَامَ، وَذَلِكَ كُلُّهُ فِي آخِرِ اللَّيْلِ"⁽²⁾، أما الجوهري، وهو ممن نقل عنه الصغاني في هذا الموضع، فهو قد اتفق مع من سبقه في أنه من الأضداد بقوله: "هَجَدَ وَتَهَجَّدَ، أَي نَامَ لَيْلًا. وَهَجَّدَ وَتَهَجَّدَ أَي سَهَرَ، وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ، وَمِنْهُ قِيلَ لَصَلَاةِ اللَّيْلِ: التَّهَجُّدُ، وَالتَّهَجُّدُ: التَّنْوِيمُ"⁽³⁾.

وقد اتفق ابن فارس وابن سيده في أن هجد للنوم، وتكون لسهر المصلي فقط، ولم تكن لمطلق السهر. يقول ابن فارس: "الهجود النوم، والهاجد: النائم. والمتهجّد: المصلي ليلاً"⁽⁴⁾، أما ابن سيده فيقول: "هَجَدَ يَهْجُدُ هَجُودًا، وَأَهْجَدَ: نَامَ وَالْهَاجِدُ وَالْهَجُودُ: الْمَصْلِيُّ بِاللَّيْلِ"⁽⁵⁾.

ويتبين من مجموع هذه الأقوال أن الأصل الدلالي للمادة هو النوم، وأن معنى السهر أو الإيقاظ لم يظهر إلا في سياق خاص (العبادة)، ثم اتسع الاستعمال حتى

(1) تهذيب اللغة (ه ج د): 25/6.

(2) تهذيب اللغة (ه ج د): 26/6.

(3) الصحاح (ه ج د): 555/2.

(4) المجمل (ه ج د): 899/1.

(5) المحكم والمحيط الأعظم (ه ج د): 152/4.

عُدَّ من الأضداد عند بعض اللغويين، وهو ما اعتمده الصغاني في تفسيره معتمداً على السياق والشاهد في تحديد المعنى.

(القرء)

وقال الصغاني: "القرء بالفتح: الحيض، والجمع أقرأء وقُرُوءٌ على فُعُولٍ وأقرءٌ في أدنى العدد، وفي الحديث: أن النبي ﷺ قال لأُم حبيبة بنت جَحْش امرأة عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما: دعي الصلاة أيام أقرائك.

والقرء أيضاً: الطهر، وهو من الأضداد، قال الأعشى: (1)

وفي كلِّ عامٍ أنتِ جاشِمٌ غَزْوَةٍ تَشْدُ لأفصاها عَزِيمٌ عَزَائِكَا
مُورِثَةٌ مَالاً وفي الحَيِّ رِفْعَةٌ لما ضاعَ فيها من قُرُوءِ نِسَائِكَا
وَقَرَأَتِ المرأةُ: حاضَتْ (2)، ويتبين من ذلك أَنَّ (القرء) يُستعمل لمعنيين متقابلين:
الحيض والطهر، لذلك عُدَّ من الأضداد.

وقد اختلف العلماء في سبب هذا التضاد؛ فذهب ابن السكيت إلى أنه اختلاف استعمال بين أهل العراق وأهل الحجاز، إذ يُطلقه أهل العراق على الحيض، وأهل الحجاز على الطهر بينما يرى بعض الباحثين المحدثين، ومنهم الدكتور رشيد العبيدي، أَنَّ سبب التضاد راجع إلى انتقال الدلالة من العموم إلى الخصوص، لأنَّ أصل (القرء) يدلّ على الوقت أو الحالة الزمانية قبل تخصيصه بأحد المعنيين (3).

(1) ديوان الأعشى: 23.

(2) العباب، الهمزة: (ق ر أ) 1/ 145.

(3) ينظر: الغريب المصنف: 396/2، وكتاب الأضداد لابن السكيت: 55-85.

- (شَعَبٌ)

وقوله أيضا: "شَعَبَتِ الشَّيْءُ: فَرَّقَتْهُ، وَشَعَبَتْهُ: جَمَعَتْهُ، وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ، تَقُولُ: التَّامُّ شَعْبُهُمْ: إِذَا اجْتَمَعُوا بَعْدَ النَّفَرِّقِ، وَتَفَرَّقَ شَعْبُهُمْ: إِذَا تَفَرَّقُوا بَعْدَ الْاجْتِمَاعِ قَالَ الطَّرِمَّاحُ:

شَتَّ شَعْبُ الْحَيِّ بَعْدَ التَّيَامِ وَشَجَاكَ الرَّبْعُ رُبْعُ الْمَقَامِ
وقال رجل من بلهجوم لابن عباس -رضي الله عنهما- ما هذه الفتيا التي شَعَبَتْ بها النَّاسُ " أي فرقتهم⁽¹⁾.

يَتَبَيَّنُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ (شَعَبَ) مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي تَدُورُ بَيْنَ مَعْنَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ هُمَا: الْجَمْعُ وَالنَّفَرِّيقُ، وَقَدْ عُدَّ مِنَ الْأَضْدَادِ لَوُرُودِهِ فِي الِاسْتِعْمَالِ الْعَرَبِيِّ بِهِذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ بِحَسَبِ السِّيَاقِ.

وَيَتَّضِحُ مِنْ مَعَالِجَةِ الصَّغَانِيِّ أَنَّهُ لَمْ يَتَّجِهْ إِلَى تَفْسِيرِ سَبَبِيِّ لِحُدُوثِ التَّضَادِّ فِي (شَعَبَ)، وَإِنَّمَا اِكْتَفَى بِإِثْبَاتِ الْمَعْنَيْنِ الْمُتَقَابِلَيْنِ فِي الِاسْتِعْمَالِ الْعَرَبِيِّ، مَعَ الِاسْتِشْهَادِ عَلَيْهِمَا، ثُمَّ الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ مِنَ الْأَضْدَادِ، مَعُولًا فِي تَمْيِيزِ الْمَعْنَى عَلَى السِّيَاقِ الْوَارِدِ فِي الْكَلَامِ.

وَشَعَبَتِ الشَّيْءُ إِذَا جَمَعَتْهُ وَأَصْلَحَتْهُ، وَشَعَبَتْهُ إِذَا فَرَّقَتْهُ. وَشَعَبَتِ الْأَمْرُ إِذَا أَصْلَحَتْهُ، وَشَعَبَتْهُ إِذَا أَفْسَدَتْهُ. وَالْمَنْيَّةُ تَسْمَى شَعُوبًا؛ لِأَنَّهَا تَشْعَبُ، أَي تَفَرِّقُ⁽²⁾.

(1) العباب الزَّآخِرُ: (ش ع ب): 664.

(2) يَنْظُرُ: كِتَابُ الْأَضْدَادِ لِابْنِ السَّكَيْتِ: 60، وَكِتَابُ الْأَضْدَادِ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ: 53-54، وَالْأَضْدَادُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ: 259.

ثالثا: تفسير التضاد بالنقل عن اللغويين:

اعتمد الصغاني في تفسير ظاهرة التضاد على ما ورد عن اللغويين السابقين من أقوال ونقولات، إذ كان يورد آراءهم في بيان المعاني المتقابلة للفظ، ويستند إليها في تقرير كونها من الأضداد أو في توجيه دلالاتها، دون أن يقتصر على رأيه الخاص، بل يوازن بين ما نقله عنهم وما ينسجم مع الاستعمال اللغوي..

-ومن الألفاظ التي أوردتها الصغاني في سياق الأضداد:

أ- لفظة (الحميم)، إذ نقل في العباب قول ثعلب: "سألت ابن الأعرابي عن معنى الحميم في هذا البيت، فقال: الحميم الماء البارد ويكون الماء الحار، قال ثعلب: فالحميم عند ابن الأعرابي من الأضداد"⁽¹⁾، وقال في التكملة: "(ح م م) ابن الأعرابي: الحميم: الماء البارد؛ قال: وهو من الأضداد"⁽²⁾ فالصغاني هنا لم يصرح برأيه في عدّ اللفظة من الأضداد، وإنما اكتفى بنقل قول ابن الأعرابي وثلعب، مما يدلّ على أنه يورد آراء اللغويين دون أن يتبنّى الحكم بنفسه في بعض المواضع، ويترك للقارئ تتبّع المذهب اللغوي في المسألة.

ويُفهم من سياق المادة أنّ الاستعمال الأشهر لـ(الحميم) هو الماء الحار، كما في قوله تعالى: {وَسُقُوا مَاءَ حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءَهُمْ} [محمد:15]، البارد أيضاً، فجعل اللفظة من الأضداد. ويتّضح من ذلك أن الصغاني لم يقرّر التضاد في لفظة (الحميم) من عنده، وإنما اكتفى بنقل قول من أثبتته، مع إبقاء المسألة ضمن نطاق الاختلاف اللغوي بين العلماء.

(1) العباب الزّاهر، الغين، (س و غ): 49، تهذيب اللغة، (ح م م): 11/4، المحيط في اللغة، (ح م): 161/1.

(2) التكملة (ح م م) ٦٢٠/٥

أمّا ابن الأنباري فقد اقتصر على معنى الحرارة، فقال: "الحميم الحار، والغساق البارد"⁽¹⁾، وكذلك ابن منظور لم يذكر للفظ معنى البرودة، بل فسّر الحميم بالماء الحار، مستشهدًا بالحديث النبوي: "أنّه كان يغتسل بالحميم"⁽²⁾، أي الماء الحار، ممّا يدلّ على أنّه لا يرى اللفظة من الأضداد.

ويتّضح من ذلك أن الصغاني لم يقرّر التّضاد في لفظة (الحميم) من عنده، وإنما اكتفى بنقل قول من أثبته، مع إبقاء المسألة ضمن نطاق الاختلاف اللغويّ بين العلماء.

- (ش ف ف)

وفي مواضع من معجماته يعتمد الصغاني على أقوال اللغويين السابقين له في إثبات التّضاد، كما في مادة (ش ف ف)، إذ يقول: "وَشَفَّ الشَّيْءُ يَشْفُ شَفًّا مَثَلُ: حَمَلٌ يَحْمِلُ حَمَلًا: أي زاد. وفي حديث الصّرف: فَشَفَّ الخُلاَءُ نَحْوًا مِنْ دَانِقٍ فَقَرَضَهُ. أي زادا، وقال الحطيئة: (3)

وهل يُخْلِدَنَّ ابني جُلالة مألهم وحرصهم عند البيع على الشّفّ وقال ابن السكّيت: الشّفّ أيضًا: النّقصان، وهو من الأضداد، يقال: هذا درهم يَشْفُ قليلًا: أي ينقص"⁽⁴⁾. وقد توافق أصحاب المعجمات وأجمعوا على أنّ (شَفّ) من الألفاظ المتضادة المعنى⁽⁵⁾.

(1) الأضداد، ابن الأنباري: 138/1.

(2) لسان العرب، (ح م م): 153/12.

(3) ديوان الحطيئة: 134.

(4) العباب الزاخر: (الفاء): 327، وينظر: ثلاثة كتب في الأضداد: 192 - 193.

(5) ينظر: تهذيب اللّغة، (ش ف ف): 195/11، الصّاحح تاج اللّغة، (ش ف ف): 1382/4، ولسان العرب،

(ش ف ف): 181/9.

ويتّضح من ذلك أنّ الصغاني أثبت للّفظه معنيين متقابلين هما: الزيادة والنقصان، غير أنّه لم يستقلّ بإقرار التّضاد، بل اعتمد على ما نقله عن ابن السكّيت، ممّا يدلّ على منهجه في الاستناد إلى أقوال من سبقه في تفسير بعض الألفاظ المتضادّة. كما يظهر أنّه استعمل الشّاهد الحديثي والشّعري لإثبات معنى الزيادة، ثم أورد معنى النقصان نقلاً عن أهل اللّغة.

رابعاً: تفسير التّضاد بتعدد الاستعمالات واللهجات

1- (السّدفه) ومنه قوله: "السّدفه، والسّدفه: في لغة أهل نجد الظلمة، وفي لغة غيرهم الضوء، وهما من الأضداد، قال الأنصاري:

بَيْضُ جَعَادٍ كَأَنَّ أَعْيُنَهُمْ يَكْحَلُهَا فِي الْمَلَحِمِ السَّدَفِ

يقول: سواد أعينهم في الملاحم باقٍ؛ لأنهم أنجاد لا تبرق أعينهم من الفرع فيغيّب سوادها"⁽¹⁾.

يتّضح من نصّ الصغاني أنّه فسّر التّضاد في لفظة (السّدفه) باختلاف اللهجات العربيّة، إذ جعلها عند أهل نجد بمعنى الظلمة، وعند غيرهم بمعنى الضوء، فالتّضاد هنا لم ينشأ من استعمال اللفظة في المعنيين داخل البيئّة اللغويّة نفسها، وإنما من اختلاف دلالتها بين القبائل العربيّة، ثم انتقال المعنيين إلى الاستعمال اللغويّ العام. ولذلك عُدّت من الألفاظ التي فسّر تضادّها بتعدّد اللهجات والاستعمالات.

وقد ذهب بعض اللغويّين إلى أنّ الأصل الدلالي للّفظه يدلّ على السّتر، فكأنّ النّهار إذا أقبل ستر ضوءه ظلمة الليل، وكأنّ الليل إذا أقبل سترت ظلمته ضوء

(1) العباب الزّآخر (س د ف): ٤٣١/١.

النَّهار، ومن هذا الأصل تفرّعت الدّالّتان المتقابلتان⁽¹⁾. فإن سبب عدّها من الأضداد هو اختلاف اللهجات؛ لأنها تعني الظلمة عند تميم، والضوء عند قيس⁽²⁾. وقد اختلفت الروايات في نسبة اللهجات؛ فذكرت بعض المصادر أنّ السّدفَة تعني الظلمة في لغة تميم، والضوء في لغة قيس، بينما نسب الصغانيّ القول إلى أهل نجد وغيرهم، ناقلاً ذلك عن الأصمعي. غير أنّ هذا القول منسوب في الأصل إلى أبي زيد، ثم نقله عنه الأصمعي وابن السكّيت، كما نقل أبو حاتم عن أبي عبيدة أنّ السّدف يطلق على الظلمة والضوء جميعاً⁽³⁾.

كما ذكر أبو عبيد القاسم بن سلام أنّ بعض العرب يجعل السّدفَة اختلاط الضوء والظلمة معاً، كوقت ما بين طلوع الفجر والإسفار، وهو معنى يقرب بين الدّالّتين ويكشف عن أصلٍ دلاليّ جامع لهما.

وقد وافق ابن منظور الصغانيّ في عدّ (السّدفَة) من الأضداد، فنقل اختلاف العرب فيها بين معنى الظلمة والضوء، مؤكداً أنّ التّضاد فيها ناشئ عن اختلاف اللهجات العربيّة وتعدّد الاستعمالات.

وقد وافق ابن منظور الصغانيّ في عدّ (السّدفَة) من الأضداد، فنقل اختلاف العرب فيها بين معنى الظلمة والضوء، مؤكداً أنّ التّضاد فيها ناشئ عن اختلاف اللهجات العربيّة وتعدّد الاستعمالات قال: والسّدفَة في لغة قيس الضّوء. وحكى

(1) كتاب الأضداد لابن الأثير: 114، وكتاب الأضداد للسجستاني: 99، وكتاب الأضداد لابن السكّيت: 109.

(2) ينظر: الغريب المصنف: 388/2، والأضداد في كلام العرب: 288.

(3) ينظر: الأضداد: 86.

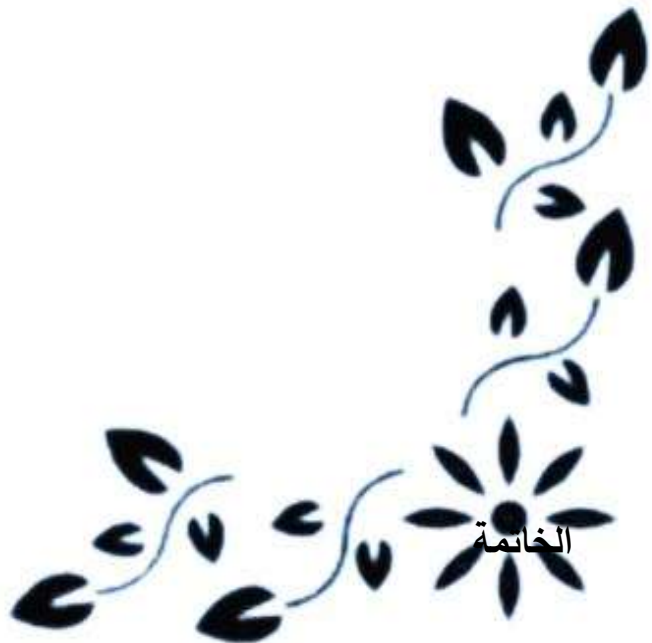
الجوهري عن الأصمعي: السدفة والسدفة في لغة نجد الظلمة، وفي لغة غيرهم الضوء، وهو من الأضداد⁽¹⁾.

يتضح أن الصغاني فسّر التضاد في لفظة (السدفة) باختلاف اللهجات العربية، إذ استعملت بمعنى الظلمة عند بعض القبائل، وبمعنى الضوء عند قبائل أخرى، ثم انتقل المعنيان إلى الاستعمال العربي العام، فعدت من الأضداد. كما تكشف أقوال اللغويين عن وجود أصل دلالي جامع للفظه يرتبط بمعنى السّتر واختلاط الضوء بالظلمة، وهو ما أسهم في تعدد دلالتها.

(1) لسان العرب: 146/9 (س د ف).



الخاتمة



الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فقد سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن مظاهر التفسير اللغوي عند الصغاني، وبيان منهجه في تفسير الألفاظ والظواهر اللغوية في مؤلفاته المعجمية، من خلال تتبع آرائه وتحليلها وموازنتها بأقوال علماء العربية. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، من أبرزها:

1- تبين أن الصغاني كان ذا ثقافة لغوية واسعة مكنته من توظيف علوم العربية المختلفة في خدمة التفسير اللغوي، وربط المعاني بالأصول اللغوية والاستعمال العربي.

2- كشف التفسير اللغوي عند الصغاني عن عناية واضحة بالمستوى الصوتي، من خلال تفسيره ظواهر الإبدال، والإدغام، والهمز، والقلب المكاني، وبيان أثرها في تغيير الأبنية والدلالات.

3- ظهر اهتمامه بالجانب الصرفي في تفسير الألفاظ، إذ تناول الاشتقاق، والتصغير، والنسب، وأبنية الجموع، وما يطرأ على الأبنية من تغييرات تؤثر في المعنى والدلالة.

4- اتسم تفسيره اللغوي بالدقة والتحليل، فلم يكتفِ بنقل أقوال من سبقه، بل ناقشها ووازن بينها ورجح ما يراه أقرب إلى الصواب اعتماداً على السماع والقياس والسياق اللغوي.

- 5- برزت شخصية الصغاني العلمية المستقلة في تفسيره اللغوي من خلال تعليقاته وتعليقاته التي يوردها عند مناقشة المسائل اللغوية، مما يدل على حضوره النقدي وعدم اقتصاره على الجمع والنقل.
- 6- أظهرت الدراسة تأثر الصغاني بعدد من أئمة العربية، كسيبويه والخليل وابن جني والجوهرى وابن فارس، مع احتفاظه بمنهجه الخاص في تفسير المادة اللغوية وتحليلها.
- 7- كشف التفسير اللغوي عند الصغاني عن اهتمام واضح بالقضايا الدلالية، ولا سيما الترادف، والمشارك اللفظي، والأضداد، إذ اعتمد عليها في تفسير الألفاظ وبيان اختلاف معانيها بحسب السياق.
- 8- اعتمد الصغاني على السياق اعتمادًا كبيرًا في تفسير المعنى، فكان يوجه دلالة اللفظة بحسب موضعها واستعمالها، مما أسهم في إزالة اللبس والكشف عن الفروق الدلالية بين الألفاظ.
- 9- أولى الصغاني عناية بالقضايا النحوية في تفسير المعنى، فربط بين الإعراب والدلالة، وبين أثر اختلاف التراكيب النحوية في توجيه المعاني.
- 10- اتسع استشاده في التفسير اللغوي بالنصوص المختلفة، إذ اعتمد على القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشواهد الشعرية، والأمثال العربية، وكلام العرب؛ لتأكيد المعنى وتوثيق الاستعمال اللغوي.
- 11- اتسم أسلوبه في التفسير اللغوي بالتنوع بين الإيجاز والإطناب، فكان يوجز أحيانًا، ويُفصل أحيانًا أخرى بذكر الأقوال ومناقشتها وتحليلها.

12- أظهرت الدّراسة حرص الصّغانيّ على الأمانة العلميّة في تفسيره اللّغويّ، إذ كان ينسب الآراء إلى أصحابها، ويذكر الكتب والمصادر التي ينقل عنها، مع تعقّب بعضها بالنّقد أو التّصويب.

13- غني الصّغانيّ بالتّنبية على ما يقع في اللّغة من لحن أو تصحيف أو تحريف، وميّز بين الألفاظ الفصيحة وغيرها؛ حفاظاً على سلامة اللّغة وصحة الاستعمال.

14- كشفت الدّراسة عن اهتمامه باللهجات العربيّة وتوظيفها في التّفسير اللّغويّ، مع بيان أثر اختلاف اللهجات في تنوّع التّوجيهات اللّغويّة والدّلاليّة.

15- تبيّن أنّ التّفسير اللّغويّ عند الصّغانيّ لا يقتصر على شرح الألفاظ، بل يقوم على الرّبط بين المستويات الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة والدّلاليّة، مما جعل مؤلفاته مصدراً مهمّاً للدراسات اللّغويّة.

ومن خلال ما تقدّم، يتّضح أنّ الصّغانيّ قد أسهم إسهاماً بارزاً في إثراء التّفسير اللّغويّ والدّراسة المعجميّة، وأنّ مؤلفاته تمثّل ثروة علميّة مهمّة في دراسة اللّغة العربيّة وقضاياها المختلفة.

وفي ضوء ما توصّلت إليه الدّراسة، فإنّها توصي بمزيد من العناية بتراث الصّغانيّ، وتحقيق ما بقي من آثاره العلميّة، وإفراد دراسات مستقلة لمنهجه في التّفسير اللّغويّ؛ لما يمثّله من قيمة علميّة في خدمة اللّغة العربيّة والدراسات اللّغويّة.

والحمد لله ربّ العالمين

روافد الأطروحة

المصادر والمراجع

* القوآن الكريم

أولاً: الكتب المطبوعة:

- أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، الدّكتورة خديجة الحديثي، مكتبة النّهضة - بغداد، ط: ١، ١٩٦٥م - ١٣٨٥هـ.
- اتحاف السّائل بما لفاطمة من المناقب والفضائل، المناوي (ت ١٠٣١هـ)، تحقيق: عبد اللطيف عاشور، مكتبة القرآن، القاهرة.
- أساس البلاغة، الزّمخشرّي (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- أسس علم اللّغة، ماريو باي، ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط8، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- أصوات العربيّة بين التّحول والثبات، الدّكتور حسام سعيد النّعيمي، سلسلة بيت الحكمة، د. ط.
- إصلاح المنطق، ابن السّكّيت (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء النّراث العربي، بيروت، ط1، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النّحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ١٤٢١هـ.
- إعراب القراءات السّبع وعللها، ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: أبو محمد الأسيوطي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

- إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
- الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، مطبعة نهضة مصر، د. ط. ت.
- الأصول في النحو، ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الأضداد، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، د. ط، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الأضداد في اللغة، محمد حسين آل ياسين، مطبعة المعارف - بغداد، ط: ١، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- الأضداد في كلام العرب، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي (ت: ٣٥١هـ)، تح: د. عزة حسن، ط: ٢، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- الإبدال في لغات الأزد دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث، أحمد بن سعيد قشاش، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ع117، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.
- الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المسمى بـ (نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر) عبد الحي بن فخر الدين بن عبد العلي الحسني الطالبي (ت ١٣٤١هـ)، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط1، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- الأمالي (شذور الأمالي / النوادر)، أبو علي القالي (ت ٣٥٦هـ)، ترتيب: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط2، ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، وباحشية: الانتصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط1، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النقائس، بيروت، ط5، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب - القاهرة، ط: ٦، ١٩٨٨م.
- البديع في علم العربيّة، ابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، ١٤٢٠هـ.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، ط1، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
- البيان والتبيين، الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.
- التّبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار عيسى البابي الحلبي.
- التّحرير والتّنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، الدّار التّونسية للنشر، ١٩٨٤م.
- التّطور اللغويّ مظاهره وعلمه وقوانينه، د. رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط: ٢، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- التّعريفات، علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- التّفسير اللغويّ للقرآن الكريم، د. مساعد بن سليمان الطيار، دار ابن الجوزي، ط1، ١٤٣٢هـ.

- التَّفْقِيَة فِي اللُّغَة، اليَمان بن أَبي اليَمان (ت ٢٨٤هـ)، تحقيق: د. خليل إبراهيم العطية، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٦م.
- التَّكْمَلَة، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط2، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
- التَّكْمَلَة وَالذَّيْل وَالصَّلَة لَكِتَاب تاج اللُّغَة وصَاح العَرَبِيَّة، الحَسن بن مُحَمَّد الصَّغان (ت ٦٥٠هـ)، تح: مَجموعَة من المَحقِّقِين، مطبَعَة دار الكُتُب - القَاهِرَة، د. ط. ت.
- الجَامِع لِأَحْكَام القُرْآن، القُرْطُبِي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- الجَنَى الدَّانِي فِي حُرُوف المَعَانِي، المَرادِي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدِّين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط1، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الحَجة فِي القُرَاءات السَّبْع، ابن خالويَه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشُّرُوق، بيروت، ط4، ١٤٠١هـ.
- الحَجة للقُرَاء السَّبْعَة، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدِّين قهوجي وآخَرين، دار المأمون، دمشق/بيروت، ط2، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الحُدُود فِي عِلْم النُّحُو، شهاب الدِّين البَجاوي الأَبْذِي (ت ٨٦٠هـ)، تحقيق: نِجاة حَسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلاميَّة بالمَدينَة المَنُورَة، ع112، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.
- الحَوادِث الجامعة والتَّجارب النَّافِعة فِي المائَة السَّابِعة، كَمال الدِّين أبو الفَضل عبد الرِّزاق بن أحمد بن مُحَمَّد الصَّابُونِي المَعروف بابن الفُوطِي (ت ٧٢٣هـ).
- الخِصائِص، ابن جَنِي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: مُحَمَّد علي النَّجار، الهيئَة المِصريَّة العامَّة للكتاب، ط4.

- الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، السّمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- الدّراسات اللغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثّالث، محمد حسين آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1400هـ، 1980م
- الدّراسات اللهجية والصّوتيّة عند ابن جني، د. حسام سعيد النّعيمي، دار الطليعة - بيروت، د. ط، ١٩٨٠م.
- الدّلائل في غريب الحديث، أبو محمد السّرقسطي (ت ٣٠٢هـ)، تحقيق: د. محمد القناص، مكتبة العبيكان، الرّياض، ط1، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- الزّاهر في معاني كلمات النّاس، أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط1، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- الشّافية في علم التّصريف، ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، ومعها الوافية نظم الشّافية، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة، ط1، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- الشّوارد، الصّغانيّ (ت: ٦٥٠هـ)، تح: مصطفى حجازي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة، ط: ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الشّوارد = ما تفرد به بعض أئمة اللّغة، رضي الدّين الحسن بن محمد بن الحسن القرشي الصّغانيّ (ت ٦٥٠هـ)، تحقيق وتقديم: مصطفى حجازي، مراجعة: محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط1، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة، أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، محمد علي بيضون، ط1، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- الصّاح تاج اللّغة وصّاح العربيّة، إسماعيل بن حماد الجوهريّ (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- العباب الزّاخر واللباب الفاخر، الحسن بن محمد الصّغانيّ (ت: ٦٥٠هـ)، تح: فيرمحمد حسن المخدومي، أعاد تحقيقه: تركي بن سهو العتيبي، مركز البحوث والتّواصل المعرفي - دار صادر، بيروت، ط: ١، ١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م.
- العباب الزّاخر واللباب الفاخر ، رضي الدين الحسن بن الصّغاني الحنفي (المتوفى :577-650هـ)، تحقيق الشيخ : محمد حسن آل ياسين ، دار الشؤون الثقافية العامة ، أفاق عربية ، وزارة الثقافة والأعلام 1987 ، وحرف (الغين) ، دار النشر الرشيد 1980 وزارة الثقافة والأعلام ، وحرف (الفاء)، دار النشر الرشيد : 1981 ، وحرف(الطاء) ، دار النشر الرشيد 1979. وحرف (السين) دار الشؤون الثقافية العامة 1987 .
- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تقي الدّين محمد بن أحمد الحسني الفاسي المكي (ت ٨٣٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ١٩٩٨م.
- الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت ٤٠١هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط1، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- الفائق، الزّمخشريّ (ت: ٥٣٨هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخر، دار المعرفة - لبنان، ط: ٢.
- الفائق في غريب الحديث والأثر، الزّمخشريّ (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط2.

- الفرق، ابن أبي ثابت، تح: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري (ت: ٣٩٥هـ)، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع - القاهرة.
- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي (ت: ١٣٠٤هـ)، بعناية: محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة، مصر، ط: 1، ١٣٢٤هـ.
- الفعلان (المعروف خطأً بنقعة الصديان)، الصاغاني (ت: ٦٥٠هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط: 1، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 8، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين، مطبعة دار القلم، د. ط: ١٩٦٦م.
- القلب والإبدال، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت: ٢٤٤هـ)، د. ط. ت.
- الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر (ت: ٦٤٦هـ)، ويليهِ: الشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط: 1، ٢٠١٠م.
- الكامل في اللغة والأدب، المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط: 3، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.

- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط: ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان، المدينة المنورة، ط1، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، الرّمخسريّ (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث / دار الكتاب العربي، ط3، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الكفاية في التفسير بالمأثور والدراية، د. عبد الله خضر حمد، دار القلم، بيروت، ط1، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م.
- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الكنز اللغوي في اللسان العربي، ابن السكّيت (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق: أوغست هفner، مكتبة المتنبّي، القاهرة.
- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبّي، أبو العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ)، تحقيق: محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل، ط1، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النّبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- اللغة العربيّة معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، ط5، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- اللمع في العربيّة، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- اللهجات العربيّة، د. نجا، مطبعة السّعادة، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

- اللهجات العربيّة في التّراث، د. أحمد علم الدّين الجندي، الدّار العربيّة للكتاب، د. ط، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٢ هـ)، تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي محمد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ١٤٢٢ هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- المحيط في اللّغة، الصّاحب بن عباد (ت ٣٢٦-٣٨٥ هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط1، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- المخصص، ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط1، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللغويّ، د. رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط: ٣، ١٩٩٧ م.
- المذكر والمؤنث، أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، وزارة الأوقاف، مصر.
- المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى.

- المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير، الفيومي (ت نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلميّة، بيروت.
- المعاني الكبير في أبيات المعاني، ابن قتيبة الدّينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: سالم الكرنكوي وعبد الرّحمن اليماني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٣٦٨هـ / ١٩٤٩م.
- المعجم العربي نشأته وتطوره، د. حسين نصار، دار مصر للطباعة - مصر، د. ط، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة (نخبة من اللّغويّين)، مجمع اللّغة العربيّة، القاهرة، ط2 (١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م).
- المغرب في ترتيب المغرب، المطرزي (ت ٦١٠هـ)، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ط1، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المفردات في غريب القرآن، الرّاغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان الدّاودي، دار القلم، دمشق/بيروت، ط1، ١٤١٢هـ.
- المفصل في صناعة الإعراب، الرّمخشريّ (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.
- المقتضب، محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المقصور والممدود، ابن ولاد (ت ٣٣٢هـ)، تحقيق: بولس برونله، مطبعة ليدن، ١٩٠٠م.
- الممتع الكبير في التّصريف، ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، ط1، ١٩٩٦م.

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي الحنفي، أبو المحاسن (ت ٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.
- النحو والدلالة، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق - القاهرة، ط: ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- النّوادر في اللّغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط1، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - لبنان.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: جماعة من المختصين، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت / المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٣٨٥-١٤٢٢هـ / ١٩٦٥-٢٠٠١م.
- تصحيح التّصحيف وتحرير التّحريف، الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: السيد الشّرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- تصحيح الفصيح وشرحه، ابن درستويه (ت ٣٤٧هـ)، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهرّي الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، ٢٠٠١م.
- توضيح المقاصد والمسالك، المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، ط1، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م.
- ثمرات الأوراق، ابن حجة الحموي (ت ٨٣٧هـ)، مكتبة الجمهورية العربية، مصر.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، توزيع: دار التربية والتراث، مكة المكرمة، ٢٤ جزءًا، بدون تاريخ نشر.
- جمهرة اللغة، ابن دريد (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، ١٩٨٧م.
- حاشية الصّبان على شرح الأشموني، محمد الصّبان (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- حجة القراءات، ابن زنجلة (ت نحو ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني.
- دراسات في علم الأصوات اللغويّة، د. صلاح قناوي، ود. أحمد سلطان، مكتبة وهبة، ط: ٢، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- دراسات في علم اللغة، د. كمال بشر، دار المعارف، ط: ٩، ١٩٧٧م.
- دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصّالح، دار العلم للملايين، ط: ١٦، ٢٠٠٤م.
- دراسة الصّوت اللغويّ، د. أحمد مختار عمر، تح: عبد الخالق ثروت، عالم الكتب - القاهرة، د. ط، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط: ٥، ١٩٨٤م.

- ديوان ابن مقبل، ابن مقبل، تح: د. عزة حسن، دار الشرق العربي - بيروت، ط: ٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح وتعليق: د. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية، د. ط. ت.
- ديوان الأفوه الأودي، الأفوه الأودي (ت ٥٦٠م)، تحقيق: د. محمد التّونجي، دار صادر، بيروت، ط1، ١٩٩٨م.
- ديوان الطرماح، الطرماح بن حكيم، تح: د. عزة حسن، دار الشرق العربي، ط: ٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ديوان النّابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه: د. واضح الصّمد، دار صادر - بيروت، ط: ١، ١٩٩٨م.
- ديوان النّابغة الذبياني، النّابغة الذبياني، شرح وتقديم: عباس عبد السّاتر، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط: ٣، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمد محمود الشّنقيطي، الدّار القومية للطباعة والنّشر - القاهرة، د. ط، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- ديوان امرئ القيس، امرؤ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، ط: ٥، ١١١٩م.
- ديوان جرير، جرير بن عطية الخطفي، دار بيروت، د. ط، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة.
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، حسان بن ثابت، شرح وقدم له: عبد مهنا، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط: ٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

- ديوان حميد بن ثور الهلالي، حميد بن ثور الهلالي، تح: د. محمد شفيق البيطار، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث - دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، ط: ١، ٢٠١٠م.
- ديوان ذي الرمة، غيلان بن عقبة العدوي (ت: ١١٧هـ)، شرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، رواية ثعلب، تح: د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، ط: ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ديوان رؤبة بن العجاج، رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة - الكويت، د. ط. ت.
- ديوان طرفة بن العبد، طرفة بن العبد البكري الوائلي (ت: ٥٦٤هـ)، تح: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلميّة، ط: ٣، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ديوان لبيد بن ربيعة، لبيد بن ربيعة، شرح الطوسي، قدم له ووضع هوامشه: حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط: ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- سر صناعة الإعراب، ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود، أبو داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، وشرحه: شرف الحق العظيم آبادي (ت ١٣٢٩هـ)، المطبعة الأنصارية، دهلي، ١٣٢٣هـ.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، بإشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العسكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، تخريج: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط1، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- شرح ابن النّاطم على ألفية ابن مالك، ابن النّاطم (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرّحمن العقيلي (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار التّراث / دار مصر للطباعة، القاهرة، ط20، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح التّصريح على التّوضيح، الأزهرّي (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- شرح الشّواهد الشّعريّة في أمات الكتب النّحويّة، محمد شُرّاب، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط1، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.
- شرح الكافية الشّافية، ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، ط1، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- شرح المعلقات النّسع، منسوب لأبي عمرو الشّيباني (تحقيق: عبد المجيد همو)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط1، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- شرح المفصل، ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرّحمن السّيد ومحمد بدوي المختون، هجر، ط1، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- شرح شافية ابن الحاجب، الرّضي الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، ومعه شروح وشواهد عبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدّقر، الشّركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السّيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ٢٠٠٨م.
- ضرائر الشّعْر، ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: السّيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ١٩٨٠م.
- ظاهرة القلب المكاني في العربيّة (عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها)، د. عبد الفتاح الحموز، دار عمار - مؤسسة الرّسالة - عمان، ط: ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- علم الأصوات، برتيل المبرج، تعريب: د. عبد الصّبور شاهين، مكتبة الشّباب، ١٩٩١م.
- علم الدّلالة، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب - القاهرة، ط: ٥، ١٩٩٨م.
- علم اللّغة، د. غازي طليمات، دار طلاس للدراسات والترجمة والنّشر، ط: ٢، ٢٠٠٠م.
- علم اللّغة العام، فردينان دي سوسور، ترجمة: د. يوييل يوسف عزيز، مراجعة: د. مالك يوسف المطلبي، دار آفاق عربيّة - بغداد، د. ط. ت.
- علم اللّغة العربيّة، د. محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنّشر والتّوزيع، د. ط. ت.
- علم اللّغة بين التّراث والمعاصرة، د. عاطف مذكور، دار الثقافة - القاهرة، ١٩٨٧م.

- علم اللُّغة بين القديم والحديث، د. عبد الغفار هلال، مطبعة السَّعادة - القاهرة، ط: ٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- علم اللُّغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السَّعران، دار الفكر العربي - القاهرة، ط: ٢، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- غريب الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوري (ت ٢٧٦ هـ)، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، ١٣٩٧ هـ.
- فصول في فقه العربيَّة، د. رمضان عبد التَّوَّاب، مكتبة الخانجي، ط: ٣، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- فصيح ثعلب، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة التَّوْحِيد، ط: ١، ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م.
- فقه اللُّغة العربيَّة، د. عبد الله العزازي، ١٩٨٥ م - ١٩٨٦ م.
- فقه اللُّغة وخصائص العربيَّة، د. محمد المبارك، دار الفكر - بيروت، ط: ٥، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- فقه اللُّغة وسر العربيَّة، الثعالبي (ت ٤٢٩ هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التَّراث العربي، ط1، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م.
- فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرَّحمن بن شاكر، صلاح الدِّين (ت ٧٦٤ هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، ١٩٧٣-١٩٧٤ م.
- في اللهجات العربيَّة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة، ط: ٣، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.
- كتاب الأفعال، ابن القوطية (ت ٣٦٧ هـ)، تحقيق: علي فوده، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.

- كتاب الإبدال، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغويّ الحلبي (ت: ٣٥١هـ)، تح: عز الدين التّوخي، مجمع اللّغة العربيّة - دمشق، د. ط، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
- كتاب السّبعة في القراءات، ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، ١٤٠٠هـ.
- كتاب العين، أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرائي، دار ومكتبة الهلال، ٨ أجزاء.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى عبد الله القسطنطيني المعروف بحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، تحقيق: إكمال الدّين إحسان أوغلي وبشار عواد معروف وآخرين، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ط1، ١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط3، ١٤١٤هـ.
- ليس في كلام العرب، الحسين بن أحمد بن خالويه، تح: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط: ٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- متن طيبة النّشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: محمد تميم الرّغبّي، دار الهدى، جدة، ط1، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد سزّكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ.
- مجمع الأمثال، الميداني (ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.

- مجمل اللغة، ابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت/صيدا، ط5، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، عبد الله بن أسعد اليافعي (ت ٧٦٨هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)، دار الكمال المتحدة، ط1، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، ١٤٠٥هـ.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النّجّاتي وآخرين، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.
- معاني القرآن للأخفش الأوسط، أبو الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، ١٤٠٨هـ - ١٨٨م.
- معاني النّحو، د. فاضل صالح السّامرائي، دار الفكر، الأردن، ط1، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط2، ١٩٩٥م.
- معجم الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري وآخرون، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط1، ١٤١٢هـ.
- معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين - دمشق، ط: ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- معجم ديوان الأدب، إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت ٣٥٠هـ)، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مراجعة: د. إبراهيم أنيس، دار الشعب، القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط2، ١٣٨٩-١٣٩٢هـ / ١٩٦٩-١٩٧٢م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، ١٩٨٥م.
- مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، الكرمانلي (ت بعد ٥٦٣هـ)، تحقيق: عبد الكريم مصطفى مدلج، دار ابن حزم، بيروت، ط1، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٠م.
- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، فخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: ٣، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- ملحّة الإعراب، القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦هـ)، دار السّلام، القاهرة، ط1، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- من أسرار اللّغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة، ط: ٦، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٨م.
- من تاريخ النّحو العربي، سعيد الأفغاني (ت ١٤١٧هـ)، مكتبة الفلاح.
- مناهج البحث في اللّغة، تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية.
- مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزّرقاني (ت ١٣٦٧هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدّين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداي، المكتبة التّوفيقية، مصر.

ثانيًا: الرّسائل والأطاريح الجامعيّة:

- البناء الداخلي للمعجم العربي، دراسة تحليله تقويمية رسالة تقدم بها (علي حلو حواس) إلى مجلس كلية التربية ابن رشد جامعة بغداد، (رسالة ماجستير) آداب في اللغة العربية، بإشراف الدكتور (هاشم طه شلاش)، 2003م .
- الترادف في القرآن الكريم دراسة تطبيقية على الربع الاخير من الذكر الحكيم (رسالة ماجستير) إشراف الأستاذ : د. (محمد منصف القماطي)، ليبيا، جامعة طرابلس، كلية الآداب.
- التفريع الدلالي في مواد باب الهمزة من معجم العباب الزاجر واللباب الفاخر للصغّاني (650هـ)، اعداد الطالبة : (فاطمة مهدي)، إشراف الدكتورة (هني سنية)، (رسالة ماجستير)، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشّعبية، وزارة التعليم العالي

والبحث العلمي، كلية الآداب، قسم اللغة العربية جامعة وهران، السنة الجامعية 2010-2011م

• لغات قيس، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية. • العمري محمد أحمد سعيد (1982)

• الفروق الدلالية في معجم العباب الزاخر واللباب الفاخر، للحسن الصَّغاني، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الآداب واللغات، (رسالة ماجستير)، إعداد الطالبة (زينب علاوة)، إشراف الدكتورة : (فوزية دندوقة)، السنة الجامعية 1435-1436هـ - 2014-2015م.

• الظواهر اللغوية في العُباب الزاخر واللباب الفاخر للصَّغاني، إعداد الطالب : (ثامر سليمان عبد الله العواودة)، إشراف الأستاذ الدكتور (سيف الدين طه الفقراء)، (رسالة دكتوراه) في الدراسات اللغوية، قسم اللغة العربية وادبها، جامعة مؤتة، 2015 م، الاردن .

• مُعْجَمُ (العُبابِ الزَّاخِرِ وَاللُّبَابِ الْفَاخِرِ) للصَّغَانِي (ت 650هـ) عرض وتقييم .
• رسالة قدمتها الطالبة: عبير عقيل خضير غالي المهداوي، كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء، بإشراف الأستاذ الدكتور محمد حسين علي زعين

ثالثاً: المجالات والدوريات

• أثر الإبدال الصوتي وتغير الضبط الحركي في تنوع المعنى القراءات القرآنية مثالا، د. محمود القرشي، مجلة لارك، العدد الحادي
• طرق التفسير في المعجم الوسيط، (بحث منشور)، للطالب (توفيق أوسهلة)، بإشراف الاستاذة (فايزة مليح)، الجمهورية الجزائرية، 2013-2014 .

Abstract

This study examines the linguistic interpretation approach of Radhi al-Din al-Saghani by exploring his methodology in dealing with linguistic issues in his interpretation and clarifying his role in explaining the meanings of Qur'anic vocabulary and Arabic structures. The study aims to highlight his efforts in interpreting words, explaining linguistic meanings, and citing evidence from the Holy Qur'an, Prophetic Hadith, Arabic poetry, and the opinions of Arab linguists and grammarians.

The study adopts a descriptive-analytical method through collecting the linguistic issues mentioned by al-Saghani, analyzing them, and classifying them into several linguistic levels, including morphology, syntax, semantics, lexicography, and rhetoric. It also discusses his opinions, preferences, and toward the views of earlier scholars.

The study concludes that al-Saghani possessed extensive linguistic knowledge and relied on the authentic sources and principles of the Arabic language in his interpretation. It also reveals his interest in linguistic meaning and Qur'anic context in directing interpretations. Furthermore, the study demonstrates his scholarly status in the field of linguistic interpretation and his contribution to preserving the Arabic language and revealing its subtleties.

This study represents an effort to highlight the contributions of linguists in the interpretation of the Holy Qur'an and to demonstrate the scholarly value of al-Saghani's methodology in linguistic interpretation

**Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
And Scientific Research
Wasit University
College of Education For Humanities
Department of Arabic Language**



**Radhi al-Din al-Saghani (d650 AH)
as a Linguistic Interpreter**

**Thesis submitted by the student
Maryam Qasim Salman
To the Council of the College of Education for Human
Sciences, University of Wasit
It is part of the requirements for obtaining a Master's
degree in Arabic Language and Literature
Under the supervision of Professor
Professor Dr: Ahmed Jaafar Al-Zaidi**

1448A.H

2026 A.D